



المنشقون

تنقيب عن مفهوم الخوارج بين النص والتاريخ



عبدالله بن صالح العجيري

المنشقون

تنقيب عن مفهوم الخوارج بين التاريخ والواقع

بقلم

عبد الله بن صالح العجيري

المنشقون

تنقيب عن مفهوم الخوارج بين التاريخ والواقع

عبد الله بن صالح العجيري

ردمك: ٢-٤٠-٦٥٣٩-٩٧٧-٩٧٨

حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب
لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز»



TAKWEEN
مركز الدراسات والبحوث
Studies and Research

Business center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith,
London W6 9DX, UK

www.Takween-center.com
info@Takween-center.com

تصميم الغلاف :



+966 5 03 802 799

المملكة العربية السعودية - الخبر

eyadmousa@gmail.com

الفهرس

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| المقدمة | ٧ |
| إشكاليات تحرير الاسم والمفهوم | ١٩ |
| الأمر الأول: غياب المدونة العقدية الأساسية | ٢٠ |
| الأمر الثاني: تَشْطِي الحالة العقدية | ٢٢ |
| الأمر الثالث: إشكال الاسم والعنوان | ٢٥ |
| الأمر الرابع: التوظيفات المذهبية والسياسية | ٣٤ |
| مجال البحث والدراسة | ٤٣ |
| المنهج في مقارنة المفهوم | ٤٤ |
| الحقبة الأولى: لحظة ما قبل الحوار | ٤٩ |
| البذرة الأولى | ٤٩ |
| الحوارج بين نمطين من التحقق | ٥٨ |
| البحث عن المكونات الصلبة والأوصاف المؤثرة | ٦٧ |
| أولاً: المحدد القولي الاعتقادي | ٦٨ |
| ثانياً: المحدد العملي | ٦٩ |
| المشكلات المعرفية والسلوكية التي أوقعت الحوار في هذه الانحرافات | ٧١ |
| مداخل الجهل الخارجية | ٧٦ |
| استكمال الصفات | ٨١ |

| | |
|--|-----|
| الحقبة الثانية: لحظة الخوارج | ١١٧ |
| جذور الفتنة | ١١٩ |
| ظهور المكون الخارجي في ضوء محددية | ١٢٤ |
| المحدد النظري: التكفير بغير حق | ١٢٤ |
| المُحدّد العملي: قتال المسلمين | ١٤٤ |
| مظاهر الخلل المنهجي في الفهم الخارجي | ١٦٦ |
| بقية صفات الخوارج في لحظة التحقق | ١٨٢ |
| الحقبة الثالثة: لحظة ما بعد الخوارج | ١٩٥ |
| أهم الاتجاهات العلمية في تناول مفهوم الخوارج | ١٩٧ |
| نتائج وآثار تحرير مفهوم الخوارج | ٢٠٧ |
| الخاتمة | ٢٣٧ |

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

لستُ أكشفُ سرًّا إن أخبرْتُ القارئ الكريم بأنني كنتُ وما زلتُ مهتمًّا كثيرًا بتاريخ الفرق والملل وطبيعة تشكلاتها العقدية، بل شكّل هذا الاهتمام المدخل الذي أفضيتُ من خلاله - بحمد الله - إلى علوم الشريعة خصوصًا علم العقائد. أكتبُ هذا وأذكر موقفًا طريفًا لشابٍّ صغيرٍ في المرحلة المتوسطة يُقبل على شيخه في درس الواسطية ليسأله: لم كُفّر إبليس؟ وما جاء به مجرد ذنب ومعصية؟ ويجيب شيخه بأن ما وقع من إبليس لم يكن ذنبًا مجردًا، بل كان كُفْرًا إباءً واستكبارًا.

الطريف أنني كنتُ السائل يومها، وكان السؤال - كما علمتُ بعدُ - سؤالًا واردًا فعليًا، ولكن على ألسنة الخوارج^(١)، هكذا أخبرني الشيخ. وهكذا دخلت هذه الطائفة العقدية في حيز وعيي وإدراكي.

مرت الأيام، وازداد اهتمام هذا الإنسان بهذه المباحث والقضايا، وازدادت معه سؤالاته وجواباته. وظلت لحظة الانشقاق الأولى في الجسد

(١) قال الشهرستاني (احتشمت الأزارقة على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر كُفّر كُفْرًا ملةً، وخرج من الإسلام حملةً، ويكون محللاً في النار مع سائر الكفار؛ واستدلوا بكفر «إبليس»، وقالوا: ما ارتكب إلا كبيرة حيث أمر بالسجود لآدم ملةً فامتنع، وإلا فهو عارف بوحدانية الله تعالى) الملل والنحل (١/٢١١).

الإسلامي - ممثلاً في لحظة تشكل الخوارج - واحدة من أكثر لحظات الافتراق غرابةً بالنسبة إليه، فكان كثير التساؤل عن الظروف والملابسات التي ولدت هذا التشكل العقدي الغريب. كيف استطاعت طائفة تنتسب إلى الإسلام أن تتخذ مثل ذلك الموقف العقدي المعادي من صحابة النبي ﷺ، وفيهم مثل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، صهر النبي ﷺ، ووالد ريحانيته، وأول من أسلم من الغلمان؟ بل وأن يكون هذا الموقف صريحاً ومكاشفاً وحاداً وفي لحظة حياته رضي الله عنه! كيف تحملت نفوسهم أن تمتلئ حقداً على من تربى في بيت النبوة صغيراً، وصحب النبي ﷺ طفلاً وشاباً، وتزوج ابنته، وخلف سبطيه، وأضحى بعد ذلك رابع أربعة في الإسلام؟ لقد بلغ الأمر بهم إلى حد الخروج عليه، بل وتكفيره، واستحلال دمه، ومقاتلته مع أصحابه لينتهي مشوار السوء هذا بقتله! ووجدني كلما أوغلت في مطالعة تفاصيل تلك السيرة الخبيثة لهؤلاء، تتزايد الأسئلة في نفسي وتكاثر، فقد كانت سيرة غريبة فعلاً، سلسلة من الجرائم والبشاعات، ومسللاً من الزيف والانحرافات. أقدموا فيها على جرائم كان يستكف العربي في جاهليته من مقاربتها، وهم يدعون الإسلام أولاً، بل يزعمون المغالاة في تحقيق شأنه وتطبيق أوامره، إلى الحد الذي يحتقر المرء صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم، بل يتخذون من حاكمية الله حجةً وشعاراً.

خذ هذه اللقطة من مسلسل الإجرام الخارجي هذا: جاؤوا مقبلين على عبد الله بن خباب رضي الله عنه، وروعوه، ثم آمنوه، ثم طلبوا منه حديثاً، فحدثهم عن رسول الله ﷺ، ثم أخذوه، وأضجعوه وذبحوه، بل أقبلوا على زوجه فذبحوها وبقروا بطنها!

أليس الموقف هائلاً؟ أين كان الدين؟ بل أين كانت مروءة العرب وشهامتها عنهم وعن أخلاقهم؟ ألم يكن فيها رادع لهم عن مقارفة مثل هذا الأمر المخزي؟

هل توقف أمرهم عند هذا الحد؟ كلا.

بل أقبلوا بعدها على قرية من المسلمين فذبحوا أهلها رجالاً ونساءً، ثم غلوا الأطفال في القدور!!

من يصدق أن هذا وقع فعلاً في تاريخ الأمة؟ لا في تاريخ متأخر منها مع شيوع رقة الدين والانحراف، بل هو في حياة الصدر الأول، قريباً من زمنه ﷺ.

كيف وقع هذا التحول الرهيب؟! وكيف حصل هذا الانقلاب الهائل في موازين التدين؟!!

كيف وقع، مع قرب الزمن منه ﷺ، والصحابة متوافرون، بل ما زال جمعٌ من أهل بدرٍ، ومن العشرة أحياء؟
كان الأمر بالنسبة لي لافتاً فعلاً، وباعثاً على تطلب جوابات تلك التساؤلات.

وظل كثيرٌ من تلكم التساؤلات معلقاً، ليطفو على السطح مرة أخرى مع موجة أعمال العنف الجديدة التي زادت في وحشيتها واستفزازها عما كنتُ طالعته كتاباً؛ لأطالع هذه الفظائع بالصوت والصورة! لقد تفاجأت كما تفاجأ الكل بصور القتل البشعة التي طالت الأقربين؛ فواحدٌ يقتل خاله، وآخر ابنَ عمه، وشقيقان يتعاونان على قتل أم عجوزٍ!

ثم ترى سفيهاً من هؤلاء يدعو غيره من المخدولين للبدء بقتل الأقربين، إذ الأقربون أولى بالمعروف!!
إي والله هكذا قال.

أما تفتنهم في الذبح والقتل والتعذيب، فقصّة أخرى عجيبة، حرقٌ ضحية في قفص، وتغريق مجموعة في بركة سباحة، وتشريك رقاب آخرين بمفجرات، وهكذا.

ما الذي تمكّن من عقول هؤلاء ليتحولوا من حالٍ إلى حالٍ. وتصل الأمور إلى ما وصلت إليه؟

إن الأمر جديرٌ بالدراسة والبحث، والتقصي عن المحركات الحقيقية التي تقف خلف هذه الظواهر، فبغير ذلك سنظل عند معالجاتنا في عماية، وستكون حلولنا قاصرة عن تحقيق المطلوب.

ولا أخفي حسرتي وألمي حين طالعتُ كتاب تأثير الشيطان (The Lucifer Effect) لمؤلفه عالم النفس الشهير فيليب زيمباردو، صاحب تجربة سجن ستانفورد الشهيرة، الذي تمَّ عمل أفلام وثائقية بل وترفيهية حولها. والرجل متخصص معروف وصاحب كتابات تأسيسية فيما بات يُعرف بعلم نفس الشر، وكتابه هذا ينتمي لهذا المجال، والعنوان الفرعي للكتاب يُعبّر تعبيراً واضحاً عن هذا (Understanding How Good People Turn Evil) (حتى نفهم كيف يتحول الناس الطيبون إلى أشرار). وسؤال هذا الكتاب مكتنز في عنوانه باستجلاب ذكر الشيطان، لكنه لا يُفهم على وجه التمام إلا بمعرفة معنى هذا الاسم: لوسفر (Lucifer). فد: لوسفر في التراث التوراتي هو اسمٌ للشيطان حين كان في هيئته المَلَكِيَّة، ومعناه: النور أو نجم الصباح، فالكتاب يستعمل الشيطان هنا كناية مجازية عن حالة التحول من الخير إلى الشر، أو لنقل: من الطبيعة المَلَكِيَّة إلى الحالة الإبلسية. موضع الحسرة أن الرجل في سبيل تأليف هذا الكتاب، وهو كتاب ينقسم إجمالاً إلى قسمين رئيسين:

- ما يتعلق بتجربته الشهيرة التي أجراها، وهي المشار إليها قريباً، وما يتعلق بها من تحليل ونتائج.

- ما يتعلق بسجن أبو غريب العراقي، وما مارسه الجنود الأمريكان فيها من فظائع وجرائم، وتحليل ذلك.

فالرجل أقدم في سبيل الجواب عن ذاك السؤال: لماذا يتحول الناس الطيبون إلى أشرار؟ على القيام بتجربة لسجن افتراضي ليطلع من خلال ذلك على طبيعة التفاعلات الجارية بين جدران السجون، ومحاولة وضع اليد على مسببات التحول إلى الشر فيها، واضطر الرجل لقطع التجربة بعد ستة أيام فقط، من واقع أسبوعين كان المفترض أن تصل التجربة إليها؛ لأن زمام الأمور كاد ينفلت، ووقعت تطورات متسارعة في لزوع من يؤدي دور السجان إلى الشر.

ثم، بعد سنوات طوال؛ أقدم على دراسة وتحليل مجريات سجن واقعي معيش؛ وهو جحيم أبو غريب، وما جرى فيه من فظائع وجرائم، وصور تلك الفظائع شواهد، وهي لا تمثل في الحقيقة إلا صوراً قليلة مسربة أذنت الإدارة الأمريكية في تسريبها، أما ما منعت تلك الإدارة من نشره وتسريبه - خشية على الأمن القومي الأمريكي وسمعة الجيش - فكان أكثر وأشد فظاعة مما ظهر، وهو بفتح الخيال واسعا لتخيل ألوان الفظائع التي مورست في ذلك الجحيم مما لم يذكر أو يسرب، وقد اعترف المؤلف بأنه شاهد تلك الصور وسجل شهادته بحجم فظاعتها وقبحها.

المقصود أنه في سبيل تحليل ما يتعلق بهذا الجحيم، وطمعا في الوصول إلى نتائج مرضية لمسببات تحول أولئك السجناء إلى تلك الحالة السادية من الشر؛ أفضى إلى جميع ما يتعلق بذلك السجن من تقارير ووثائق، وما يتعلق أيضا بمجريات المحاكمات العسكرية التي وقعت مع وثائقها، والإفضاء المباشر إلى بعض أولئك الجنود، وعقد الجلسات النفسية لهم، ليخرج من خلال ذلك أجمع إلى تحليل يراه هو مرضيا. وبغض النظر عن طبيعة النتائج التي توصل إليها، وتفاصيل ذلك، وبعض ذلك مما يمكن أن ينتفع به في تفسير بعض جوانب ظاهرتنا هذا؛ فإن الذي كان يبعث في نفسي الألم وبحر في خاطري وأنا أطلع مثل هذا الكتاب، وأرى هذا الجهد العلمي الكبير في ملاحقة جواب سؤال البحث، وما فتح له من أبواب للوصول إلى الجواب: حجم الحرمان الاجتماعي والثقافي عندنا من إدراك محركات حالة العنف، وما الذي حصل بعضا من شائنا على التأثير بهذا النموذج من الأفكار؟ هل الأمر عائد إلى اعتبارات نفسية أو اجتماعية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية؟ أو هو عائد إلى ذلك أجمع؟ أو هو عائد لبعضها دون بعض؟ وما نسب تأثير هذه المعاملات في واقعنا؟ وما توزيع مثل هذه المؤثرات على واقع خارطة الشباب المتأثر بهذه الأفكار؟ وما تفاصيل المعاني الداخلية تحت كل اعتبار؟ وما الذي يمكن أن يكون محضنا من الانزلاق إلى مثل هذه الرؤى؟

فصارني ما تقدم في مشهدنا تحليلات لا تناسب مع حجم المشكلة

وخطورتها، وهي تُلقَى من مكابٍ بعيدٍ، مبيّةٌ على الظن والتحميس، دون أن تُفْضي بجديّةٍ إلى الذرائع والمسببات، وتسعى لملاحقة حقيقة الدوافع والمحركات، لتقدم لنا بعد ستكمال تلك الراحات البحثية دراسات علمية حادة تقوم على أرض صلبة، تصع الإصع على الجراح وكيف يمكن أن تتحقّق مثل هذه الدراسات في مناخات مخوفةٍ سياسيًا؟ تُحقّق فيها المعلومة من الطهور ولرور فصعب الوقوف عليها، وإدراك آثارها وتداعياتها، ويصعب أن يُقال التحليل تأمًا أحيانًا، فتُحكى أحراء من الصورة دون تجاسر على الحديث عن الصورة كاملة. فمثل براوح محلنا وندور في حقة معالجاتنا، ونظّل نكرر حواراتنا المعلنة التي أنسنا بها. إن الأمر يحتاج إلى مكاشفةٍ وصرحيةٍ، وإفصاءٍ إلى جميع مسببات مثل هذه الطواهر دون مداورة، وفتح المجال رحبًا لأصحاب البحث والدراسة؛ ليعبروا ويقولوا دون قلقٍ أو ترقبٍ، ودون أن تكون أعينهم مشعولة بالنظر إلى الخطوط الحمراء، وما الذي يُسمَح أن يُقال ويُكتب؟ وما الذي لا يصح؟

وبعيدًا عن هذه القضية الشائكة والممف الساخن، فإن هناك سؤالًا مهجّيًا آخر يبدو هو أيضًا حائرًا في تطلب حوايه من واقع ظاهرة أعماد العنف، والجماعات المسلحة. وهو سؤالٌ يُعاود الطهور بين طلاب العلم وشيوخه، بل وفي الواقع لاجتماعي العام مع كل بادرةٍ تخرج من تلك الجماعات، ومع تصاعد موجات العنف، وما يقع فيها من تجاوزات خطيرة في سبي التكفير والقتال، تتصاعد موجة من الحدل كثيرًا، فيقال: هل أولئك المتحاورون في هذين البابين من الحوار؟ وكيف يكونون كذلك وهم لا يُكفرون مرتكب الكبيرة؟ وقد تقرر وعُرف أن الحوار هم من يكفر بالكبيرة، حتى بات كالشعار الذي تُعرّف به الطائفة، فإذا ذكر الحوار قفر للدهر تكفير مرتكب الكبيرة، وإذا ذكر تكفير مرتكب الكبيرة ذكر الحوار، وهو أمر لا يحتاج إلى جهد كبير لملاحظته من وحي الكتابة والدرس العقدي في القديم والحديث.

وهو سؤالٌ وحدني متحيرًا حيالَه، مترددًا في جوابه، مدركًا أن هناك

شعبًا من شعب الخوارج موجودة في كثير من 'ولئك المتورطين في تلك الأعمال، وأما وصفهم بالحوارج'! الأمر مشكل فعلاً.

رأى من حالة الالتباس والارتباك في المشهد: تلك الدعاوى التي تُدعى أحياناً في المشهد أن ضابط الخوارج هو في الخروج على السلطة السياسية، والنظام الشرعي، وكنت أدرك فرقا بين الغاية وبين الخوارج، وأن ما يتعلق بالأول والثاني من مفاهيم وأحكام مختلفة ومتعايرة، وهو معنى وجدته كثير في كلام ابن تيمية، فكان هذا الإدراك مانعاً من الانحرار لهذه الفكرة أو تبني هذا الرأي، لكن ظلّ ضغط المفهوم الشائع للخوارج كبيراً، وظل سؤال: كيف يُقال فيمن هو بريء من تكفير مرتكب الكبيرة: إنه من الخوارج، حاصراً ومشكلاً.

بذّ حالة الحيرة هذه مقال كنت اطلعت عليه للشيخ ياسر المطرفي سلمه الله؛ كان عنوانه (في معنى «الحوارج» قراءة في التطور التاريخي لمسمى «الحوارج»^(١)، وهو من ذلك النوع من المقالات التي تهز قارئها؛ لتوقظه من سبات عمي كان واقعاً فيه. ومنها إياه على معنى بدهي، لا يكاد يختمه قارئه حتى يقول في نفسه. كيف غاب عني هذا سلفاً، ولم أتبه لهذا؟ يزداد الأمر طرافة متى أدركت أن عدداً من الأفكار التي اتكأ عليها الكتاب والمرويات والاقتباسات كانت داخلية في دائره الوعي الخاصة بي عبر مرورها في معروضات علمية متعددة على مساحة رسمية واسعة، ولكن سطوة القول الشائع، وما يقع لبعض الآراء من إفق علمي أحياناً؛ قد يمنع من ملاحظة إشكال التقرير وما فيه من أوهام.

لقد بذّ ذلك المقال وهم ارتداد اسم الحوارج لهذا الصابط العقدي الخاص (تكفير مرتكب الكبيرة) وحل هذا الاسم المدموم متحقاً بدائرة أوسع من الممارسات التي متى توفرت في فصيل أو طائفة سغ وصفها بهذا الاسم. وهو معنى وحدث نفسي متحمساً للكتابة فيه، وبيان بعض جوانبه، وتأصيل

(١) وهو منشور على موقع مركز بناء على الإنترنت

رؤية علمية موسعة أسأل الله أن تكون مفيدة ونافعة، وأن أوفق فيها للصواب.

ومع الاعتراف بأهمية تحرير (مفهوم الحوار) لكونه يتعلق بتقارير دينية وشرعية متعددة، وهه إثارة الكبيرة في الواقع، وهو محل قابل فعلاً لمجال واسع من التحرير والتدقيق، وفك صاطق الاشتراك والالتباس؛ كما ستراه إن شاء الله، لكنني أعتز أن قدراً من فاعلية هذا الاسم في التأثير قد تم استهلاكه - وللأسف الشديد - في معارك بعي وعدوانية. يتلمس المرء أصدقاءها في التريخ الماضي، بل ويرى بعض بحداثتها في واقعنا المعاصر اليوم يتم فيها توظيف هذا الاسم طلباً لتشجيع المقابيل عبر غمره من غير أداء الواجب العلمي الكافي في تحرير دلالاته، ومدى قبور المحلل المتهم به.

يزداد الأمر خطورة بطبيعة الحال حين يشتبك الأمر مع السياسي ويكون محلاً لتدخلاته وأجنداته، وهو تدخل متفهم لكونه أمام ظاهرة دينية/سياسية، لكنه تدخل يجب أن يكون مصوغاً بالدين والشرع والعدل، مع ضرورة أن يتره المشهد العلمي عما يمكن أن يقع فيه من ورطت التوظيفات السياسية. فهذا الاسم بات متصلاً بفضاء الشرع، فلا يصح أن يكون أداة سياسية لمجرد تصفية الخصوم، أو سحب بساط الشرعية من تحت أقدامهم. بل الواجب في استعماله مراعاة اعتبارات الشارع في الإطلاق وإلحام، وهو ما يُشكل حماية لهذا الاسم من الابتدال واستنراف رصيد تأثيره المعنوي بالغبي والعدوان.

وبين أن ليس المراد هنا غلق باب استعمال هذا الاسم وتوظيفه في الواقع، وهو ما سيتضح لك بشكل قاطع في أثناء البحث، لكن القصد التذكير بضرورة الالتزام الشرعي في التوظيف والإطلاق، وعدم الاسياف لعرص سياسي مجرد. وهو أمر لا يتعلق بطبيعة الحال باستعمال هذا الاسم وحده، بل هو إطار يضبط الحراك الشرعي في منظومة أسماء متعددة تتعلق بهذا الباب وغيره. فالعدل واجب، ومع الكل، وليس للمسلم خيار إلا أن يكون عادلاً مع الموافق والمخالف، من يحب ومن يبغض، ﴿وَلَا يَحْرِمَنَّكُمْ شَتَانُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾.

والشيء بالشيء يذكر، والعدل يُذكر بالعدل. كما أن الطم يذكر بحسبه

أقول. إن مقام العدل يجب أن يكون ملتزمًا به حتى مع أولئك ممن صادف هذا الاسم محله، والانبساط الشرعي مطلوب لس في إطلاق الاسم فحسب، بل مطلوب مع من صح في حقه إطلاق الاسم. ولقد كت في أثناء مطالعتي أطرُ لمواقف العدل التي كت أتمسها من مواقف الصحابة في معاطيهم مع خصومهم من الخوارج، ووضعهم للأمور في بصاها الشرعي الصحيح، وهم أهل لهذه المقامات الدنية الرفيعة، فمع شدة المواجهة المطلوبة شرعًا حيال الخوارج، شدة تصل إلى مرحلة القتال، لكنها مواجهه مصبوبة بقيم العدل، ولأهل العدل على محالفيهم اليد العليا دينًا وعلمًا وخلقًا. وقبيح بصاحب القضية المشروعة أن يسعى في ماصرة قضيته بأدوات الظلم والبعي، فلعلها تعود على قضيته بالإبطال ولو بعد حين، وفي أقل الأحوال تُعطي للحصم الظالم مشروعيةً أخلاقية زائفة. وهو أمرٌ كت اللحظة في تعاطي عددٍ من المنظومات السياسية قديمًا مع الخوارج، فلش كان للحوارج قبائح تأريحية في الظلم والغدر مما مر قريبًا، وغير ما مر، كخز قريب بن مره الأزدي ورخاف الطائي، النذير كانا من الخوارج، حيث اعترضوا الناس، فلقيا شيخًا ناسكًا من بني ضبيعة بن ربيعة بن نزار فقتلاه، وننادى الناس، فخرج رجلٌ من بني قُطيعة من الأزد بالسيف، فناده الناس من بعض البيوت. الحرورية الحرورية! انج بنفسك. فنادوه: لسنا حرورية نحن الشرط. فوقف فقتلوه^(١). فتأمل هذه الدناءة وما دام قد فتح الباب فمما جرى منهم من بعي وظلم منهم أيضًا أنهم أخذوا رجلًا اسمه سماك بن يزيد ومعه بنت له، فأحدوها ليقتلوها، فقالت لهم: يا أهل الإسلام! إن أبي مصاب فلا تقتلوه، وأما أنا فجارية، والله ما أتيت فاحشة قط، ولا أذيت جارة لي، ولا تطلعت ولا تشرفت قط. فلما أرادوا قتلها سمطت ميتة، فقطعوها بأسياهم^(٢). فهذا موقف من مواقف خستهم، مصافًا إلى مسلسل عريق من الخسة والدناءة سابقًا ولاحقًا.

(١) العقد الفريد [ت. العريان] (١/١٥٠).

(٢) الكامل في التاريخ (٣/٣٤٤).

أقول لش كان هذا من شأن الحوارح، فقد كان لعص معارصهم من
الظم السياسية - وللأسف الشديد - مواقف شنيعة في التحاور والاعتداء
ولظلم كصيع عتاد بن أنضر فائد جيش ابن رباد الذي وجهه لقتال الحوارح،
فقاتلهم يوم الجمعة حتى كان وقت الصلاة، فناداهم أبو بلال - مرداس بن
أدية، وكان رأسا من رؤوس الحوارح -: يا قوم، هذا وقت الصلاة فوادعوا
حتى يصلي وتصلوا، فوادعوه؛ فلما دخلوا في الصلاة شدوا عليهم
فقتلوه، وهم بن راكم وساجد وقائم في الصلاة وقاعد^(١). فمثل هذا عذر
لا يليق أن يأتيه مسلم. وأقبح من هذا صنيع ابن رباد بامرأة خارجية كان
يتوعدا يقال لها البشعاء، وكانت امرأة من بني يربوع، تحرض على ابن رباد
وتذكر تحبيرة وسوء سيرته، وكانت من المحتشدات، فذكرها ابن رباد، فقال
لها أبو بلال: إن التقية لا بأس بها، فنغيبي، فإن هذا الجبار قد ذكرك
قالت: أحشى أن يلقى أحد سببي مكروها. فأخذها ابن رباد فقطع يديها
ورجليها، فمر بها أبو بلال في السوق، فعصر عني بحيته وقال: أهده أطيب
نعسا باموت منك يا مرداس؟ ما ميتة أموتها أحب إلي من ميتة الشعاء^(٢)
فتأمل كيف أفضى الأمر إلى خروج مرداس، وتفاقم الشر. بل من غريب شأن
ابن رباد هذا وما كان يأبى من الظلم والبعي: أنه أتى بامرأة من الحوارح،
فقتلها ثم عراها، فلم تحرح النساء إلا بعد رباد، وكن إذا أرعن على
الخروج قلن. لولا التعرية لسارعنا^(٣) فمع سجاعة هذا الأسلوب وبأثيره، نكر
الغاية لا تبرر الوسيلة عند المسلمين.

والمقصود هنا ليس تنوع هذه النماذج التاريخية من لطرفين وهي كبيرة،
وإنما المقصود التذكير بضرورة الترام قيم العدل والإنصاف مع الكل، وعدم
الخروج عن رسم الشريعة، فمع الدعوة إلى الحرم والصرامة وعدم التساهل في
التعاطي مع هذه الظاهرة الخطيرة التي شدد الشرع جدًا في وحوط مواجحتها

(١) المرجع السابق (١/١٤٩)

(٢) الكامل في التاريخ (٣/١١١)

(٣) معمد الترمذ (١/١٥١)

لكن ذلك لا يبيح تجاوز حدود ما أباحتها الشريعة في هذا الباب، وإن خير ما
 يُستعان به في حرب أولئك المارقين صدق اللجأ إلى الله، وطلب مدده وعونه
 ونصره، والالتزام الحق بدينه وشرعه، ونصرته بالصدق والعدل، وإبه متى
 تحلفت هذه الأمور من معركة المواجهة فهي أمانة جذلان ومفتتح باب
 حسران، يقول الإمام البقاعي محللاً آثار التقصير في هذا، وأثره في تحقيق
 نصرته تعالى في معركة الحوارح: (الجيش إن لم يكن له رئيس يُرجع إليه لم
 يُفصح، وذلك الرئيس إن لم يكن أمره مستنداً إلى ملك الملوك كان قلبه
 ضعيفاً، وعزمه - وإن كثرت حموعه - مضطرباً، فبهم يكونون صوراً لا معاني
 لها، ولصور مفعلة لا فعالة، والمعاني هي المعالة، والمعتمد على الله صورته
 مقترنة بالمعنى، فأقل ما يكون في مقابلة اثنين من أعدائه كما حط عليه الأمر
 في الجهاد، ولعل هذا هو السر في انتصار الخوارج - من أتباع شيب
 وأنصاره - على قتلهم - على الحيوش التي كانوا يلقونها عن ملوك زمانهم؛
 على كثرتهم، فإن الحوارح معتقدون أن قتالهم لله؛ مسندين في هذا الاعتقاد
 إلى ظلم أولئك الملوك وحروحهم عن أمر الله، والذين يلقونهم عن أولئك
 الملوك، وإن اعتقدوا أنهم أهل طاعة لطاعتهم، الإمام اواجب طاعته، لكنهم
 يعلمون أن استناد إمامهم إلى الله ضعيف لمخالفته لمنهاج الاستقامة، وذلك
 الرئيس نفسه معتقد ذلك وأن ولايته مفسدة، وأن تحريم النبي ﷺ لقتاله إنما
 هو درء لأعظم المفسدتين، فصار استناد الحوارح إلى ملك الملوك أعظم من
 استناد أولئك، ولهذا نشأ عن استناد الخوارج الرهد الذي هو أعظم أسباب
 البصر، ونشأ عن استناد أولئك الملوك الإخلاق إلى الدنيا الذي هو أعظم
 الموحبات للجدلان، مصداق ذلك أنهم لما خرجوا على عليٍّ عليه السلام، فسار
 فيهم سنة الله؛ من اللطف بهم وتقديم وعظهم والإعذار إليهم وردّهم إلى الله؛
 فلم لم يقبلوا قصدهم في ساعة، قال له بعض من كان يعتني بالبحر: إنها
 ساعة بحر، إن سار فيها خذل، فقال: سيروا فيها؛ فإنه ما كان للبي ﷺ
 مخموم، فلما لقي الخوارح لم يُواقفوه حُلْبَ ناقة، ولا أفلت منهم أحد، ولا

فُتِلَ من جماعته إسان^(١). فهذا كلام علمي عالٍ من إمام خبير

أختم مقدمتي هذه شكرٍ واحبٍ مستحق لمن صرن عليّ في مسيرة تأليف هذا الكتاب، روحتي الكريمة ونباتي الحيات - مى وفاطمة وشيخة ويلسم - فلهن مني كل ود وحب وتقدير، أسأل الله بلطفة ومنه وكرمه أن يرفع قدرهن، ويحمطنهن، ويجزيهن عني خيرًا، والشكر موصول للصديق الدكتور إبراهيم الرمح سلمه الله الذي عاوسي في مراجعة هذا البحث وتدقيقه، والإفضاء إليّ بشيء من ملحوظاته، كتب الله له الأجر، وأجزل له المثوبة.

وفقي الله وإياكم للحير، وأسعدنا جميعًا في الدارين، وأعاذنا من شرّ كل ذي شرٍّ هو آخذ بناصيته، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، اقضِ عَنَّا الدَّيْنَ، وَأَعِنَّا مِنَ الْفَقْرِ.

إشكاليات تحرير الاسم والمفهوم

يسعى هذا البحث - كما سبق - لتحرير ما يتعلق باسم الحوارح، وما يدخل في حيزه من مفاهيم، وما الذي يصدق عليه هذا الاسم في الواقع والماعث على الكتابة في هذا ما يحده الباحث من ارتباك في استعمال هذا الاسم في عدد من التداولات أحياناً، وهو ارتباك جعل من هذا الاسم اسماً إشكالياً في كثير من المقامات، مع عرافته، وكثرة حضوره في المدونة العقدية والفقهية. وتزداد أهمية تحرير ما يتعلق بهذا الاسم أهمية بما عُلق عليه من أحكام عقدية وفقهية، ولما وقع له من الارتباط بنصوص الوحي

وحين يُدقق الناظر في مسيئات حالة الارتباك هذه، وما يكتنف هذا الاسم في كثير من موارد من غموض، فيمكن أن يلحظ أن هناك عدداً من الاعتبارات الموضوعية التي ولدت هذه الحالة، وجعلت من هذا المصطلح قضية شائكة ومحيرة فعلاً. وهذا الارتباك والاشتباك ليس ناشئاً من ظروف وملابسات وقتية، بل هو ممتد تاريخياً وزمناً، إضافة إلى ما ولده واقع التداول في الفضاء الديني والسياسي والعلمي والتاريخي والمذهبي من إشكالات، والذي راد من إشكاليته أنه مصطلح وُطِف كثيراً في تصفية عدد من الحسابات العقدية والفقهية والسياسية؛ مما أفقده في كثير من الأحيان طاقته التأثيرية، وأحدث ارتباكاً في مدلولاته. ويمكن اختصار أهم الاعتبارات التي أُرِكت تحرير هذا المصطلح على النحو المطلوب في الأمور التالية:

الأمر الأول: غياب المدونة العقدية الأساسية:

الأصل أن يتم التعرف على أي طائفة دينية وفحص معتقديها من خلال مدوناتها العقدية ولمعرة عن مُفصل الاعتقاد الذي تقول به، وما من شك أن لحضور هذه المدونة العقدية الرسمية وتوفيرها بين يدي الباحث ما يعنيه على إضاعة مفصل هذا الاعتقاد على صورة دقيقة، ويمكنه من إدراك نسبة تلك المقولات لأصحابها على نحو صحيح، ويُسهّل عليه ملاحظة ما قد يقع بين أفراد الطائفة من اتفاق واختلاف؛ ليدرك من خلال ذلك طبيعة المقولات لصلة المعرة عن عقيدة تلك الطائفة، ومواطن الاختلاف في إطارها، وما يُعد شذوذاً من الأقوال التي يسعى ألاّ يتجاوز بها أصحابها.

وإضافة إلى ما سبق فإن الباحث يُفصي من خلال المدونة العقدية للطائفة إلى مقولاتهم مباشرة ودون وسائط، فيسلم مما قد يقع من سوء فهم، أو نقيض، أو غير ذلك من مشكلات محتملة، وإذا نظرنا في مدى حضور الكتابة لعقدي (الحارحية) فسلحظ أن أول الارتباكات التي يصادفها الباحث عند الحدث عنهم هو انعدام الكتابات المؤسّسة لهذا التيار العقدي، إما لانعدام أو ندرة التصنيف أصلاً، خصوصاً في الطبقات الأولى لهذه الطائفة؛ إذ إن التصنيف العقدي التفصيلي لم يكن حاصراً أصلاً في تلك المرحلة من حياة الأمة، وعناية ما يُمكن أن يُحسب في إطار التصنيف العقدي مقولات شعبية أو مراسلات محملة، تم توثيقها وكتابتها لاحقاً. إضافة إلى أن بدعة الخوارج كانت تتسم - وخصوصاً في البدايات - بقدر من الإحمال العقدي، وعندها للمراجعي العملي بالاعتزال والمعارضة ولقتال. ثم لما دخلت الأمة في طور الكلام، وبدأت المقالات الحارحية تتخذ طابع المقولات التفصيلية، وأحد رؤسائهم في التأليف، لم تحظ تلك المؤلفات بالانتشار والشيوع، بل بالعكس كانت دائرة المطالعين عليها محدودة، مما أدى إلى فقدانها مع تقادم الزمن وهذه الإشكالية يتلمس المرء أصداءها في شكوى جماعة من أهل العلم وحدوا أنفسهم معترفين بصعوبة الوقوف على كتبهم، أو العجز عن تحصيلها والنظر فيها، فهذا ابن السديم صاحب المهرست يعقد باباً في كتابه هذا يعود

«أخبار متكلمي الخوارج وأسماء كتبهم» نقل في أوله عن محمد بن إسحاق قوله (الرؤساء من هؤلاء القوم كثير، وليس جميعهم صنف الكتب، ولعل من لا يعرف له كتابًا قد صَنَفَ، ولم يصل إلينا؛ لأن كتبهم مستورة محفوظة)^(١)، ثم قدم بسرد أسماء عدد من متكلمي الخوارج ومؤلفاتهم، وحين أراد الكلام عن مؤلفات فقهاء الشراة - وهو اسم من أسماء الخوارج - قال (هؤلاء القوم كتبهم مستورة، قلما وقعت؛ لأن العالم تشوهم، وتضعهم بالمكاره، ولهم مصنفون ومؤلفون في المقه والكلام)^(٢)، ثم تكلم عن مواضع شهرة هذا المذهب، وذكر بعضًا من فقهاءهم المتقدمين، وشيئًا من كتبهم.

والإمام ابن تيمية مع سعة معرفته وإطلاعه، واهتمامه بمعرفة أحوال الفرق والملل والمذاهب يسجل اعترافًا مهمًا. (وأفوال الخوارج إنما عرفها من نقل الناس عنهم، لم نقف لهم على كتاب مصنف، كما وقفنا على كتب المعتزلة، والرافضة، والزيدية، والكرامية، والأشعرية، والسالمية، وأهل المذاهب الأربعة، والطاهرية، ومذاهب أهل الحديث، والفلاسفة، والصوفية، وبحر هؤلاء)^(٣).

ومنه اسر خلدون والذي يقول في كتابه الشهير المقدمة: (وشد مثل ذلك الخوارج. ولم تحفل الجمهور بمذاهبهم، بل أوسعوها حانت الإنكار والقدح، فلا يعرف شيء من مذاهبهم ولا تروى كتبهم ولا أثر لشيء منها إلا في مواطنهم)^(٤). وقد ذكر صديق حسن خان في كتابه أجد العلوم (٤٠٧/٢) عين هذا الكلام.

وقد استعرض أبو الحسن في أثناء ذكره لما يتعلق بالخوارج وفرقهم بعضًا من مؤلفي كتب الخوارج، فقال: (ومن مؤلفي كتبهم ومكلمتهم).

(١) المهرست للتدريج، المجلد الأول، الجزء الثاني (٦٥١).

(٢) المهرست للتدريج، المجلد الثاني، الجزء الأول (١٢٥).

(٣) الفتاوى (٤٩/١٣).

(٤) لمقدمة [ط]، الفيروان للشر [٢/٢٠٨].

عبد الله بن يزيد، ومحمد بن حرب، ويحيى بن كامل، وهؤلاء إباحية، واليمان بن رباب، وكان ثعلبيًا، ثم صار بيهسيًا، وسعيد بن هارون وكان - فيما أظن - إباحيًا^(١)، وهذا يؤكد ما سبق ذكره: أن التأليف والكتابة تأخرا عن لحظة التأسيس الأولى. والشيء بالشيء يذكر: فقد كان لياقوت الحموي صاحب معجم الأدباء والبلدان اطلاع على شيء من كتب الحوارح، ولكنه تأثر بها على نحو سلبي، فدخلت عليه مادة خارجية، وفي ذلك يقول ابن حنّكان رحمه الله: (وكان متعصبًا على عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وكان قد طالع شيئًا من كتب الحوارح، فاشتبه في ذهنه منه طرف قوي)^(٢). والمقصود أن هذا العيب للمرجعيات الأساسية للحوارح، خصوصًا في لحظة التأسيس وما قاربها، وسع كثيرًا من أهمية كتب: الفرق والمقالات، والتاريخ، بل والأدب، ورفع سقفها كمصادر مهمة يُتعرّف من خلالها على مذهب الحوارح وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى وقوع بعض لمشكلات في تحرير عدد من مقالات الحوارح، خصوصًا في ظل تطور مقالاتهم، وتأثرهم تأليا بالكلاميات، وما وقع بينهم من فرقة واختلاف.

الأمر الثاني. تشظّي الحالة العقديّة.

من المشكلات التي قد تصادف الباحث في دراسة الطوائف والتيارات والفرق، عدم تدقيق النظر في ظاهرة الافتراق الداخلي، وما يترتب عليها من اختلاف في المقالات؛ مما يؤدي إلى نسبة مقولات عقديّة خاصة بطائفة للطائفة، وتعميم حكم البعض على الكل. والواحد رصد مثل هذه الاختلافات، والتفتيش في ظواهر الأصول المشتركة التي تعبر عن أصول الطائفة، والفروقات التي تشكل حيوها الداخلية. والوفوع في مثل هذا الخطأ العلمي ظاهرة يتلمسها القارئ عند مطالعته لعدد من الدراسات التي كُتبت في عدد من لفرق والملل والنحل، فللمعتزلة مثلاً شكوى مُرة من نسبة بعض

(١) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (١/٢٠٠)

(٢) وفيات الأعيان (٨/٦١٢)، وانظر: تاريخ الإسلام للذهبي (١٣/٨٢٢)

الأقوال العقدية إليهم كطائفة، مع براءتهم منها؛ كسببة القول بإكبارهم عذاب القبر، وإنما هو قول بعضهم، وكذا جعل القول بالصَّرفة قول المعتزلة، وإنما هو قول النِّظام منهم.

دات الإشكالية يمكن تلمسها عند الحديث عن الخوارج، خصوصًا أننا أمام طائفة تمثل حالة الانقسام والنشْطِي حالة أصيلة فيها، حتى صاروا مضرب المثل في التَشْطِي والافتراق، قال ابن تيمية - عليه رحمة الله: (وأهل الإثبات من المتكلمين - مثل الكَلابية والكرامية والأشعرية - أكثر اتفاقًا وائتلافًا من المعتزلة؛ فإن في المعتزلة من الاختلافات، وتكفير بعضهم بعضًا، حتى ليَكْفُرُ التلميذُ أستاذه من جس ما بين الخوارج)^(١). وكمثال على حالة التَشْطِي عند الخوارج تأمل مثلًا ما جرى بين (ثعلبة بن عامر رأس الثعلبة من فرق الخوارج، وكان مع عبد الكريم بن عجرد يذًا وحدة إلى أن اختلفا في أمر الأطفان، فقال ثعلبة: إنا عني ولائهم صغرا وكارا إني أن نرى منهم إكبار الحق والرضا بالخور، فقرأ عبد الكريم منه وأصحابه، وتمزقت لثعلبة سبع فرق: لأخسية، والرشدية، والمكرمية، والمعدنة، والشيبانية، والمعلومية، والمجهولية)^(٢) أما (الشعبية فكان سب ظهورهم أن رعيمهم نازع رجلا من الخوارج يقال له: ميمون، وكان له على شعب مال، يطالب به شعبًا، فقال شعب: أؤديه إن شاء الله تعالى، فقال ميمون: الآن شاء الله ذلك، ألا تراه قد أمره! فقال شعب: لو كان الله شاء لم أقدر على محالته، فظهر بسبب ذلك الخلاف بين العجاردة في مسألة المشيئة، فكتبوا هذه القصة إلى عبد الكريم بن عجرد - وهو محبوس - في حبس السلطان، فكتب في جوابه: نحن نقول: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا نلحق به سوءًا وقال ميمون: من قال إنه لم يُرد أن يؤدي إليّ حقي، فقد ألحق به سوءًا، وقال شعب: بل وافقني في الجواب، ألا تراه يقول: وما لم يشأ لم يكن! ورجع

(١) مجموع الفتاوى (٥٢/٤)

(٢) الواهي بالوفيات (١١/١١)

الخازمية إلى قول شعيب، والحميرية منهم إلى قول ميمون القدري، وهو الذي يجوز نكاح بنت السنين وبنت اسات، وهذا خلاف إجماع المسلمين، وهذا منه كُفر راده على قوله بالقدر^(١) وذكر الأشعري في المقالات (حبر عبد الجبار الذي حطب إلى ثعلبة ابنته، ثم شك في بلوعها، فسأل أمها عن ذلك، حتى وقع الخلاف بين ثعلبة وعبد الكريم في الأطفال، فاحتك بعد أن كانا متفقين، فأما عبد الحار الذي حطب إلى ثعلبة ابنته فسأل ثعلبة أن يُمهرها أربعة آلاف درهم، فأرسل الحاصب إلى أم الحاربية مع امرأة يقال لها أم سعيد يسأل هل بلغت انتهم أم لا، وقال إن كانت بلغت وأقرت بالإسلام، لم أبال ما أمهرتها، فلما بلغت أم سعيد ذلك قالت: استي مسلمة بلغت أم لم نبغ، ولا تحتاج أن تُدعى إذا بلغت، فرد مرة أخرى ذلك عليها، ودخل ثعلبة على تلك الحال، فسمع بتنازعهما فيها، ثم دخل عبد الكريم بن عجرد وهما على تلك الحال، فأخبره ثعلبة الحبر، فزعم عبد الكريم أن يحب دعاؤها إذا بلغت، وتجب لراءة منها حتى تُدعى إلى الإسلام، فرد عليه ثعلبة ذلك وقال: لا، بل شئت على ولايتها، فرد له تدع لم تعرف الإسلام، فرد بعضهم من بعض على ذلك^(٢).

هذه سمادح فقط لظاهرة لا فتراق والاختلاف داخل البيت الخارجي، وإطالة سريعة إلى ما سجله كُتاب المقالات عند حديثهم عن الحوارات تكشف عن دور عميق جداً للاختلاف والافتراق في تشكيل هذه الطائفة، وإذا كان مشأ هذه الانقسامات في عاب الأحوال يعود إلى اختلاف في تقريرات عقدية، فإن استيعاب هذه التقريرات واستصحابها عند الحديث عن الحوارات، في غاية الأهمية، لسبب الوقوع في فح سبه بعض التقريرات العقدية للحوارات، في حين أنه قول لبعضهم، وللكشف عن المحيط العقدي الناظم بهذه الطائفة بمختلف فرقها وتشطياتها، ثم إدراك طبيعة الاختلافات الداحية في البيت الخارجي، ومن أمثلة الأخطاء العلمية التي وقعت هنا ما سبه الكعبي

(١) انبصير في الدين وتمييز الفرقه الناحية عن الفرق الهالكين (٥٥)

(٢) مقالات الإسلاميين (١/ ١٩٠)

إلى الحوارح من الاتفاق على تكفير مرتكب الكبيرة، فقال عبد القاهر العدادي متعقناً: (وقد أخطأ الكعبي في دعواه إجماع الحوارح على تكفير مرتكبي الذنوب منهم، وندت أن السجدات من الحوارح لا يكفرون أصحاب الحدود من موافقيهم)^(١)، ومثله في الخطأ دعوى أبي الحسن الأشعري أن (الحوارج جميعاً يقولون بخلق القرآن)^(٢)، وهو قول لم يقنه أوائل الخوارح، إذ القول بخلق القرآن قول متأخر نشأ بعد ظهور الحوارح بزمان، ورحم الله فتادة حين لاحظ ما عند الحوارح من انقسام وفرقة فقال: (لعمري، لو كان أمر الحوارح هذى لاجتمع، وبكاه كان صلاة مفترق، وكذلك الأمر إذا كان من عد غير الله وجدت فيه اختلافاً كثيراً)^(٣)، قال الحافظ ابن كثير (فتفرقوا فيها بأديانهم وأديانهم، ومذاهبهم ومسالكهم المخلعة المسشرة، التي لا تصسط ولا تنحصر؛ لأنها مُفرعة على الجهل وقوة النفوس، والاعتقاد الفاسد)^(٤)

الأمر الثالث: إشكال الاسم والعنوان.

من أكثر الأمور التي يمكن أن تُدخل الإشكال في المعارف والعلوم ما قد يقع أحياناً من الإجمال والاشتراك في المصطلحات والأسماء، يقع الاسم الواحد لمسميات ومفاهيم متعددة، فيأتي هذا مستعملاً للمط في معنى، فيهم منه الآخر معنى آخر، وهكذا.

واسم الحوارح هو واحد من تلك المصطلحات التي فيها قدر عالٍ من استداحل والاشتراك، ويضع بالتالي مستعملاً لمفاهيم ومعاني متعددة، يزداد الأمر حطورة حين ندرك أن لهذا الاسم تعلقاً بنصوص الوحي، إذ هو مصطلح قد يقع للتعبير عن توحه ديني خاص بنأت النصوص الشرعية بوقوعه، كما أن له اتصالاً أيضاً بالواقع منمثلاً في حلقات عهدية وفقهية واقعية، وبأريح ممتد.

(١) الفرق بين الفرق (١٠١)

(٢) مقالات الإسلاميين (٢٠٣/١).

(٣) الإبانة لابن عطف (٦٠٧/٢).

(٤) النديه والنهاية (٦٦٨/١١)

ومسطقه التاريخ هذه لم تكن قطعة صلبة جامدة، بل كانت تاريخاً حياً بالتطورات والتغيرات، التي أفررت عدداً غير قليل من المقولات المتألفة أحياناً، والمتناقضة في أحايين أخرى. فنحن أمام اسم لا يسمي لحقبة تاريخية واحدة، بل لمجموعة من المراحل التاريخية الممتدة، التي يستطيع الإنسان أن يتلمس أصرافها في كتب التاريخ، وكتب الفرق والمفالات، ولكل مرحلة من تلك المراحل مواصفاتها الخاصة، ولا بد من فصل كل مرحلة عن الأخرى؛ لأن كل واحدة منها لها سماتها الخاصة التي يمكن أن تؤثر في سير تحديد المسمى المراد من هذا الاسم واسم الخوارج أيضاً قد يقع لتعبير عن نوع من الفعل السياسي ضد السلطة السياسية، والذي يستصحب أيضاً تحليلاته العقيدية والفقهية لخاصة أيضاً، ومع كون اللائق بالبحث انكشاف حالة الالتباس هذه، وبرز هذه المدلولات في أثناءه، لتتحل عُقْدَه في آخر البحث؛ إذ فكرة البحث المركزية السعي في تحرير مفهوم الخوارج، لكي أُعْجَل هـ بالكشف سريعاً عن عدد من الاستعمالات لهذا الاسم وما وُجِدَ أحياناً من الارتباك والالتباس. تَمَلَّا أن يكون في تعجيله مريد فائدة وتوضيح، يمكن الاتكاء عليه فيما سيأتي. فمن الاستعمالات الاصطلاحية الحاضرة لاسم الخوارج ما يلي

١ - استعمال للتعبير عن طائفة معينة مخصوصة تناولها النصُّ شرعي بذكر الصفات والسمات، فوضع الاسم طلباً لتحديد ذلك المسمى في بصرى الشارع. ومن موارد هذا الاستعمال ما وقع من سؤالات التابعين للصحابة عن شأن الخوارج، كقولهم: (هل سمعت في الخوارج من شيء؟) فيروي الصحابي ما سمعه من النبي ﷺ في شأنهم.

٢ - استعمال للتعبير عن طائفة عقيدية ذات منظومة عقيدية وفقهية محددة، وهو استعمال أحص من الاستعمال السابق، وهو الاستعمال الحاضر في كتب الملل والنحل والفرق، إضافة إلى حضور واسع في الكتابات الفقهية والعقيدية، وذلك عند حكاية أقول الخوارج في مختلف المسائل الفقهية، كقولهم في مسائل التوحيد والقدر والإيمان، أو قولهم في المسح على الخفين، أو رجم الراعي المحصن، أو قطع السارق، وكمثال على استعمال الخوارج

الاستعمال الخاص، وبفَضِّ النظر عن تحقيق تفاصيل هذا السرد العقدي للمقولات، أسوق ما جاء في مسائل حرب الكرمانى مما حكاه في شأن الخوارج؛ قال - عليه رحمة الله - (وأما الخوارج فمَرَقُوا من الدين، وفارقوا الملة، وتمردوا على الإسلام، وشذوا عن الجماعة، وضلوا عن سبيل الهدى، وخرجوا على السلطان والأئمة، وسلوا السيف على الأمة، واستحلوا دماءهم وأموالهم، وأكفروا من حالفهم إلا من قال بقولهم وكان على مثل رأيهم، وثبت معهم في دار ضلالتهم، وهم يشتمون أصحاب محمد ﷺ، وأصهاره، وأختاه، ويتبرؤون منهم، ويرمونهم بالكفر والعطائم، ويرون خلافهم في شرع الدس وسنن الإسلام، ولا يؤمنون بعباد القبر، ولا الحوض، ولا الشفاعة، ولا يُخرجون أحدًا من أهل النار، وهم يقولون من كذب كذبة، أو أتى صغيرة أو كبيرة من الذنوب، فمات من غير توبة فهو كافر في النار، خلدًا مخدًا فيها أبدًا، وهم يقولون بقول الكرية في الحنة والقبراط، وهم قدريه جهمية مرجئة رافضة، ولا يرون جماعة إلا خلف إمامهم، وهم يرون تأخير الصلاة عن وقتها، ويرون الصوم قبل رؤية الهلال، ولفطر قبل رؤيته، وهم يرون النكاح بغير ولي ولا سلطان، ويرون المصعة في دينهم، ويرون الدرهم بالدرهم^(١) يدا بيد حلالًا، وهم لا يرون الصلاة في الخفاف، ولا المسح عليها، وهم لا يرون لسلطان عليهم طاعة، ولا لقريش خلافة وأشياء كثيرة يخالفون فيها الإسلام وأهله. فكفى بقوم ضلالة يكون هذا رأيهم ومذهبهم ودينهم، وليسوا من الإسلام في شيء، وهم المارقة)^(٢)

فمع التحفظ على تعميم المقولات على هذا النحو، والحاجة إلى مزيد تحرير وتحقيق، لكن القصد صَرْب المثل باستعمال اسم الخوارج لطائفة ذات مطومة فقهية وعقدية مميزة، كاستعمال اسم الرافضة، والمعتزلة، والقدريه، والمرجئة، ونحو ذلك، وهذا المعنى إنما يصح لمن دقق النظر لحالة خارجية

(١) لعلها بالدرهمين

(٢) مسائل حرب الكرمانى (ت. فايز بن أحمد حاسن) (٩٨٢/٣)

أكثر تطوراً في مقولاتها من التحقيقات الأولى للخوارج؛ ولذا فيسعي الشئ إلى فرق ما يُحكى في كتب المقالات تحت عنوان (الخوارج) وما يمكن أن يكون مورداً للدم الشرعي بخصوص (الخوارج)، فأمامنا اصطلاحان في الحقيقة اصطلاح يراد منه التعبير عن رؤية تاريخية لحالة عقدية ما، واصطلاح ديبى يراد منه التعبير عن حاله ساولها النص الديني، ورتب عليها أحكاماً، وبين هذا وذاك تداخل، لكن أحدهما أصيق دائره من الآخر، كما سيظهر في أثناء البحث إن شاء الله.

٣ - استعمال للتعبير عن حالة الخروج على السلطة السياسية، فهو مصطلح رديف أحياناً لمصطلح النفاة، الذي يميز هذا النمط من الخروج على السلطة السياسية عن خروج الخوارج بالمعنى الأول أو الثاني. ويحتمل أن يكون استعمال الربهازي لمصطلح الخوارج في هذا النص مراداً به هذا المعنى، حيث قال: (ومن خرج على إمام من أئمة المسميين فهو خارجي). وقد شق عصا المسلمين، وخاف الآثار، ومبته مينة جاهلية، ولا يحل قتل السلطان والخروج عليه وإن جاروا، وذلك قول رسول الله ﷺ لآسي در العماري: «اصبر، وإن كان عبداً حبشياً» وقوله للأبصار: «اصبروا حتى تلقوني على الحوض» وليس في الشنة قتل لسلطان؛ فإن فيه فساد الدين والدنيا. ويحل قتال الخوارج إذا عرضوا للمسلمين في أنفسهم وأموالهم وأهليهم، وليس له إذا فارقه أن يطمسهم، ولا يُجهز على حريتهم، ولا يأخذ فيهم، ولا يقتل أسيرهم، ولا يُشع مُذبرهم. واعلم - رحمك الله - أنه لا طاعة لشر في معصية الله ﷻ»^(١).

وعدم ذكره كشفة ولو نص من بصوص الخوارج مع كثرتها وقربها، قريبة محتملة على عدم إرادة معنى الخوارج بالمعاني السابقة، وإنما بمعنى الخارجين على الإمام، وهذا التردد في فهم كلامه، وانفتاح محالات التأويل يكشف لك فعلاً عما في مصطلح الخوارج أو خارجي من تداخل واشتباك؛ إذ

(١) شرح الشنة (٧٨)

جعل بعضهم ضابط الحروح على الإمام صابطاً يتحدد في صوته مفهوم الخوارج المذموم شرعاً.

ولعل اصغر التالي يكون أكثر وضوحاً في بيان المطلوب، وهو نص كاشف عن حريان استعمال الحوارج للتعبير عن البغاة على السلطة السياسية دون اعتبار لمأخذ البدعة أو التكفير في هذا الاصطلاح، والنص يحكيه الشيخ علم الدين لبرزالي رحمه الله قائلًا: (اجتمعت يوم الخميس الخامس والعشرين من الشهر بالشعب نقي الدين ابن التيمية، فذكر أنه اجتمع بهاء الدين قطلوشاه، وذكر له أنه من عظم جنكزخان، ولحية قطلوشاه أجرد ولا شعرة بوجهه أصلاً، وأنه كان له في ذلك العهد من العمر اثنتان وخمسون سنة، وأنه ذكر له أن الله ﷻ ختم الرسالة بمحمد ﷺ، وأن جنكزخان جده كان مسلماً، وكل من خرج من دريته مسلمين، ومن خرج من طاعته فهو خارجي)^(١). فتأمل هذا التوسع في استعمال لفظة الخارج. وقد جرى مثل هذا التوسع عند ابن خلدون وغيره عند حديثه عن وقائع الخروج على النظم السياسية في الدول غير الإسلامية؛ فقد نقل عن ابن العميد قوله: (خرج عليه خارجي سابل فهدك في حروبه لتسع عشرة سنة من ولايته، كما قلناه، فولي من بعد أندرونش إحدى وعشرين سنة)^(٢) وقال: وقال وهو يتكلم عن أحد قادة الدولة الرومانية: (واحتمل الحوارح الذين كانوا في بواحي القدس مع الأسرى، وكان يُنقى منهم كل يوم لسباع فرائس إلى أن قوا)^(٣).

٤ - استعمال لتعسر عن قطاع الطرق المحاربين، الخارجين عن النظام والشرعية، يقتلون ويسرقون لا تأويل ديني ولا شرعي، ومما يؤكد حريان مثل هذا الاستعمال ما ذكره ابن تيمية رحمه الله وذلك في سياق تفصيله لأنواع الخوارج على الأمة، فقال: (الحوارج على الأمة، إما من العداة الذين عرصهم الأموال كقطاع الطريق وبحورهم، أو غرضهم الرئاسة، كمن يقتل أهل مصر لدينهم تحت حكم غيره مطلقاً، وإن لم يكونوا مقاتلة، أو من الخارجين عن السنة

(١) الجامع لسيرة شيخ الإسلام (٢٢٥)

(٢) كتاب المعر وديوان المبتدأ والخبر [ط. القيروان للنشر] (٣/ ١٨٥)

(٣) كتاب المعر وديوان المبتدأ والخبر [ط. القيروان للنشر] (٣/ ١٨٢)

الذين يستحلون دماء أهل القلة مطلقاً، كالحروية الذين قتلهم على (ص) (١)،
فهد لتفصيل يكشف أن مصطلح الحوارج يأتي لمعانٍ، منها قطع الطرق، بل
والحارجين لغرض سياسي، كالرئاسة وبحوها، وهو يؤكد المعنى الذي سبق
هذا، بل يؤكد على قدر من التوسع في مدلوله ليشمل ما هو أوسع من الحروح
على الإمام.

٥ - استعمال للتعبر عن كل نمط من أنماط الخروج عن السُّنة، فيشمل
هذا الاسم في هذا الاستعمال مسمى المستدعة جميعاً، وقد يكون استعمالاً
يراعي بعض قيم المعاني السابقة، كاستعمال أبواب السخنياني رَحْمَةً حيث كان
يسمي أصحاب البدع كلهم حوارج، ويقول: إن الحوارج اختلصوا في الاسم
واحتنعوا على السيف (٢). وفي رواية رأى أبواب رحلاً من أصحاب الأهواء،
فقال: إني لأعرف الدلة في وجهه، ثم قرأ: ﴿إِنَّ الدِّينَ أَمَّحْدُوا الْعَمَلُ سَيِّئَاتُهُمْ
عَصَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَدِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَحْنُ الْمُفْقِرِينَ﴾ (٣) ثم قال هذه
لكل مفتر. قال: فكان أبواب يسمى أصحاب لأهواء حوارج، ويقول: إن
الحوارج اختلصوا في الاسم، واحتنعوا على السيف (٣). وقد يكون استعمالاً
مجرداً عن الاعتدال الذي اختص به الحوارج، كقول إسماعيل بن إسحاق
القاضي في أحكام القرآن له: (ظاهر القرآن يدل على أن كل من ادَّعى في
الدين بدعة من الخورج وغيرهم، فهو داخل في هذه الآية، لأنهم إذا
استدعوا تحادلوها وتخاصموا، وتمرقوا وكانوا شبيهاً ﴿كُلُّ حَرْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ
فِرْحُونَ﴾ (٤)). وجاء هذا الاستعمال المتوسع لمصطلح الحوارج صريحاً في
الدر المختار لعلاء الدين الحصكفي؛ قال ابن عابدين شارحاً مراده في (قوله
«حتى الحوارج» أراد بهم: من خرج عن معتقد أهل الحق، لا خصوص الفرقة

(١) انقضاء الصراط المستقيم (١/٢٥٠)

(٢) القدر للريابي (٢١٥)، والشريعة للآجري (٥/٢٥٤٩)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة دلالكاني (١٦٢)

(٣) رواه ابن الجوزي في مسنده (١٢٣٦)

(٤) الاعتصام للشاطبي (١/٨٩)

الدين حرجوا على الإمام علي - رضي الله تعالى عنه - وكفروه، فيشمل
المعتزلة والشيعة وغيرهم^(١).

فهذه خمسة استعمالات لهذه اللفظة، تكشف لك ما يمكن أن يقع من
ارتباك والتباس لحطة استعماله. وإذا أدركنا أن تناول الوحي بهذه الظاهرة كان
بالكشف عن سماتها، وترتيب الأحكام العملية عليها؛ كان تحرير الاسم وفك
الالتباس بين ما يمكن أن يكون داخلاً في مسمى هذا الاسم الشرعي، وما
يمكن أن يكون داخلاً في مسماه التاريخي أو المذهبي - أمراً في غاية
الأهمية -؛ فمع الاعتراف بأن ثم تداخلاً بينqvصاءن؛ فإن بينهما أيضاً
مناطق تباين، وهو ما سيكشف بإذن الله تعالى فيما يأتي في أثناء البحث

وإذا تأمل الناظر في بعض موارد استعمال مصطلح الحوارح، فسيجد
قدر الارتباك الذي أحدثه تنوع مدلوله أحياناً، خذ مثلاً ما جرى من توصيف
الطائفة التي خرجت على عثمان رضي الله عنه باسم الحوارح، فقد جرى على لسان
غير قليل من أهل العلم من مؤرخين وغيرهم وصف أولئك السعاة الظلمة
الخارجين على الحيي الشهيد بقوام الصوام، انحليفة المظلوم عثمان بن
عفان رضي الله عنه بهذا الاسم، كقول الحافظ ابن كثير مثلاً (وكان سبب ذلك أن
الحوارج من المصريين كانوا محصورين من عمرو بن العاص، مهجورين معه لا
يستطيعون أن يتكلموا بسوء في حليفة ولا أمير، فما زالوا يعملون عليه حتى
شكوه إلى عثمان، لينزعه عنهم ويولي عليهم من هو أليس منه)^(٢). أو قول
الحافظ العلائي: (المصيبة بعثمان رضي الله عنه كانت عظيمة، ولم يكن خطر ببال
علي ولا غيره من الصحابة رضي الله عنهم أنه يُقتل، ولكن طنوا أن الخوارج الذين
حاصروه أعتبوه في شيء، وأن الأمر يؤدي إلى تسكين وسلامة، فلما وقع قتله
بغته كان منكراً مهولاً، ولم يكن في قتلته - بحمد الله - أحد ممن نشأت

(١) الدر المختار (٥٦١/١)

(٢) البداية والنهاية (٢٧٠/١)، وانظر: (٢٨١/١٠)، و(٢٩٤/١٠)، و(٣١٦/١٠)، و(٣٢٠/١٠)، و(١٠/١٠)
(٣٢١)، و(٣٢٥/١٠)، و(٣٢٧/١٠)

الصحة له^(١)، وكذا جرى مثل هذا على لسان ابن تيمية رحمته فقال: (وكذلك أمير المؤمنين عثمان، لما طلب الحوارخ قتل لم يدفع عن نفسه)^(٢).
والقصد أن جريان هذا على ألسنة العلماء أكثر من أن يحصرها، وهي عبارات لا تُشكّل، ويمكن حملها على معنى النفاذ دون إشكال، خصوصاً أن ابن تيمية - عليه رحمة الله - بصرح بأن (الدين حرقوا على عثمان لم يكونوا مظهرين لكفره، وإنما كانوا يدعون الظلم، وأما الحوارخ فكانوا يحجرون بكر علي، وهم أكثر من السرية التي قدمت المدينة لحصار عثمان حتى قتل)^(٣) لكر يُربط مثل هذا المحمل قوله رحمته (وأما الأسياء فقتلهم الكفار، وكذلك الصحابة الذين استشهدوا قتلهم الكفار، وعثمان وعلي والحسين وسحوة قتلهم الحوارخ العامة)^(٤) وأوضح منه في تقرير الإشكال قوله: (لكن أهل البدع الحوارخ الذين خرحوا على عثمان وعلي عليّ جعلوا آراءهم وأهواءهم حكمة على كتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخلفاء الراشدين، فاستحلوا بذلك الفتنة وسفك الدماء، وغير ذلك من المنكرات)^(٥) فمثل هذا قد يوهم طاهره أن أولئك لم يكونوا نعاة فقط، بل اشتتموا على بدعة الحوارخ، وهو ما يمكن أن تنلمسه في إطلاقات غيره أيضاً، فهذا ابن عبد البر - عليه رحمة الله - يقرر أن أهل النهروان هم أصل الحوارخ وأولهم، ثم يعود فيستدرك ذاكرة أولئك الذين حرقوا على عثمان، فيقول - عليه رحمة الله - (والمعنى في هذا الحديث ومثله مما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك عند جماعة أهل لعن، المراد به عندهم القوم الذين حرقوا على علي بن أبي طالب يوم النهروان، فهم أصل الحوارخ وأول حارحة حرحت، إلا أن منهم طائفة كنت ممن قصد المدينة يوم الدار في قتل عثمان رحمته)^(٦).

-
- (١) مجموع رسائل الحافظ العلائي (٢٨٣)
(٢) جامع المسائل (المجموعة الرابعة) (٢٣٩).
(٣) منهاج السنة (٣١٤/٨)
(٤) مجموع الفتاوى (٤٨٥/٦)
(٥) جامع المسائل (المجموعة الخامسة) (٣٩١)
(٦) التمهيد (٥٥/٦)

ثم ظهر لي أنه من المحتمل أنه أراد أن طائفة ممن حرج على علي، وكان عند خروجه هذا وبسبه من الحوارج الذين جاء بدمهم الحادث، قد سبق له الخروج على عثمان، وهذا محتمل يحتمل أن يكون مقصوداً لعصر أهل العلم عند ذكر ما وقع من الخروج على عثمان في سياق الحديث عن الحوارج. والمقصود أن مثل هذا الوصيف أدخل قدرًا من الارتباك عند بحث لحظة ظهور الحوارج، فذهب بعض الباحثين إلى أن الخارجين على عثمان هم أوائل الحوارج، في حين تكشف دلائل الوحي، وتقارير متكاثرة من أهل العلم أن أول تحقق فعلي للحوارج كان في زمن علي رضي الله، لكن اشتراك الاسم ولّد هذه الحالة ثم جرّ إلى إحداث مثل ذلك التقرير الذي لا يخلو من قدر من الإشكال، عند ملاحظة فرق ما بين الطائفتين، وطبيعة التناول البوي للحوارج.

وما من شك أن بذرة الحوارج الأولى - كما سيأتي - ظهرت في زمن النبي ﷺ، وإرهاصات الخروج، وتحقق أمزجة مناسبة لخروج علي، وقعت في زمن عثمان، لكن مقتضى الدقة العلمية تقرير أن النصوص التي تناولت الحوارج بالذم خصوصًا، بما تشكّل ما تناوته وظهّر في زمن علي رضي الله، وتقرير هذا من كلام أهل العلم أكثر من أن يُحصى. ومع ذلك فيمكن أن يكون لعصر أهل العلم تقرير يخالف هذا، لكنه تقرير مرحوح، ويحتمل أن تكون بواعثه ما في استعمال هذا الاسم أحيانًا من الالتباس، وكما لم يمكن أن يولده هذا الاستعمال من الالتباس ما قاله الحرشي في شرحه لمختصر حليل معرف الحوارج: (والحوارج من خرج على عثمان وعلي^(١))، فوضع اسم واحد في مثل هذا السياق يشتمل على نوعي الحوارج، مُشكل.

ومما يؤكد هذا الإشكال بالحلط بين الحوارج والمدلول المذهبي وما هو أعظم منه من معاني الحروح، ما به إليه العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي

(١) شرح مختصر حليل (٢/٢٧)

البماسي رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ: حيث قال: (المُحدثون قد يطلقون «الحوارج» على مطلق الحارجين على لسلطان، وإن كانوا بريئين عن سائر أقوال الخوارج الشاذة، وقد يغفل بعض الأئمة عن هذا، ويقول في أحد هؤلاء: إنه من الحرورية، يَبْنِيهِ على ما فهمه من قول غيره. «من الخوارج»^(١)، فهذا يكشف لك عن خطورة الآثار العلمية التي يمكن أن يحدثها إغفال ما يمكن أن يكون مندرجاً تحت هذه اللفظة من معاني. ومن طريف ما يمكن أن يقع فيه خلط هنا، ما نقله الحطيب البغدادي رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ عن الأحفش عند ذكره لمحمد بن بشير الخارجي، وذلك في كتابه تلخيص المتشابه في الرسم، (قال الأحفش: ومحمد هذا يعرف الخارجي، وهو من خارجة عدوان، وهي قبيلة منهم، وليس من الحوارج)^(٢).

الأمر الرابع: التوظيفات المذهبية والسياسية:

ما من شك أن لمصطلح الخوارج إيحاءات سلبية؛ فهو مصطلح تشعبي يسلب الشرعية عن الطائفة أو المذهب أو التيار الذي بوصم به؛ ولذا فقد وُظِفَ هذا المصطلح في كثير من المعارك الفكرية والمذهبية والسياسية، وهذا التوظيف قد يصادف محلاً مستحقاً فعلاً، وقد يصادف غير مستحق، وهو ما يتسبب في قدر من الالتباس في الموقف من بعض الشخصيات والطوائف، بل قد يتسرب الالتباس إلى ذات المصطلح بإقحام معايير أجنبية عنه؛ بسبب سوء التوظيف. يزيد من تعقد الموضوع أن مكوّن المعارضة السياسية هو مكوّن مركزي في تجليات الحالة الخارجية، والذي يضع النظم السياسية في طرف الضد منها، وهو ما يحمل تلك النظم بالتصدي لها، وجزء من أدوات هذا التصدي هذا التوظيف الاصطلاحي، الذي قد يكون مشروعاً، وقد يتخذ صوراً من الغي والظلم بمد رواق هذا المصطلح إلى طوائف لا يلزم أن تكون واقعة تحت اسم الذم الشرعي أصلاً.

(١) آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي البماسي (٢٣٥/٢٤)

(٢) تلخيص المتشابه في الرسم (٣١٥/١).

ومن الشّوات التي يمكن أن تحدثها السياسات الجائرة هنا: استغلال هذا الاسم ووجود هذه الطائفة؛ لتصفية الحسابات مع الخصوم، خذ مثلاً ما جرى للورير الخلال (حمص بن سليمان أبو سلمة الكوفي المعروف بالخلال... وكان السفاح يأنس به؛ لأنه كان ذا مفاكهة حسنة، ممتعاً في حديثه، أديباً عالماً بالسياسة والتدبير، وكان ذا يسر، وأنفق أموالاً كثيرة في إقامة الدولة العباسية، ولما ولي السفاح استوزره. وكان السفاح لما أشار عليه أبو مسلم بقتله، قال: هذا الرجل بدل ماله في خدمتنا وبصحناء، وقد صدرت منه رلة، فنحن نغفرها له. فلما سمع أبو مسلم ذلك ستر جماعة كمروا له ليلاً، فلما خرج من عند السفاح ليلاً، وكان يسمر عنده ليلاً بالأسار، وثبوا عليه وخبطوه بالسيوف، وأصبح الناس يقولون قتله الخوارج^(١). وهكذا تم إصدق هذه الجريمة بالخوارج.

ومن المظاهر التاريخية الشائعة استغلال التهمة بهذا الاسم لتأليب السلطة السياسية؛ فمما جاء في سيرة عامر بن عبد الله العسري مثلاً، الذي تم تسييره إلى عثمان رضي الله عنه. وكان (سبب تسييره أن حمرا بن أبا كعب فيه أنه لا يأكل اللحم، ولا يغشى النساء، ولا يقبل الأعمال - بعرض بأنه خارجي - فكتب عثمان إلى ابن عامر أن ادع عامراً، فإن كانت فيه هذه الخصال فسيره. فسأله، فقال: أما اللحم، فأني مررت بقصاب يذبح، ولا يذكر اسم الله، فإذا انتهيت اللحم اشتريت شاة فدبحتها، وأما النساء فإن لي عنهن شغلاً، وأما الأعمال فما أكثر من تحدونه سواي. فقال له حمرا: لا أكثر الله فيك أمثالك. فقال له عامر: بل أكثر الله فيك من أمثالك: كساحين وحمامين^(٢).

ومن أطرف ما وحدته في هذا الشأن ما حكاه الذهبي عن الهيثم بن عدي قال: (سمعت أبي يقول: سعى رجل برحل إلى الحجاج، وقال: أعر الله

(١) الوافي بالوفيات (١٣/٦٣)

(٢) المعارف لاس قبه (٤٣٩)

الأمير، هذا رجل خارجي يشتم علي بن أبي سفان، ويقع في معاوية بن أبي طالب فقال لحجاج: لا أدري بأيهما أنت أعلم. بالأساس أو بالأديان؟^(١).

ومن أعرب ما وقع من التعلق السياسي باسم الخوارج ما مارسه (طاغية المريج علي بن محمد بن عبد الرحمن العدي، من عبد القيس، افترى وزعم أنه من ولد زيد بن عبي العلوي، وكان محمًا، طريقيًا، ذكيًا، حروريًا، مأكراً داهية منحلاً، على رأي فجرة الخوارج، يتستر بالانتماء إليهم، وإلا فالرجل دهري فيلسوف رنديق. ظهر بالبصرة، واستعوى عبيد الناس وأوباشهم، فتجمع له كل لص ومريب، وكثروا، فشد بهم على أهل البصرة، وتم له ذلك، واستباحوا البلد، واسرقوا الدرية، وملكوا، فانتدب لحربهم عسكر المعتمد، فالتقى الصريقان، وانتصر الحبيث، واستفحل بلاؤه، وطوى البلاد وأباد العباد، وكاد أن يملك بغداد، وحرقت منه وجير الحبيث عدة مصافات، وأنشأ مدينة سماها: المحنارة، في غاية الحصانة، وزاد جيشه على مائة ألف، ولولا رندقته ومروقه لاستولى على الممالك)^(٢). فهذا بعض ما يمكن أن يجري في المجال السياسي مما يتعلق بمصطلح الخوارج، وهو ما يمكن أن يحدث ارتباك عند العصر في حقيقة مدلولاته.

أما استغلال المصطلح للتشويه المذهبي فلا يقل خطورة عما سبق، وهو أيضًا قد يحدث ارتباكًا في الواقع في تفهم مدلولات هذا الاصطلاح، وما ينبغي أن يدرج فيه من مفاهيم. فمن تلك لتوطيفات السلبية له ما جرى للإمام أحمد رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ؛ حيث نقل عنه الخلال أنه قال: (بمعني أن أبا خالد، وموسى بن منصور وغيرهم، يجلسون في ذلك الحان فيعيون قولنا، ويدعون إلى هذا القول: أن لا يقال: مخلوق ولا غير مخلوق، ويعيرون من يُكْفَر، ويزعمون أنا

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/١٥)

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/١٢٩)، وانظر تاريخ الإسلام للذهبي (٦/٢٧٣)

يقول بقول الحوارح، ثم تسم أبو عبد الله كالمغناط، ثم قال: هؤلاء قوم سوء^(١).

ومن مشهور ما وقع في هذا الباب وصف دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب بأنها دعوة حارجية، كما فعل ربي دحلان، حتى إنه برل الأحداث الواردة في الحوارح على الشيخ وأتباعه، وذلك في كتابه الدرر الشية، وفي الفتوحات الإسلامية. ويمكن أن يتدسس المرء أصداء هذه التهمة في الكتابه المفهيه لبعض متأخري المدهاب، حد مثلا العنوان الذي وضعه ابن عابدين في كتابه رد المحتار: (مطلب في أتناع عبد الوهاب^(٢)) الحوارح في زبابا) وقال فيه: (أتباع عبد الوهاب الذين خرجوا من نحد وتعلوا على الحرمين، وكانوا ينتحدون مذهب الحنابلة، لكنهم اعتقدوا أنهم هم المسلمون، وأن من حالف اعتقادهم مشركون، واستباحوا يدك قتل أهل السنة، وقتل علمائهم، حتى كسر الله تعالى شوكتهم، وحرب بلادهم، وطعر بهم عساكر المسلمين عام ثلاث وثلاثين ومائتين)^(٣).

وابنى على ذلك توسع في إقحام مسائل فقهية أو عقدية في مفهوم الحوارح، كما فعل البجيرمي في بحثه لمسألة شد الرحال لغير المساحد الثلاثة؛ حيث قال: (قوله: «لا تشد الرحال» أي لأحل الصلاة، فالحديث وارد في المساجد بالنسبة للصلاة، لأن المساحد غير المساحد الثلاثة منماثلة في الفضل بالنسبة للصلاة، فلا معنى للرحيل إلى مسجد آخر ليصلى فيه، وإذا كان الكلام بالنسبة للصلاة فلا ينافي أنه يسغي شد الرحال لغير هذه الثلاثة؛ لأجل الزيارة، كشدها لزيارة سيدي أحمد الدوي، لأن الشد للمكين - وهو الولي - لا للمكان؛ لأن الولي إذا لم يكن في هذا المكان لما ذهب أحد من الناس إليه بقصد رياره، خلافاً لبعض الحوارح؛ حيث تمسكوا بظاهر الحديث

(١) السنة لأبي بكر الحلال (١٣٧/٥)

(٢) هكنا في الأصل

(٣) رد المحتار على الدر المختار (٢٦٢/٤)

على عدم سن ريادة أولياء بعد موتهم، فرده شيخنا^(١). أو صيغ محمد
 لحصر الحكني الشنقيطي في شرحه لصحيح البخاري؛ حيث قال: (كل من
 وقع سؤاؤه من لسي صلى الله تعالى عليه وسلم أو غيره من المحلوفين، مما
 لا قدرة للمخلوق على إعطائه، كالعلم، بما يراد من المسؤول التوجه إلى الله
 تعالى به فيه، وسؤاؤه هو له من الله تعالى، لا أن المخلوق مسؤول منه أن
 يعطي ما لا قدرة له عليه، ويكفي في جوار السؤال بهذه الصورة صدورها من
 الصحابة، وإقرار النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لهم على ذلك، خلاص
 لطائفة الرافقة من الخوارج، القائلة إن هذا السؤال كفر، أعادنا الله تعالى مما
 ابتلاهم به^(٢).

قال الشوكاني عليه رحمة الله تعالى مدافعاً عن دعوة الشيخ في حل
 انتشار هذه التهمة، ولغة الدفاع تكشف عن حجم ذبوعها وانتشارها: (ومن
 حملة ما يبلغ عن صاحب نجد أنه يستحل سفك دم من لم يحصر الصلاة
 في جماعة، وهذا - إن صح - غير مناسب لقانون الشرع، نعم، من ترك صلاة
 فلم يجعلها مفرداً ولا في جماعة، فقد دلت أدلة صحيحة على كفره،
 وعورضت بأخرى، فلا حرج على من ذهب إلى القول بالكفر، إما الشاذلي
 استحلال دم من ترك الجماعة، ولم يتركها مفرداً، وتبلغ أمور غير هذه -
 أعلم بصحتها - وبعض الناس يرغم أنه يعتقد اعتقاد الخوارج، وما أظن ذلك
 صحيحاً؛ فإن صاحب نجد وجميع أتباعه يعملون بما تعلموه من محمد بن
 عبد الوهاب، وكان حنبلياً، ثم طلب الحديث بالمدينة المشرفة، فعاد إلى نجد
 وصار يعمل بجتهادات جماعة من متأخري الحنابلة، كابن تيمية وابن القيم
 وأضرابهم، وهما من أشد الناس على معتقدي الأموات، وقد رأيت كثيراً من
 صاحب نجد الذي هو الآن صاحب تلك الجهات، أحاب به على بعض أهل
 العلم، وقد كاتبه وسأله بيان ما يعتقد، فرأيت جوابه مشتملاً على اعتقاد

(١) حاشية البجيرمي على الخطيب (٤١٣/٢)

(٢) كثر المعاني الدراري في كشف حبايا صحيح البخاري (٦٩/٤)

حسن موافق للكتاب والسنة، فالله أعلم بحقيقة الحال^(١).

وقد أوقع مثل هذا النجاور في استعمال اسم الخوارج في نوع من
التساخر المذهبي المدموم، كالذي وقع من الإمام ابن العربي المالكي رَحْمَةُ فِي
بقده للطاهرية وابن حزم رَحْمَةُ فِي؛ حيث قال فيه وفيهم: (وهي أمة سحيمة،
تسورت على مرسة ليست لها، وبكلمت بكلام لم تفهمه، تلفموه من إخوانهم
الخوارج، حين حكم علي رَحْمَةُ فِي يوم صفير، فقالت: لا حُكْم إِلَّا اللَّهُ، وكان
أول بدعة لقيت في رحلتي - كما قلت لكم - القول بالباطن، فلما عدت
وحدث القول بالظاهر قد ملأ المعرب بسحيف كان من نادية إشبيلية يعرف
بابن حرم شأ وتعلق بمذهب الشافعي، ثم انتسب إلى داود، ثم خلع الكل،
واستقل بنفسه، ورعم أنه إمام الأمة يصع ويرفع، ويحكم لنفسه ويشرع،
وينسب إلى دين الله ما ليس فيه، ويقول على العلماء ما لم يقولوا؛ تفسيرا
للقول عنهم وتشيعا عليهم، وحرّج عن طريق الشبهة في ذات الله وصفاته،
فجاء بطوأم قد بينّاها في رسالة «العرّة»، واتفق له أن يكون بين أقوام لا نظر
لهم إلا المسائر، فإذا طالبهم بالدليل كاعوا، فتصاحك مع أصحابه منهم،
وعضدته الرياسة، بما كان عنده من أدب، وشه كان يوردها على الملوك مع
عامتهم، فكانوا يحملونه حفظا لقانون الملك، ويحمونه لما كان يلقي إليهم
من شبه البدع والشرك. وحين عودتي من الرحلة ألقيت حضرتي منهم طافحة،
ونار ضلالهم لافحة، فقاسيتهم مع غير أقران، وفي عدم أنصار، إلى حساد
بطؤون عقبي، فيدوسون ذيلي، فإذا دبوا عذموا حاببي، فتارة تذهب لهم
نصر، وأخرى تنكسر لهم صرس، وأنا ما بين إعراض أو تشغيب بهم، ولم
يكن هنالك من يقف الأمر على حد المناطرة، فينصر الحق ويظهر الصدق،
فداريت الأنام، ودارت الأيام، وقد كان جاءني بعض الأصحاب بجزء لابن
حرم سماه «نكت الإسلام» فيه دواهي، فجردت عليه نواهي، وجاءني برسالة
«الدرة» في الاعتقاد، فنقصتها برسالة «الغرة»، والأمر أفحش من أن يُنْقَضَ،

(١) البدر الطالع (١/٢)

وأفسد من أن يُفسد؛ إذ ليس له ارتباط، ولا ينتهي إلى تحصيل، يقولون لا قول إلا ما قل الله، ولا تتبع إلا رسول الله، فإن الله لم يأمر بالافتداء بأحد، ولا بالافتداء بهدي بشر، ولا بالانقياد إلى أحد^(١).

وقد أحسن الإمام الذهبي حين أصف ابن حرم في السير؛ حيث قال (لم يصف القاضي أبو بكر رحمه الله شيخ أبيه في العلم، ولا تكلم فيه بالفسط، وبالع في الاستخفاف به، وأبو بكر فعلى عظمته في العلم لا يبلغ رتبة أبي محمد، ولا يكدر، فرحمهما الله وغفر لهما)^(٢).

ويبدو أن هذه التهمة - تهمة الظاهرية بأنهم خوارج - وجعل الأحد بظاهر النص مذهباً للخوارج، كان شائعاً، وهو ما حمل ابن حزم على اتهام خصومه بأنهم أسوأ حالاً من الخوارج، فقال هو أيضاً رحمه الله: (ذهب قوم ممن بَلَغَ عندما أراد من نصر ما لم يأذن الله تعالى بنصره من التقليد الفاسد، واتبع الهوى المضل إلى أن قالوا: لا نحمل الألفاظ من الأوامر والأخبار على ظواهرها، بل هي على الوقف، وقال بعضهم، وهو بكر البشري: إنما صلب الخوارج بحملها القرآن على ظاهرها، واحتج بعضهم أيضاً بأن قال: لما وجدنا من الألفاظ ألفاظاً مصروفة عن ظاهرها، ووجدنا قول القائل: إني سحي وإنك جميل، قد تكون على الهرؤ، والمراد إنك قبيح وإنك لثيم؛ علمنا أن الألفاظ لا تُنبئ عن المعاني بمحردها. قال علي: هذا كمن ما موهو به، وهؤلاء هم السوفسطائيون حقاً بلا مرية)^(٣). إلى أن قال: (وما قول بكر، الخوارج إنما صلبت باتباعها الطاهر، فقد كذب وأفك، وافترى وأثم، ضلت إلا بمثل ما ضل هو به من تعلقهم بآيات ما، وتركوا غيرها، وتركوا بيان الذي أمره الله عز وجل أن يُبين للناس ما نزل إليهم - كما تركه بكر أيضاً - وهو رسول الله ﷺ، ولو أنهم جمعوا أي القرآن كلها وكلام النبي ﷺ).

(١) لعواصم من الفواصم (٢٤٩)

(٢) سير أعلام النبلاء - (١٨/١٨٨).

(٣) لإحكام في أصول الأحكام (٣/٣٩)

وحملوه كله لارماً وحكمًا واحدًا ومُتبِعًا كله، لاهتدوا. على أن الحوارج أعذر منه وأقل صلاحًا؛ لأنهم لم يلتزموا قول حبر الواحد، وأما هو فالتزم وجوبه، ثم أقدم على استحلال عصيانه. والقول الصحيح هاهنا هو أن الروافض إنما صلت بتركها الظاهر، واتباعها ما اتسع بكر و نظراؤه من التقليد، والقول بالهوى بغير علم ولا هدى من الله ^(١)، ولا سلطان ولا برهان^(٢).

فإقحام ذكر الحوارج في مثل هذه المحالات العدمية يحدث قدرًا من الاضطراب والإشكال، ويكفي أن تلحظ هذا الإحمال في مثل هذه التعبيرات. (إما صلت الحوارج بحملها القرآن على طهره)، لتدرك ما يمكن أن يحُره مثل هذا الاستعمال من الفساد العلمي.

والمقصود أن هذا الاسم وسبب طاقته البشيعية، كان محل تداول في فصاءات متعددة، وهذا التداول في كثير من الأحيان كان له دور تشويهي لهذا المصطلح على مستوى المفهوم والممارسة. ومما يمكن أن يدرج ذكره هاهنا لكونه أحد عوامل التوظيف، وأحد مشكلات التصور. الخدفة العقدية لباحث؛ فالباحث العقدي بطبيعة الحال يكون مطلقًا في قراءته العقدية للمخالصين من قراءته العقدية الخاصة، وتلك التصورات قد تتدخل في عملية تشكيل تصوره الذهني عن المخالف والموقف منه، وليس المطلوب هو التحيد عن تلك التصورات بالكيفية والاحياز عنها، وإنما المطلوب ضمان عدم تأثيرها في قراءة الواقع كما هو، والسعي إلى العدل في محاكمة الأفكار ولشخص وسع القدر ولطاقة. وحين نتأمل في طبيعة الأطروحات التي تناولت الحوارج، فسنجد أن هناك قدرًا من التفاوت في الواقع المرسوم عنهم، وهذا التفاوت يفسره التفاوت في التصورات العقدية لمسقة؛ وللحالة السنية مقارنتها وأدبياتها المتسائلة للظاهرة الخارجية، كمقاربة الدكتور غالب عواحي المطولة والمعمونة بـ«الحوارج». تاريخهم، وآراؤهم الاعتقادية، وموقف الإسلام منها؛ أو مقانة الدكتور سليمان الغصن «الحوارج». شأتهم.

(١) الإحكام في أصول الأحكام (٤٠/٣)

فرقهم، وصفاتهم، الرد على أبرز عقائدهم». وللشيعة مقارنتهم، مثل مصدرة
جعفر مرتضى العامل في كتابه: «علي والحوارج... تاريخ ودراسة»
وللإدعية مقارنتهم، مثل مفاربه ناصر السابعي في كتابه: «الحوارج والحقيقة
العائبة» ومقارنة عبي بن محمد الحصري «الإباضية ومنهجية البحث عند
المؤرخين وأصحاب المقالات». ولمفكري الحداثة العرب مقارنتهم، مثل
مقارنة ناحية الوريثي بوعجيلة في كتابها: «الإسلام الحارثي» وللمستشرقين
مقارنتهم كذلك، كمقارنة يوليوس فلهوزن «الحوارج والشيعة». وكل واحدة من
تلك المقاربات تقدم الحوار بشكل يتمايز عن المقارنة الأخرى، وهذا ما
يتطلب من الباحث قدرًا كبيرًا من التدقيق والاحتراز؛ لئلا تتسرب تصورات
مغلوبة عن الطائفة محل الدراسة.

مجال البحث والدراسة

القصية المركزية التي تسعى هذه الورقة للكشف عنها هي: الحاسب المفاهيمي المتعلق بمصطلح الخوارج، خصوصًا مفهوم الخوارج الذي هو محل التناول الديني الشرعي، وهو التناول الذي كشفت من خلاله نصوص الشريعة عن سمات هذا المفهوم، وما يترتب على تحقيقه في الواقع من أحكام دنيوية وأخروية، بمعنى آخر سيكون اشتغال البحث هنا حول سؤال: (من هم الخوارج) بمعنى الذم الشرعي؟

المنهج في مقارنة المفهوم

في الحقيقة لدي عدد من المداخل الممكنة لتسريح الظاهرة محل الدراسة، وأمامنا عدد من المسهجات التي يمكن سلوكها لتحليل هذه الحقبة الدينية. والمعاد في دراسات الفرق والملل والمذاهب هو البحث فيها إجمالاً من جهتين أساسيتين:

- البعد التاريخي.

- والبعد العقدي.

فندرس الفرق عبر استعراض لحظات التشكل الأولى، وما أعقب ذلك من تطورات في السياق التاريخي، والإمارة في أثناء ذلك عن الأشخاص والرموز، مع توصيح مُفضّل اعتقاد تلك الطائفة، وما يتعلق بذلك من تحديد لمصادرها المعرفية، ومسالكها في النظر والمهم.

لكن البحث في ملف الخوارج خصوصاً يجب أن يستصحب - إضافة إلى ما سبق - أننا أمام ظاهرة عقدية لها لحظة ولادة بطبيعة الحال، وعرضت لها تطورات عقدية كغيرها من الطوائف والفرق، لكن تشكّل حالة الوعي بها كان سابقاً في الحقيقة على لحظة الولادة؛ فالوحي قدّم نبوءة تتعلق بهذه الطائفة خصوصاً، وهذه النبوءة تُسم بقدر عالٍ من التفصيل، وهو ما يستدعي مرعاة مُعطى الرّحي هنا في توصيف الطائفة، وليس التاريخ فحسب؛ ولذا فالمقارنة المقترحة هنا لتحريّر مفهوم (الخوارج). والإطلاقة على مكونات هذا المفهوم المركزية سنبتدئ من لحظة تناول الوحي لهذا المفهوم العقدي، ثم

لحطات التشكل الأولى، ثم ما أعقب تلك اللحظة من تطورات في السيه العقدية، وما مثلته لحظة التشكل والتطورات من ردود فعل لخارجين عن إطار هذا المفهوم على مستوى تصورهم لطبيعة هذه الطائفة والموقف منها وهذا ما يكشف لك عن أحد مسنّات إشكالية هذا المفهوم، كما سراه لاحقاً، وإضافة لما سبق ذكره من مسنّات، فإن عوامل تطور مقولات الحوارج، وتمدد هذه الظاهرة على مساحة رمنية كبيرة، أسهم في تعميق إشكالية المفهوم، وملاحظة هذا الأمر سيعيسا كثيرٌ على مقارنة مفهوم الحوارج على الوجه الأمثل، وسيجعل أقدر على استكشاف مكوناته، وتفكيك ما يداحله من مفاهيم.

فيكن بحث مفهوم الحوارج إذن في ضوء ثلاث حُجب زمنية.

• الحقبة الأولى: لحظة ما قبل الحوارج.

• الحقبة الثانية: لحظة الحوارج.

• الحقبة الثالثة: لحظة ما بعد الحوارج.

ومن فوائد هذا التحقيب الرمي في معالجة هذا المفهوم أنه سيساعدنا على وضع اليد على الموارد المعرفية المناسبة لكل حقبة، وإدراك طبيعة المدونة التراثية الأكثر لصوقاً بكل مرحلة؛ مما يجعلنا أقرب إلى حسن إدراك هذا المفهوم عبر ملاحظة ما يمكن أن يلحقه من تعير وتطور، وكيف كان في لحطات تشكله الأولى، وما أفضى إليه بعد ذلك. وباستعراض المدونة التراثية التي اهتمت بذكر الحوارج، فسند أنها لا تكاد تخرج عن كتب الحديث والآثار، وكتب التاريخ والسير، وكتب الأدب، وكتب العقائد والهرق والمفلات، وكتب الفقه. ثم إن كل واحدة من تلك المدونات العملية اهتمت بالحوارج من واقع اشغالها. وعليه:

- فإذا أردنا أن نتعرف على مفهوم الحوارج قبل لحظة التحقق الفعلي لهم، فليس من سبيل إلى إدراك ذلك إلا من خلال الوحي؛ إذ هم قبل لحظة التشكل من عالم العيب لذي لا يُدرك إلا بالخبر لصادق، وهو ما يجعل

المصدر المرشح للحديث عن هذه المرحلة (الحديث السوي) لكونه جزء من الخبر عن معيب مستقبلي سيقع

- أما لإطلالة على واقع الحوارح في لحظة تشكلهم التاريخي بدءاً من لحظة الولادة وما تلا ذلك من تحولات في السياق التاريخي، فكُتب التواريخ والسر ولأدب كشفة عن كثير من مصامح ذلك التحقّق، حكاية ما جرى معهم، وطبيعة مقولاتهم ومواقفهم، وشيء كثير من أديهم، سواء ما كان على هيئة شعر أو سر، بالإضافة إلى كتب الآثار المسدة، ففيها قصص وأخبار في غاية الأهمية في هذا الشأن.

- أما الكتب التي عُنت بدراسة الحوارح بعد التحقّق الأول لهم وما وقع لهم بعد ذلك من تطورات علمية وسدوكية وعقدية، فكُتب العقائد والمقه، فأما كتب العقائد فهي الكاشفة عن حقائق هذه الحققة ببيان طبيعة معتقد الحوارح، سواء بحكاية مقولاتهم العقدية، كما هو الشأن في كتب المقالات والفرق، أو بالرد عليها والتحذير منها، كما هو الشأن في كتب العقائد العامة وأما الكتب الفقهية فقد اعتنت بشأن الحوارح من واقع اشتغالها بالأحكام العممية التفصيلية، فعالجت ما يتعلق بمواقف الحوارح العملية؛ من استحلال لدماء، والخروج على النظم الشرعية، وما بحب أن يتخذ حيلها من إجراءات، إضافة إلى حكاية عدد من اختياراتهم الفقهية التفصيلية في مختلف أبواب الشريعة، ومما يمكن أن يلتحق بالكتب الفقهية - وهي إجمالاً تنمي لفضائها - كتب السياسة الشرعية؛ ففيها كثير من التقريرات المتعلقة بشأن الحوارح.

الحقبة الأولى

لحظة ما قبل الخوارج

الحقبة الأولى

لحظة ما قبل الخوارج

سق بيان أن المدونة الحديثية هي المصدر الرئيس للتعرف على مواصفات الخوارج قبل لحظة التحقق الفعلي لهم؛ فالسبي رحمه الله تحدث مفصلاً عن حقيقة الخوارج قبل خروج هذا المسمى للوجود، وهو ما يجعل من سنته رحمه الله في هذا الشأن دليلاً من دلائل نبوته رحمه الله؛ فهذا الخبر المفصل الواقع منه رحمه الله لمغيب مستقبلي، لا يكون إلا من رسول يوحى إليه؛ ولذا قد أدرجت مثل هذه الأخبار المستقبلية في شأن الخوارج في كتب دلائل النبوة، وكتب العقائد أيضاً، التي تناولت البحث في الفتن وأشراط الساعة. وفي ذلك يقول الحافظ ابن كثير رحمه الله أثناء ذكره لحديث من أحاديث الخوارج: (فهذا الحديث من دلائل النبوة؛ لأنه قد وقع الأمر طبق ما أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم)^(١)، وهو ما سيتكشف لك على سبيل القطع عند استعراض كيف تحققت تلك النبوءة النبوية على أرض الواقع.

البصرة الأولى:

إذا دققت النظر في بعض تلك المرويات الحديثية، فستلاحظ أن بؤادر ذلك التشكل الخارجي وقعت في زمن النبوة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم، فكأن بذرتهم الأولى كانت موجودة في الزمن الببوي، لكن ظهور شجرة السوء هذه وقعت فيما بعد، خصوصاً في زمن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ليستمر ظهورها بعد ذلك؛ قال الأجرى - عليه رحمة الله تعالى -: (فأول قرن

(١) البلية والهاية (١٠/٥٦٣)

طعن منهم على عهد رسول الله ﷺ: هو رجل طعن على رسول الله ﷺ. ومو يقسم الغنائم»^(١).

وقصة ذلك:

- كما في روايه حابر بن عبد الله ﷺ قال. أتى رجل رسول الله ﷺ بالجفرانة مُصَرَّفة من حُنين، وفي ثوب بلال قصّة، ورسول الله ﷺ يقصر منها، يعطي الناس، فقال: يا محمد، اعد، قال: «ويلك! ومن يعدل إذا لم أكن أعديل؟ لقد خبت وخسرت»^(٢) إن لم أكن أعديل، فقال عمر بن الخطاب ﷺ دعني، يا رسول الله فأقتل هذا المنافق، فقال: «معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي، إن هذا وأصحابه يقرؤون القرآن، لا يجاوز حناجرهم، يمرقون منه كما يمرق السهم من الرمية»^(٣).

- وفي روايه أبي سعيد الحديري ﷺ، قال بعث علي ﷺ إلى النبي ﷺ بذُهَبِيَّة^(٤) فقسمها بين الأربعة الأقرع بن حابس الحنظلي، ثم المجاشعي، وغيث بن بدر القراري، وريد لطائي، ثم أحد بني بيهان، وعلقمة بن علاثة العامري، ثم أحد بني كلاب، فغضت فريش والأبصار، قالوا. يعطي صاديد أهل بحد ويدعنا قال: «إنما أتألفهم». فأقبل رجل عائر

(١) الشريعة للأخري (١/٣٢٦)

(٢) قال النووي (روي فتح اناء في «حبت وخسرت» وبضمهما فيهما، ومعنى الصم طهر، وتغيبه افتح حبت انت أيها التامع إذا كنت لا أعديل، لكونك تامنا ومقتدنا بمن لا يعدل وفتح أشهر والله أعلم) شرح مسلم للنووي (٧/١٥٩)

وقال الصنعيني في لمهم (٣/١٠٨) (روينه بضم ناء وفتحها فما انصم فمعناه واضح وما الفح معنى أي إيا حرث، فليروا أن يجوز أن من جهة أنك مأمورٌ بشيء فتحسر سبع الجائر وهذا معنى ما قلناه الأئمة قتل ويظهر لي وجه آخر، وهو أنه كأنه قال له لو كنت حار لكنت أنت أحقر الناس بأد نجار عبيك، ولحققت بأدرة الحور الذي صدر عنك، فتعاقب عقوبه معتلة في نفسك ومالك، وتحسر كل ذلك بسببها، ولكن المعدل هو الذي مع من ذلك وتنجسه لولا رفق امتثال أمر الله تعالى في الرِّفق بك؛ لأدركك الهلاك والخسار)

(٣)

رواه البخاري (٣١٣٨)، ومسلم (١٠٦٣)، والسياق سياق مسلم.

(٤)

قال ابن حجر (بذُهَبِيَّة تصغير دمة، وكأنه أشها على معنى الطائفة أو لحملة وقال الخطابي عن معنى القطعة، وفيه نظر لأنها كاس زهر، وقد يؤثت الذهب في بعض لدعات وفي معظم لسع من مسلم «بدعة» بفتحيتين بغير تصغير فتح الباري (٨/٦٨).

العينين^(١)، مُشرف الوحيتين^(٢)، ناتي الجبر^(٣)، كُت اللحية مخلوق، فقال: اتى الله يا محمد، فقال: «من بطع الله إذا عصيت؟ أيا منني الله على أهل الأرض فلا تأمنوني» فسأله رجل قتله - أحسه خالد بن الوليد - فمعه، فلما ولى قال: «إِنَّ مِنْ ضِئْضِئ^(٤) هذا - أو: في عَقِب هذا - قومًا يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، لئن أنا أدركتهم، لأقتلنهم قتل عاد^(٥)».

هذا الحديث المهم بكشف عن بوار هذا الشكل الخارجي مبكرًا، الذي وقعت بدرته الأولى في زمنه ﷺ، عمر الاعتراض على قسمته ﷺ، وانها مه ﷺ في عدله، فكشف النبي ﷺ أن ما وقع في زمانه ليس حدثًا استثنائيًا سيقطع تأريخيًا، بل هو نقطة بداية من مسلسل اعتراض سيستمر ويمتد من طائفة ستظهر في الواقع، لها سماتها ومحدداتها التي أتاها النبي ﷺ لأمة. وهذا الاعتراض يكشف عن جذر جهل متجذر في هذه الظاهرة الناشئة بدءًا من تلك اللحظة وما سيتلوها كما سيطهر، وبيان ذلك أن الخوارج (هم قوم لهم عادة وورع ورهف لكن بغير علم، فاقصى ذلك عندهم أن العطاء لا يكون إلا لدوي الحاجات، وأن إعطاء السادة المطاعين الأعياء لا يصلح لغير الله بزعمهم، وهذا من جهلهم؛ فإن العطاء إما هو بحسب مصلحة دين الله، فكل ما كان لله أطوع، ولدين الله أنفع، كان العطاء فيه أولى،

(١) من العور، والمراد أن عيبه واحد في محاربه لاصعد بقعر الحدة، وهو صد نجحوت فتح التاري (٦٨/٨)

(٢) أي: باررهما، ولوجتال: العمدان المشرفان على الخدين) المرجع السابق.

(٣) (من التواء أي: أنه يرتفع على ما حوله) المرجع السابق

(٤) قال ابن لملق (أي: أصله، يقال: هو من ضئضئ صدف أي: من أصل صدف. ومن ضوض صدف مثله. وقاب الداودي: من صيصي هذا أي: ممن يقول مقالته. وقيل: هو الولد والسل، وهو الأصل) التوضيح في شرح الجامع الصحيح (٥٢٢/٢١)

وقال الحافظ ابن كثير (وليس المراد به أنه يخرج من ضمه وسنه، لأن الخوارج الذين ذكرهم لم يكونوا من سلالة هذا، بل ولا علم أحد منهم من سبله، وإنما المراد من ضئضئ هذا أي من شكله وعلى صفة فعلا وقولا، والله أعلم بهذا الشكل وهذه الصفة كسيرة في لباس هذا في كل زمان وكل مكان، في قراء القرآن وعبرهم، لمن تأملها، والله أعلم) البداية والنهاية (٦١٨/١٠)

(٥) رواه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤)، والساني (٢٥٧٨).

وعطاء محتاج إليه في إقامة لدين وقمع أعدائه وإظهاره وإعلانه، أعظم من إعطاء من لا يكون كذلك، وإن كان الثاني أحوج^(١).

ولمريد توضيح ذكر عددًا من التشبهات المتعلقة بهذه القصة وهذا الحر

أولها: هل نحن أمام حادثة واحدة بروايتين، أم أمام حادتين منفصلتين؟

الأظهر أن الروايتين مع تقاربهما وتشابه ما بينهما هما في الحقيقة لقصير منفصلتين، وإليه نبه بعض المحققين في هذا الباب، فعندنا هنا واقعان:

- الأولى: ما وقع في أثناء قسمة غنائم حنين بالجفراة.

- والأخرى: في قسمة ذهب بعث به علي رضي الله عنه من اليمن، والنبي صلى الله عليه وآله وسلم

في المدينة.

وقد نثّه الحافظ ابن حجر إلى هذا، ووثّق من جعل القصة قصة واحدة. فقال بعد ذكره للحادثة الثانية. (تنبيه: هذه القصة غير القصة المتقدمة في غزوة حنين، ووهم من خلطها بها)^(٢)، والذي يكشف لك عن صواب هذا التنبّه، ما أشار إليه ابن تيمية - عليه رحمة الله - بقوله: (لأن فيه أن عليًا بعث إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو باليمن بذهبية، فقسمها بين أربعة من أهل نجد، ولا خلاف بين أهل العلم أن عليًا كان في غزوة حنين مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولم تكرر اليمن فتحت يومئذ، ثم إنه استعمل عليًا على اليمن سنة عشر بعد تبوك)^(٣).

الثاني: من المعترض على الجناح النبوي الشريف؟

المعترض على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قسمته لعنائم حنين هو ذو الخويصرة التميمي، و(ذو الخويصرة اثنان. أحدهما تميمي، وهو رأس الحواري، واسم حرقوص، وقيل، غير ذلك)^(٤). والآخر، يماسي وهو الذي قال في

(١) مجموع الفتاوى (٥٨١/٢٨)، وانظر: الصارم المسلول (٣٥٠/١)، و(٣٦٤/١).

(٢) فتح الباري (٦٨/٨).

(٣) الصارم المسلول (٤٢٩/١).

(٤) قال ابن الملقن: (قيل: هو حرقوص بن زهير السعدي ذكره شيخنا البعري، وفي النسخة له من الحواري، أعني ذو الخويصرة قتل ونفيه ذو النديه، وسماه أبو داود نافع قال لهبي
أصح) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣٢٨/١٩)

(المسجد)^(١) أما المعارض في قسمة الذهبية التي بعث بها علي رضي الله عنه، والتي حكى خبرها أبو سعيد الخدري رضي الله عنه، فيحتمل أن يكون هو ذات لشخص، ويحتمل أن يكون آخر؛ قال ابن تيمية - عليه رحمة الله - في بيانه لسبب نزول قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَحْطُونَ﴾ (الآيات: (وعلی هذا والذي في رواية معمر أن آية الصدقات نزلت في قصة ذي الخويصرة، ليس بحيد، بل هو مدرج في الحديث من كلام الزهري أو كلام معمر، لأن ذا الخويصرة إنما أكر عليه قسم الغنائم، وليست هي الصدقات التي جعلها الله لثمانية أصاف، ولا التفات إلى ما ذكره بعض المفسرين من أن الآية نزلت في قسم غنائم حنين، وإنما أن يكون المعارض في ذهبية علي رضي الله عنه هو ذو الخويصرة أيضًا، وعلى هذا فتكون أحاديث أبي سعيد كلها في هذه القصة لا في قسم الغنائم، وتكون الآية قد نزلت في ذلك، أو يكون قد شهد القصتين معًا، والآية نزلت في إحداهما)^(٢)

أما الحافظ ابن حجر فقال: (يمكن أن يكون تكرر ذلك منه في الموضعين عند قسمة غنائم حنين، وعند قسمة الذهب الذي بعثه علي)^(٣). ثم جزم رحمه الله بعدها بأن المعارض في القصتين هو ذو الخويصرة، فقال عليه رحمة الله: (وقد ظهر أن المعارض في الموضعين واحد)^(٤) فإن كان ذو الخويصرة هو نفسه المعارض في المقامين، فهو دال على شدة وقاحة، وإصرار على مراودة هذا الجرم العظيم مرة بعد مرة، وهو مزاج وطع من طبع الخوارج.

الثالث: ما الذي كان مانعًا من قتل هذا المعارض، مع تعرضه للنبي ﷺ بهذا الكلام؟ ما من شك أن الكلام الذي قاله ذاك المعارض على النبي ﷺ موجب للقتل؛ إذ فيه تعريض بأمانة النبي ﷺ وعدله، ومثله موجب للقتل، فلماذا أعرض النبي ﷺ عن قتله حين عرض عليه ذلك؟

(١) نزعة الألباب في الألقاب لابن حجر (١/٢٨٨).

(٢) الصارم العلول (١/٤٢٩).

(٣) فتح الباري (١٢/٢٩١).

(٤) فتح الباري (١٢/٢٩٣).

اختلف في ذلك على أقوال، فقل:

- إن الأمر عائد إلى جهل الرجل، وهو ما ذكره ابن بطال في شرحه للحديث، فقال: (وأما دو لحويصرة، فإنما ترك النبي ﷺ قتله، لأنه عذره بحجته، وأحمر أنه من قوم يخرجون ويمرقون من الدين، فإذا خرجوا وجب قتلهم)^(١)

- أو أنه عائد إلى أن لنبي ﷺ لم يحمل كلام الرجل على ما يوحي لصن في النبوة.

- أو أنه لم يثبت عند النبي ﷺ أنه قاله. ذكر هذين الوجهين المارري، فقد (يحتمل أن يكون لنبي ﷺ لم يفهم من ارجل الطعن في النبوة، وإنما سبه إلى ترك العدل في القسمة، وليس ذلك كبيرة، والأنبياء معصرون من الكثر بالإجماع، واختلف في جوار وقوع الصغائر، أو لعله لم يعاقب هذا الرجل، لأنه لم يثبت ذلك عنه، بل مله عنه واحد، وخبر الواحد لا يراق به الدم)^(٢).

ولا يحفى تعد ما ذكر جميعاً؛ فدعوى الإعذار بالجهل هنا ادعاء لمط غير مذكور في القصة، وإعراض عن المنط المذكور، واعتذار بأمر لم يذكره النبي ﷺ حين عُرض عليه قتله، وأما كون ذلك الكلام لا يفهم منه طعن في النبوة، فبعيد، بل غصب النبي ﷺ غضباً شديداً مما قال، وبش شدة اتصال هذا الطعن بشأن النبوة، فقال: «من يطع الله إذا عصيت؟ أيا مني الله على أهل الأرض، فلا تأمنوني؟!». وأبعد من جميع ما ذكر دعوى عدم ثبوت هذا القول عند النبي ﷺ، فأعرض عنه؛ فالقصة صريحة في وقوع ذلك بحضرة النبي ﷺ وفي وجهه، فكيف يقال نُقل عنه ولم يثبت^(٣)؟!

(١) شرح البحاري لابن بطال (٨/٥٩١).

(٢) فتح الباري (٨/٦٩).

(٣) ثم وجدت عذراً لمن ذهب لهذا القول، وهو رواية الحديث جاءت من طريق عبد الله بن مسعود، قال لما كان يوم حبي الرسول الله ﷺ أسأله في القسمة، فأعطى الأنزع من حاس مائة من الإبل، وأعطى عسبة مثل ذلك، وأعطى أسأله من أشراف العرب، وأثروهم يومئذ في لقمته، فقال رجل والله، إن هذه لقسمة ما عدل فيها وما أريد فيها وجه الله، قال فقلت والله، لأحمر رسول الله ﷺ قال فأبسته فأحمرته بما قال، قال فتعير وجهه حتى كان كالمصرف، ثم قال «من يعدل إلا هم يعدل الله ورسوله»، قال: ثم قال «يرحم الله مرسى، قد أردت ماكثر من هذا فصراً» قال فقلت «لا جرم لا أرفع له بعداً حديثاً» رواه مسلم (١٠٦٢)، وإمام أحمد في المسند (٤١٤٨)، وممكن أن يقال أن رجلاً اعترض على النبي ﷺ بحضرة، وآخر بغير حضرة.

ثم وجدت عدداً لم يذهب لهذا القول، وهو رواية الحديث جاءت من طريق عبد الله بن مسعود، قال: لما كان يوم حنين أثر رسول الله ﷺ ناساً في القسمة، فأعطى الأقرع بن حابس مائة من الإبل، وأعطى عيينة مثل ذلك، وأعطى أناساً من أشراف العرب، وأثرهم يومئذ في القسمة، فقال رجل: والله، إن هذه بقسمة ما عدل فيها وما أريد فيها وجه الله، قال فقلت: والله، لأحبرن رسول الله ﷺ، قال: فأتيته فأخبرته بما قال، قال: فتعير وجهه حتى كان كالصرف، ثم قال: «فمن يعدل إن لم يعدل الله ورسوله»، قال. ثم قل. «يرحم الله موسى، قد أودي بأكثر من هذا فصبر» قال قت. «لا جرم لا أرفع إليه بعدها حديثاً»^(١)

والأظهر في هذا هو ما قاله الإمام ابن تيمية وابن القيم وغيرهما من أهل العلم، أن ذلك عائد إلى ما نطق به النبي ﷺ في ذاك المقال: «معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي!». يقول الإمام ابن القيم كاشفاً عن هذا، مبيناً مأخذه: (وقد واحه بعض الخوارج في وجهه بقوله: إنك لم تعدل، والسي ﷺ لما قيل له: ألا تقتلهم؟ لم يقل. ما قامت عليهم بينة، بل قال: لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه. فالجواب الصحيح إذن: أنه كان في ترك قتلهم في حياة النبي ﷺ مصلحة تصمن تأليف القلوب على رسول الله ﷺ، وجمع كلمة الناس عليه، وكان في قتلهم تفرير، والإسلام بعد في غربة، ورسول الله ﷺ أحرص شيء على تأليف الناس، وأترك شيء لما ينفرهم عن الدحول في طاعته، وهذا أمر كان يختص بحال حياته ﷺ)^(٢).

فإن قيل: قد جاء في حديث قسمة الذهبية التعليل بمناط آخر، وهو ما ورد في رواية أخرى للحديث وفيه: قال خالد بن الوليد: يا رسول الله، ألا أصرب عنقه؟ قال: «لا؛ لعله أن يكون يصلي» فقال خالد: وكم من مُصلٍّ يقول بلسانه ما ليس في قلبه! قال رسول الله ﷺ: «إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس، ولا أشق بطونهم»^(٣). فما الجواب؟

(١) رواه مسلم (١٠٦٢)، والإمام أحمد في المسند (٤١٤٨)، ويمكن أن يُقال أن رجلاً اعترض على النبي ﷺ بنصرتة، وآخر بغير حضرة

(٢) زاد المعاد (٣/٤٩٧).

(٣) رواه البخاري (٤٣٥١)، ومسلم (١٠٦٤).

والجواب. أن (هذا الرجل قد نص القرآن على أنه من المنافقين، بنول تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ أي: يعينك ويطعن عليك، وقول للبيِّنات: عَدِلْ وَاتَّقِ اللَّهَ، بعدما خص بالمال أولئك الأربعة، نسب للبيِّنات إلى أنه حار ولم يتق الله؛ ولهذا قال النبي ﷺ: «أَوْلَسْتُ أَحَقَّ أَهْلِ الْأَرْضِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ؟! أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مِّنْ فِي السَّمَاءِ؟!».

ومثل هذا الكلام لا ريب أنه يوجب القتل لو قاله اليوم أحد، وإما لم يقتله النبي ﷺ؛ لأنه كان يُظهر الإسلام، وهو الصلاة التي يُقاتل الناس حتى يفعلوها، وإما كان يهاقه بما يخص النبي ﷺ من الأذى، وكان له أن يعفو عنه، وكان يعفو عنهم تألفاً للقبوب؛ لئلا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه، وقد جاء ذلك مفسراً في هذه القصة أو في مثلهما^(١). قال أبو العباس القرطبي رحمه الله: (إما منع قتله وإن كان قد استوجب القتل؛ لئلا يتحدث الناس أنه يقتل أصحابه، ولا سيما من صلى)^(٢) فالمقصود أن الرجل لما كان مُظهرًا للصلاة صار بحسب حكم الظاهر من المسلمين، فلو قتله لقال الناس إن محمداً يقتل أصحابه، فأعرض النبي ﷺ عن قتله؛ دفعاً لهذه المفسدة، وهي سياسة نوية كان يتعاطاها ﷺ مع المنافقين، كمشهور قصصه وأخباره مع ابن أبي ربيعة

فإن قيل: فقد جاء في رواية النعليل بعير ما ذكر، وهو أنه صلى الله عليه وسلم، حين استأذنه عمر في قتله، قال (دعْه؛ فإن له أصحاباً يحقِّرُ أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يمرُّون من الدين كما يمرُّق السهم من الرمية). فأمر بتركه؛ لما ذكره من أن له أصحاباً يحصل منهم ما بينه ﷺ في حبر الخوارق؟ وجوابه: فيما ذكره ابن تيمية - عليه رحمة الله تعالى؛ حيث قال: (مع النبي ﷺ بما أوحاه الله إليه من العلم ما فضله الله به، فكأنه عدم أنه لا بد من خروجهم، أنه لا مَطْمَع في استئصالهم، كما أنه لمَّا علم أن الدجال خارج لا محالة نهى عمر عن قتل ابن صيَّاد، وقال «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ». فكان هذا مما أوجب بهيه بعد ذلك عن قتل دي

(١) الصادم المجلد (١/٢٢٥).

(٢) فتح الباري (١/٢٩٩).

الحوصرة لما لمره في عائم حنس، وكذلك لما قال عمر. ائذن لي فأصرت عقه قال «دعه؛ فإن له أصحابًا يحقّر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يمرقون من الدين كما يمرق الشهم من الرميّة» إلى قوله: «يخرجون على حين فرقة من الناس». فأمر بركه؛ لأجل أن له أصحابًا حارحين بعد ذلك، فظهر أن علمه بأنهم لا بد أن يخرجوا، منعه من أن يقتل منهم أحدًا، ويتحدث الناس بأن محمدًا يقتل أصحابه الذين يصلّون معه، وتنفر بذلك عن الإسلام قلوب كثيرة من غير مصلحة نعمر هذه المفسدة، هذا مع أنه كان له أن يعفو عمن آذاه مطلقًا - بأبي هو وأمي ﷺ - وبهذا يتبين سبب كونه في بعض الحديث يُعلّل بأنه يصبي، وفي بعضه بآل يتحدث الناس أن محمدًا يقتل أصحابه، وفي بعضه بأن له أصحابًا سيخرجون... فثبت أن كل من لمز النبي ﷺ في حكمه، أو قسمه، فإنه يجب قتله، كما أمر به ﷺ في حياته وبعد موته، وأنه إنما عفا عن ذلك اللامر في حياته - كما قد كان يعمو عمن يؤذيه من المنافقين - لما علم أنهم خارجون في الأمة لا محالة، وأن ليس في قتل ذلك الرجل كثير فائدة، بل فيه من المفسدة ما في قتل سائر المنافقين وأشد^(١).

الرابع: ما الفرق بين ما وقع من قريش والأنصار من استئصال القسمة والغضب، وما وقع من الطاعن في عدله ﷺ؟

سبق في حديث أبي سعيد الخدري ذكر غضب قريش والأنصار من قسمة ذاك المال الذي جاءه ﷺ من عليّ، وقولهم: (يعطي صناديد أهل نجد ويدعنا)، فيرد إشكال: (ما الفرق بين قول هؤلاء اللامزين في كونه نفاقًا موحًا للكفر وجلّ الدم، حتى صار جنس هذا القائل شرّ الحلق، وبين ما ذكر من موجدة قريش والأنصار؟)^(٢).

وقد أحسن ابن تيمية جدًا في الجواب، فقال:

(إن أحدًا من المؤمنين من قريش والأنصار وغيرهم لم يكن في شيء من كلامه تجوير لرسول الله ﷺ، ولا تجوير ذلك عليه، ولا اتهام له أنه حابي في

(١) الصارم المسلول (١/٣٥٤).

(٢) الصارم المسلول (٢/٣٥٧).

القسمة لهوى النفس وطلب الملك، ولا نسبة له إلى أنه لم يرد بالقسمة وجه الله، ونحو ذلك مما جاء مثله في كلام المنافقين. ثم ذور الرأي من القبيلتين - وهم الجمهور - لم يتكلموا بشيء أصلاً، بل قد رَضُوا ما آتاهم الله ورسوله، وقابوا ﴿حَسْبُكَ اللَّهُ سَيُؤْتِيكَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ﴾ كما قالت فقهاء الأنصار: «أما ذور رأينا فلم يقولوا شيئاً»، وأما الذين تكلموا من أحداث الأسنان ونحوهم، فرأوا أن النبي ﷺ إنما يقسم المال لمصالح الإسلام، ولا يضعه في محل إلا لأن وضعه فيه أولى من وضعه في غيره، هذا مما لا يشكُّون فيه. وكان العلم بحجة المصلحة قد يُدل بالوحي، وقد يُناب بالاجتهاد، ولم يكونوا علموا أن ذلك مما فعله النبي ﷺ وقال: إنه بوحى من الله؛ فإن من كره ذلك أو اعترض عليه بعد أن يقول ذلك، فهو كفر مكذب، وجوزوا أن يكون قسمه اجتهاداً، وكانوا يراجعونه في الاجتهاد في الأمور الدنيوية المتعلقة بمصالح الدين، وهو باب يجوز له العمل فيه باجتهاده باتفاق الأمة، وربما سألوه عن الأمر لا لمراجعته فيه، لكن ليتبينوا وجهه، ويتفقوها في سببه ويعلموا علته فكانت المرجعة المشهورة منهم لا تعدو هذين الوجهين: إما لتكميل نظره ﷺ في ذلك إن كان من الأمور السياسية التي للاجتهاد فيها مسأغ. أو ليتبين لهم وجه ذلك إذا ذكر، ريزدادوا علماً وإيماناً، ويفتح لهم طريق التفقه فيه^(١).

ثم ضرب أمثلة لما وقع من مراجعة الصحابة له ﷺ، كمراجعة الحُباب بن المنذر له في بدر، ومراجعة الأنصار له ﷺ في الخندق لما أراد مصاحبة غطفان على نصف ثمار المدينة، وحديث تأبير النخل وما جرى، وغير ذلك من الأخبار. وبهذا ينكشف فرق ما بين الحالين، وأن ما وقع من بعض الصحابة في ذاك المقام ليس مُدائياً ولا مقارباً لما وقع من ذي الخويصرة، كما هو مبين واضح. ورحم الله ابن حزم حين كشف عن حجم جهل ذي الخويصرة وحقيقة حين قال للنبي ﷺ ما قال، قال ﷺ: (بلغه ضعف عقله، وقله دينه إلى تجويره رسول الله ﷺ في حكمه، والاستدارك عليه، ورأى نفسه أروع من رسول الله ﷺ، هذا وهو يُقر أنه رسول الله ﷺ إليه، وبه اهتدى، وبه عرف

لدين، ولولاه لكان حمارًا أو أضل. ونعوذ بالله من الخذلان»^(١)

الخوارج بين نمطين من التحقق:

إخبار النبي ﷺ عن الحوادث المستقبلية، يكون على أنواع، وذلك باعتبار إمكانية التكرار؛ فمنها: أخبار تتعلق بحادثة معينة مخصوصة لا تتكرر، ومنها: ما يمكن تكرره وإن لم ينصّر على التكرار، ومنها: ما يدل النص على تكرره مقيّدًا بعدد معين، ومنها: ما يكون مطلقًا عن التقييد واستحصار هذا المعنى، مفيد حين التعامل مع أحاديث الخوارج.

فالدارس للأحاديث في هذا الباب، سيُدرك أننا أمام نوعين من التناول النبوي لشأن الخوارج، أو إن شئت فقل: نمطين من أنواع التحقق الفعلي في الواقع

الأول: نصوص تتعلق بتحقيق تاريخي خاص. وهي النصوص التي جاءت بذكر الخوارج الذبّر حرجوا على عليّ عليه السلام، وهم من اصطلاح على تسميتهم بـ «الحرورية»، والمُحكّمة الأول، وأهل النهروان، إضافة إلى الاسم العام الخوارج. الثاني: نصوص تتعلق بتحقيقات خارجية تالية، تم فيها التخفّف من عدد من التقييدات والصفات الخاصة المميزة، وهي بالتالي أكثرُ عمومية وإطلاقية من التحقق الأول، وتشتمل فيما تشتمل على ما وقع من تطور وتشطّ داخل الحانة الخارجية، وما تم تشكيله بعد ذلك من منظومات عقدية مابينة لأهل السُّنة والجماعة، مع المحافظة على المكونات المركزية للحالة الخارجية، والتي جاءت النصوص بالتنبيه عليها.

هذه الطبيعة الثنائية للتناول النبوي لظاهرة الخوارج، تجعلنا أمام نمطين من النصوص الشرعية المستعرضة لصفات الخوارج؛ فهناك صفات وسمات محتصه بتحقيق تاريخي معين، وصفات تتعلق بجميع أنماط التحقيقات الخارجية. واستكشاف هذا النمط من الصفات، هو ما تسعى هذه الورقة لكشفه والإبانة عنه؛ وذلك لوضع اليد على المعيار الذي يمكن من خلاله توصيف حالة ما بأنها متمية لفصاء الخوارج، ولتكون - بالتالي - مستحقة للذم دينيًا، ومتوعدة بالعقوبة في الدنيا والآخرة. وظاهر أن إدراك هذا الفرق بين نمطي التحقق في غاية

(١) البصل في الملل والأهواء والنحل (٤/٢٣٨).

الأهمية، إذ إن ما عرضته السُّنة من الصفات المتعلقة بالتحقق التاريخي لحاصر، أكثر بكثير من تلك الصفات التي جاءت بخصوص التحقيقات التاريخية التالية. وما من شك أن هناك قدرًا من التقاطع في الصفات بين ممطي التحقق، لكن لا يلزم أن تتكرر الصفات جميعًا في كل تحقق خارجي، بل القدر المشترك هو الذي ينبغي ملاحظته وإدراكه، واستخلاصه من مجموع ما ورد، وهذا القدر المشترك سيشكل المعيار الذي يمكن التحاكم إليه؛ لمعرفة صحة التصعيد بوصف الخوارج أو خطئه، وشكل أدق، هو ما سيجعل الحالة موردًا للدم الشرعي، ومحلًا لترتيب الأحكام الشرعية الخاصة بها.

وهذه الورقة مهمة جدًا لاستكشاف هذا الخيط الناعم للحالة الخارجية العامة، والبحث عن العمود الفقري المؤسس لهذا الاتجاه الديني المنحرف، وذلك عن إدراك جميع ما ورد في شأن الخوارج على مستوى النص والواقع، ثم ملاحظة ما يحتص بالخوارج الأول من صفات تنبأ بها النص، وتحقق بعد ذلك في الواقع، وقرر هذه الصفات جمعًا إلى ما يمكن تكرره وما لا يلزم فيه التكرار، ثم دراستها وفحصها؛ لوقوف على المكونات الصميمة للحالة الخارجية، والمكونات الفرعية أو الهامشية، والتي لا يضر غيابها في استبقاء وصف الخوارج متى توافرت تلك المكونات الصميمة.

والأئمة عليهم رحمة الله، كانوا واعين جدًا لهذه الحقيقة، وأن ما ذكر من صفات الخوارج يمكن أن يكون متعلقًا بتحقيق خاص، دون أن يسري بالضرورة إلى كافة التحقيقات الخارجية التالية، وأن هناك سمات وصفات تمثل لب هذه الحالة وزوَجها، وشروطها التي تزول الحالة بزوالها. خذ مثلاً، ما صحَّ عن النبي ﷺ من وصف الخوارج بأن "سيماهم التحليق"، فهل يُشترط توفر هذه الخصلة في طائفة لتكون محلًا للدم الشرعي، ويكون في ارتفاعها مانع من وصف الطائفة بأنهم من الخوارج؟ يقول ابن تيمية رحمه الله: (وهذه السيما سيما أولهم كما كان ذو النُدَيَّة؛ لأن هذا وصف لازم لهم) (١). فالوصف بهذا مختص بالتحقق الخارجي الأول، وليس وصفًا ساريًا في

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/٤٩٧)

بحققات الحالة التالية. ومثل هذا جملة من الصفات الأخرى الواردة في شأنهم. كالخسر الوارد في شأن دي الثدية، والذي نبّه إليه ابن تيمية هـ، والذي حمل الباجي رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، بعد إيراد خسر دي الثدية إلى أن يقول: (أجمع العلماء أن المراد بهذا الحديث، الخوارج الذين قاتلهم علي) (١) ويمكن أن يُقال مثل هذا أيضًا فيما جاء عنهم؛ من المغالاة الشديدة في التعدد، علوًا يحتقر الصحابي عبادته مع عبادتهم، وصلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم. فمثل هذا التعدد، إنما حُكي من جهة الوصف في جملة الأحاديث المذكورة في شأن الخوارج على عليّ، وهو معني لا يلزم أن يرتفع الاسم له، كما سيظهر إن شاء الله. ويقال مثل هذا أيضًا في تفاصيل طبيعة التحقق التاريخي للحوارج الأول؛ فليس كل ما طهر منهم واقعًا، يكون معي ملازمًا بالضرورة لكافة التحققات الخارجية التالية، فقد يمتاز التحقق الأول، وهو الواقع فعلًا، بمعنى لا يلزم أن يكون وصف الخوارج مرتفعًا له. فعلى سبيل المثال: من إشكاليات الخوارج الأول، والتي أدخلت عليهم مادة خارجية، تكفيرهم لعليّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ولغيره من الصحابة؛ كعثمان، وطلحة، والزبير، ومعاوية، وابن العاص، وأبي موسى لأشعري وغيرهم. فهل مثل هذا النمط من التكفير المخصوص والمعلق بهؤلاء الأجلة، هو من شرط الحوارج، أم أنها صفة يمكن توفرها فنستتبع ذمًا، وارتفاعها غير موجب لارتفاع الاسم ضرورة؟ أو بصيغة أخرى، لو وُجد من يديه مادة مُشكّلة في التكفير، لكنها ليست من عين تلك المادة بل من غيرها، فلا يكفر هذا عليّ ولا واحدًا من الصحابة، فهل مثل هذا رافعٌ للوصف ضرورة عنه؟ أم يقال: لا بد من النظر في الحال، فقد تتوفر مادة علمية وعملية تستوجب وصفه بالخروج؟ يقول ابن عابدين في رد المختار على الدر المختار: (قوله: «ويكفرون أصحاب نبينا ﷺ»؛ علمت أن هذا غير شرط في مسمّى الخوارج، بل هو بيان لمن خرجوا على سيدنا علي رضي الله تعالى عنه، وإلا فيكفي فيهم اعتقادهم كُفْرَ مَنْ خرجوا عليه) (٢).

(١) شرح الزرقاني على الموطأ (٢/٢٦).

(٢) رد المختار على الدر المختار (٤/٢٦٣).

والذي يؤكد لك ما تقدم جميعاً، أن ذاك الذم الشرعي الشديد والمعكبي في شأن الخوارج، وما عُلق بظهورهم من أحكام صارمة، معلق في حقيقة الأمر بموجبات أوجبت وقوع هذا الذم شرعاً، وليس في كل ما ذكر عن الخوارج من صفات ما يوجب مثل هذا الذم ضرورة، بل بعضه في الحقيقة هو موجب ائذم، وبعضه - كالتحليل مثلاً - ليس موجباً للذم في ذاته، وهذا سيتبين لك عند عرض أقوال الفقهاء فيه. لكنه ذكر لحرص الشارع على الإبانة التامة عن هذه الطائفة؛ لئلاً يقع لبس أو غلط. وعليه، فمما يساعد على معرفة مسمى الخوارج، ملاحظة ما واقعوه من محرمات شرعية ستوحيث مثل هذا الذم الشديد، والتفتيش عن المعنى المناسب، والذي ميّز هذه الطائفة عن غيرها من طوائف الأمة، وجعلها مستحقة للوعيد.

ومن غريب ما وحدته من بعض الكتاب والدحشن - خصوصاً بعض من لديه نزعة معالة في التكفير - سعيهم لتقليص الحضور الخارجي في الواقع، ومحاولة حصره في التحقق الأول للخوارج فقط؛ ليُرتب على ذلك أن أوصاف الذم والوعيد وما يتصل بالأحكام المتعلقة بالخوارج، هي أحكام ونصوص تعالج وضعية تاريخية معينة دون أن تسغرق حالات تاريخية نالية، فضلاً عن تكون متناولة لتحقيق حارجي حاضر وموجود. ولحقيقه، أن من لديه أدنى مطالعة لما يتصل بهذا الباب، يدرك أن هذه أطروحة غريبة أجنبية عن التحقق العلمي، ومُشكلة جداً في ضوء النصوص الشرعية، وواقع المشهد التاريخي وطبيعته التناول العلمي. فلئن جاءت نصوص صريحة تتعلق فعلاً بالتحقق الخارجي الأول، فقد جاءت نصوص أخرى تكشف عن استمرار ظهور الخوارج كظاهرة تاريخية متجددة، تُعاود الظهور مرة بعد الأخرى، بل بعض تلك التجليات التاريخية، قد تكون أسوأ من جهة الاعتقاد والعمل من الخوارج الأول، الذين حارحوا على علي عليه السلام. فمن تلك النصوص الشرعية مثلاً:

ما صح عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «سيخرج قوم في آخر الزمان؛ أحدث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من قول خير البرية، لا يجاوز إيمانهم

حاجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميّة، فأينما لقينموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة»^(١). فهذا تخصيص من لبي عليه السلام، أن هذا الخروج واقع في آخر الزمان، والمفهوم منه أنه مباحد لزمن النبوة. نعم، استشكل بعضهم هذا؛ لتوهمه أنه معارض بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، والذي فيه: «يخرج من ضيضي هذا قوم»، وقال: (هذا يخالف حديث أبي سعيد المذكور...؛ لأن مقتضاه أنهم خرجوا في خلافة علي، رضي الله تعالى عنه، ولذا أكثر الأحاديث الواردة في أمرهم. وأحاب ابن لئين بأن المراد زمان الصحابة، واعترض عليه بعضهم بقوله: لأن آخر زمان الصحابة كان على رأس المائة، وهم قد خرجوا قبل ذلك بأكثر من ستين سنة. ثم أحاب بقوله: ويمكن الجمع بأن المراد من آخر الزمان آخر زمان خلافة النبوة؛ فإن في حديث سفيّة المخرج في السنن وصحيح ابن حبان وغيره مرفوعاً: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم تصير ملوكاً»، وكانت قصة الخوارج وقتلهم بالنهر وان في أواخر خلافة علي سنة ثمانٍ وثلاثين بعد النبي يدون الثلاثين نحو ستين)^(٢). وهو جمع محتمل، خصوصاً وأنه يمكن أن يتعمد بسياق علي رضي الله عنه لهذا الحديث في زمانه، وهو سياق ظهره قصد أولئك الخارجين عليه في زمانه، فقد قال عليه السلام لأصحابه يوماً: إذا حدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وآله حديثاً، فوالله لأز أجراً من السماء، أحب إليّ من أن أكذب عليه، ورد حدثكم فيما بيني وبينكم، فإن الحرب خدعة، وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «سيخرج قوم في آخر الزمان؛ أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية..» الحديث. ويمكن أنه عليه السلام حمل النص على زمانه، طناً أنه في آخر الزمان، فيمكن أن يكون في الحديث إشارة لتحقق نالٍ في آخر الزمان فعل، أو أن يكون مقصوده الحالة الخارجية بعموم، مشملاً على ما كان في زمانه، وما هو أعم من ذلك. فيكون ظاهر هذا النص

(١) دراه البخاري (٦٩٣١) ومسلم (١٠٦٦).

(٢) عمدة القاري (٨٦/٢٤).

محفوظ، وأنه متعلق بتحقيق تاريخي تالٍ وغير محصور في التحقق الواقع في زمه ﷺ، وقد قال بدر الدين العيني معلقاً على ما مرّ من خلاف في دلالة الحديث: (قلت: يسقط السؤال من الأول إن قلنا بتعدد خروج الخوارج، وقد وقع خروجهم مراراً). وهو محتمل جداً، خصوصاً وأن الحديث بهذا اللفظ عن علي (يخرج في آخر الزمان) لم يذكر ما اختص به الخوارج الأول مما ذكره النبي ﷺ في شأن تعبدهم، وسيماهم، وظهور دى الشدة في قتالهم وهو حديث قد رواه علي ابن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي ﷺ أيضاً في مقام آخر يؤكد ما تقدم تعرضه بنص أوضح منه وأظهر، وهو قول النبي ﷺ «يَنْشَأُ نَشْرٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، كُلَّمَا خَرَجَ قَرْنٌ قُطِعَ»، قال ابن عمر سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كُلَّمَا خَرَجَ قَرْنٌ قُطِعَ، أَكْثَرُ مِنْ عَشْرِينَ مَرَّةً، حَتَّى يَخْرُجَ فِي عِرَاضِهِمُ الدِّجَالُ»^(١).

قال السندي موضحاً معنى الحديث: ((كُلَّمَا خَرَجَ قَرْنٌ: أي: ظهرت طائفة منهم، «قُطِعَ»: استحق أن يُقَطَعَ، وكثيراً ما يقطع أيضاً: كالحُرُوبِ، فطعنهم عليّ. «فِي عِرَاضِهِمْ»: فِي خِدَاعِهِمْ؛ أي: أن آحرهم يقابلهم ويناضهم في الأعلام، وفي بعض النسخ: أعراضهم، وهو جمع عَرْض - بفتح هـ - سكون - بمعنى الجيش العظيم، وهو مستعار من العرض بمعنى ناحية الحبل، أو بمعنى اسحاب الذي يسد الأفق، وهذه النسخة أظهر معنى)^(٢).

فهذا النص صريح في استمرار هذه الظاهرة، بل استمرارها إلى قريب قيام الساعة، حتى يخرج في عراضهم الدجال ويحتمل أن يكون مقصود النبي ﷺ بي قوله «سَيَخْرُجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ» الحديث عن تحقق تاريخي خاص يقع في آخر الزمان، لا إشارة إلى مطلق التحققات الخارجية، بل للخوارج تحققات متعددة وبعضها شر من بعض، وبعضها أعظم من بعض^(٣).

(١) رواه ابن ماجه (١٧٤)؛ وحسب إسناده الألباني في السلسلة الصحيحة (٥٨٣/٥)، وشعيب الأرنؤاط في تحقيقه على المسند (٣٩٨/٩).

(٢) حاشية السندي على سنن ابن ماجه (٧٤/١).

(٣) لك أن تتخيل أن بعض الخوارج وعددهم كان بال عشرات، في مناس جيش الصحاك والذي حارب مروان بن محمد في جيش بلغ أكثر من ١٢٠ ألف مقاتل. انظر: تاريخ الطبري (٣٤٥/٧).

لمعل قصد السي رحمه الله التحذير من تحقق خارجي أكبر من غيره وأحضر، ويكون متسمًا بالصفات الذي ذكرها رحمه الله.

أما الواقع التاريخي فيشهد باستمرار ظاهرة الخوارج، وهو ما أشار إليه العيني قريبًا في قوله: (وقد وقع خروجهم مرارًا) فالقارئ للتاريخ، يدرك أن الخوارج الأول لم يُستأصلوا جميعًا يوم النهروان، بل نجا أفراد منهم، إضافةً لمن انسحب منهم قبل بدء المعركة، وقد قام أولئك بعد ذلك بِبَثِّ دعوتهم في غيرهم فوجدوا مستجيبين، لتتعمق الظاهرة أكثر وأكثر، وتتخذ صورًا وأشكالًا تتفق في أمور وتختلف في أخرى، وهو ما ولَّد ظهور فرق الخوارج تاليًا؛ حيث ظهرت الأزارقة، والنجدات، واليهسية، والعحاردة، والشعالبة، والصفرية، والإباضية وغيرهم. قال المدر العيني رحمه الله في الخوارج: (كان ظهورهم في أيام علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، ثم تشعبت منهم شعوب وقبائل، وآراء وأهواء ونحل كثيرة متشعبة)^(١). وقد استمر خروج الخوارج مكوَّنًا للعقدي المنحرف على النظام السياسي طيلة فترة بني أمية، بل واستمر خروجهم بعده، كما يلحظه كل قارئ لكتب التواريخ؛ إذ وجود الخوارج مركزي في المدونة التاريخية.

أما تداول هذه المسألة في تقارير العلماء، فلهم تعبيرات متعددة تكشف عن اتفاقهم على استمرار الظاهرة في السياق التاريخي، وأنها غير محصورة في تحقق تاريخي معيَّن، فمن تلك التقارير مثلاً:

- التعبير بأن ابتداء خروج الخوارج كان في زمن علي؛ كقول بدر الدين العيني: (كان ابتداء خروج الخوارج على علي بن أبي طالب رحمه الله)^(٢). ويُفهم من مثل هذا لتعبير، أن لهذا الخروج خروجًا تاليًا.

- التصريح باستمرار ظهورهم؛ فقد قال الخطابي رحمه الله: (وأول ما نَحَم من ذلك في أيام علي بن أبي طالب رحمه الله، ثم اتصل إلى زماننا هذا)^(٣). وقال ابن عبد البر: (وأول خروجهم كان على علي رضي الله عنه، فقتلهم بالنهروان، ثم

(١) عمدة القاري (١٨/١٣٩).

(٢) عمدة القاري (١٩/٤٩).

(٣) أعلام الحديث (٣/١٥٣٤).

بقيت منهم بقايا من أنسابهم ومن غير أنسابهم على مذاهبهم يتناسون ويعتقدون مذاهبهم، وهم بحمد الله مع الجماعة مستترون بسوء مذاهبهم غير مظهرين لذلك ولا ظاهرين به، والحمد لله^(١) وقال ابن حجر: (بدعة الخوارج كانت في صدر الإسلام ولصحابة متوافرون، ثم في عصر التابعين فَمَنْ بعدهم)^(٢). وقال الشوكاني: (وقد خرج بعد ذلك الخوارج في خلافة علي رضي الله عنه، ثم ما زالت تخرج منهم على المسلمين طائفة بعد طائفة، ومنهم شِرْذمة باقية إلى الآن يقال لهم: الإباضية، بأطراف الهند، لا يزالون يخرجون على المسلمين في برهم وبحرهم)^(٣). ونأمل ما بين أولئك الأعلام من تفارت زمني، وهو يكشف عن عمق الظاهرة تاريخيًا، وواقعيًا.

- التصريح بأن الخوارج على أنواع؛ قال قتادة عليه رحمة الله في تفسير قوله تعالى ﴿فَلَمَّا أَلَيْنَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾: (إن لم يكونوا الحرورية وأنواع الخوارج، فلا أدري من هم)^(٤).

- التنصيص على إدخال فرق الخوارج في مسمى الخوارج؛ يقول بن نيمية تَلَقَّاهُ (وهؤلاء الخوارج لهم أسماء، يقال لهم: الحرورية؛ لأنهم خرجوا بمكان يقال له: حروراء، ويقال لهم: أهل النهروان؛ لأن عليًا قتلهم هناك. ومن أصنافهم. الإباضية أتباع عبد الله بن إباض، والأزارقة أنباغ نافع بن الأزرق، والسجدات أصحاب نجدة الحروري)^(٥).

- التصريح بأن الدم الشرعي يلحق أنواع الخوارج جميعًا؛ فعن سعيد بن جهمان، قال: لقيت عبد الله بن أبي أوفى وهو محجوب البصر، فسئلت عليه، فقال لي: من أنت؟ قال: قلت: أنا سعيد بن جهمان. قال: فما فعل والدك؟ قال: قلت قتلته الأزارقة. قال: لعن الله الأزارقة! لعن الله الأزارقة! لعن الله الأزارقة! حدثنا رسول الله ﷺ: «أنهم كلاب النار»، قال. قلت:

(١) التمهيد (٥٥/٦).

(٢) لسان الميزان (٢٠٣/١).

(٣) الفتح الرماني من فتاوى الإمام الشوكاني (٥٤٣/١).

(٤) تفسير القرطبي (١٣/٤).

(٥) مجموع الفتاوى (٤٨١/٧).

الأزارقة وحدهم أم الخوارج كلها؟ قال: لا، بل الخوارج كلها^(١).

- نقل الاتفاق على عدم اختصاص وصف الخوارج بالخارجين على علي عليه السلام، ومن نقله الإمام ابن تيمية رحمه الله، حيث قال: (وهذه العلامة التي ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم، هي علامة أول من يخرج منهم ليسوا مخصصين بأولئك القوم؛ فإنه قد أخرج في غير هذا الحديث أنهم لا يزالون يخرجون إلى زمن الدجال، وقد اتفق المسلمون على أن الخوارج ليسوا مختصين بذلك العسكر. وأيضاً ولصفات التي وصفها، تعم غير ذلك العسكر؛ ولهذا كان الصحابة يروون الحديث مطلقاً)^(٢).

فليس من شك؛ إذن، أن الخوارج ليست حالة استثنائية وقعت مرة على قارعة التاريخ، بل هي ظاهرة تاريخية شديدة الحضور. وهو ما يؤكد أهمية دراسة ظاهرة الخوارج، ومحاولة التعرف على مكونات هذه الظاهرة الأساسية، والتي متى ما تحققت في طائفة، استتبعها وصفها بوصف الخوارج. وما يلحقه هذا الوصف من أحكام.

البحث عن المكونات الصلبة والأوصاف المؤثرة:

ما من شك أن المكوّن المركزي لهذه الظاهرة هو (الغلو)، وهو ما يمكن ملاحظته من قبل أي دارس لهذه الظاهرة، (فإن القوم لم يعترضوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم بل كانوا يعظمونه، ويعظمون أب بكر وعمر، ولكن غلّوا في الدين غلّوا غلّوا حازوا به حدّه؛ بنقص عقولهم وعلمهم... وأوجب ذلك لهم عقائد فاسدة، ترتب عليها أفعال منكرة، كفرهم بها كثير من الأمة، وتوقف فيها آخرون)^(٣) كما قال ابن تيمية عليه رحمة الله. لكن هذا الغلو الحارحي، هو نمط خاص من أنماط الغلو، والذي ينتمي لفضاءات معينة، وليس مطلق الغلو هو الموجب شدة الذم هنا، بل هو غلو. كما أنّه ابن تيمية - أوجب

(١) رواه الإمام أحمد في المستدرك (١٩٤١٥)؛ والمحاكم في المستدرك (٦٤٣٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٤٩٦/٢٨).

(٣) الصارم المسلول (٣٤٩/١).

لهم أولاً عقائد فاسدة، ثم أفعالاً منكراً، وهذه استتبعَت تلك الأحكام لقاسية.

وباستعراض ما جاء عن النبي ﷺ في شأن الخوارج، يمكن ملاحظة المحددات الرئيسية للحوارج تنتمي فعلاً إلى هذين البُعدين، وأنه متى ما نَحْنُ هذا لمكرر المرگب منهما في طائفة، كانت هذه الطائفة مستمية لإطوار الحوارج. بقي معنا الآن، التفتيشُ عن طبيعة هذين المحددين، وما الذي يدخل في إطارهما؛ لنتمكّن من وضع اليد على المعيار المحدد لمفهوم الحوارج فيهما. ومما سنراه في أثناء ذلك، أن كلا الأمرين ناشئان في الحقيقة - كما نَهِ ان نيمية إله هنا أيضاً - عن مشكلات عقلية ومعرفية ومنهجية. كشفت النصوص الشرعية عن حجم الخلل فيها

أولاً: المحدد القولي الاعتقادي:

وهو التكفير بغير موجبٍ للتكفير، أو التكفير بغير حقٍّ، أو التكفير بالباطل، وكُلُّها تعبيرات عن معنى واحد. وقد جاء في النص ما يشير إلى عميق إشكالية التكفير عندهم، وما جرَّه هذا لتكفير من أفعال منكراً؛ فعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن ما أتخوف عليكم، رجل قرأ القرآن حتى إذا رُئيت بهجته عليه وكان ردّاً للإسلام، غيَّره إلى ما شاء الله، فانسَلَخ منه ونبده وراء ظهره، وسعى على جاره بالسيف ورماه بالشرك»، قال قلت: يا بني الله، أيُّهما أولى بالشرك، المرمي أم الرامي؟ قال: «الرامي»^(١). وهذه الصفة من صفات الحوارج، هي من أهم وأخطر صفاتهم، وهي التي برزت بسببها منهم فسادٌ عريضٌ؛ ففيهم تعحُّل في باب التكفير وتقحُّم له، مع عظيم تحوُّط الشريعة في هذا الباب، فتراهم يكفِّرون بذنوب ومعصية غير موجبة لكُفْر صاحبها، وقد يكفِّرون بالظن والشبهة، أو بأمر

(١) رواه ابن حبان في صحيحه (٨١) وحسن إسناده ابن جرير في مسنده (٢٢٠/٧)، وقال الحافظ ابن كثير في إسناده، (جيد)، تفسير القرآن العظيم (٥٠٩/٣) وحسن إسناده الألباني في سلسلة الصحيحة (٣٢٠١)

اجتهادي يسوغ فيه الخلاف، أو يكفرون دون مراعاة تامة لضوابط التكفير توفر شروطه وانتفاء موانعه، فيكفرون المعذور بجهله، أو المتأول، أو المخطئ، وقد يكفرون بالمآل واللازم، بل قد يكفرون أحياناً؛ لجهلهم بما هو طاعة!

ثانياً: المحدد العملي:

وهو ترتيب القتل والقتار بناءً على فعل التكفير، فإنهم حين كفروا محالّهم استحلّوا دماءهم، وهو ما كشف عنه النبي ﷺ بقوله كما في الحديث السابق: «وسعى على جاره بالسيف، ورماه بالشرك». والأكثر خطورة، أنهم تعاملوا مع من كفروهم باعتبارهم مرتدّين، فرتب عليه جعلهم قتال أولئك المرتدّين أولية عندهم، مقدّم في الاعتبار على قتال الكافر الأصلي، وهو ما نبّه إليه النبي ﷺ صراحةً بقوله: «يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان»^(١). وقد جعل ابن تيمية هذا الوصف: (من أعظم ما ذمّ به النبي ﷺ الخوارج)^(٢). (فإنهم يستحلّون دماء أهل القلّة؛ لاعتقادهم أنهم مرتدون، أكثر مما يستحلّون من دماء الكفار الذين ليسوا مرتدّين؛ لأن المرتد شرٌّ من غيره)^(٣). بل (يستحلّون منه لارتداده عندهم ما لا يستحلّونه من الكافر الأصلي)^(٤). قال القسطلاني في شرحه لـ«صحيح البخاري»: (وإنما فسّقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد، وحرّهم ذلك إلى استباحة دماء محالّفيهم وأموالهم، والشهادة عليهم بالكفر والشرك)^(٥). والذي يكشف عن قبح هذه الحصلة فيهم، ما قاله عون بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حين بعثه عمر بن عبد العزيز رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إلى الخوارج ليكلّمهم. فقال لهم: هل تدرون ما علامتكم في وليكم النبي إذا لقيكم بها آمن بها عندكم وكان بها وليكم؟ وما علامتكم في

(١) رراه البخاري (٣٣٤٤) ومسلم (١٠٦٤)، وأبو داود (٤٧٦١)، والبيهقي (٢٥٧٨)، والإمام أحمد في المسند (١١٦٤٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٥٢٨/٢٨).

(٣) مجموع الفتاوى (٤٩٧/٢٨).

(٤) مجموع الفتاوى (٣٥٥/٢).

(٥) إرشاد الساري (٨٧/١٠).

عدوكم التي إذا لقيكم بها خاف بها عندكم وكان بها عدوكم؟ قالوا: ما ندري ما تقول! قلت: فإن علامتكم عند وليكم، التي إذا لقيكم بها آمن بها عندكم، وكان بها وليكم، أن يقول: أبا نصراني، أو يهودي، أو مجوسي. وعلامتكم عند عدوكم التي إذا لقيكم بها خاف بها عندكم، وكان بها عدوكم، أن يقول: أنا مسلم^(١). فتأمل كيف آل الأمر إلى معاكسة مقصد الشارع، وجعل موضع الخوف أمناً، وموضع الأمن خوفاً.

* * *

هذان إذن هما المكونان المركزيان الذين يشكّلان الحالة للخارجية، والتي متى ما توفرت في فرد أو طائفة، صح أن تكون داخلية في مسمى الخوارج، وأن ينطق في حقها الوعيد الشرعي.

وابعجب فعلاً، أن هذا النساھل الراجع من الخورج في باني التكفير والقتال، يقابله تشديد بالغ للشرعية فيهما، فقد عظمت الشريعة جداً من شأن هذين السابین، وبيّنت خطورة الإقدام على تكفير المسلم بغير حق، فقد روي عن النبي ﷺ: «إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما»^(٢)، وفي الحديث الآخر: «أیما رجل مسلم أكفر رجلاً مسلماً، فإن كان كافراً، وإلا كان هو الكافر»^(٣)، وجاء أيضاً في الحديث: «ومن قذف مؤمناً بكفر، فهو كقتله»^(٤). أما حرمة دم المسلم، فيكفي في معرفة قدرها عند الله، وعظيم الوعيد على من اعتدى، قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً﴾^(٥)، وصح عن النبي ﷺ أنه قال: «لزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم»^(٦)، وقال ﷺ: «لن يزال المؤمن في فسحة من دينه، ما لم

(١) الشَّيْءُ لعبد الله بن الإمام أحمد (١٥٠٢).

(٢) رواه البخاري (٦١٠٣).

(٣) رواه أبو دارود (٤٦٨٧) وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٤٦٨٧).

(٤) رواه البخاري (٦٠٤٧) والإمام أحمد في المسند (١٦٣٨٥).

(٥) رواه الترمذي (١٣٩٥) والنسائي (٣٩٨٧) وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (١٣٩٥).

يصب دمًا حرامًا»^(١)، وقال عليه الصلاة والسلام: «كل ذنب عسى الله أن يفره، إلا من مات مشركًا، أو مؤمن قتل مؤمنًا متعمدًا»^(٢). فهذا بعض خبر الشريعة في هذين البابين.

وانما وقع هذا التشديد في باب التكفير؛ لما يترتب عليه من عظم الأحكام في الدنيا والآخرة، قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (اعلم أن مسائل التكفير والتفسيق هي من مسائل لأسماء و لأحكام، التي تتعلق بها الوعد والوعيد في الدار الآخرة، وتتعلق بها الموالاة والمعاداة، والقتل والعصمة، وغير ذلك في الدار الدنيا)^(٣). وقال أبو حامد الغزالي رَحِمَهُ اللهُ في فيصل التفرقة: (ولا ينبغي أن يظن أن التكفير ونَقْبِهِ، ينبغي أن يُدرك قطعًا في كل مقام، بل التكفير حكم شرعي، يرجع إلى إباحة المال، وسفك الدم، والحكم بالخلود في النار. فمأخذه كما أخذ سائر الأحكام الشرعية، فتارة يُدرك سقن، وتارة بطن غالب، وتارة يُتردّد فيه، ومهما حصل تردد، فالوقف فيه عن التكفير أولى، والمصدرة إلى التكفير إنما تغيب على طباع من يغلب عليهم الجهل)^(٤)، وقال أيضًا: (والذي ينبغي أن يميل المحضّل إليه: الاحترار عن التكفير ما وجد إليه سبيلًا، فإنَّ استباحة الدماء والأموال من المصلّين إلى القبلة، المصرّحين بقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله، خطيرٌ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحجة أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم)^(٥).

المشكلات المعرفية والسلوكية التي أوقعت الخوارج في هذه الانحرافات:

بينت الشريعة الأسباب المُفْصِية للوقوع في هذا الانحراف العلمي والعملية، والسواغث المحركة صَوْنَهُمَا، واستي يمكن إرجاعها إجمالاً إلى

- (١) رواه البخاري (٦٨٦٢) والإمام أحمد في المستد (٥٦٨١)
- (٢) رواه أبو داود (٤٢٧٠) وصححه الألباني في السنة الصحيحة (٥١١).
- (٣) مجموع الفتاوى (٤٦٨/١٢).
- (٤) فيصل التفرقة بين الإسلام والمرتدة (٦٦).
- (٥) الاقتصاد في الاعتقاد (٣٠٥)

مركب الجهل والهوى؛ يقول القرطبي رحمته الله كاشفاً حالة الجهل المزمنة عند الخوارج، والتي حملتهم على استباحة دماء المسلمين، بل واتهام الرسول ﷺ في عدله: (وديك أنهم لما حكموا بكفر من خرجوا عليه من المسلمين، اسبحوا دماءهم، وتركوا أهل الذمة، وقالوا: نفي لهم بذمتهم، وعدلوا عن قتال لمشركين، واشتعلوا بقتال المسلمين عن قتال المشركين وهذا كله من آثار عبادات الجهال الدين لم يشرح الله صدورهم بنور العلم، ولم يمشكروا حبل وثيق، ولا ضجبتهم في حالهم ذلك توفيق. وكفى بذلك أن مقدمهم رد على رسول الله ﷺ أمره، ونسبه إلى الجور، ولو ببصر لأبصر عن قرب أنه لا يتصور الظلم والخور في حق رسول الله ﷺ... ويكفيك من جهلهم، وغلوهم في بدعتهم، حكمهم بتكفير من شهد له رسول الله ﷺ بصحة إيمانه، وبأنه من أهل الجنة؛ كعلي، وغيره من صحابة رسول الله ﷺ، مع ما وقع في الشريعة. وعدم على القطع والثبات من شهادات الله، ورسوله لهم، وثناؤه على علي والصحابة عموماً وخصوصاً^(١).

والمشير للاستعراب فعلاً، أن صلة الخوارج بكتاب الله تعالى صلة عظيمة؛ من جهة كثرة تلاوته، والظر فيه، لكنهم لم يستفعدوا من تلك التلاوة. بل كان نظرهم فيه أحد مسببات هلاكهم؛ وذلك لجهلهم وقلة فقههم. ونأويلهم للقرآن على غير مراداته. وقد أشار النبي ﷺ إلى عظيم صفة الخوارج بالقرآن من جهة كثرة التلاوة بقوله: «يخرج قوم من أمتي يقرؤون القرآن، ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء»^(٢)، وفي قوله ﷺ: «يتلون كتاب الله ليئلاً وطباً»^(٣)، لكنها تلاوة لا يستفعد منها، كما نَه إليه النبي ﷺ في هذه الرواية: «يتلون كتاب الله وطباً، لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»^(٤)، وفي رواية: «يقرؤون القرآن لا يجاوز

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣/١١٤).

(٢) رواه مسلم (١٠٦٦)؛ وأبو داود (٤٧٦٨)؛ والإمام أحمد في المستدرك (٧٠٧).

(٣) رواه مسلم (١٠٦٤).

(٤) رواه البخاري (٤٣٥١)؛ ومسلم (١٠٦٤).

تراقبهم»^(١)، ويقول النبي ﷺ: «يقرؤون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم، لا تجاوز صلاتهم تراقبهم»^(٢). (ومعنى قوله: «يتلون كتاب الله لئنا»، ويروى: «لئنا»، وهما بعتاد، ومعناهما: سهلاً على ألسنتهم. وفي الآخر: «رطباً»، وهو بمعناه. وعند غير ابن عيسى «لياً» - بفتح اللام وشد الياء - يعني: أنهم يحرفونه ويصرفونه عن ظاهره، ويميلون به إلى هواهم، مأخوذ من اللّي في الشهادة، وهو: المل. وكلاهما صفة الحوارج وأهل الأهواء)^(٣).

واختلف في معنى قول النبي ﷺ: «يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم»، فقيل:

١ - (معناه: أنهم لما تأولوه على غير تأويله، لم يرتفع إلى الله، ولا أتاهم عليه؛ إذ كانت أعمالهم له مخالفة بسفك دماء من حرم الله دمه، وإخافتهم سبلهم، ويشهد لهذا قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ نَصَعْدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الْقَصِيلُ يَرْفَعُهُ﴾، فبان أن الكلام الطيب يرتفع إلى الله إذا صحه عمل صالح يصدقه، ومتى خالفه العمل لم يعتد بالقول. ولا كان لقائله فيه غير العناء، وهذا يدل أن الإيمان قول وعمل)^(٤).

٢ - (وقيل: لا يعملون بالقرآن، فلا يثابون على قراءتهم، فلا يحصل لهم إلا سروده).

٣ - وقال النووي: المراد أنه ليس لهم منه حظ إلا مروره على لسانهم، لا يصل إلى خلوقهم فضلاً عن أن يصل إلى قلوبهم؛ لأن المطلوب تعقُّله وتلثُّه بوقوعه في القلب. وقال بن رشيق: المعنى لا يسمعون بقراءته، كما لا يمتنع الأكل والشارب من المأكول والمشروب إلا بما يجاوز حنجرتهم)^(٥).

(١) رواه البخاري (٣٦١٠)، ومسلم (١٤٢٢)، وأبو داود (٤٧٦٤)، والبيهقي (٢٥٧٨)، والإمام أحمد في المسند (١٣٠٣).

(٢) رواه مسلم (١٠٦٦)، وأبو داود (٤٧٦٨)، والإمام أحمد في المسند (٧٠٦).

(٣) مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لأبي إسحاق ابن قريون (٤٦٥/٣).

(٤) شرح صحيح البخاري، لابن بطال (٥٨٩/٨).

(٥) تنوير المصالح شرح موطأ مالك، للسيوطي (٢٠٩/١).

٤ - وقيل: (معناه أنهم لم ينتفعوا بقراءته؛ إذ تأولوه على غير سبل السُّنة المبيّنة له، وإنما حملهم على جهل السُّنة ومعاداتها، وتكفيرهم السلف ومَن سلك سبيلهم، وردّهم لشهاداتهم ورواياتهم. تأوّلوا القرآن بأرائهم فضلّوا وأصلوا، فلم ينتفعوا به ولا حصلوا من تلاوته إلّا على ما حصل عليه الماضغ الذي يبلع ولا يجاوز ما في فيه من الطعام حنحرته^(١)).

ومما يساعد على استكشاف معنى هذه الجملة السبوية، ما جاء عن ابن مسعود في الأثر لمشهور الذي رواه أبو وائل، قال: جاء رجل يقال له: بهيك بن سنان إلى عبد الله، فقال: يا أبا عبد الرحمن، كيف تقرأ هذا الحرف، ألفاً تحده أم ياءً (من ماء غير آسن)، أو (من ماء غير ياسن)؟ قال: فقال عبد الله: وكلّ القرآن قد أحصيت غير هذا؟ قال: إني لأقرأ المفضل في ركعة، فقال عبد الله: هذا كهذا الشعر، إن أقواماً يقرؤون القرآن لا يحاوز تراقيهم، ولكن إذا وقع في القلب فرسخ فيه نفع، إن أفضل الصلاة الركوع والسجود، إني لأعلم النظائر التي كان رسول الله ﷺ يقرن بينهما سورتين في كل ركعة^(٢).

وفي الجملة، فما سبق من المعاني محتمل.

وقد أبانت الشريعة أن لطبيعة قراءة النص لقرآني تأثيراً هائلاً في تحصيل بركته وهداياته، وهذا معنى عظيم ينبغي مراعاته وملاحظته أثناء تلاوه القرآن، وتدبره وتلمّس هدايته؛ يقول الله تعالى مبيناً هذه الطبيعة القرآنية: ﴿رَبِّهِمْ أَتَمَنَّا أَنْ نَقُولَ إِنْ كُنَّا مِنْكُمْ شُرَكَاءُ لَفُوقًا عَلَى السَّاعَاتِ﴾ (الأنعام: ١٣٨).
﴿وَمَا يَتَّبِعُ إِلَّا مَرَّةً وَفِي ذَلِكَ يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَقْرَأُوا فِي سُرُورٍ﴾ (الأنعام: ١٣٩).
﴿وَمَا يَتَّبِعُ إِلَّا مَرَّةً وَفِي ذَلِكَ يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَقْرَأُوا فِي سُرُورٍ﴾ (الأنعام: ١٣٩).
﴿وَمَا يَتَّبِعُ إِلَّا مَرَّةً وَفِي ذَلِكَ يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَقْرَأُوا فِي سُرُورٍ﴾ (الأنعام: ١٣٩).

(١) الاستدكار (٨/ ٨٧).

(٢) رواه مسلم (٨٢٢) والإمام أحمد في المسند (٣٦٠٧).

فلطبيعة تلاوة الحوارج للقرآن أعظم الأثر في حرمانهم من نيل معارفه وبركاته وعلومه، وملاحظة هذا يقدم نموذجاً تفسيرياً صالحاً لسبب انحراف الحوارج مع تلاوتهم لكتاب الله، وسبب عدم استقبالهم لهداياته وبركاته. وقد نبّه إلى خصوص هذا المعنى في حق الحوارج الوزير ابن هبيرة قائلاً: (وفيه أن قراءة القرآن مع اختلال العقيدة غير زاكية، ولا حامية صاحبها من سخط الله ﷻ، وأن ذلك قَمَرٌ جدير أن يكون في حُدُثَاءِ الأسنان، وعند سفهاء الأحلام، وأنه يكثُر في آخر الزمان)^(١). بل إن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال في قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾^(٢)؛ يعني: الحوارج^(٣). قال ابن تيمية رحمه الله في تنبيه مهم على هذه الآية الكريمة ودلالاتها: (﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾^(٤)؛ أي: كل مَرَضٍ ضَلَّ به فهو فاسق، فهو دَمٌّ لِمَنْ يَضِلُّ به فيه فاسق، ليس أنه كان فاسقاً قبل ذلك؛ وهذا تأولها سعد بن أبي وقاص في الحوارج وسَمَّاهم فاسقين؛ لأنهم ضلوا بالقرآن، فمن ضلَّ بالقرآن فهو فاسق)^(٥).

والخوارج لم يكونوا متعمدين معارضة دلائل الوحي، بل أُتُوا من سوء فهمهم وجهلهم؛ قال ابن تيمية مبيناً وجه الإشكال في تلاوة الحوارج للقرآن: (وكانت البدع الأولى مثل بدعة الحوارج، إنما هي من سوء فهمهم للقرآن، لم يقصدوا معارضته لكن فهموا منه ما لم يدل عليه)^(٦). وقال ابن حجر: (وكان يقال لهم: لقراء؛ لشدة حثادهم في التلاوة والعبادة، إلا أنهم كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه، ويستبدون برأيهم، ويتنطعون في الزهد والخشوع، وغير ذلك)^(٧).

(١) الإصحاح عن معاني الصحاح (١/٢٦٢).

(٢) تفسير ابن أبي حاتم (١/٧٠).

(٣) مجموع الفتاوى (١٦/٥٨٨).

(٤) مجموع الفتاوى (١٣/٣٠).

(٥) فتح الباري (١٢/٢٨٣).

فواعث الوقوع في فتح التكفير بالباطل، واستباحة لدم الحرام، من
الجهل ونقص العلم، والعجلة والطيش؛ فتلاوة الجهل التي تسلطوا بها على
القرآن، استوحيت منهم أن يكفروا مخالفينهم من أهل الإسلام بغير مكفر، ثم
استباحوا دماء المسلمين بغير حق.

مداخل الجهل الخارجية:

فصل النبي ﷺ مداخل الجهل والهوى، وبين مسبباتها، وذلك في سائر
حديثه عن الخوارج، وبيانه لتفاصيل صفاتهم، فمن تلك الصفات التي
إليها:

١ - صغر السن:

فجمهور الملتحقين بهذه الحالة الدينية، هم من الشباب الصغار دون
الكبار، وفي ذلك يقول النبي ﷺ: «حُدَّثَاءُ الْأَسْنَانِ»^(١)، وفي رواية: «أحداث
الأسنان»^(٢)، والمراد بالأسنان العمر^(٣)، والحدث هو: الصغير السن^(٤)،
والمراد أنهم شباب^(٥)، أو كما قال ابن الجوزي عليه رحمة الله. (بمعنى
الصبوة)^(٦)؛ (أي: ميل إلى الهوى)^(٧). وصغر السن ليس مذمومًا في حد
داته، ولكنه يكشف عن أحد مسببات انحراف هذه الطائفة، (فإن حداثة السن
محل للفساد عادة)^(٨)، إضافة إلى ما يقترب بحال صغر السن في كثير من
الأحيان؛ من عجلة، وقلة نضج، وضعف تجربة وحبرة، وهو ما أشار إليه

(١) رواه البخاري (٣٦١١) وأبو داود (٤٧٦٧)

(٢) رواه البخاري (٦٩٣٠) ومسلم (١٠٦٦) والنسائي (٤١٠٢) والإمام أحمد في المسند (٦١٦)

(٣) عمدة القاري (٨٦/٢٤).

(٤) فتح الباري (٢٨٧/١٢).

(٥) فتح الباري (٢٨٧/١٢).

(٦) كشف المشكل من حديث الصحيحين (١٩٨/١).

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر (١١/٣).

(٨) حاشية لستدي (١١٩/٧).

الإمام النووي بقوله: (يُستفاد منه أن الثبوت وقوة البصيرة، تكون عند كمال السن، وكثرة التحارب، وقوة العقل)^(١)، والحق أن هذا المعنى ليس مستفاداً من الحديث ضرورة، كما أنه إليه الحافظ ابن حجر، وإنما هو واقع مشاهد مدرك؛ ولأجل ذلك وصفهم الشارع بهذا الوصف، لا أنه أنشأ هذه الحقيقة، أو كشف عنها هنا؛ يقول الحافظ ابن حجر عليه رحمة الله: (ولم يظهر لي وجه الأخذ منه، فإن هذا معلوم بالعادة لا من خصوص كون هؤلاء كانوا بهذه الصفة)^(٢).

٢ - السَّفَه:

وهذا محدد لطبيعة أخرى من طبائع الخورج؛ ففيهم سَفَهٌ وطيشٌ، وخِفَّةٌ واستعجال، وهم بعيدون عن حسن النظر وحوده تقدير الأمور، قال النبي ﷺ: «يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ؛ حَدَثَاءُ الْأَسْنَانِ، سَفَهَاءُ الْأَحْلَامِ»^(٣)، والسمهاء: جمع سفيه، وهو خفيف العقل^(٤)، (والسفه في الأصل: الخفة والطيش، وسفه فلان رأيه، إذا كان مضطرباً لا استقامة فيه، والأحلام: العقول)^(٥). فالقصد بيان رداءة عقولهم كما قال الحافظ ابن حجر^(٦)، وضعفها كما عبّر العيني رحمه الله^(٧). وبهذا أضاف النبي ﷺ إلى ضعف عقولهم باعتبار نقص حريتهم لشبابهم، ضعفها في نفس الأمر لسفاهتهم؛ إذ من الشباب من يكون عاقلاً وافر العقل، لكنهم ليسوا كذلك، قال النووي جامعاً بين هذه الصفة والتي قلها: (صغار الأسنان، صغار العقول)^(٨).

(١) فتح الباري (٢٨٧/١٢).

(٢) فتح الباري (٢٨٧/١٢).

(٣) دواء البحاري (٣٦١١)؛ وأبو داود (٤٧٦٧).

(٤) عمدة القاري (١٤٤/١٦).

(٥) مرقاة المفاتيح (٢٣١١/٦).

(٦) فتح الباري (٢٨٧/١٢).

(٧) عمدة القاري (١٤٤/١٦).

(٨) شرح مسلم، للنوري (١٦٩/٧).

كثفت النصوص الشرعية عن سوء أخلاقية ودينية شديدة الضرر على صاحبها، وهي الكبر والتعالي، وامتلاء النفس بالعجب والغرور؛ قال ﷺ: «إن فيكم قومًا يعبدون ويدأبون، حتى يعجب بهم الناس، وتعجبهم نفوسهم، يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية»^(١) ومما يحتمل أن يُرد به لخوارج ما جاء عن العباس بن عبد المطلب قال: قال رسول الله ﷺ «يظهر الدين، حتى يجاوز البحار، وتخاض البحار في سبيل الله، ثم يأتي من بعدكم أقوام يقرءون القرآن. يقولون: قد قرأنا القرآن من أقرأ منا؟ ومن الله منا؟ أو من أعلم منا؟» ثم التفت إلى أصحابه، فقال: «هل في أولئك من خير؟» قالوا: لا. قال: «أولئك منكم من هذه الأمة، وأولئك هم رفود النار»^(٢). وللكبر أثر نفسي مزدوج كما بينه النبي ﷺ في قوله: «الكبر يُبْطِلُ الحق، وغمطُ الناس»^(٣). (ومعناه احتقارهم... أما بطر الحق؛ فهو دعه، وإنكاره ترفُّعًا وتجبُّرًا)^(٤)، فهم بدافع كبرهم أدعياء علم، وأهل تعاول واحتقار للعلماء، وهذا ما يشكِّل حاجزًا نفسيًا شديد العمق من قبول الحق، ومحركًا من أكثر لمحركات التي تدفع صاحبها لمزيد من الإيغال في الدلّ وفي حديث ذي الخويصرة التميمي إشارةً إلى أثر الكبر في تشكيل مواقف الخوارج، فاعتراضه على قسمة النبي ﷺ، وطبيعة اللغة التي استعملها، تكشف عن تآصل هذه الصفة الذميمة في نفسه حتى آلت به إلى أن يكفح النبي ﷺ بذلك الخطاب.

- (١) رواه الإمام أحمد في المسند (١٢٨٨٦)، قال المحقق (إسناده صحيح على شرط الشيخين) وقال
قال الشيخ الألباني رحمه الله في تحريجه لكتاب السنة لابن أبي عاصم (٩٤٥).
(٢) رواه أبو يعلى في مسند (٦٦٩٨)، رحمه الألباني مجموع طرقه كما في سلسلة الصحيح (١٣٣)
حيث قال: (يمكن القول بأن الحديث يرتقي إلى مرتبة الحسن، مع ملاحظة أن معناه مطابق لمع
وطرفه الأول من معجراته العلمية التي تدل على صدق نبوته ﷺ والله سبحانه وتعالى أعلم)
(٣) رواه مسلم (٩١)؛ وأبو داود (٤٠٩٢)؛ ولترمذي (١٩٩٩).
(٤) شرح صحيح مسلم، للفتاوى (٩٠/٢)

ومن الأحاديث العجيبة التي ساقها بعض العلماء عند ذكرهم لشأن الخوارج؛ كما فعل الإمام الهيثمي في مجمع الزوائد (باب ما جاء في الخوارج)؛ حيث أورد فيه حديث أبي بكره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن نبي الله ﷺ مرَّ برجل ساجد وهو ينطلق إلى الصلاة، ففَضَى الصلاة، ورجع عليه وهو ساجد، فقام النبي ﷺ فقال: «من يقتل هذا؟». فقام رجل، فحسر عن يديه، فاحترط سيفه وهَرَّه، وقال: يا نبي الله، بأبي أنت وأمي، كف أقتل رجلاً ساجداً، يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله^(١) ثم قال: «من يقتل هذا؟» فقام رجل فقال: أنا، فحسر عن ذراعيه واختلط سيفه، فهره حتى أرعدت يده، فقال: يا نبي الله، كيف أقتل رجلاً ساجداً، يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله؟! فقال النبي ﷺ: «والذي نفس محمد بيده، لو قتلتموه لكان أول فتنة وآخرها»^(٢). وفي رواية أبي سعيد الخدري ما يكشف عن تفاصيل رائدة؛ حيث قال جاء أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إني مررت بوادي كذا وكذا، فإذا رجل متخشع، حَسَنُ الهيئة يصنِّي، فقال له النبي ﷺ: «اذهب إليه فاقتله»، قال: فذهب إليه أبو بكر، فلما رآه على تلك الحال، كره أن يقتله، فرجع إلى رسول الله ﷺ قال: فقال النبي ﷺ لعمر: «اذهب فاقتله»، فذهب عمر فرآه على تلك الحال اتى رآه أبو بكر، قال: فكُره أن يقتله، قال: فرجع فقال: يا رسول الله، إني رأيته يصلي متخشعاً، فكرهت أن أقتله، قال: «يا علي اذهب فاقتله»، قال: فذهب علي فلم يره، فرجع علي فقال: يا رسول الله، إنه لم يره، قال: فقال النبي ﷺ: «إن هذا وأصحابه، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، ثم لا يعودون فيه حتى يعود السهم في فوقه، فاقتلوهم، هم شرُّ البرية»^(٣). وموطن الشاهد خصوصاً من الرواية الأولى، ما كان فيه

(١) رواه أحمد في المسند (٢٠٤٣١)؛ وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٦٥٧/٥)

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند (١١١١٨)؛ وحسن إسناده الألباني في السلسلة الصحيحة (٦٥٩/٥)،

ذكر لحافظ ابن حجر أن سنده جيد، وبه شاهد مع اساري (٢٩٨/١٢ - ٢٩٩)

هذا العائد لحامل من التفريط فيما هو أوجب وأفضل من صلاته، وهو إدراك
 لصلاة مع النبي ﷺ، وكأنه ظن في نفسه أنه سبق إلى خير حُرِّمَهُ رسول الله ﷺ
 وبقيّة الصحابة، وقد ربط الحافظ ابن حجر بين هذا الرجل المذكور في هذه
 القصة، وبين ذاك المعارض على قسمة النبي ﷺ، وسعى في الجمع بين ظاهر
 النص هنا الأمر بالقتل، وظاهر النص هناك الناهي عنه، فقال رحمه الله (ويمكن
 الجمع بأن يكون هذا الرجل هو الأول، وكانت قصته هذه الثانية متراخية عن
 الأولى، وأذن ﷺ في قتله بعد أن مَنَعَ منه؛ لزوال علة المنع وهي التألم،
 وكأنه استعصى عنه بعد انتشار الإسلام، كما بهى عن الصلاة على من يسب
 إلى الفراق بعد أن كان يُجري عليهم أحكام الإسلام قبل ذلك، وكأن أبا بكر
 وعمر تمسكاً بالهي الأول عن قتل المصلين، وخملاً الأمر به على قيد أن لا
 يكون لا يصلي، فلذلك عللاً عدم القتل بوحود الصلاة، أو غلباً جانب النبي.
 ثم وجدت في معاري الأموي من مرسل الشعبي في نحو أصل القصة^(١)، ثم
 دعا رجلاً فأعطاهم، فقام رجل فقال: إني لتقسم وما نرى عدلاً، قال: إذا
 لا يعدل أحدٌ بعدي، ثم دعا أبا بكر. فقال: «أذهب فاقتله» فذهب فلم يجد،
 فقال: «لو قتلته لرجوت أن يكون أولهم وآخرهم». فهذا يؤيد لجمع الذي
 ذكرته، لم يدل عليه «ثم» من التراخي، والله أعلم^(٢). أما ابن تيمية، فحكمي
 وجه آخر من التوجيه، فقال متكلماً على رواية الشعبي التي ختم بها الحافظ
 كلامه - وهي رواية فيها ضعف كما أنه الحافظ بذكر الإرسال^(٣) - (حدث
 الشعبي هو أول ظهور هؤلاء كما تقدم، فالأشبه - والله أعلم - أن يكون أمر
 بقتله أولاً، طمعاً في انقطاع أمرهم، وإن كان قد كان يعفو عن أكثر
 المنافقين؛ لأنه خاف من هذا انتشار الفساد من بعده على الأمة ولهذا قال
 «لو قتلته، لرجوت أن يكون أولهم وآخرهم»، وكان ما يحصل بقتله من
 المصلحة العظيمة أعظم مما يخاف من ظهور بعض الناس بقتله، فسماعه

(١) يعني: قصة المعارض على قسم النبي ﷺ.

(٢) فتح الباري (٢٩٩/١٢).

(٣) وقال ابن تيمية: (وهذا الحديث مرسل، ومُخْرَجُهُ عن مجاهد ومعه لين)، الصارم المثلوث (٣١٤/١).

يوجد، وتعذر قتله، ومع النبي ﷺ بما أوحاه الله إليه من العلم ما فصله الله به، فكأنه علم أنه لا بد من خروجهم، وأنه لا مطمع في استئصالهم، كما أنه لما علم أن الدجال خارج لا محالة، نهى عمر عن قتل ابن صياد، وقال: «إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله». فكان هذا مما أوجب نهيه بعد ذلك عن قتل دي الخويصرة؛ لما لمزه في عنائم حنين، وكذلك لما قال عمر: ائذن لي فأضرب عنقه، قال: «دعه، فإن له أصحابًا يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية» إلى قوله: «يخرجون على حين فرقة من الناس». فأمر بتركه لأجل أن له أصحابًا خارجين بعد ذلك، فظهر أن علمه بأنهم لا بد أن يخرجوا، معه من أن يقتل منهم أحدًا فيحدث الناس بأن محمدًا يقتل أصحابه الذين يصلون معه، وتنفر بذلك عن الإسلام قلوب كثيرة من غير مصلحة تغمر هذه المفسدة، هذا مع أنه كان له أن يعفو عمَّن آذاه مطلقًا بأبي هو وأمي ﷺ. وبهذا يتبين سبب كونه في بعض الحديث يُعلَّل بأنه يصلي، وفي بعضه بأن لا يتحدث الناس أن محمدًا يقتل أصحابه، وفي بعضه بأن له أصحابًا سيخرجون^(١).

والمقصود بيان ما ذكره النبي ﷺ من شأن هؤلاء، مما كان سببًا في وقوعهم في جهالاتهم وسفاهاتهم.

استكمال الصفات:

إن ما سبق من شأن الخوارج، يكشف عن المكونات المركزية لهذه الظاهرة الخطرة، والمسببات التي أفرزت هذه المكونات، وقد أخبر النبي ﷺ بعض التفاصيل أيضًا المتعلقة بطبيعة التدبير الذي يمارسه الخوارج، فمن ذلك:

(١) الصارم المثلول (١/٣٥٣).

الغلو - كما سبق - هو أظهر ما تمتاز به هذه الحالة، ومن مظاهر الغلو التي وقع فيها الخوارج، أخذهم أنفسهم بمستوى من التعبد كبير، فهم ليسوا أهل صلاة وصيام وذكر وتلاوة فحسب، بل عندهم زيادة في هذا ونحوه. وفي هذا يقول النبي ﷺ عاقداً المقارنة بين سبط التعبد عندهم مقارناً بتعد صحابته: «يخرج قوم من أمتي يقرؤون القرآن، ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء، ولا صلاتكم إلى صلاتهم بشيء، ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء»^(١). من الأعجب أن يصل مقدار لتفاوت ما بين الطرفين إلى الحد الذي يحمل النظر على احتقار عمله في مقابل عملهم، وعبادته في مقابل عبادتهم، وهو ما بَّه إليه النبي ﷺ في قوله: «يحقر أحدكم صلاته مع صلاته، وصيامه مع صيامه»^(٢)، واستحضر هنا أن عقد المقارنة جرى بين تعبد الخوارج وتعبد الصحابة، وأن المحتقر لعبادته في مقابل عبادتهم هم الصحابة، فإذا كان الأمر كذلك، فما الظن بغيرهم؟!

ولا يتسرب لوهمك أن مثل هذا التعبد مما يُحمدون عليه، بل هو في حقيقته لون من العلو والتنطع المذموم، وليس تعبدًا وفق الهدي السوي. وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا، وبين ما أفضى إليه هذا الحال بقوله: «فإنه سيكون له شعبة يتعمقون في الدين، حتى يخرجوا منه، كما يخرج السهم من الرمية، ينظر في النصل، فلا يوجد شيء، ثم في القدح، فلا يوجد شيء، ثم في الفؤاد فلا يوجد شيء، سبق الفؤاد والدم»^(٣). قال ابن تيمية: (ولا ريب أن الخوارج كان فيهم من الاجتهاد في العبادة والورع ما لم يكن في الصحابة، كما ذكره النبي ﷺ، لكن لما كان على غير الوحي المشروع، أفضى بهم إلى المروق

(١) رواه مسلم (١٠٦٦).

(٢) رواه البخاري (٦٩٣٣) ومسلم (١٤٨).

(٣) رواه الإمام أحمد في المسند (٧٠٣٨) وقال الأرنؤوط، (صحيح، وهذا إسناد حسن) وقال الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للمسند (٣/١٢): (إسناده صحيح)، وقال الألباني في تخريجه لكتاب الشُّ

لا بن أبي عاصم. (إسناده جيد) (٩٣٠).

من الدين؛ ولهذا قال عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب: اقتصاد في سنة، حير من اجتهاد في بدعة^(١). وقال رحمه الله: (وكان الخوارج - أيضًا - قد تعمقوا، وتنظعوا كما وصفهم النبي ﷺ بقوله: «يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم»^(٢)). فهذا العلو والتنظع هو أول إشكاليات تعبدتهم، يتلوها أنه تعبد واقع على غير أصل كما به إليه الشاطبي رحمه الله فائلاً: (فأخبر أن لهم عادة تستعظم، وحالاً يستحسن ظاهره، لكنه مبني على غير أصل؛ فلذلك قال فهم. يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية)، وأمر عليه الصلاة والسلام بقتلهم، ويوجد في أهل الأهواء من هذا كثير^(٣)، وهو أيضًا تعبد مبني على جهل وقلة فقه، وفيه يقول ابن تيمية: (فمن كان جاهلاً بما أمر الله به وما نهاه عنه، لم يكن من أولياء الله وإن كان فيه زهادة وعبادة لم يأمر الله بهما ورسوله؛ كالزهد، والعبادة التي كانت في الخوارج، والرهبان، ونحوهم)^(٤). ويقول: (وهؤلاء غلبوا في العبادات بلا فقه، قال الأمر بهم إلى البدع)^(٥).

ومن تمام الخذلان لأولئك الخوارج، أنهم مع عظيم ما يأتون به في الظاهر من العبادة؛ قراءة، وصلاة، وصيامًا، لكنهم لا ينتفعون من ذلك بشيء، كما لم ينتفعوا بقراءتهم علمًا وفقهاً وهداية، وفي هذا يقول النبي ﷺ: «لا تجاوز صلاتهم تراقيهم»^(٦). وقال: «لا يجاوز إيمانهم حناجرهم»^(٧). (والمراد أنهم يؤمنون بالنطق لا بالقلب)^(٨)، كما أشار إليه الحافظ ابن حجر رحمه الله، أو أنها كناية عن أنها لا ثقل، ولا ينتفعون بها، وأن دعاءهم لا يسمع^(٩)، كما ذكره السيوطي رحمه الله.

- (١) الاستقامة (٢٥٨/١)
- (٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢٩٩/١).
- (٣) المواقيت (٣٣٥/٢).
- (٤) المستدرک على مجموع الفتاوى (١٦٤/١).
- (٥) مجموع الفتاوى (٣٩٢/١٠).
- (٦) رواه مسلم (١٠٦٦)؛ وأبو داود (٤٧٦٨).
- (٧) رواه البخاري (٣٦١١)؛ وأبو داود (٤٧٦٧)؛ والنسائي (٤١٠٢).
- (٨) فتح الباري (٢٨٨/١٣).
- (٩) شرح السيوطي لصحيح مسلم (١٦٨/٣).

فهم - مع احرافهم - أصحاب منطق حلو، وكلام حسن يُؤمّن النسر
أنهم على حير، فهم يدعون إلى تحكيم شريعة الله، وأن يكون الحكم
وحده، وأن يُحَارَت كلُّ خارج عنه، ولكنهم مخالفون لهذا الأمر على مستوى
لظرية والتطبيق، وقد أشار النبي ﷺ إلى هذه الصفة العجيبة بقوله: «يقولون
من خير قول الناس»^(١) وفي الحديث الآخر: «يقولون من خير قول البرية»^(٢)
واختلف في هذا اللفظ قليل:

- (إبه مقلوب، وأن المراد من قول خير البرية، وهو القرآن..

- ويحتمل أن يكون على ظاهره، والمراد القول الحسن في الظاهر،
وبطنه على خلاف ذلك، كقولهم: لا حُكَمَ إلا لله^(٣)، قال النووي رحمه
(معناه في ظاهر الأمر؛ كقولهم. لا حكم إلا لله، ونظائره من دعائهم إلى
كتاب الله تعالى)^(٤).

وجاء عن النبي ﷺ أيضاً قوله: «سيجيء قوم يتكلمون بكلمة الحق، لا
يجاوز حلوهم»^(٥)، فكلمة الحق التي يقولونها، لا تجد تطبيقاً حقيقياً في
الواقع، بل هي لا تتجاوز حناجرهم، ومع ما يقولونه من كلام حسن، إلا أن
فعالهم ليست بحسنة، وهو أمر صرح ببيانه النبي ﷺ من أحوالهم فقال اقوم
يُحسنون القيل، وسيثون الفعل»^(٦).

- (١) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه (١٦٨)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٣٨٣٠)؛ وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ فِي
مُحَقِّقِهِ لِلْمُسْنَدِ (٣١٩/٥)؛ وَكَذَا حُكِمَ لَهُ بِالصَّحِّحَةِ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِّحِ سِرِّ ابْنِ مَاجَه (١٣٨).
- (٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٦١١) وَمُسْلِمٌ (١٠٦٤)؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٤٧٦٥)؛ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (١١٦١٥).
- (٣) فَتْحُ الْبَارِي (٢٨٧/١٢).
- (٤) شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ، لِلنَّوِيِّ (١٦٩/٧).
- (٥) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (١٢٥٥)؛ قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ فِي مُحَقِّقِهِ لِلْمُسْنَدِ (٣٠٨/٢)، (إِسْنَادُهُ
صَحِيحٌ). وَضَعَفَ إِسْنَادَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ (٢٣٠/٢).
- (٦) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٧٦٥)؛ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (١٣٣٣٨)؛ وَحَسَنَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي تَهْذِيقِ
مَنْكَاتِ الْمَعَالِيحِ (٤٠٦/٣)؛ وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِّحِ سِنِّ أَبِي دَاوُدَ (٤٧٦٥).

فقد أشارت النصوص الشرعية إلى تعمُّدهم حلق شعورهم، وجعلته من سِيَمَاهُم؛ قال النبي ﷺ: «سِيَمَاهُمُ التَّحْلِيقُ - أو قال: التَّسْبِيدُ»^(١)، والتسبيد (بمعنى: التحليق، وقيل: أبلغ منه، وهو معنى الاستئصال، وقيل: إن نبت بعد أيام، وقيل: هو ترك دهن الشعر وغسله)^(٢) (وهذه السِيَمَا سِيَمَا أولهم كما كان ذو الثَّدْيَةِ، لأن هذا وصف لازم لهم)^(٣)، كما سبقت الإشارة إليه، قال الشوكاني (وقد ثبت أن التحليق سِيَمَا الخوارج، ولعلهم يفعلون ذلك معنقدين لمشروعيته)^(٤). وقال ابن تيمية: (فإن الخوارج كانوا يحلقون رؤوسهم، وبعض الخوارج يعدون حلق الرأس من تمام التوبة والنسك)^(٥)، وقال أبو العباس القرطبي: (جعلوا ذلك علامة لهم على رفضهم زينة الدنيا، وشعارًا ليعرفوا به؛ كما يفعل البعض من رهبان النصارى يحصون عن أوساط رؤوسهم)^(٦). فهم يطلبون ما يتميزون به عن غيرهم، ويمكن أن تتجدد طلب هذا التميز في صور أخرى غير التحليق؛ يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (كثير من الأفعال قد يكون مباحًا في الشريعة، أو مكروهًا، أو متعارفًا في إباحته وكراهته، وربما كان محرَّمًا أو متعارفًا في تحريمه، فتستحقُّ طائفة من الناس يفعلونه على أنه حسن مستحب، ودينٌ وطريق يتقربون به، حتى يعدون من يفعل ذلك أفضل ممن لا يفعله، وربما جعلوا ذلك من لوازم طريقتهم إلى الله، أو جعلوه شعارَ الصالحين وأولياء الله، ويكون ذلك خطأ وضلالًا، وانتداع دين لم يأذن به الله؛ مثال ذلك: حلق الرأس في غير الحج والعمرة لغير عذر، فإن الله قد ذكر في كتابه حلق الرأس وتقصيره في المسك، وذكر حلقه لعذر في قوله: ﴿قَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَدَّيْهِ مِنْ سِيَّامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ

(١) رواه البخاري (٧٥٦٢)؛ والإمام أحمد في المسند (١١٦١٤)

(٢) فتح الباري (٥٣٧/١٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٤٩٧/٢٨)

(٤) الفتح الرباني (٤٥٠٦/٩).

(٥) مجموع الفتاوى (١١٩/٢١)

(٦) المنهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١٢٢/٣).

نُكَلِّفُ. وأما حلقه لغير ذلك، فقد تنازع العلماء في إباحته وكراهته، وإنما
 معروفًا على قولين؛ هما روايتان عن أحمد. ولا نزاع بين علماء المسلمين،
 وأئمة الدين، أن ذلك لا يشرع ولا يستحب، ولا هو من سبيل الله وطريقه،
 ولا من الزهد المشروع للمسلمين، ولا مما أثنى الله به على أحد من الفقهاء،
 ومع هذا، فقد اتخذ طوائف من النساك الفقراء والصوفية دينًا، حتى جعلوه
 شعارًا وعلامةً على أهل الدين والسك، والخير والتوبة والسلوك إلى الله،
 المشير إلى الفقر والصوفية، حتى إن من لم يفعل ذلك يكون منقوضًا عندهم،
 خارجًا عن الطريقة المفضلة المحمودة عندهم، ومن فعل ذلك دخل في مذنب
 وطريقهم. وهذا ضلال عن طريق الله وسبيله باتفاق المسلمين، ونجدد ديننا
 دينًا وشعارًا لأهل الدين، من أسباب تبديل الدين، بل جعله علامة على
 المروق من الدين أقرب، فإن الذي يكرهه وإن فعله صاحبه عادة لا عادة،
 يحتج بأنه من سيماء الخوارج المارقين، الذين جاءت الأحاديث الصحاح عن
 النبي ﷺ بدمهم من غر وحه، ورؤي عنه ﷺ: «سيماهم التحليق». فإذا كان
 هذا سيماء أولئك المارقين، وفي المسند والسنن عن النبي ﷺ أنه قال: «من
 تشبه بقوم فهو منهم»، كان هذا - على نكده من شعار أهل الدين - أولى من
 العكس؛ ولهذا لما جاء صبيغ بن عسل التميمي إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه،
 وسأله عما سأل من المتشابه انتعاء لفئة وانتفاء تأويله، وضربه ضربًا عظيمًا،
 كشف رأسه فوجده ذا ضفيرتين، فقال: لو وجدتك مخلوقًا لضربت الذي به
 عيناك؛ لأنه لو وحده مخلوقًا، استدلل بذلك على أنه من الخوارج المارقين،
 وكان يقتله لأمر النبي ﷺ بقتالهم. وقد قال السي ﷺ في صفتهم: «يخفون
 أحكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يفرزون
 القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من
 الرمية... ولا ريب أن كثيرًا من النساك والعباد والزهاد، قد يكون فيه شبهة
 من الخوارج، وإن كان مخلوقًا لهم في شعب أخرى، فلو لم يزل معبر من
 اللباس، سواء كان مباحًا أو كان مما يقال: إنه مكروه، بحيث يجعل ذلك
 دينًا ومستحبًا وشعارًا لأهل الدين، هو من البدع أيضًا، فكما أنه لا حرام إلا

ما حرّمه الله، فلا دين إلّا ما شرعه الله^(١).

هذه أهم الصفات الواردة في شأن الخوارج، مما يقل تكراره، مع عدم لزومه، مع إرجاء ما تناولته النصوص من موضع خروجهم، وزمانهم، وبعض ما يتعلق بشأن من يقتل منهم، إلى الشقّ التالي من البحث.

وهذه الصفات المذكورة هنا، قد تحققت جميعًا واجتمعت في الخوارج الأول، السير خرجوا على عليّ رضي الله عنه، وقاتلهم في النهروان، كما تراه بعد قليل إن شاء الله. وبعضها يمكن تحقيقه في غيرهم وقد يغيب، ولكن المكونات الصميمية للحاله الخارجية، ظاهرة مستمرة، وباقية ما بقي الخوارج، وهذه المكونات هي الاشتراطات التي يسغي ملاحظتها ومراعاتها عند تنريل هذا الاسم بمعنى الذم الشرعي على طائفة معينة محصورة، وهي ترجع إلى التكفير بغير حق، واستباحة الدم والقتال بدءً على فعل التكفير.

أربع ملحوظات بخصوص أحاديث الخوارج:

الملحوظة الأولى:

سق التأكيد على أن الصفة المركزية التي يمكن ردّ الحالة الخارجية إليها، هي (العلو)، لكنه نوع من العلو الخاص، فهو غلو في التكفير وغلو في استباحة الدماء، وهذا المركب أشدّ قبحًا من كل خطيئة على جدّة، فصاحبُه متوعد بوعيد كل معصية على حدة، مضمومًا إليه ما جاء من الوعيد في حق الخوارج والذي يؤكد خطر شأن الخوارج، وعظيم عناية الشريعة بالتحذير منه، أمران خطيران:

الأمر الأول: تشديد الأوصاف:

حيث رتب الشارع على نمط الغلو هذا، أوصاف ذمّ شديدة، لم تُرتب على أنماط غلو أخرى؛ قال ابن الوزير اليمامي عليه رحمة الله: (وقد ورد في الخوارج سبب تكفير المسلمين من التشديد، ما لم يرد في غيرهم، فنعوذ بالله

(١) الاستقامة (٢٥٥/١)

من غضب الله^(١).

فمن أوصاف الذم الشرعية التي ألحقت بالخوارج، وصفهم بأنهم «شر
الخلق والخليقة»^(٢)، (وهما بمعنى، كرّر صالغاً للمعنى الذي أراد، وكرر
ستياب أصناف الخلق؛ نحو: زيدٌ خيرُ الناسِ والشر^(٣)). وهذا المعنى من
مستقراً عند الصحابة، فصاروا يذكرون هذا المعنى من معني الذم مع ظهور
الحوارج ويشيعونه بين الناس، فقد ذكر الخوارج عبد أبي هريرة رضي الله عنه نقل
أولئك شر الخلق^(٤). وعن عقبة بن وسّاج قال: كان صاحبٌ لي يحدثني عن
شأن الحوارج، وطعنهم على أمرائهم، فحججحت، فلقيت عبد الله بن عمرو
فقلت له: أنت من بقية أصحاب رسول الله ﷺ، وقد جعل الله عندك علماً،
وأنت بهذا العراق يطعنون على أمرائهم، ويشهدون عليهم بالضلالة، فقال
لي أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين؛ أتني رسول الله ﷺ
بقليد من ذهب وقصة، فجعل يقسمها بين أصحابه، فقام رجل من أهل السادة
فقال: يا محمد، والله لئن أَمَرَكَ الله أن تعدل، فما أراك تعدل! فقال
«ويحك! من يعدل عليه بعدي؟!»، فلما ولى قال: «رُدُّوه رويداً»، فقال
السي ﷺ: «إن في أمني أخاً لهذا، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، كلّم
خرجوا فاقتلوه»، ثلاثاً^(٥). ولما أتني برؤوس الأزارقة فُنِصت على درج
دمشق، جاء أبو أمامة رضي الله عنه، فلما رأهم دمعت عينه فقال: كلابُ الدّر، ثلاث
مرات، هؤلاء شرُّ قتلى قُتلوا تحت أديم السماء، وحيّر قتلى قُتلوا تحت أديم
السماء الذين قتلهم هؤلاء. قال: فقلت: فما شأنك دمعت عينك؟ قال رحمه
لهم، إنهم كانوا من أهل الإسلام. قال: قلت: أيرأيت قلت: هؤلاء كلاب

(١) البواهي والقواهم (٣/٣٣٥).

(٢)

(٣) رواه مسلم (١٠٦٧) وابن ماجه (١٧٠) والإمام أحمد في المسند (٢١٥٣١)

(٤) شرح مصابيح السنة، لابن الملك (١٧٦/٤)

(٥) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٧٩٠٥).

(٥) رواه ابن أبي عاصم في السنة (٤٥٥/٢)، وقال الألباني في تعليقه على الحديث: (استدركه صحيح علي شرط البخاري).

النار، أو شيءٌ سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: إني لجريء! بل سمعته من رسول الله ﷺ غير مرة ولا اثنتين ولا ثلاثاً؛ قال: فعُدَّ مراراً^(١). ومما جاء من الآثار في شأن هذا الوصف القبيح: (كلاب النار)، ما رواه سعيد بن حمَّهان، قال: كانت الخوارج تدعوني حتى كُدت أن أدخل معهم، فرأت أخت أبي بلال في النوم أن أبا بلال كلبٌ أَهْلَبُ أسود، عيناه تذرفان، قال: فقالت: بأبي أنت يا أبا بلال، ما شأنك أراك هكذا؟ قال: جُعِلنا بعدكم كلاب النار، وكان أبو بلال من رؤوس الخوارج^(٢).

ف قيل: المقصود بهذا الوصف:

- (أنهم كلاب أهلها)^(٣)، و(أخسُّ أهلها وأحقَّهم، كما أن الكلاب أخس الحيوانات وأحقها)^(٤).

- أو أنهم (على صورة كلاب فيها)^(٥).

- أو (أنهم يتعاونون فيها عواء الكلاب)^(٦).

قال المناوي رَحِمَهُ اللهُ معلقاً على سبب هذا الوصف وهذه العقوبة (الخوارج الذين يزعمون أن كل من أتى كبيرة فهو كافر مخلَّد في النار أبداً، (كلاب) أهل (النار)، هم قومٌ ﴿خَلَّدَ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُخْسِرُونَ سُنَّةً﴾^(٧)؛ وذلك لأنهم دأبوا ونصبوا في العبادة وفي قلوبهم زيغ، فمرقو من الدين بإغواء شيطانهم حتى كفَّروا الموحدين بذنب واحد، وتأوَّلوا التنزيل على غير وجهه، فخذلوا بعدما أُيدوا حتى صاروا كلاب النار؛ فالمؤمن يستر ويرحم ويرجو المغفرة والرحمة، والمفتون الخارجي يهتك ويُعير ويُقنط، وهذه

(١) رواه الإمام أحمد في المسند (٢٢١٨٢). وقال المحقق: (حديث صحيح، وهذا إسناد حسن في لسانيات والشواهد).

(٢) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في السُّنة (١٥٠٩).

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٢٣٢٣/٧).

(٤) بصير القدير (٥٢٨/١).

(٥) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٢٣٢٣/٧).

(٦) بصير القدير (٥٢٨/١).

أخلاق الكلاب وأفعالهم، فلما كلوا على عباد الله، ونظرو لهم بعين الفص
والعداوة ودخلوا النار، صاروا في هيئة أعمالهم كلابًا، كما كانوا على أهل
السنة في الدنيا كلابًا بالمعنى المذكور^(١).

ودهب بعض أهل العلم إلى أن الخوارج ممن يُذاد عن حوصه ﷺ يوم
القيامة. قال الوزير ابن هبيرة رَحِمَهُ اللهُ. (ولا أرى هذا يرجع إلا للذين ارتدوا بعد
موت النبي ﷺ، وصعدوا الركاة، فقاتهم الصديق على ذلك، وإلى الخوارج
الذين رأوا تكفير الصحابة، كعثمان، وعلي رَحِمَهُمُ اللهُ، وهم أهل النهروان ومن
شابههم وتابعهم)^(٢).

ومن أشهر أوصاف الذم التي ألحقت بالخوارج، وتواتر النقل فيها عن
النبي ﷺ، قوله: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، ينظر في
النصل فلا يرى شيئًا، وينظر في القدح فلا يرى شيئًا، وينظر في الريش فلا يرى
شيئًا، وينماری في الفُوقِ»^(٣). فقد (شبه مروقهم من الدين بالسهم الذي يصب
الصبيد، فيدخل فيه ويخرج منه، والحال أنه لسرعة خروجه من شدة قوة
الرامي، لا يعلق من جسد الصبيد بشيء، «ينظر» الرامي «في النصل» الذي هو
حديد السهم، هل يرى فيه شيئًا من أثر الصبيد دمًا أو نحوه؟ «فلا يرى»
«شيئًا! وينظر في القدح» - بكسر القاف - السهم قبل أن يُراش ويُركب سهمه،
أو ما بين الريش والنصل، هل يرى فيه أثرًا؟ «فلا يرى» فيه «شيئًا! وينظر في
الريش» الذي على السهم «فلا يرى» فيه «شيئًا! وينماری» - بفتح النون
والفوقية والراء - أي: يشك الرامي «في الفُوقِ» وهو مدخل الوتر منه، هل
شيء من أثر الصبيد؟ يعني: يفتد السهم المرمي بحيث لم يتعلق به شيء أو لم
يظهر أثره فيه! فكذا قراءتهم، لا يحصل لهم منها فائدة)^(٤).

ومما يزيد من خطورة هذا الوصف، ويكشف ما فيه من دلالات مكررة،

(١) فيض القدير (٣/٥٠٩).

(٢) الإنصاح (٧/٢٠٢).

(٣) رواه البخاري (٥٠٥٨)، ومسلم (١٠٦٤)، والإمام أحمد في المسند (١١٥٧٩).

(٤) إرشاد الساري، للقسطلاني (٧/٤٨٦).

رواهُ جاء في آخرها: «ثم لا يعودون فيه حتى يعود السهم إلى فوقه»^(١)، والمعنى «ثم لا يعودون فيه»؛ أي: في الدين... «حتى يعود السهم إلى فوقه» - بضم الفاء - موضع النور من السهم، وهو لا يعود إلى فوقه قط بنفسه^(٢). ومن عجيب ما ورد عن ابن سيرين في هذا الشأن، ما رواه أيوب عنه قال: كان رجل يرى رأياً فرجع عنه، فأتيت محمداً فرحاً بذلك أخبره، فقلت: شعرت أن فلاناً ترك رأيه الذي كان يرى؟ فقال: انظروا إلى ما ينحول؛ إن آخر الحديث أشد عليهم من أوله: «يمرقون من الإسلام لا يعودون فيه»^(٣). ومثله في المعنى ما جاء عن عبد الله بن القاسم الذي يقول: ما كان عد على هوى فتركه إلا إلى ما هو شر منه. قال - فذكرت هذا الحديث لبعض أصحابنا، فقال: تصديقه في حديث عن النبي ﷺ: «يمرقون من الدين مروق السهم من البرمية، ثم لا يرجعون حتى يرجع السهم إلى فوقه»^(٤)

وهذا الحديث، وهذه الآثار في معنى الحديث لمروي عن النبي ﷺ «إن الله حجب - أو قال: حجب - التوبة عن كل صاحب بدعة»^(٥). ومعناه على الصحيح أنه لا يوفق إلى التوبة، والرجوع للحق؛ لأنه يعتقد أن ما هو عليه هدى، وأن التحول عنه ضلال، فمن ماذا يتوب؟! فالحديث يسن طبيعة النفس والواقع في هذا الشأن، لا أنه يصدر حكماً في عدم قبول توبته، بل متى تاب، وصحَّت توبته، قبلت. يقول الشاطبي عليه رحمة الله مبيّناً وجه الحديث: (وهذا النفي يقتضي العموم بإطلاق، ولكنه قد يحمل على العموم العادي؛ إذ لا يبعد أن يتوب بعضهم عمّا رأى، ويرجع إلى الحق، كما نقل عن عبيد الله بن الحسب العبدي، وما نقلوه في مناظرة ابن عباس رضي الله عنهما

(١) رواه البخاري (٧٥٦٢)؛ والإمام أحمد في المسند (١١٦١٤).

(٢) إرشاد الساري لنقسطلاني (٤٧٩/١٠).

(٣) رواه ابن ضاح في البع (١٤٤).

(٤) رواه ابن وضاح في البع (١٤٦).

(٥) رواه ابن أبي عمير في السنة (٣٧)؛ واس وضاح في البع (١٤٦)؛ وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٦٢٠).

الحرورية الخارجين على علي عليه السلام، وفي مناظره عمر بن عبد العزيز لبعضهم، ولكن الغالب في الواقع الإصرار^(١). ويقول ابن تيمية في كلام يؤكد ذلك: ويدفع وهم من توهم أنه لا توبة له عند الله. (وإذا كانت التوبة والاستغفار تكون من ترك الواجبات، وتكون مما لم يكن علم أنه ذنب، تبين كثرة ما يدخل في التوبة والاستغفار؛ فإن كثيراً من الناس إذا ذكرت التوبة والاستغفار يستشعر قبائح قد فعلها فعلم بالعلم العام أنها قبيحة؛ كالملاحنة والظلم الظاهر. فأما ما قد يتحد ديباً، فلا يعلم أنه ذنب إلا من علم أنه باطل؛ ككثير المشركين، وأهل الكتاب المبدل، فإنه مما تجب التوبة والاستغفار منه وأنه يحسبون أنهم على هدى، وكذلك البدع كلها؛ ولهذا قال طائفة من السلف منهم الثوري -: البدعة أحب إلى يليس من المعصية؛ لأن المعصية يُتاب بها والبدعة لا يتاب منها. وهذا معنى ما روي عن طائفة أنهم قلوا: إن لله حجة التوبة على كل صاحب بدعة، بمعنى أنه لا يتوب منها؛ لأنه حسب أنه على هدى، ولو تاب لتاب عليه كما يتوب على الكافر. ومن قال: إنه لا يقرب من مبتدع مطلقاً فقد غلط غلطاً مكرراً. ومن قال: ما أذن الله لصاحب بدعة في توبة؛ فمعناه ما دام مبتدعاً يراها حسنة لا يتوب منها، فأما إذا أراه الله ذنباً قبيحة، فإنه يتوب منها، كما يرى الكافر أنه على ضلال؛ وإلا فمعهم أن كثيراً ممن كان على بدعة نسير له ضلالها وتاب الله عليه منها، وهؤلاء لا يحصيهم إلا الله^(٢).

والمقصود بيان خطورة البدعة عموماً، وبدعة الخوارج خصوصاً، بالداخل فيها على هلاك. يصعب سجاته منه إلا بهداية ونوفيق من الله.

وقد فهم بعض أهل العلم من حديث مروق الخوارج من الدين، أن الخوارج كفار، (وبذلك صرح القاضي أبو بكر ابن العربي في شرح الترمذي فقال: الصحيح أنهم كفار؛ لقوله عليه السلام «يمرقون من الإسلام»، ولقول

(١) الاعتصام (١/٢١٨)

(٢) مجموع الفتاوى (١١/٦٨٤).

«لأقتلهم قتل عاد»، وفي لفظ: «ثمود»، وكلّ منهما إنما هلك بالكفر، وبقوله: «هم شر الخلق»، ولا يوصف بذلك إلا الكفار، ولقوله: «إنهم أبغض الخلق إلى الله تعالى»، ولحكمهم على كل من خالف معتقدهم بالكفر والتحليل في الذر، فكانوا هم أحقّ بالاسم منهم^(١).

والظاهر أن الخوارج ليسوا كذلك؛ إذ (لم يكفّرهم الصحابة، بل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب الذي قاتلهم، حكم فيهم بحكمه في المسلمين لجاهلن الطالمين، لا بحكمه في الكافرين المشركين وأهل الكتب، وكذلك الصحابة؛ كسعد بن أبي وقاص، ذكروا أنهم من المسلمين)^(٢). ومن مشهور ما جاء عن علي في هذا الشأن، أنه لما قتل الحرورية، قالوا: من هؤلاء يا أمير المؤمنين؟ أكفار هم؟ قال: من الكفر فرّوا. قيل: فمنافقون؟ قال: إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً، وهؤلاء يذكرون الله كثيراً. قيل: فما هم؟ قال: قوم أصابتهم فتنة، فغمّوا فيها وصمّوا^(٣). وفي رواية قال: قوم بغّوا عينا^(٤) قال ابن الوزير رحمه الله: (وهذا غاية الورع والإنصاف من أمير المؤمنين عليه السلام، وكذلك فلتكن المناقب)^(٥). (ومما يدل على أن الصحابة لم يكفّروا الخوارج، أنهم كانوا يصلّون خلفهم، وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وغيره من الصحابة، يصلّون خلف نجدة الحروري، وكانوا أيضاً يحدثونهم ويصحبونهم ويخاصمونهم. كما يخاطب المسلم المسلم، كما كان عبد الله بن عباس يجب نجدة الحروري لما أرسل إليه يسأله عن مسائل، وحديثه في لحاري. وكما أجاب نافع بن الأزرق عن مسائل مشهورة، وكان نافع يناظره

(١) فتح الباري (٢/٢٩٩) وانظر: المصنف، لأبي العباس القرطبي (١١٠)

(٢) جامع المسائل لابن تيمية (المجموعة السابعة) (٥٤/١)

(٣) روى عبد الرزاق في المصنف (١٨٦٥٦)

(٤) روى ابن أبي شيبة في المصنف (٣٧٩٤٢)، وهي في أهل الميادين، وجاء في شأن أهل الجمل أثر قريب من هذا، لكن تسمية أهل الجمل بـ«جواناً» مع أبي البختري، قال سئل علي عن أهل الجمل، قال: قتل، أمشركون هم؟ قال: من الشرك فرّوا. قيل: أمشركون هم؟ قال: إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً. قيل: فما هم؟ قال: إخواننا بغّوا علينا. روى ابن أبي شيبة (٣٧٧٦٣).

(٥) المراسم والقواصم (٣/٢٨٧).

في أشياء بالقرآن، كما يتناظر المسلمان وما زالت سيرة المسلمين على هذا، ما جعلوهم مرتدين كالذين قاتلهم الصديق (عليه السلام) (١).

قال الإمام الشاطبي: (وقد اختلفت الأمة في تكفير هؤلاء الفرز أصحاب البع لعظمى، ولكن الذي يقوى في النظر وبحسب الأثر، عدم القطع بتكفيرهم، والدليل عليه عمل السلف الصالح فيهم. ألا ترى إلى مع علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الخوارج؟ وكونه عاملهم في قتالهم معاملة أمر الإسلام على مقتضى قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَمْحَا بَيْنَهُمَا﴾، فإنه لما احتمعت الحرورية وفارقت الجماعة لم يهيجهم علي ولا قاتلهم، ولو كانوا بخروجهم مرتدين لم يتركهم؛ لقوله (عليه السلام): «من بدل بينه فاقتلوه»، ولأن أبا بكر (عليه السلام) خرج لقتال أهل الردة ولم يتركهم، فدل ذلك على اختلاف ما بين المسألتين) (٢).

وقد تؤل بعض أهل العلم حديث مروق الخوارج من الدين على ما يخرجهم عن أن يكون دألاً على الكفر:

- فقال بعضهم: «يمرقون من الدين»، أي: من طاعة الأئمة.

- ويجوز أن يكون فيه حذف تقديره: أحب أعمال الدين) (٣).

والأظهر أن المقصود من الدين ظاهره؛ وذلك لوروده صريحاً في غير رواية: «يمرقون من الإسلام» (٤)، والطريف أن بعض أهل العلم ناول به اللفظ أيضاً بما جعله بمعنى القول الأول «يمرقون من طاعة الأئمة»، وقال التيمي: فإن قلت: المراد بـ «يمرقون من الدين»: من الإيمان؛ لأنه ورد في رواية أخرى: «يمرقون من الإسلام». قلت: الخوارج غير خارجين من الدين

(١) مهج الشئ السوية (٢٤٨/٥)

(٢) الاعتصام (١١٥/٣)

(٣) عمدة القاري (٢٥٦/١).

(٤)

رواه البخاري (٧٤٣٢) ومسلم (١٠٦٤) وأبو داود (٤٧٦٤) والسنائي (٢٥٧٨) والإمام أحمد في المستند (١١٦٤٨).

بالاتفاق، فيحمل الإسلام على الاستسلام الذي هو الانقياد والطاعة^(١). ومع التسليم بصحة القول بعدم تكفير الخوارج، فليس هذا مَوْحًا لفهم الحديث على هذا الوجه، ويمكن أن يُفهم الدين على طاهره. وتكون القرينة الدالة على عدم إرادة التكفير، في قوله ﷺ: «ويتمارى في الفُوق»، وفي رواية أبي سعيد الخدري ﷺ «فيتمارى في الفُوق»، هل علق بها من الدم شيء^(٢)، فهذا التردد يكشف أن هناك ما علق بهم منه، لكنه شيء يسير جدًا يقع التردد فيه، قال القاضي عياض: «ويتمارى في الفُوق» وهذا يقتضي التشكيك في حاله^(٣)، وقال الشاطبي رحمه الله موضحًا وجه الدلالة: (ولو كانوا خارجين من الأمة لم يقع تمارٍ في كفرهم، ولقال: إنهم كفروا بعد إسلامهم)^(٤) والحق أن القرينة ليست صريحة في المطلوب، لكنها قرينة حديثة تصلح أن تكون مستندًا للإجماع الذي انعقد عند الصحابة على عدم التكفير. والله أعلم.

وذهب بعضهم إلى أن موجب تكفيرهم هو تكفيرهم لصحابة النبي ﷺ، خصوصًا ما ثبت بالتواتر فضله، وأنه من أهل الجنة؛ كعثمان، وعلي، والربيع، وطلحة رضي الله عنهم، ومن ذهب إلى هذا تقي الدين السبكي في فتوى طريقه له، يقول فيها: (واعلم أن سبب كتابتي لهذا، أنني كنت بالجامع الأموي ظهر يوم الاثنين سادس عشر جمادى الأولى سنة خمس وخمسين وسعمائة، فاحضر إليّ شخص شق صفوف المسلمين في الجامع وهم يصلون الظهر ولم يُضَلَّ وهو يقول: لعن الله من ظلم آل محمد، ويكرر ذلك، فسألته من هو؟ فقال أبو بكر: قلت: أبو بكر الصديق رضي الله عنه؟! قال: أبو بكر وعمر وعثمان ويزيد ومعاوية! فأمرت بسجنه وجعل غُلٌّ في عنقه، ثم أخذه القاضي المالكي فضربه وهو مصرٌّ على ذلك، وزاد فقال: إن فلانًا عدو الله، وشهد عندي عليه بذلك شاهدان، وقال: إنه مات على غير الحق، وأنه ظلم فاطمة ميراثها،

(١) عمدة القاري (١/٢٥٦)

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٩٣١)؛ وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠٦٤).

(٣) الشَّامِيُّ تَعْرِيفُ حُقُوقِ الْمُصْطَفَى (٨٤٣).

(٤) الْمَوَاقِفَات (١٧٣/٥).

وَأَه - يعني: أبا بكر - كذب النبي ﷺ في منعه ميراثها، وكرّر عليه المالكي
الصرح يوم الاثنين المذكور ويوم الأربعاء ثامن عشر الشهر المذكور وهو مصر
على ذلك.

ثم أحضروه يوم الخميس تاسع عشر الشهر بدار العدل، وشهد عليه في
وجهه، فلم ينكر ولم يقل، ولكن صار كلّما سُئل يقول: إن كنت قلت قد
عمد الله تعالى، وكرر السؤال عليه مرات وهو يقول هذا الجواب، ثم أُقِرَّ
إليه فلم يُتَدَّ دفْعًا، ثم قيل له: تُبِّ! فقال: ثبت عن دنوبي، وكرّر عليه
الاستتابة وهو لا يزيد في الجواب على ذلك السحت في المجلس في كفه وفي
قول توبته بعض ما تضمنته هذه الكراسة، فحكم القاضي لمالكي بقتله قتل.

وسُئِلَ عندي قتله، ما ذكرته من هذا الاستدلال، فهو الذي اشرح
صدري لكفره بسببه، ولقنته بعدم توبته، وهو منزع لم أجد غيري سقي إليه إلا
ما سيأتي في كلام الشيخ محيي الدين لنووي رَحِمَهُ اللهُ فِي الوجه الثالث من
الكلام على هذا الحديث، ونقله عن مالك أنه محمول على الخوارج المكفرون
للمؤمنين، وإن كان النووي قال: إنه ضعيف، وأن الصحيح أن الخوارج لا
يكفرون، لكني أنا لا أوافق النووي على ذلك، بل مَنْ ثبت عليه منهم أنه كفر
مَنْ شهد له النبي ﷺ بلجنة من العشرة وغيرهم، فهو كافر، ولا يبرئني طرد
ذلك فيمن لم يشهد له النبي ﷺ من أعلام الأمة الذين قام الإجماع على
إمامتهم؛ كعمر بن عبد العزيز، والشافعي، ومالك وأصراهم، وإن كان ثبت
يُمِين إلى إلحاقهم بهم لا شك عندنا في إيمانهم، فمن كفرهم رجع عليه
بكفره، لكن بحمد الله سم نعلم أحدا كفرهم، وإنما ذكرناهم على سبيل
للحاجة إلى بيان الحكم، وهو أجل في أعيننا وأوفر عددا من كفرهم إلا على
سبيل التعظيم.

والصحابة أعظم منهم، والمشهود لهم بالجنة منهم أعظم وأعظم
وأعظم، ولا أستبعد أن أقول: الطعن في هؤلاء طعن في الدين؛ أعني
الشافعي ومالكا وأصراهما، فصلا عن الصحابة رَحِمَهُمُ اللهُ. فهؤلاء إجماع الناس
عليهم يلحقهم بمن ورد الحديث فيهم، وأما سائر المؤمنين ممن حكم

بالإيمان، فلا يلزمني تكفير من يرمي واحداً منهم بالكفر؛ لعدم القطع بإيمانه الباطن الذي أشير إليه بالحديث بقوله: «إن كان كما قال، وإلا رجعت عليه»، وإنما يقطع بكونه ليس كما قال فيمن شهد له النبي ﷺ، ومن أجمع عليه المسلمون. فهذا هو المأخذ الذي طهر لي في قتل هذا الرافضي، وإن كنت لم أتقّله لا فتوى ولا حكماً^(١).

والجواب على ما أورده السبكي هنا، أن يقال: (قد عُرف من مذهب لحورج تكفير كثير من الصحابة، ومن بعدهم، واستحلال دمائهم، وأموالهم، واعتقادهم التقرب بقتلهم إلى ربهم، ومع هذا لم يحكم الفقهاء بكفرهم؛ لتأويلهم)^(٢)، قاله الإمام ابن قدامة عليه رحمة الله. فالتأويل - وهو مانع من موانع التكفير - هو ما حمل علياً رضي الله عنه إلى ترك تكفيرهم.

وتكميلاً لبحث هنا، أنبه إلى أن بعض أهل العلم ذهب إلى التوقف في شأن الخورج، فحكم بمروقهم من الدين، وسكت عن مصيرهم. وإلى هذا أشار أبو اعناس القرطبي رحمه الله: (وقد توقف في تكفيرهم كثير من العلماء)^(٣)، ومن أولئك الإمام الذهبي؛ حيث قال: (الخوارج كلاب النار، وشر قتلى تحت أديم السماء؛ لأنهم مرقوا من الإسلام، ثم لا ندري مصيرهم إلى ماذا؟ ولا يحكم عليهم بخلود النار، بل نقف)^(٤). وتحير بعضهم في المسألة، وفي ذلك يقول القاضي عياض عليه رحمة الله: (وقد كادت هذه المسألة تكون أشد إشكالاً عند المتكلمين من سائر المسائل، ولقد رأيت أبا المعالي، وقد رغب إليه الفقيه أبو محمد عبد الحق رحمهما الله في الكلام عليها، فهرب له من ذلك، واعتذر له بأن الغلط فيها يصعب موقعه؛ لأن إدخال كافر في الملة أو إخراج مسم منها عظيم في الدين، وقد اضطرب فيها قول القاضي ابن الطيب وناهيك به في علم الأصول، وأشار أيضاً القاضي رحمه الله إلى أنها من

(١) فتاوى السبكي (٢/٥٨٥)

(٢) المنني (٩/١٢)

(٣) لمعهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣/١١٠)

(٤) سير أعلام النبلاء (١/٦٣)، وطر (٣/١٢٨)

المعوصات؛ لأن القوم لم يصرحوا بنفس الكفر، وإنما قالوا أقوالاً تؤذي إليه^(١).

والمذهب الصحيح المحتار، الذي قاله الأكثرون والمحققون، أن الخوارج لا يكفرون كسائر أهل البدع^(٢)، بل وقع (اتفاق الصحابة على أنهم لم يكونوا مرتدين عن دين الإسلام)^(٣)، والله أعلم. ومن أجمل الفتاوى التي وقفت عليها، وبَّه إليها القاضي عياض، ما قاله عليه رحمة الله معلقاً على وقع الخلاف العلمي في حكم الخوارج، حيث قال: (وفي حديث الخوارج من أخباره عليه السلام عن العيوب ما يعظم موقعه، منها: إشارته عليه السلام إلى ما يكون بعده من اختلاف الأمة في تكفيرهم، والتماري في ذلك، بقوله عليه السلام: «ارتدوا في الفوق»^(٤). فتأمل كيف آل الاختلاف في هذه المسألة إلى أن يكون دليلاً من دلائل صدق النبي عليه السلام ونبوته

ومن المهم هنا، التنبيه على أن أصل البحث في حكم الخوارج، يعني أن يكون مصروقاً إلى القدر المشترك الذي دُمَّت هذه الطائفة لأجله، والذي جعلته الشريعة موجباً لهذه التسمية، لا إلى قدر زائد يمكن أن يكون كفراً، أو تعيق حكم الكفر على اصطلاح مذهبي أو تاريخي وُضع متأخراً. وهذا يؤكد أهمية تحرير مفهوم الخوارج الشرعي، وما هو المناط الذي جعله الشارع مناساً لهذا الوصف. فمأخذ السبكي مثلاً في التكفير، راجع إلى ضرورة خاصة من التكفير، وهو تكفير من تواتر القل بفضل من صحابة النبي عليه السلام، وهو أمر غير ملازم للخوارج فقط، بل يشمل غيرهم، بل سياق المتن يشير إلى أن أصل البحث هو في الروافض أصلاً، لا أنه هو المعنى الموجب لإعطاء وصف الخوارج. وهذا المعنى المنحرف وإن كان متحققاً فيمن يجزم بالظاهر

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٣/٦١٢).

(٢) شرح مسلم، للفتاوى (٢/٥٠)، مع مراعاة أن من البدع ما يمكن أن يكون مكفراً. ومن أصحابنا من يكفر فعلاً، لإعلاق القول بعدم كفر سائر المتدعة فيه ما فيه

(٣) مهاج السنة السوية (٥/٢٤١).

(٤) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٣/٦١٢).

في دخولهم قطعاً في مسمى الخوارج، وهم الخوارج الأول، المكفّرين لعلي وعثمان وغيرهم، فإن إمكان غيبة هذه الصورة المعينة من التكفير في تحقيقات خارجية تالية، لا يمنع من إعطاء الاسم متى توفر عند تلك التحقيقات التالية التكفير واقتال بالباطل، وغيبة هذه الصورة المعينة من التكفير، ليست موجبة لنزع الاسم ضرورةً. فإطلاق القول بتكفير الخوارج دون تحقيق مفهوم الخوارج محل البحث، يمكن أن يُربك البحث كثيراً. وما من شك في أهمية تناول مسألة تكفير الصحابة بالبحث، لدخول هذه المادة الفاسدة على الخوارج الأول، وأن مراعاتها في إطلاق وصف الكفر أو نزعه عن الخوارج سيُشملهم قطعاً. ولكن مراعاة صلة هذه المسألة بمسألة التكفير بالمفهوم الشرعي للحوارج أهم، فهو المفهوم الذي حاء الشرع بدمه، والحكم بمروق أهله، واستمراره في جسد الأمة بعد ذلك. وإلا فإن إمكان دخول مادة من الكفر على طائفة من الحوارج غير ملزم لغيرهم من الحوارج، ونزع اسم الكفر عن الحوارج لا يلزم أن يكون ضكّ راءة لمن واقع شيئاً من المكفّرات منهم، وقامت عليه الحجة فيه، وانتفت عنه موانع التكفير، والذي يؤكد لك ما ذكرت، ما ذكره ابن حزم في بعض شذاذ الخوارج وغلاتهم، فقال: (وقد تسمى باسم الإسلام من أجمع جميع فرق الإسلام على أنه ليس مسلماً؛ مثل طوائف من الخوارج غلوا فقالوا: إن الصلاة ركعة باسغداة وركعة بالعشي فقط، وآخرون استحلوا نكاح بنات البنين وبنات البنات، وبنات بني الإخوة وبنات بني الأخوات، وقالوا: إن سورة يوسف ليست من القرآن)^(١). فبحث حكم الحوارج من جهة التكفير وعدمه، يطمع في معرفة حكم الحوارج جميعاً، لا حكم صورة معينة من تحقيقاته، فليس البحث في حكم المحكّمة الأول فقط، والذين لم يكفروا على الصحيح، ولا علاة الحوارج المذكورين قريباً ممن كفروا، وإنما في حكم الحوارج بإطلاق، وهو ما لا يمكن بحثه وتحرير القول فيه إلا بتحرير القول في مفهوم الخوارج، والذي هو مورد الذم

(١) الفصل في الملل والنحل (٢/٩٠).

شرعاً، وإذا كان عليٌّ عليه السلام ومن معه من الصحابة لم يكفروا خوارج زمانهم مع تحقق مفهوم الخوارج المذموم شرعاً فيهم، ومع اشتغالهم على مداد فساد زائدة على مفهوم الخوارج، وهو حصوص تكفير علي ومعاوية والحكيم وغيرهم، فهذا يؤكد على أن من اتَّصف بهذا المفهوم وكان حالياً من مثله الإشكال أو غيره من المكفرات، أولى ألا يكون كافراً.

الامر الثاني: تشديد المواجهة:

فمع شديد التحذير من سلوك طريق الخوارج بتقبيح أفعالهم، ودم ذنبهم وسنتهم، فقد أمرت الشريعة بمواجهة الخوارج بشكل حاسم، وذلك باقتزاع أنواع المواجهة وهو القتال؛ قال الحافظ ابن كثير: (الأخبار بقتال الخوارج متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأن ذلك من طرق تفيد القطع عند أئمة هذا الشأن)^(١). وقال ابن الوزير اليمامي: (ثبت بالتواتر الأمر بحرب الخوارج ودمهم، وتأثيرهم، وتسميتهم: موارق من الإسلام)^(٢). وقال: (وقد عرفت الخوارج أشد العقوبة، وذُمت أقبح الذم على تكفيرهم لعصاة المسلمين تعظيمهم في ذلك لمعاصي الله تعالى، وتعظيمهم لله تعالى بتكفير عصبه، لا يأمن لمكفر أن يقع في مثل ذنبهم، وهذا خطر في الدين جليل؛ فينبغي شدة الاحتراز به من كل حليم نبيل)^(٣).

ومن أبلغ ما جاء في هذا الشأن، قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لئن أنا أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد»^(٤)، وفي رواية: «قتل ثمود»^(٥) فتأمل هذا التأكيد القاطع منه صلى الله عليه وسلم بقوله: «أنا» مع كونه نبياً من الحديث، لكن ذكره تأكيداً لخطورة الأمر وأهميته، وتوثيقاً لعزمه ونيته. ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم: «لئن أنا أدركتهم، لأقتلنهم قتل

(١) البداية والنهاية (٢٠٤/٩).

(٢) العواصم والقواصم (١٩٨/١).

(٣) إنباء الحق على الحق (٤٠٣).

(٤) رواه البخاري (٣٣٤٤) وأبو داود (٤٧٦٤) والنسائي (٤١٠١) والإمام أحمد في المسند (١١٦٤٨).

(٥) رواه البخاري (٤٣٥١).

عاد، (أي: قتلًا عامًا مستأصلًا، كما قال تعالى: ﴿فَعَلَّ نَزْلُ لَهِم مِّنْ بَاقِكُمْ﴾، وفيه الحثُّ على قتالهم، وفضيلة لعلي عليه السلام في قتالهم) (١).

قال أبو العباس القرطبي رحمه الله: (وقوله: «لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد» وفي الأخرى: «قتل ثمود» ووجه الجمع: أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال كليهما، فذكر أحد الرواة أحدهما، وذكر الآخر الآخر. ومعنى هذا. أنه صلى الله عليه وسلم كان يقتلهم قتلًا عامًا، بحيث لا يُبقي منهم أحدًا في وقت واحد. لا يُؤخر قتل بعضهم عن بعض، ولا يقلل أحدًا منهم، كما فعل الله عاد، حيث أهلكهم بالريح العقيم، وشمود حيث أهلكهم بالصيحة) (٢).

كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم الأمر بقتالهم، ويُنَّ ما لمقاتلهم من الأجر والمثوبة عند الله، وبين سوء حال الخوارج المقتولين:

- قال صلى الله عليه وسلم: «فأينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجرًا لمن قتلهم يوم القيامة» (٣).

- وفي حديث ابن مسعود عند أحمد: «فمن أدركهم، فليقتلهم، فإن في قتلهم أجرًا عظيمًا عند الله، لمن قتلهم» (٤).

- وقال صلى الله عليه وسلم: «إذا خرجوا فاقتلوهم، ثم إذا خرجوا فاقتلوهم، ثم إذا خرجوا فاقتلوهم، فطوبى لمن قتلهم، وطوبى لمن قتلوه» (٥).

- وقال صلى الله عليه وسلم: «طوبى لمن قتلهم وقتلوه، يدعون إلى كتاب الله، وليسوا منه في شيء، من قاتلهم كان أولى بالله منهم» (٦).

- وقال صلى الله عليه وسلم: «إنهم شرار أمتي، يقتلهم خيار أمتي» (٧).

(١) شرح مسلم، للنووي (١٦٢/٧).

(٢) المشتم (١١٣/٣).

(٣) رواه البخاري (٦٩٣٠)، ومسلم (١٠٦٦).

(٤) رواه الإمام أحمد في المسند (٣٨٣١)، قال المحقق (حديث صحيح)، وصححه إسناده الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لمسند (٣١٩/٥)، وكذا الألباني في صحيح الجامع (٨٠٥٢).

(٥) رواه الإمام أحمد في المسند (٥٥٦٢)، قال المحقق (حديث صحيح).

(٦) رواه أبو داود من حديث أبي (٤٧٦٥)، والإمام أحمد في المسند (١٣٣٣٨)، وصححه الحديث الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود (٤٧٦٥).

(٧) الشريعة، للأجري (١/٣٦٢)؛ قال الحافظ ابن حجر (وعند البراء من طريق الشعبي عن مروق عن =

- وقال: «لو يعلم الجيش الذين بصيبونهم ما قُضي لهم على رسول
نبيهم ﷺ، لا تَكُلُوا عن العمل»^(١).

- ولما أتى برؤوس الأزارفة فنُصبت على درج دمشق، جاء أبو أمامة قلم راسه
دمعت عيناه فقال: كلاب النار، ثلاث مرات، هؤلاء شر قتلى قُتلوا تحت أديم
السماء، وخير قتلى قُتلوا تحت أديم السماء الذين قتلهم هؤلاء. قال: فقلت لما
شأئت دمعت عيناك؟ قال: رحمة لهم، إنهم كانوا من أهل الإسلام. قال: فما
أبرأيك قلت هؤلاء كلاب النار، أو شيء سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: إني
لجريء! بل سمعته من رسول الله ﷺ غير مرة ولا اثنتين ولا ثلاثاً. قال: فعذرنا^(٢)

- وعن يحيى بن يزيد الهنائي، قال: كنتُ مع لفرزدق في السجن، فقال
الفرزدق: لا أنجاه الله من يدي مالك ابن المنذر بن الجارود، إن لم أكر لطلعت
أمشي بمكة، فلقيت أبا هريرة وأبا سعيد الخدري، فسأتهما، فقلت: إي مر
أهل المشرق، وإن قوماً يخرجون علينا، فيقتلون من قال: لا إله إلا الله، وأمر
من سواهم، فقالا لي، وإلا فلا نحاني الله من مالك بن المنذر، سمعنا حليد بن
يقول: «من قتلهم فله أجر شهيد أو شهيدين، ومن قتلوه فله أجر شهيد»^(٣)

قال ابن هيرة رَحِمَهُ اللهُ: (فيه من الفقه توفر الثواب في قتل الخوارج، وإن
بلغ إلى أن خاف عليّ رَحِمَهُ اللهُ أن يبطر أصحابه إذا أحبرهم بثوابهم في قتلهم،
وإنما ذكر هذه؛ لئلا يرى أحد في وقت ظهور مثلهم أن قتال المشركين أو
من قتالهم، بل قتالهم على هذا الكلام أولى من قتال المشركين؛ لأن في ذلك

= عائشة قالت: ذكر رسول الله ﷺ الخوارج فقال: «هم شرار أمتي»، وسند حديثه
صحح الباري (٢٨٦/١٢).

- (١) رواه مسلم (١٠٦٦).
- (٢) رواه الإمام أحمد في المسند (٢٢١٨٢)، وقال المحقق: (حديث صحيح، وهذا إسناد حسن).
- (٣) استمعنا (الشواهد)، وحكم بعنه الشيخ مقل الوادعي في دلائل النبوة (٦٠٩).
رواه الطبراني في الأوسط (٩٠٠)، وابن أبي عاصم في الشئبة (٩٢٦)، قال الحافظ ابن حجر (أخرجه
الطبراني في الأوسط بسند جيد من طريق الفرزدق الشاعر) فتح الباري (٣٠٢/١٢)، وقال الألباني (إسناده
ضعيف ورجاله كلهم ثقات رجال مسلم غير محمد بن عبد الرحيم وهو تويحيى السعدي الميموني صاحب
الحافظ فإنه من رجال البخاري إلا أن حلف ابن حليفة كان احتلط في آخر عمره وادعى أنه تويحيى
حريث الصحابي فانكر عليه ذلك ابن عيينة وأحمد) تخريجہ لکتاب الشئ لابی عاصم (٥٢/٢)

حفظ رأس مال الإسلام، وقال المشركين هو طلب ربح في الإسلام^(١).
ويؤكد هذا الفقه قول أبي سعيد الخدري، والذي رواه عنه عن عاصم بن
شميخ، قال: فرأيت أبا سعيد الخدري رضي الله عنه بعدما كبر، ويديه ترتعش يقول:
قتالهم أحل عندي من قتال عدتهم من الترك^(٢) ومما جاء عن عمر بن
عبد العزيز في رسالة كتبها إلى الخوارج: (واني أقسم لكم بالله، لو كنتم
أبكري من ولدي، فوليتهم عما أدعوكم إليه من الحق، لدفقت دماءكم، ألتمس
بذلك وجه الله والدار الآخرة)^(٣).

الملحوظة الثانية:

من القضايا اللافتة للنظر في أحاديث الخوارج، إضافة إلى ما سبق ذكره
من شدة التوصيفات، وشدة المواجهة، كثرتها عددًا، فقد جاء (في الخوارج
أحاديث كثيرة جدًا في الصحيحين وغيرهما)^(٤). بل (قد استفاض عن النبي ﷺ
الأحاديث بقتال الخوارج، وهي متواترة عند أهل العلم بالحديث؛ قال الإمام
أحمد: صحَّ الحديث في الخوارج من عشرة أوجه. وقد رواها مسلم في
صحيحه وروى البخاري منها ثلاثة أوجه: حديث علي وأبي سعيد الخدري
وسهل بن حنيف، وفي السنن والمساييد طرق آخر متعددة)^(٥) كما نبه ابن
تيمية رحمته الله. بل سعى الحافظ ابن حجر رحمته الله لحصر عدد من روى أحاديث
الخوارج من الصحابة، فساق أسماءهم، ثم قال: (فهؤلاء خمسة وعشرون
نفسًا من الصحابة، والطرق إلى كثرتهم متعددة كعلي، وأبي سعيد، وعبد الله بن
عمر، وأبي بكر، وأبي هريرة، وأبي در، فيفيد مجموع خبرهما القطع بصحة
ذلك عن رسول الله ﷺ)^(٦). بل نبه الحافظ ابن كثير رحمته الله أن المقول عن
بعض الصحابة في هذا الباب منقول نقلًا متواترًا، حيث سرد من روى أحاديث

(١) الإصباح في معاني الصحاح (٢٨٠/١).

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند (١١٢٨٥).

(٣) رواه أبو يعين في حلية الأولياء (٣٠٩/٥).

(٤) بواعث الأنوار النبوية (٦٧/٢).

(٥) مجموع الفتاوى (٥١٢/٢٨).

(٦) فتح الباري (٣٠٢/١٢).

الخوارج عن علي رضي الله عنه، ثم قال: (فهذه اثنا عشر طريقاً إليه، سترها بأسايدها وألفطها، ومثل هذا يبلغ حد التواتر)^(١). ثم قال بعد أن سبق ذلك الروايات جميعاً: (والمقصود أن هذه طرق متواترة عن علي إذ قد روي بر طرق متعددة، عن جماعة متبينة، لا يمكن تواطؤهم عن الكذب)^(٢). ومن اللافت للنظر أيضاً، أنه لم يصح حديث أصلاً في طائفة من طوائف أهل البدع، لا الخوارج، فلماذا خص النبي صلى الله عليه وآله بالخوارج بالذكر دون غيرهم، ولماذا جاءت الأحاديث بهذا العدد الكبير؟

يمكن أن يكون ذلك عائداً إلى أحد الاعتبارات التالية، أو إليها جميعاً

١ - أن أصلهم، وبذرتهم الأولى، ظهرت في زمن النبي صلى الله عليه وآله:

بسبب إدراك النبي صلى الله عليه وآله لأصل هذه البدعة، تناولها بالذكر دون غيرها لما لم يدركه أصلاً؛ قال الإمام ابن القيم رحمه الله مبيناً هذا المأخذ: (والذي صح عن النبي صلى الله عليه وآله، ذمهم من طوائف أهل البدع: الخوارج، فإنه قد ثبت فيهم الحديث من وجوه كلها صحاح؛ لأن مقالاتهم حدثت في زمن النبي صلى الله عليه وآله، وكلمة رئيسهم وأما الإرجاء، وإرفض، والقدر، والتجهم، والحلول، وغيرها من البدع، فإنها حدثت بعد انقراض عصر الصحابة. وبدعة القدر أدركت آخر عصر الصحابة، فأنكرها من كان منهم حيناً؛ كعبد الله بن عمر، وأبي عمار، وأمثالهم وأكثر، يجيء من ذمهم، وإنما هو موقوف على الصحابة قولهم فيه)^(٣).

٢ - أنهم أول الطوائف البدعية خروجاً في جسد الأمة:

فانشقاق الخوارج يمثل أول بادرة انشقاق بدعي في حياة الأمة المسلمة، فتناولها النص بالذكر والتحذير، قال ابن تيمية رحمه الله: (أول البدع ظهوراً في الإسلام، وأظهرها ذمّاً في السنة والآثار: بدعة الحرورية المارقة)^(٤). وقال في كلام أوضح وأصرح: (والنبي صلى الله عليه وآله إنما ذكر الخوارج الحرورية لأنهم

(١) البداية والنهاية (١٠/٥٩٢).

(٢) المبدية والنهاية (١٠/٦٠٧).

(٣) تهذيب سنن أبي داود (٣/١٩٠).

(٤) مجموع الفتاوى (٧١/١٩)، وانظر: (٣١/١٣).

صنف من أهل البدع خرجوا بعده؛ بل أولهم خرج في حياته. فذكرهم لقربهم من زمانه كما خص الله ورسوله أشياء بالذكر لوقوعها في ذلك الزمان مثل قوله: ﴿وَلَا تَقُولُوا أَوْلَدُكُمْ حَشِيَّةً اِمْلَقِ﴾. وقوله: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ ونحو ذلك. ومثل تعيين النبي ﷺ قبائل من الأنصار، وتخصيصه أسلم وعفار وجهينة وتميمًا وأسدًا وغطفان وغيرهم بأحكام؛ لمعاني قامت بهم، وكل من وُحِدَتْ فيه تلك المعاني ألحق بهم؛ لأن التخصيص بالذكر لم يكن لاختصاصهم بالحكم؛ بل لحاجة المحاطبين إذ ذاك إلى تعيينهم؛ هذا إذا لم تكن ألفاظه شاملة لهم^(١).

٢- ما في هذه البدعة من الخطورة باستحلال دماء المسلمين:

فبدعة الحوارج إضافة إلى المكون القولي الاعتقادي، مُركب عملي خطير، وهو استباحة الدم المعصوم، بخلاف كثير من البدع الأخرى، والتي لا يصح انحرافها العملي إلى مقارفة هذه لجريمة الكبرى، فتناولها الشارع بالذكر دون غيرها لهذا الاعتبار، قال ابن تيمية عليه رحمة الله. (الفساد الظاهر كان في الخوارج؛ من سفك الدماء، وأخذ الأموال، والخروج بالسيف؛ فلهذا جاءت الأحاديث الصحيحة بقتالهم، والأحاديث في ذمهم والأمر بقتالهم كثيرة جدًا، وهي متواترة عند أهل الحديث)^(٢). وقال: (والأحاديث فيهم كثيرة، وعظمُ ديبهم بتكفير المسلمين واستحلال دمائهم وأموالهم، وإلا فلو لم يفعلوا ذلك لكان لهم أسوة أمثالهم من أهل الخطأ والضلال)^(٣). وقال الشاطبي رحمه الله: (إذا كان من مقتضى العادة أن التعريف بهم على التعيين يورث العداوة والفرقة وترك الموائمة، لزم من ذلك أن يكون منهيًا عنه، إلا أن تكون البدعة فحشة جدًا كبدعة الحوارج، فلا إشكال في جواز إبدائها وتعيين أهلها، كما عيَّن رسول الله ﷺ الخوارج وذكرهم بعلامتهم، حتى يُعرفون ويُحذَر منهم)^(٤).

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/١٧٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/٣٥).

(٣) الإختاتبة (٢١١).

(٤) الموافقات (٥/١٥٥).

ولعل هذا من أخطر القضايا المتعلقة بالحوارج - خصوصاً في تحفذه الأول - فنحن أمام بدعة يتّسم أصحابها بالغفلة على الدين، والحمية لأحكامه، مع عبادة ظاهرة، وحسن قول، فهذه الأمور تجعل من إمكانية الافتتان بهذا النموذج واقعاً حقيقياً؛ ولذا راعت الشريعة هذا المعطى. وجاءت النصوص الشرعية الكثيرة لرفع أي توهم وإشكال يمكن أن يرد في هذا الشأن، وحتى تسبب الأمر وتذكر عظم القضية: تصور أن الحوارج الأول خرجوا مع عدم ورود نص فيهم، شأنهم في ذلك كشأن غيرهم من أمم الأمواء ولبدع، ما أثر ذلك في احتمالات توسع قاعدة الخوارج وتزايد أعدادهم والمنتضمين لهم؟ وهل مؤشرات الالتحاق بهم والاصماف إليهم سترداد أم تقل؟ أجزم أنها الأولى يقيناً، والذي يؤكد هذا، أن قدراً من الإشكال في الإعجاب بالنموذج الخارجي وقع فعلاً، بل أورد برعاً من الرد في اتخاذ المواقف حيالهم؛ ولذا فقد سعى الصحابة - بما لديهم من معرفة وعلم من خبر الصادق عليه السلام - إلى حلحلة هذا التصور والسعي إلى دحره؛ فعن عبيد الله بن أبي يزيد - مثلاً - قال: سمعت ابن عباس - وذكر الخوارج عنده - فقال: ليسوا بأشدّ اجتهاداً من اليهود والنصارى وهم يصلون^(١). فكان ابن عباس أراد غلق باب الإعجاب بهم، الناشئ من النظر في تعذّدهم ومن المواقف التي تؤكد هذا، ما جاء عن نافع قال: أخبرني ابن عمر، أن نجدة لاقاه فخلّ شَرَحَ سيمه فأسرحه، قال: ثم مرّ به فحلّه أيضاً، فأسرحه، ثم مرّ به الثالثة، فقال: من أسرح هذا؟ كأنه يسر في أنفسكم ما في أنفسنا^(٢). وتأمل في طبيعة بعض تساؤلات التابعين، والتي كانوا يُفضون بها إلى الصحابة مما يتصل بشأن الخوارج، تكشف لك فعلاً عن مدى الشبهة الواقعة بسبب ما عليه ظاهر هؤلاء من العبادة العظيمة. خذ مثلاً ما ذكره بر

(١) رواه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٦٦٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٧٩٠١)، والآجري في الشريعة (٣٤٣/١)، واللائكاني في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١٣٠٦/٧)

(٢) رواه عبد الرزاق في مصنفه (١٨٥٨٣)

الفقير ﷺ عن نفسه، قال: قرأت القرآن وأنا غلامٌ شابٌّ، فأتاني نفرٌ من
 الخوارج يدعونني إلى أمرهم، فقضي أني حججت معهم، فقالوا: هل لك في
 رجل من أصحاب رسول الله ﷺ حديثه يفضر بعضه بعضاً؟ فقلت معهم فإذا
 أبو سعيد الخدري، فقبل: يا أبا سعيد، إن ههنا رجالاً هم أقرأ بالقرآن، وذكر
 من صلاحهم، قال: فبينما هم كذلك، إذ خرجوا علينا بأسيا فهم. فقال أبو
 سعيد: قال رسول الله ﷺ: «يكون في أمتي قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز
 ترانيهم، يعرفون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية»^(١). وأظهر مما تقدم
 جميعاً في الكشف عن هذا المعنى وخطورته، ما وقع فعلاً قبل لحظة اصطدام
 معسكر عليٍّ مع الخوارج في السهروان؛ قال حنطب: لمّا فارقت الخوارج
 عليّاً، خرج في طلبهم، وخرجنا معه، فنتهينا إلى عسكر القوم، فإذا لهم دوي
 كدوي النحل من قراءة القرآن، وفيهم أصحاب الثغنات، وأصحاب الرنس.
 فلما رأينهم دخلني من ذلك شك، فسحيت فركرتُ رمحي، ونزلت عن فرسي،
 ووضعت ترسي، فنثرت عليه درعي، وأخذت بمقود فرسي، وهمت أصلي إلى
 رمحي، وأن أقول في صلاتي: اللّهُمَّ إن كان قتال هؤلاء القوم لك طاعة
 فائدت فيه، وإن كان معصية فأرني براءتك. قال: فأنا كذلك، إذ أقبل عليٌّ
 على بعة رسول الله ﷺ، فلما حاذاني قال: تعوذ بالله يا جندب من الشك،
 فحجئت أسعى إليه، ونزل فقام يصلي، إذ أقبل رجل عليّ برذونٍ يقرب به،
 فقال: يا أمير المؤمنين، قال: ما تشاء؟ قال: ألك حاجة في القوم؟ قال وما
 ذلك؟ قال: قد قطعوا النهر، فذهبوا، قال: ما قطعوه؟ قلت: سبحان الله! ثم
 جاء آخر أرفع منه في الجري، فقال: يا أمير المؤمنين، قال: ما تشاء؟ قال
 ألك حاجة في القوم؟ قال: وما ذلك؟ قال: قد قطعوا النهر، فذهبوا،
 قلت: الله أكبر! فقال علي: ما قطعوه، ثم جاء آخر يستحضر بفرسه، فقال:
 يا أمير المؤمنين، قال: ما تشاء؟ قال: ألك حاجة في القوم؟ قال وما ذلك؟
 قال: قد قطعوا النهر، فقال علي: ما قطعوه، ولا يقطعوه، وليقتسرن دونه، عهدٌ

(١) رواه الدولابي في الكشي والأسماء (١٦٢٠)

من الله ورسوله، قلت: الله أكبر! ثم قمت، فأمسكت له بالركاب، فركب فرسه، ثم رجعت إلى درعي، فلبستها وإلى فرسي، فعلونه، ثم وصعت رجلي في الركاب، وخرجت أسايره، فقال لي: يا جندب، قلت: لبيك يا أم المؤمنين، قال: أما أنا، فأبعث إليهم رجلاً يقرأ المصحف، يدعو إلى كتاب ربهم، وسنة سيهم، فلا يقتل علينا وجهه حتى يرشقوه بالبل، يا حندب، إنه لا يُقتل منّا عشرة، ولا ينجو منهم عشرة. فاستهينا إلى القوم وهم بر معسكرهم الذي كانوا فيه لم يبرحوا، فنادى علي في أصحابه فصنّهم، ثم انصرف من رأسه دا إلى رأسه ذا مرتين، وهو يقول: من يأخذ هذا المصحف، فيمشي به إلى هؤلاء، فيدعوهم إلى كتاب ربهم، وسنة نبيهم، وهو مقتول، وله الجنة؟ فم بحبه إلا شاب من بني عامر بن صعصعة، فلما رأى علي حداثة سنّه، قال له: ارجع إلى موقفك، ثم نادى الثانية، فلم يخرج إليه ذلك الشاب، ثم نادى الثالثة، فلم يخرج إليه إلا ذلك الشاب، فقال له علي خذ فأخذ المصحف، فقال: أما إنك مقتول، ولست تقبل علينا بوجهك حتى يرشقوك بالبل، فخرج الشاب يمشي بالمصحف إلى القوم، فلما دناهم حيث سمعوا، قاموا، ونشبوا القتال قل أن يرجع، قال: فرماه إسار بالي: فأقبل علينا بوجهه، ففقد فقار علي دونكم القوم، قال حندب: قتلته هذه بعد ما دخلني ما كان دخلني ثمانية، قبل أن أصلي الظهر، وما قدرنا عشرة ولا نجا منهم عشرة كما قال^(١).

فتأمل أثر عاده الحوارج وحالهم على بعض أهل الحق، وما أورده من الشك والتردد، واعتبر بما سبق ذكره في أوائل البحث، مما وقع من أبي بكر وعمر حين أمرا بقتل داك الرجل المصلي، يستبين لك هذا المعنى، واستحضر أيضاً حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، والذي قال فيه النبي ﷺ: «إن ما أنزل عليكم، رجل قرأ القرآن حتى إذا رُئيت بهجته عليه، وكان ردّاً للإسلام عبداً إلى ما شاء الله، فانسلك منه ونبذ وراء ظهره، وسمى على جاره بالسفرداء»

(١) رواه الطبراني في الأوسط (٢٢٩/٤)

بالشرك^(١)، فنأمل كيف سأل حذيفة بعدها. يا نبي الله، أيهما أوسى بالشرك، المرمي أم الرامي؟ مع وضوح الأمر، وما سأل ﷺ إلا استثناءً، ومحركة من جس ما نحن فيه، فذاك رجل قد (قرأ القرآن حتى إذا رئيت بهجته عليه وكان ردًا للإسلام). وللاجري كلام مهم، مضمونه التنبيه إلى هذا المعنى - التحذير من الافتتان بهذا النموذج الخارجي - فقال ﷺ: (لا ينبغي لمن رأى اجتهاد خارجي قد خرج على إمام، عدلاً كان الإمام أو جائراً، فخرج وجمع جماعة وسر سيفه، واستحل قتل المسلمين، فلا ينبغي له أن يعتز بقراءته للقرآن، ولا بطول قيامه في الصلاة، ولا بدوام صيامه، ولا بحسن ألفاظه في العلم إذا كان مذهبه مذهب الخوارج، وقد روي عن رسول الله ﷺ فيما قلته أخبار لا ينفعا كثير من علماء المسلمين، بل لعله لا يختلف في العلم بها جميع أئمة المسلمين)^(٢) وقال ﷺ: (لم يختلف العلماء قديماً وحديثاً، أن الخوارج قوم سوء، عصاة لله تعالى ولرسوله ﷺ، وإن صلوا وصاموا، واجتهدوا في العبادة، فليس ذلك نافع لهم، نعم، ويظهرون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وليس ذلك بسافع لهم؛ لأنهم قوم يتأولون القرآن على ما يهوون، وموهون على المسلمين، وقد حذرنا الله تعالى منهم، وحذربا النبي ﷺ، وحذرناهم الخلفاء الراشدون بعده، وحذرناهم الصحابة رضي الله عنهم وأحسان، والحوارج هم الشراة الأجاجس الأرجاس، ومن كان على مذهبهم من سائر الخوارج، يتوارثون هذا المذهب قديماً وحديثاً، ويخرجون على الأئمة والأمراء، ويستحلون قتل المسلمين)^(٣).

والذي يؤكد ما تقدم، تنبيه لطيف ذكره الوزير ابن هبيرة رضي الله عنه في كون حب علي رضي الله عنه من الإيمان، قال: (ولما كان من مقتضيات الإيمان أنه لما

(١) رواه ابن حبان في صحيحه (٨١)؛ وحسن إسناده البرر في مسنده (٢٢٠/٧)؛ وقال الحافظ ابن كثير في إسناده (جيد) تفسير انفراد العظيم (٥٠٩/٣)؛ وحسن إسناده الألباني في السلسلة لصحيفة (٣٢١)

(٢) الشريعة (٣٤٥/١)

(٣) لشريعة (٣٢٥/١).

علم رسول الله ﷺ ما سيكون بعده، وما يقول الخوارج في عبي الله، سيدفع إليه علي عليه السلام، ويمنى به من الاضطراب أو إلى أن يرى قتل البعير في مصلحة الكل، وعلم ﷺ أن هذا مما يتزلزل له قلوب الدين لا يعقود، حُبَّ علي عليه السلام ركنًا من أركان الإيمان^(١). فهذا الباعث للتأكيد على نصر علي ووجوب حبه، وأنه من الإيمان، هو ذات الباعث في ذكر أحداث الخوارج. والله أعلم.

وهناك اعتبار آخر يمكن ملاحظته أيضًا، وإن كان أحف من الاعتبار الذي سبق ذكره من مسببات الافتتان بالنموذج الخارجي، وهو حقنة هذه البدعة مقارنة بغيرها من البدع القولية السالفة، واتكاء أصحابها في متولائهم عن الكتاب والسنة، ولابن تيمية تنبيه جميل في أنه (إسما يظهر من البدع أن لا يكون أحف، وكلما ضعف من يقوم بنور النبوة، قويت البدعة)^(٢) فقال بئس (وكان ظهور البدع والنفاق بحسب البعد عن السنن والإيمان، وكلما كسب البدعة أشد تأخر ظهورها، وكلما كانت أحف كانت إلى حدوث أقرب، فلهذا حدث أولاً بدعة الخوارج والشيعة، ثم بدعة القدرية والمرحئة، وكان آخر ما حدث بدعة الجهمية)^(٣). وقال: (ومعلوم أنه كلما ظهر نور لئو كنت البدعة المحالفة أضعف؛ فلهذا كانت البدعة الأولى أحف من الثانية، والمستأخرة تتضمن من جس ما تضمنته الأولى وزيادة عليها)^(٤) والذي يؤكد ما يمكن أن تفعله هذه البدعة في نفوس بعض أبناء تلك الطائفة من الانتهاز وتأثير اتكائها على نصوص الوحي، ما جاء من مناظرة عبد الله بن الزبير بهم حيث قال عليه السلام: لقيني ناس ممن كان يطعن على عثمان مع برى رأي الخوارج، فراحعوني في رأيهم، وحاجوني بالقرآن، قال: فلم أقم معهم. ثم أقعد. فرجعت إلى الزبير منكسرًا. فذكرت ذلك له. فقال الزبير: إن الفرق قد

-
- (١) الإصحاح (١٠٠/٦)
 (٢) لتدمير (١٩٤).
 (٣) شرح الأصفهانية (١٩٩).
 (٤) مجموع الفتاوى (٤٨٩/٢٨)

تأوله كل قوم على رأيهم، وحملوه عليه، لَعَمْرُ الله إن القرآن لمعتدل مستقيم، وما التقصير إلا من قبلهم، ومن طعنوا عليه من الناس فإنهم لا يطعنون على أبي بكر وعمر، فحدهم بسنتهما وسيرتهما. قال عبد الله: فكانما أيقظي بذلك، فلقيتهم، فحاججتهم بسنة أبي بكر وعمر، فلما أخذتهم بذلك قهرتهم، وضعف قولهم، حتى لكانهم صبيان يمعثون سُخْبَهُمْ^(١).

ويؤكد ما تقدم أيضًا، السياق التاريخي الذي ظهرت فيه بدعة الخوارج؛ فقد كانت في لحظة فرقة واختلاف وفتنة، وكانت الشائعات منتشرة في تلك الطبقة، بما شوّه المشهد وخلق اضطرابًا في المواقف، وعمل عمله في النفوس. خذ مثلاً ما جرى لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، فيما أضر به مسروق، وهو أثر يكشف لك عن تمدد رواق الأكاذيب والشائعات، وما خلفه من آثار وموقف، والمتحدث هنا ليس شخصًا مغمورًا، بل هو مسروق بن الأحدع وناهيك بمسروق؛ تابعي مخضرم، وإمام كبير روى عن عدد من الصحابة، وكان من خاصة تلاميذ ابن مسعود، يقول رحمته الله؛ قالت عائشة حين قتل عثمان: تركتموه كالثوب النقي من الدنس ثم قتلتموه. وفي رواية: ثم قريتموه فذبحتموه كما يدبح الكبش. فقال لها مسروق: هذا عملك، أنت كتبت إلى الناس تأمرينهم أن يخرجوا إليه. فقالت: لا والذي آمن به المؤمنون، وكفر به الكافرون، ما كتبت إليهم سوداء في بيضاء حتى جلست مجلسي هذا. قال الأعمش: فكانوا يروون أنه كُتِبَ على لسانها^(٢). قال ابن كثير معلقًا: (وهذا إسناد صحيح إليها. وفي هذا وأمثاله دلالة ظاهرة على أن هؤلاء الخوارج، قَبَّحَهُم الله، زَوَّروا كتبًا على لسان الصحابة إلى الآفاق، يحرّضونهم على قتل عثمان، كما قدمنا بيانه. والله الحمد والمنة). ولك أن تتخيل أن شخصية علمية بوزن عمر بن عبد العزيز رحمته الله ورصي عنه، كان في نفسه شيء من أمير المؤمنين علي حتى تاب منه، ذكر الذهبي في ترجمته في السير أنه كان

(١) تاريخ دمشق، لابن عساکر (٤٩٧/٣٩).

(٢) البداية ونهاية (٣٤٠/١٠).

(يختلف إلى عبيد الله بن عبد الله، يسمع منه العلم، فبلغ عبيد الله أن عمر بتنقصر علته، فأقل عليه، فقال: متى بلغك أن الله تعالى سخط على أهل بدر بعد أن رضي عنهم؟ قال: فعرف ما أراد، فقال: معذرة إلى الله وإليك، لا أعود. فما سُمع عمر بعده ذاكراً علياً عليه السلام إلا بخير^(١). ومن الدراسات العلمية الحميلة والماتعة التي تكشف شيئاً من تلك الظروف والملابسات، مع بيان أسبابها وآثارها، كتاب الدكتور بدر العواد والمعون بـ«النصب والنواصب دراسة تاريخية عقديّة»، فيحسّ مراجعته لمن كان مهتماً. قال ابن أبي العر عليه رحمة الله: (فإن عثمان رضي الله عنه لمّا قُتل، كثر الكذب والافتراء على عثمان وعلى من كان بالمدينة من أكابر الصحابة؛ كعلي وطلحة والزبير، وعظمت الشبهة عند من لم يعرف الحال، وقويت الشهوة في نفوس ذوي الأهواء والأغراض، ممن بعدت دأره من أهل الشام، ومحبي عثمان نظن بالأكبر ظنون سوء، وتُلغ عنهم أخباراً، منها ما هو كذب، ومنها ما هو محرف، ومنها ما لم يُعرف وجهه، وانصمَّ إلى ذلك أهواء قوم يحبون العلو في الأرض وكان في عسكر علي رضي الله عنه - من أولئك الطغاة الخوارج، الذين قتلوا عثمان - من لم يُعرف بعيه، ومن تنصر له فيلته، ومن لم تقم عليه حجة بما فعله، ومن في قلبه نفق لم يتمكن من إظهاره كله)^(٢). فمثل هذا السياق الرمزي ما يكشف عن خطورة الأمر، وأهمية النسيه والتذكير لما يمكن أن يركب موجة هذه الشائعات من أهواء وبدع.

الملحوظة الثالثة:

أن النصوص الشرعية لم تضع عنواناً، ولا اسماً خاصاً لهذه الطائفة، بل جاءت التسمية تالياً مع لحظة ظهورهم وخروجهم، وتم تنزيل النصوص الشرعية عليهم، فالنصوص تناوبت ذكر الخوارج بذكر الصفات والسمات والأمارات الكاشفة عنهم، أما هذا الاسم المعيّن المخصوص (الخوارج)، أو

(١) مير أعلام النلاء (١١٧/٥)

(٢) شرح العبد الطحاوية (٧٢٣/٢).

غيره من الأسماء (كالحرورية)، فليس له ذكر فيها. وما ورد مما يوهم خلاف هذا من أحاديث، فجميعها ضعيف، لا يصح عن النبي ﷺ، كالخبر المروي عن ابن أبي أوفى، قال: قال رسول الله ﷺ: «الخوارج كلاب النار»^(١). أو ما جاء عن حميد بن مهران، قال: سألت أبا غالب، عن هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ آوَوْا عَلَىٰ إِلَٰهَيْكَ الْكَلْبَةَ مِنَ الْآيَاتِ ثُمَّ كَفَرُوا فَهُمْ أُولَٰئِكَ الْأَبْرَارُ﴾، فقال: حدثني أبو أمامة، عن رسول الله ﷺ، قال: «هم الخوارج»، وسألته عن هذه الآية ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آسَوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾^(٢)، فقال: حدثني أبو أمامة، عن رسول الله ﷺ، «أنهم الخوارج»^(٣)، أو قول عائشة رضي الله عنها: ذكر رسول الله ﷺ الخوارج فقال: «هم شرار أمتي، يقتلهم خيار أمتي»^(٤) فلا يظهر في هذه الأخبار ما يصح، إلا ما يكون من الخبر الأخير المروي عن عائشة فقد حسن إسناده الحافظ ابن حجر. فبتقدير قوته يقال: الظاهر أنه من تصرف الراوي؛ لربط الخبر البوي بواقع مشاهد، دون أن يصرح النبي ﷺ في نفس الأمر باستعمال ذلك الاسم؛ فالمقصود أنه ذكر حديثاً في شأنهم - وهو تنزيل من الراوي لحديث النبي ﷺ على طائفة مخصوصة - لا أنه ﷺ ذكر اسمهم. وقرئ من هذا الصنيع، صنيع

(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٧٨٨٤).

(٢) رواه الطبراني في معجمه الكبير (٨٠٤٦).

(٣) حسن بسادة الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٨٦/١٢) حيث قال (وعند البرار من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ الخوارج قال «هم شرار أمتي يقتلهم خيار أمتي»، وسأله (حسن) ولم أجده في مسند البرار، فالظاهر أنه من حمته المفقودة، وذكره ابن كثير محالاً إلى المسند بإسناد أنهم قال (وقال البرار حدثنا محمد بن عمارة بن صبح، ثنا سهل بن عامر الجعفي، ثنا أبو خالد، عن مجالد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة قالت ذكر رسول الله ﷺ، الخوارج فقال «شرار أمتي يقتلهم خيار أمتي» البداية والنهاية (٦٢٩/١٠) وهو كما ترى بدأت اللفظ الذي ذكره الحافظ ابن حجر، لكن الهيئتي ﷺ ساق الحديث بعد آخر عن مسروق، وبسياق مختلف وذلك في كتابه كشف الاستار عن زوائد البرار (٣٦٣/٢) فقال: (حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، ثنا حسين بن محمد، ثنا سليمان بن قرم، عن عطاء بن السائب، عن أبي الصحن، عن مسروق، عن عائشة أنها ذكرت الخوارج، وسألت عن قتلهم؟ يعني أصحاب الهر، فقالوا علي، فقالت سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يقتلهم خيار أمتي، وهم شرار أمتي»).

المحدثين في تبويباتهم التي عقدوها في شأن الخوارج؛ كتبويت الإمام البخاري عليه رحمة الله في صحيحه (باب قتل الحوارج والملحدین بعد إمامة الحجة)، وكالتبويت المعقود في صحيح مسلم (باب الحوارج شر الحلق والحليقة)؛ فهذا منهم ربط بين النصوص الحديثية والواقع، أما النصوص نفسها فلم تُعطِ اسمًا محددًا لهذا الواقع. والذي يؤكد ما سبق، تحفظ بعض الصحابة من مسألة الأسماء، واعتناؤهم بذكر الصفات؛ كالذي جرى من أبي سعيد الخدري حين سأله أبو سلمة وعطاء بن يسار عن الحرورية: أَسَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ؟ قال: لا أدري ما الحرورية؟ سمعت النبي ﷺ يقول: «يُخرج في هذه الأمة...» الحديث^(١).

ثم وجدتُ الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ، قد صرح بهذا المعنى فقال: (مراده بالنبي هنا أنه لم يحفظ فيهم صَلاً بلفظ الحرورية، وإنما سمع قصتهم التي دل وجد علامتهم في الحرورية بأنهم هم)^(٢). وهذه ملاحظة مهمة سيكون لها آثارها العلمية والعملية التي يأتي الحديث عنها لاحقاً عند ذكر نتائج البحث وآثاره، فكن منها على ذكر.

الملحوظة الرابعة:

ظهر من جميع الأحاديث والروايات، عدم مجيء مسألة (تكفير مرتكب الكبيرة) كمحدد من محددات الخوارج، ولا صفة من صفاتهم، وإنما الذي ورد تهمة بالكثير عامة، مطلقة عن التقييد بصورة معينة، وهذه قضية في غاية الأهمية، وسيكون لها آثارها المهمة حدًا عند استخلاص نتائج البحث في مفهوم الخوارج، وتطبيقاته المتعلقة بالواقع والتاريخ، فكن منها على ذكر أيضًا.

(١) رواه البخاري (٦٩٣١).

(٢) فتح الباري (٢٨٩/١٢).

الحقبة الثانية

لحظة الخوارج

الحقبة الثانية

لحظة الخوارج

تقدم في المحور السابق بيان طبيعة تناول الوحي ممثلًا في أحاديث النبي ﷺ بشأن الخوارج، وبيان أن هذا الخبر عن المغيب المستقبلي دالٌّ على صدق نبوته صلى الله عليه وسلم، بوقوع ما أخبر عنه على الوجه الذي أخبر عنه مفضلًا. قال الإمام النووي بعد أن أورد حديثًا من حديث الخوارج: (وفي هذا الحديث معجزات ظاهرة لرسول الله ﷺ فيه أخبر بهذا وجرى كله كفلق الصبح)^(١). وهذا الإخبار المفضل - كما سبق - هو من نصح النبي ﷺ لأُمته؛ ألا يقعوا في إشكالية الخوارج، ولا يفتنوا بنموذجهم الديني، وأن يعلموا ما ينبغي عليهم فعله متى ما ظهوروا، ويدركوا ما يترتب على خروجهم من أحكام؛ ولذا فقد كان من تمام نصحه ﷺ أن بيّن لأُمته زمان هذا التحقق والظهور، كما أبان لهم عن مكانه؛ لئلا يقع اشتباه أو التباس في معرفتهم وإدراك هذا سيضعنا في صميم لحظة التحقق التاريخي الأول لمسيرة الخوارج. فأمّا الزمان:

فقد جاء في الحديث الصحيح: «تمرُق مارقة عند فرقة من المسلمين، يقتلها أولى الطائفتين بالحق»^(٢) وفي رواية: «تكون في أمتي فرقتان، فتخرج من بينهما مارقة، يلي قتلهم أولاهم بالحق»^(٣). قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ (وكان شيطان الخوارج مقموغًا لما كان المسلمون مجتمعين في عهد الخلفاء الثلاثة

(١) شرح النووي لمسلم (١٦٦/٧)

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠٦٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٦٧)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (١١٢٧٥)

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠٦٤)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (١١٦١١)

أبي بكر وعمر وعثمان، فلما افتقرت الأمة في خلافة عليٍّ عليه السلام، وجد شيطان الخوارج موضع الخروج، فخرجوا وكفروا عليًّا ومعاوية ومن والاهما، فقاتلهم أولى الطائفتين بالحق؛ عليُّ بن أبي طالب عليه السلام ^(١).
وأما المكان:

فقد صحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «يخرج ناس من قبل المشرق، ويقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم» ^(٢)، وفي حديث سهل بن حنيف أنه سئل: هل سمع من النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً في الخوارج؟ يقال: سمعته يقول، وأهوى بيده قتل العراق: «يخرج منه قوم يقرؤون القرآن، لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية» ^(٣). (فكان اسداء خروجهم في العراق، وهي من جهة المشرق بالنسبة إلى مكة المشرفة) ^(٤).

والحقيقة أن المطبخ الذي طبخت فيه آراء الخوارج سبق كثيراً لحظة خروجهم الفعلية في الوقت والمكان اللذين نبه إليهما النبي صلى الله عليه وسلم، وإرهاصات الانحراف ومسبباته كانت مبكرة، لكنها لم تظهر في الواقع على النحو الذي أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم إلا في الوقت والزمان اللذين أخبر بهما النبي صلى الله عليه وسلم، بعد أن تكاملت الأسباب والظروف والملايسات؛ ليخرج مولود السوء هذا بعد أن كان جنيناً ولعلني هنا أقصر على واحد من تلك المواقف التي تكشف فعلاً عن أصول انحراف مبكر أفرر مع الوقت هذه الطاهره البدعية المصحفة التي باتت تُعرف بالخوارج، وهو خبر جليل القدر عرير الموائد؛ عن عمرو بن سلمة بن الخرب قال: كنّا نجلس على باب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قبل صلاة الغداة، فإذا خرج مشياً معه إلى المسجد، فجاءنا أبو موسى الأشعري رضي الله عنه فقال: أخرج إليكم أبو عبد الرحمن؟ قلنا: لا، بعدُ فجلس معنا حتى خرج، فلما خرج قمنا إليه جميعاً، فقال له أبو موسى: يا أبا عبد الرحمن، إني رأيت في المسجد أنفاً أمراً أكرهه ولم أرَ - والحمد لله - إلا خيراً. قال: فما هو؟

(١) مجموع الفتاوى (٨٩/١٩)

(٢) رواه البخاري (٧٥٦٢)، والإمام أحمد في المسند (١١٦١٤).

(٣) رواه البخاري (٦٩٣٤).

(٤) فتح الباري (٥٢٦/١٣).

فقال: إن عشت فستراه قال: رأيْتُ في المسجد قوماً جُلُوساً ينتظرون الصلاة، في كل حلقةٍ رحل، وفي أيديهم حصّى، فيقول: كَبُرُوا مائة، فيكبرون مائة، فيقول: هَلُّوْا مائة، فيهللون مائة، ويقولون: سَحُّوا مائة، فُسَبِّحُونَ مائة، قال: فماذا قلتَ لهم؟ قال: ما قلتَ لهم شيئاً؛ انتظَارَ رأيك أو انتظَارَ أمرك. قال: أفلا أمرتهم أن يَعُدُّوا سيئاتهم، وَصِمَتْ لهم أَلَا يَضِيعَ من حسناتهم، ثم مضى ومضينا معه حتى أتى حلقةً من تلك الحِلَقِ، فوقف عليهم، فقال: ما هذا الذي أراكم تَصْنَعُونَ؟ قالوا: يا أبا عبد الرحمن حصّى نَعُدُّ به التكبير والتهليل والتسبيح. قال: فَعُدُّوا سيئاتكم، فأما ضامِنٌ أَلَا يَضِيعُ من حسناتكم شيء، وَيُحْكَمُ يا أمة محمد! ما أسرعَ هَلَكَتِكُمْ، هؤلاء صحابةُ نبيكم ﷺ متواثرون، وهذه ثيابه لم تَبُلْ، وآتيه لم تُكْسَرْ، واليدي نفسي بيده، إني لكم لعلى مئة هي أهدى من مئة محمد ﷺ، أو مُفَتِّحُو بابِ ضلالة. قالوا: والله يا أبا عبد الرحمن، ما أردنا إلا الحير قال: وكم من مريدٍ للخير لم يَصْبه، إن رسول الله ﷺ حَدَّثَنَا: «أَنْ قَوْمًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ». وإيُّ الله ما أدري لعلَّ أَكْثَرَهُمْ مِنْكُمْ! ثم تولى عنهم. فقال عمرو بن سلمة: زَيْنَ عَامَّةٍ أولئك الجُلُقُ يطاعون يومَ النهروان مع الخوارج^(١). هكذا ينشأ الانحراف في بداية أمره صغيراً، لكن لا يلبث أن يكبر ويتمدد بعد وقت.

جذور الفتنة:

نرجع جذور فتنة الخوارج هي تلك الفتنة الهوجاء المطبقة التي عصفت بالأمة في أعقاب الأزمة التي وقعت في آخر عهد عثمان بن عفان ﷺ، تلك الأزمة الكبرى التي انتهت بمقتله ﷺ شهيداً مطلوباً؛ لينفتح على الأمة باب سُوءِ فِتْنَةٍ أَفْضَى إلى وقوع خلافٍ عريضٍ في جسد الأمة، حتى آل الأمر إلى احلاف الصحابة أنفسهم فيما يجب فعله؛ فصائفة رأيت أولوية في إعادة الاستقرار للأمة بعد الفتنة التي عصفت، ثم التفرغَ تالياً لقتلة عثمان ولاقتصاص منهم، وأخرى ترى البدء بقتلة عثمان لِيُقْتَصَّ منهم. وتطور شأن

(١) رواه لدارمي (٢١٠)، وصحح إسناده الألباني في سلسلة الصحيحة (٢٠٠٥)

الاختلاف مع محاولات رأب الصدع والإصلاح، إلى وقوع موقعتي الحمل وصيفين، اللتين كان لهما الأثر الكبير في تشكل الحوارج، خصوصاً الأخرى منهما.

وقد حكى أبو وائل شقيق بن سلمة الأسدي رحمة - وهو ممن عاصر تلك الأحداث وعاينها من كثب - أصل القضية التي أوقعت الخلاف بين الحوارج وعلي، وكيف شكّل هذا الخلاف ذريعةً لانشقاقهم عنه، ونحبارهم بعد ذلك إلى حروراء، ولتطور الأحداث بعد ذلك. قال حبيب بن أبي ثابت أنبتُ بَ وائل في مسجد أهله أسأه عن هؤلاء القوم الذين قتلهم علي بن لهنروان، فيما استجاروا له^(١)؟ وفيما فارغوه^(٢)؟ وفيما استحلّ قتلهم؟ قال كُنا بصيفين، فلما استحرّ القتل بأهل الشام اعتصموا بئل، فقال عمرو بن العاص لمعاوية: أرسِلْ إلى عليٍّ بمصحفٍ، وادّعه إلى كتاب الله؛ فإنه لن يأتي عليك، فجاء به رجلٌ، فقال: بينا وبينكم كتاب الله ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَفْسًا مِنْ آلِ كُتَيْبٍ يُدْعَوْنَ إِلَى كُتَيْبٍ اللَّهُ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فُرُوقَهُمْ فَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾^(٣)، فقال عليٌّ: نعم، أنا أولى بذلك، بينا وبينكم كتاب الله قال: فجاءته الحوارج، ونحن ندعوهم يومئذ القراء، وسيوفهم على عواتقهم، فقالوا: يا أمير المؤمنين، ما تنتظر هؤلاء القوم الذين على البئل، ألا نحشي إليهم بسيوفنا، حتى يحكم الله بينا وبينهم؟ فتكلم سهل بن حنيف، فقال: يا أيها الناس، اتّهموا أنفسكم؛ فلقد رأيتنا يوم الحُدَيْبِيَّة - يعني: الصلح الذي كان بين رسول الله ﷺ وبين المشركين - ولو برى قتالاً لقاتلنا، فجاء عمر إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، ألسنا على الحق، وهم على باطل؟ أليس قتلنا في الحنة وقتلهم في النار؟ قال: «بلى»، قال: ففيم نعطي الدية في ديننا، ورجع ولمّا يحكم الله بيننا وبينهم؟! فقال: «يا ابن الخطاب، إني رسول الله، ولن يضيعني أبداً» قال: فرجع وهو متغيّظ، فلم يصبر، حتى أتى

(١) وذلك في بداية الأمر.

(٢) في آخره.

أنا بكر، فقال: يا أبا بكر، ألسنا على حق، وهم على باطل؟ أليس قتلانا في الجنة وفناهم في النار؟ قال: بلى، قال: فميم نعطي الدنية في ديننا ونرجع، ولما يحكم الله بيننا وبينهم؟! فقال يا ابن الخطاب، إنه رسول الله ﷺ، ولن يصيغه أبداً، قال: فزلت سورة الفتح قال: فأرسلني رسول الله ﷺ إلى عمر، فقرأت إياه، قال: يا رسول الله، وفتح هو؟ قال: «نعم»^(١).

هذا الحديث يكشف عن الملابس الأولية المبكرة لتشكّل الخوارج، وتمثله وافقاً مُشاهدًا على الأرض ومع بدء هذا التشكّل والطهور، بدأت تثور الأسنّة عليهم في نفوس التابعين رحمهم الله، وبدأ الصحابة في تأمين بحوث بالكشف عن المرويات الخاصة بهذه الطائفة ممّا تلقّوه عن النبي ﷺ. حدّده الأمثلة والنماذج على تلك التساؤلات التي تكشف أن هذه القضية كانت قضية ساخنة جدًّا في ذلك السياق، ومبررات الحضور والسحوة متشعبة.

- عن أبي سمية، قال: قلت لأبي سعيد الخدري، هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر في الحرورية شيئاً؟ فقال: سمعته يذكر: «قومًا يتعبدون، بخير أحدكم صلاته مع صلاتهم...»^(٢) الحديث.

- وعن يسير بن عمرو قال: قلت لسهل بن حنيف هل سمعت النبي ﷺ يقول في الخوارج شيئاً؟ قال: سمعته يقول، وأهوى بيده قبيل العراق... وذكر الحديث^(٣).

- وعن مقسم أبي القاسم، مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل، قال: حرّث أبو وتليد بن كلاب الليثي، حتى أتينا عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو بطوف باليت، مُعلّقاً عليه بيده، فقلنا له: هل حضرت رسول الله ﷺ؟

^(١) رواه الأمام أحمد في المسند (١٥٩٧٥). وقال المحقق (لأرنأوط): (إسناده صحيح على شرط صحيح).

^(٢) رواه ابن ماجه (١٦٩)، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (١٣٩).

^(٣) رواه البخاري (١٩٣٤)، ومسلم (١٠٦٨).

حين يَكْلَمُه التميمي يومَ حنين؟^(١).

- وعن شريك بن شهاب، قال كنت أنمى أن ألقى رجلاً من أصحاب النبي ﷺ، أسأله عن لحوارج، فلقيت أبا بررة في يوم عيد في ممر من أصحابه، فقلت له هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر الخوارج؟ فقال نعم، سمعت رسول الله ﷺ بأدبي، ورأيتُه بعيني^(٢)، ثم ذكر الحديث

- وعن عثمان الشحام، حدثنا مسلم بن أبي بكر، وسأله هل سمعت في الخوارج من شيء؟ فقال. سمعت والدي أبا بكر، يقول: عن نبي الله ﷺ «ألا إنه سيخرج من أمتي أقوام أشداء أحياء، ذليقة ألسنتهم بالقرآن، لا يجاوز مراقبهم، ألا فإذا رأيتموهم فأنيموهم، ثم إذا رأيتموهم فأنيموهم؛ فالمأجور قاتلهم»^(٣)

ولما في هذه الأحبار من تناول للواقع المستقبلي، ولما فيها من الإساءة عن صحة نبوة النبي ﷺ، ولما فيها من الكشف عن تفاصيل عملياته تنعق بأحكام مهمة متصلة بالواقع، فقد كان بعض الصحابة حين يسوقون هذه الأحداث يُظهرون للمتلقى مدى ثقتهم بما يروونه عن النبي ﷺ في هذا الباب؛ لحظوره، وأهميته البالغة، ولررع لظمائية والثقة في نفس المتلقى؛ فهذا جابر بن عبد الله ﷺ حين سأل حديث الخوارج قال ينظر عيني، وسمعت أذني رسول الله ﷺ^(٤). وهذا أبو برزة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يقول. أخذتُ بما سمعت أدناي، ورأت عيناي^(٥)، وحين سئل علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنت سمعته من

(١) رواه الإمام أحمد في المسند (٧٠٣٨)، قال المحقق: (صحيح، وهذا إسناده حسن)، وصححه أحمد شاكراً في تحقيقه للمسند (٤١٢/٣)، وحسنه لوداعي في الصحيح المسند له (٨١٢)

(٢) رواه الساجي (٤١٠٣)، والإمام أحمد في المسند (١٩٧٨٢)، قال المحقق علي المسند (صحيح لغيره)

(٣) رواه الإمام أحمد في المسند (٢٠٤٤٦)، قال المحقق: (ساده قوي على شرط مسلم) رواه الألباني: (إسناده صحيح على شرط مسلم) تحريج كتاب السنة لابن أبي عاصم (١٩٣٧)

(٤) رواه الإمام أحمد في المسند (١٤٨١٩).

(٥) رواه الإمام أحمد في المسند (١٩٧٨٢).

محمد ﷺ؟ قال: إي ورب الكعبة، إي ورب الكعبة^(١)، وقيل له: يا أمير المؤمنين، الله الذي لا إله إلا هو، لَسِمِعْتَ هذا الحديث من رسول الله ﷺ؟ وقد إي، والله الذي لا إله إلا هو، حتى استحلفه ثلاثاً، وهو يحلف له^(٢). وقد قيل لأبي أمامة: أرايك قلت: هؤلاء كلاب النار، أو شيء سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: إي لجريء! بل سمعته من رسول الله ﷺ غير مرة رلاً اثنين ولا ثلاثاً، قال: فعَدَّ مراراً^(٣).

ومن المهم تحليل هذا التحقق الأول لطاهرة الخوارج قبل وقوع حالة الاختلاف والتشظي، وتَدُلُّ المقولات وتطورها داخل البيت الخارجي؛ وذلك بوضع البد على المكونات الصلبة للحالة الخارجية؛ ولفرز ما يمكن أن يكون مفهومًا صميميًا لطبيعة الحوار وما لا يكون، خصوصًا وأنَّ طبيعة تداول عدد من النصوص هو لهذه الحالة تعيينًا، ولذا فنحن أمام طائفة يجزم الناظر وينطع بأنهم داخلون يقينًا في مفهوم الخوارج، ومن هنا فالسعي لتسريح هذه الحالة الخارجية المعينة سيسهل علينا كثيرًا ملاحظة تلك المكونات الصلبة لهذه الحالة، وتأكيدًا لما سبق ذكره في المحاور السابق؛ فذلك تحدثت عن صفات ستكون، وهذه الحالة تكشف عن الصفات وقد تحققت، وسنقف من خلال درسه هذه الحالة الخارجية على المعيار الذي يمكن أن نتحاكم إليه توصيف حالة ما بأنها منسوبة للحوارج، أو غير منسوبة إليها.

وكما سبق فهذا المعيار مؤلف من محددين رئيسيين. مُحدّد نظري أو عقائدي أو قولي، ومُحدّد فعلي عملي. وسيتم دراسة هذه الحالة في ضوء هذين المحددين، ومدى توافق ما سبق تحريره في ضوء الخير البوي مع ما تحققت فعلًا في الواقع.

^(١) روى عنه الله ابن الإمام أحمد في الكفة (١٤٧٥)

^(٢) روى مسلم (١٠٦٦)، وأبو داود (٤٧٦٨)

^(٣) روى الإمام أحمد في المسند (٢٢١٨٢) وقد المحقق (حديث صحيح، وهذا إسناد حسن في المسند والنوادر)، وحكم بحسنه الشح مقبل الودعي في دلائل البوة (٦٠٩)

ظهور المكون الخارجي في ضوء محددية:

المحدد النظري: التكفير بغير حق:

سبق بيان أن السبب الموجب لحالة الانشقاق عن جيش علي رضي الله عنه قبل الحوارح، كان عائداً إلى تكفيره رضي الله عنه، وسبب هذا التكفير - كما عثروا وبحسب دعواهم - أنه حُكِّم الرجال في دين الله تعالى، وأنه لا حُكْم إلا لله. هذه الإشكالية كانت تمثل الإشكالية المركزية التي يمكن ملاحظتها مع لحظة انطلاق القاطرة الخارجية من محطتها الأولى؛ لتستقر بعدها في محطتين تاريخية متتابعه، فنقطه لانطلاق كانت من التكفير، ولقد كان تكفيرهم هذا موضع جدل واسع بينهم وبين الصحابة الذين سعوا في محادلتهم، وكشف ما وقعوا فيه من جهل وضلال.

ومن خلال دراسة أسباب تكفيرهم لعليّ وعدد من الصحابة، سلحظ كيف أن عجلة المقولات الخارجية كانت تدور بسرعة؛ لتتطور مقولاتهم على نحو متسارع، وليسعوا شكل متلاحق في تطوير بُناهم الاستدلالية، ويفتشوا عن مزيد من المستندات التي يُبررون من خلالها ما تنوه من مقولات، وهذه سمة سيدركها المتابع لتاريخ الحوارح ومقولاتهم، وهي أحد المصيبيات الكبرى في حالة النشْطِي والافتراق عندهم، وعدم استقرار المذهب على مقولات ثابته مستقرة.

فسبب انشقاقهم - ابتداءً - عن جيش عليّ هو عتراضهم عليه حين رضي رضي الله عنه بتحكيم الرجال في كتاب الله، وكانوا يرون في جيش معاوية وأهل الشام بغاة يعين قتالهم؛ لخروجهم على الإمام وأحب الطاعة، أمثالاً لأمر الله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنَّ فَتَاءَ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقِطُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ٩﴾. فليس من سبيل عندهم للتعامل مع من بغى إلا بالقتال، لا بتحكيم ولا بغيره، حتى يفى ذلك الباعى إلى أمر الله، وأن يركب القتال في هذا المقام عصيًّا له نارك وتعالى يستوجب الإكثار، وهو ما فعلوه مباشرة.

وحين بدأت تنحلي طبيعته التحكيم، وما وقع من ترشيح الحكّمين،
(واضحكم كانا من حيار الصحابة، وهما: عمرو بن العاص السهمي من جهة
أهل الشام، ولثاني: أبو موسى عبد الله بن قيس الأشعري، من جهة أهل
العراق)^(١)، رأوا فيه تنازلاً عن حكم الله؛ ليكون الحكم مؤثماً إلى الرجال،
وهو كفر، وأن علياً ومن معه، ومعاوية ومن معه - برصاهم بهذا التحكيم
الباطل - قد لابسوا الكفر وواقعوه.

(وأول من قال منهم لا حكم إلا الله، عروة بن حدير، أخو مرداس
المحاربي، وقيل إن أول من قاله يزيد بن عاصم المحاربي، وقيل: إنه رجل
من بني يسكر. كان مع علي عليه السلام بصقيين، ولَمَّا اتفقا المريقان على التحكيم،
ركب وحمل على أصحاب علي وقتل منهم واحداً، ثم حمل على أصحاب
معاوية وقتل منهم واحداً، ثم نادى بنو العسكرين أنه بريء من علي ومعاوية،
وأنه حرج من حكمهم، فقتله رجل من همدان، ثم إن جماعة ممن كانوا مع
علي عليه السلام في حرب صفّين، استمعوا منه ذلك الكلام، واستقرت في قلوبهم تلك
الشبهة، ورجعوا مع علي إلى الكوفة، ثم فارقوه ورجعوا إلى حروراء، وكانوا
أثني عشر ألف رجل من المقاتلة، ومن هنا سميت الخوارج: حرورية)^(٢) وقد
أحسن الذهبي حين بين أثر ما جرى على المعسكر العراقي والشامي، فقال:
(ورجع علي إلى الكوفة بالدعل من أصحابه والاختلاف، فحرج منهم الخوارج،
وأنكروا بحكيمه، وقالوا لا حكم إلا لله. ورجع معاوية بالألفة والاجتماع،
وباعه أهل الشام بالخلافة في ذي القعدة سنة ثمان وثلاثين)^(٣).

ثم إن الحوارح أخذوا يُعصّدون موقفهم هذا بالتكفير ببعض ما جرت
عليه وثيقة التحكيم، فحين كانت المفردات تجري بين الطرفين على بنود
التحكيم وصورته، كُتِبَ (بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما تقاضى عليه علي بن

(١) البداية والنهاية (٩/١٩٧)

(٢) التصدير لأبي المطهر الأسفراييني (٤٦)

(٣) سير أعلام النبلاء (٣/١٣٦).

أبي طالب أمير المؤمنين. فقال عمرو بن العاص: اكتب اسمه واسم أبيه، هو أميركم وليس بأمرن. فقال الأحنف: لا تكتب إلا أمير المؤمنين. فقال عليّ أمّهُ، واكتب هذا ما قاضى عليه عليّ بن أبي طالب، ثم استشهد عليّ بقصة الحُدَيْبِيَّة حين امتنع أهل مكة من قوله: هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله، فامتنع المشركون من ذلك، وقالوا: اكتب. هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله. فكتب الكتاب. هذا ما قاضى عليه علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان^(١). فأُجِدَ مثلُ هذا دريعةً من الخوارج بعد ذلك إلى تأكيد كثيره، كما سيأتي.

بل عادوا بعد ذلك إلى التاريخ، وأخذوا يُعصّدون موقفهم بما جرى من عليّ عليه السلام حيان أمل الجمل، من المُفَاتَنَةِ، وتُرْكُ السَّيِّ وَأَحْذِ الْأُمُورَ، كما سيأتي أيضًا. وهذا ما يؤكد فعلاً أننا أمام حالة غير ناصجة عقدياً، ولا مسقرة، بل هي مقولات ودلائل احذ في النطور شكل متسارع ومتلاحق، لينتشر بعد ذلك ويشيع القول بتكفير عثمان عليه السلام، وطلحه وزبير، وغيرهم وهي مقولات، إن قُدِّرَ وجودها، قد كانت محدودة، لكن أولئك الخوارج فتقوها، وسَعَوْا في التَّأْصِيلِ لها والتنظير عَقِبَ هذه الأحداث.

والأصل النظري الذي اطلقوا منه في حملة التكفير هذه دعوى أظفوها بجهل: (لا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ) من غير أن يعقنوها حقَّ الحقِّ مدلولَ هذا الشعار ومعناه، وصار الخوارج بعد ذلك وفي عدد غير قليل من لمسات بتصايحور أمام عليّ بوقاحتهم: (لا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ)؛ يبعدوا للذاكرة تلك الحرأة والرقاحة مع مقام النبي عليه السلام حين تم مواجهته بقول رأسهم الأول: (اعدل يا محمد)، وكان عليّ يبين لهم خطأهم وقلة فقههم، بل بدأ يُحَدِّثُ وُلُمَحَ إلى كون هؤلاء مقصودين بأحاديث الخوارج؛ فمن ذلك:

- ما أخبر به عبيد الله بن أبي رافع - مولى رسول الله عليه السلام - أن الحرورية لما خرجت، وهو مع علي بن أبي طالب عليه السلام، قالوا: لا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ اقل

(١) البداية والنهاية (١٠/٥٥٦).

عليّ كلمة حق أريد بها باطل؛ إن رسول الله ﷺ وصف ناساً، إني لأعرف صفتهم في هؤلاء، يقولون الحق بالسنتهم لا يجوز هذا منهم - وأشار إلى حلقه - من أنغص خلق الله إليه، منهم أسود، إحدى يديه طئي شاة أو حلمة لثدي^(١). فما قتلهم عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه قال: انظروا، فظفروا فلم يحدوا شيئاً، فقال: ارجعوا فوالله، ما كدست ولا كذبت، مرتين أو ثلاثاً. ثم وحدوه في حربة، فأثوا به حتى وضعوه بين يديه، قال عبيد الله. وأنا حاصر ذلك من مرهم، وقول عليّ فيهم^(٢).

- وعن كثير بن نمر، قال: بيأ أنا في الجمعة، وعليّ رضي الله عنه على المبر، إذ قام رجل فقال: لا حُكَمَ إلا لله، ثم قام آخر فقال: لا حُكَمَ إلا لله! ثم قاموا من وادي المسجد، فأشار إليهم عليّ رضي الله عنه بيده: اجلسوا، نعم، لا حُكَمَ إلا لله، كلمة يُستغنى بها باطل، حُكَمَ الله نظير فيكم، ألا إن لكم عدي ثلاث خصال ما كنتم معنا: لا تمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله، ولا سمعكم شيئاً ما كانت أيديكم مع أيدينا، ولا تقا تلکم حتى تهابوا، ثم أخذ في خطبته^(٣).

- وعن عاصم بن ضمرة، قال: سمع عليّ رضي الله عنه قوماً يقولون. لا حُكَمَ إلا لله. قال: نعم، لا حُكَمَ إلا لله، ولكن لا بُدَّ للباس من أمير، سر أو فاجر، يعمل فيه المؤمن، ويسمع فيه الكافر، ويبلغ الله فيها الأحل^(٤).

- ولما بعث عليّ أبا موسى ومن معه من الجيش إلى دومة الجندل، اشتد أمر الخوارج وبالعوا في المكير على عليّ، وصرخوا بكفره، فحاء إليه رحلان منهم، وهما ررعة بن السرج الطائي، وحر قوص بن زهير السعدي، فقالا. لا حُكَمَ إلا لله. فقال عليّ: لا حُكَمَ إلا لله. فقال له حر قوص: تب

(١) (طبي نـ أي كطي شاة، وطئها. وحلمة لثدي النائم) كشف اشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (٢٠٨/١)

(٢) رواه مسلم (١٠٦٦)

(٣) رواه البيهقي في سننه (١٦٧٦٣)

(٤) رواه البيهقي في سننه (١٦٧٦٤)

إلى الله من خطيئتك، وارجع عن قصيتك، اذهب بنا إلى عدونا حتى نقاتلهم، حتى نلقى ربنا. فقال علي قد أردتكم على ذلك فأبيتم، وقد كنس بيت ويس لقوم كتابا وعهودا، وقد دل الله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ فقال له حرقوص. ذلك ذنب ينبغي أن تتوب منه، فقال علي. ما هو ذنب، ولكنه عجز من الرأي، وقد تقدمت إليكم فيما كان منه، ونهيتمكم عنه. فقال له ربيعة بن البرح. أما والله يا علي، لئن لم تدع تحكيم الرجال في كتاب الله لأقاتنك أطلت بذلك وجه الله ورسولائه. فقال له: تبأ لك، ما أشقاك! كأي بك فتيلًا تسمي عليك الریح. فقال: وددت أن قد كان ذلك فقال له علي إنك لو كنت محققا كان في الموت تعزية عن الدنيا، ولكن الشيطان قد استهواكم. فخرجوا من عنده بحكمان أمرهما^(١).

ومما جرى من هذا أيضا أن عليا قام خطيبا في بعض الجُنع وذكر أمر الخوارج فذمه وعابه. فقام إليه جماعة منهم، كل يقول: لا حكم إلا لله، وقام رجل منهم وهو واضع أصبعه في أذنيه يقول: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَكَ لَيَحْطَرَّنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(٢). فجعل علي يقلب يديه هكذا وهكذا، وهو على الممر يقول: حكم الله سطر فيكم. ثم قال. إن لكم علينا ألا نمنعكم مساجدنا ما لم تخرجوا علينا، ولا نمنعكم نصيبكم من هذا الفیء ما دامت أيديكم مع أيدينا، ولا مقاتلكم حتى تقاتلوا^(٣).

واستمر إيداؤهم له ﷺ بمثل هذه الممارسات الصبيانية، بإعلان كُمره بمناسبة وبدون مناسبة، ومن ذلك ما رواه حكيم بن سعد: أن رجلا من الخوارج قال لعلي ﷺ: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَكَ لَيَحْطَرَّنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(٤). فقال علي ﷺ: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفُّكَ الْإِثْمُ لَا يُوقُونَ﴾^(٥)، وهو راعع^(٦). قال ابن نيمية رحمه الله:

(١) بداية والنهاية (٥٧٧/١٠).

(٢) بداية والنهاية (٥٧٨/١٠).

(٣) رواه الإمام الشافعي في الأم (٣٩٨/٨)، وروى الجعد في مسنده (٢٣٧١)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٧٨٩١).

(فإن قول علي بن أبي طالب: ﴿فَأَصِرْ بِإِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَلَا يَسْتَحِفُّكَ الدِّينَ لَا يُوقُونَكَ﴾^(١) هو كلام الله، وهم يقصد علياً أن يقول للخارجي: ولا يستخفك الخوارج؛ وإنما قصد أن يُسمعه الآية، وأنه عاملٌ بها صار لا يستخفه الذين لا يوقنون)^(٢).

فقد ثبت عندنا أن المحدّد الأول من محدّدات الخوارج قد تحقق فعلاً في أولئك الخارجيين علي بن أبي طالب عليه السلام، وذلك بتكفيرهم له ول معاوية، ولحكيم، ومن رضي بالتحكيم من صحابة وتابعين؛ ولتوثيق هذه المسألة، وحتى نستكشف شيئاً من طبيعة هذا التكفير ومبرراته ومسنداته، فستكون لنا إطلالة على الحداثيات التي وقعت مع أولئك النفر في محاولة لحلحلة تلك الشبهات، وتفكيك ما اسندوا إليه من حجج ومبررات، وسندرك من خلال ذلك حجم الانحراف الذي وقع منهم في ممارستهم التكفيرية هذه.

من أهم الوثائق التاريخية التي نسّم عن حجم مشكلات التكفير عند الخوارج، ونكشف عن انحراف مآطات التكفير عندهم: ما وقع من مناظرات بينهم وبين صحابة النبي ﷺ، خصوصاً مناظرة علي بن أبي طالب عليه السلام لهم، ومناظرة ابن عباس. وفيهما يقول الإمام الشاطبي: (ومن تأمل كلامهم في مسألة التحكيم مع علي بن أبي طالب وابن عباس، وفي غيرها، ظهر له خروجهم عن النصد، وعدولهم عن الصواب، وهذمهم للقواعد)^(٣). وهذه لمناظرات تكشف أيضاً عن مدى حرص الصحابة على معالجة الموقف، واستنقاذ من يمكن استنقاذه من هذا الانحراف، وقد تكللت جهودهم بنجاح كبير؛ حيث استطاعوا أن يستعيدوا عدداً غير قليل منهم، وذلك برفع جهلهم، وانتشالهم من مأزقهم بالعلم.

وسمعى هنا للتركيز أولاً من خلال هاتين المناظرتين للكشف عن طبيعة التكفير عند أولئك الخوارج؛ لتأكيد حضور المحدّد الأول من محدّدات

(١) مجموع الفتاوى (٩٣/١٢)

(٢) السوانح (١٥٠/٥)

الحوارج عندهم، يتلو ذلك بيان ما يتصل بتحقيق المحدد العملي لطاهرة الخوارج وهو القتال، ثم بين موجبات صدور حاله الجهل عندهم في التكبير والقتال، والذي سيظهر من خلال ذلك كله مدى التطابق بين البهوة السوية الكاشفة عن أحوال الخوارج، وبين ما تحقق منهم في الواقع، على مستوى النظرية والسلوك والمنهج.

مناظرة علي بن أبي طالب للخوارج:

ذكر عبد الله بن شداد رضي الله عنه قصة جرت له مع أم المؤمنين عائشة، نساء فيها أم المؤمنين رضي الله عنها عن بعض تفاصيل أمر الخوارج مع علي، فعن عبيد الله بن عياض بن عمرو القاري قال جاء عبد الله بن شداد، فدخل على عائشة، ونحن عندها جلوس، مرجعه من العراق ليأتي علي، فقالت له يا عبد الله بن شداد، هل أتت صادفني عما أسألك عنه؟ تحدثني عن هؤلاء القوم الذين قتلهم علي، قال: وما لي لا أصدقك؟ قالت: فحدثني عن قصتهم قال: فإن عبدًا لَمَّا كاتب معاوية، وحكم الحكيم، خرج عليه ثمانية آلاف من قراء الناس، فترلوا بأرض يقل لها: حروراء، من جانب الكوفة، وإيهم عمرو عليه فقالوا: سلحت من قميص ألبسكه الله تعالى، واسم سمك الله تعالى به، ثم انطلقت فحكمت في دين الله! فلا حكم إلا لله تعالى فلما أن بلغ عليًا ما عتبرا عليه، وفارقوه عليه، فأمر مؤذنًا فأذن: أن لا يدخل علي أمير المؤمنين إلا رجل قد حمل القرآن، فلما أن امتلأت ائدار من قراء الناس، دعا بمصحف إمام عظيم، فوضعه بين يديه، فجعل يصكه بيده ويقول: أيها المصحف، حدث الناس، فناداه الناس فقالوا: يا أمير المؤمنين، ما تسأل عنه، إنما هو مداد في ورق، ونحن نتكلم بما رؤينا منه، فماذا تريد؟ قال: أصحابكم هؤلاء الدين خرجوا، بيني وبينهم كتاب الله وحيي، يقول الله تعالى في كتابه في امرأة ورجل: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَنْعَزُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُّوفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾، فأمة محمد صلى الله عليه وسلم أعظم دماء وحرمة من امرأة ورجل! ونقموا علي أن كاتب معاوية. كتب علي بن أبي طالب، وقد جاء سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو، ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية، حين

صالح قومه قريشاً، فكتب رسول الله ﷺ: (بسم الله الرحمن الرحيم). فقال: سهيل لا تكتب: بسم الله الرحمن الرحيم فقال: «كيف نكتب؟» فقال: اكتب باسمك اللهم، فقال رسول الله ﷺ: «فاكتب: محمد رسول الله» فقال: لو أعلم أنك رسول الله لم أخالفك. فكتب: هذا ما صالح محمد بن عبد الله قريشاً. يقول الله تعالى في كتابه. ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ فبعث إليهم علي بن عبد الله بن عباس^(١)... ثم ساق الحديث طرفاً من خبر ابن عباس ومناظرة للخوارج، وتأتي بعد قليل.

فهذا احبر عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه يكشف عن ظهور مسألة التكفير شكل واضح عندهم، وأنهم تذرعوا لتكفيره بقضيتين أساسيتين:

الأولى: فهم قاصر لمسألة التحكيم، فكفروا علياً وغيره بقاء على وهم فاسد، بأنه أعرض عن حكم الله مقبلاً على حكم البشر.

الثانية: فهم ساذج لما جرى من محو اسمه أميراً للمؤمنين - رضي الله عنه وأرضاه - في وثيقة التحكيم، فجعوه بقاء على ذلك أميراً للكافرين.

وقد كشف لهم عن سذاجة تصورهم في المسألتين، ببيان أن كتاب الله تعالى وإن كان مرجعاً، فإنما يطبق بأيدي الرجال وفعالهم، فلا معنى لإقامة ثنائية: إما حكم الله، وإما حكم الرجال! فهناك قسمة ثالثة وهو حكم الرجال بكتاب الله تعالى، وهذا ما أراد علي رضي الله عنه الكشف عنه، بصكّه على المصحف وقوله: أيها المصحف، حدث الناس! وهو ما أشار إليه أيضاً بقوله في أثر سابق: نعم، لا حكم إلا لله، ولكن لا بد للناس من أمير، برّ أو فاجر، يعمل فيه المؤمن، ويستمتع فيه الكافر، ويسلخ الله فيها الأجل، ثم أكد الأمر بأن في كتاب الله ما يشير إلى تحكيم الرجال نغية الإصلاح، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ حَقَّ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَاتَّخِذُوا حُكْمًا مِّنْ أَهْلِهِ، وَحُكْمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ إن يُريدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ﴿وَبَيْنَ أَنْ قِيَاسِ الْأُولَى يَفْتَصِي أَدَّ مَا جَرَى مِنْهُ فِي شَأْنِ التَّحْكِيمِ أُولَى بِالْمَشْرُوعَةِ مِنْ هَذَا، فَقَالَ: فَأَمَّةُ مُحَمَّدٍ ﷺ أَعْظَمُ دَمًا وَحَرَمَةً مِنْ امْرَأَةٍ وَرَجُلٍ!

(١) روى الإمام أحمد في المسند (٦٥٦)، وقال المحقق: (إسناده حسن).

أَمَّا يَقْمُتُهُمْ عَلَيْهِ فِي مَحْوِ اسْمِهِ مِنْ إِمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ، فَمِنْ لَطِيفِ تَعْلِيلِ اللَّهِ
لِاسْمِهِ ﷺ، وَلَهُ ﷺ مَا حَرَى فِي وَثِيقَةِ الْحَدِيثِ مِنْ مَحْوِ اسْمِ النَّبِيِّ ﷺ
بِالرَّسَالَةِ، وَالِاكْتِهَاءِ بِاسْمِهِ الشَّرِيفِ، وَكَانَ الْكَاتِبُ هَاكَ عَلِيًّا، وَكَأَنَّ اللَّهَ أَجْرَى
ذَلِكَ الْقَدَرِ؛ لِيَكُونَ دَلِيلًا قَاطِعًا عَلَى إِبَاحَةِ مَا صَعَّه عَلِيٌّ ﷺ، فَمَا وَفَّعَ
مِنْهُ ﷺ لَيْسَ بِخَارِجٍ عَمَّا فَعَّه النَّبِيُّ ﷺ، وَهُوَ فِي الرَّسُولِ ﷺ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ.

وَهَاتَانِ الْمَسْأَلَتَانِ اللَّتَانِ كَفَّرَ الْخَوَارِجُ عَلِيًّا بِنَاءً عَلَيْهِمَا تَكْشِفَانِ فَعَلًا
حُجْمَ الانْحِرَافِ الْمَوْحُودِ لَدَيْهِمْ فِي طَبِيعَةِ التَّكْفِيرِ وَمُوجِبَاتِهِ، وَالْآثَارَ الْمُنْتَبِئَةَ
عَلَيْهِ.

فَالْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: تَكْشِفُ عَنْ سُوءِ فَهْمٍ عَمِيقٍ لِمَسْأَلَةِ حَاكِمِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى
كَمَدًّا، ثُمَّ قِرَاءَةِ فَاسِدَةٍ لِكِتَابِ اللَّهِ، وَعَدَمِ فَهْمِ عَمِيقٍ يَسْتَكْشِفُ حَقِيقَةَ أَحْكَامِهِ.

وَالْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: تَكْشِفُ عَنْ عَجَلَتِهِمْ فِي إِطْلَاقِ أَوْصَافِ التَّكْفِيرِ،
وَتَعْلِيلِهَا بِأَوْصَافٍ لَا صِدْقَ لَهَا بِمَسْأَلَةِ التَّكْفِيرِ أَصْلًا، وَاتَّكْفِيرٍ بِمَا هُوَ أَسْوَأُ مِنَ
التَّكْفِيرِ بِاللَّازِمِ؛ إِذْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَا يَدْرِمُ مِنْهَا كُفْرَ أَصْلًا، وَقَدْ كَفَّرُوا بِمَا
تَوَهَّمُوهُ لِأَزْمًا وَلَا لِأَزْمٍ، وَيَكْفِي أَنْ تَدْرِكَ مَا يَلْزِمُهُمْ وَفَقَ هَذَا الْمَسْطَقَ فِي
تَكْفِيرِهِمْ عَلِيٌّ ﷺ مِنْ لَوَازِمِ فَاسِدَةِ حَيَالِ جَنَابِ نَبِيِّ ﷺ، وَلَيْتَ شَعَرِي كَيْفَ
كَانَ سَيَكُونُ اعْتِرَاضُهُمْ بَوْرَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي لِحْدِيَّةِ يَأْمُرُ عَلِيًّا بِمَحْوِ اسْمِ
النَّبِيِّ عَنْهُ فِي وَثِيقَةِ الصَّلَاحِ

وَقَدْ كَانَ شَغْيَ أَنْ يَحْمِلَهُمْ عَلَى إِعَادَةِ حِسَابَاتِهِمْ وَإِعَادَةِ طَرَاهِمِ فِي هَذِهِ
الْقَضَايَا أَلْفَ مَرَّةٍ قَبْلَ أَنْ يُفَضُّوا بِهَا؛ إِدْرَاكُ أَنَّ عَدِيًّا ﷺ مِنَ الْمَشْرِينَ بِالْحَقِّ
قَطْعًا، فَلَا يَصِحُّ مِنْهُمْ هَذَا التَّعَحُّلُ فِي إِيْمَاعِ حُكْمِ التَّكْفِيرِ عَلَيْهِ وَهُوَ مَنْ هُوَ
فِي دِينِهِ وَعِلْمِهِ وَفَضْلِهِ، هُوَ عَلِيٌّ ﷺ، وَكَفَى عَلِيًّا شَرَفًا أَنَّهُ عَدِيٌّ، وَلَكِنَّهُ
الْجَهْلُ وَالْحَقُّ حِينَ يَسَارِعُ بِصَاحِبِهِ إِلَى تَقْحُمِ مِثْلِ هَذِهِ الْمَهَالِكِ

مَنْظَرَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِلْخَوَارِجِ:

أَمَّا مَنْظَرَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَكَانَتْ أَكْثَرَ تَفْصِيلًا مِنْ مَنْظَرَةِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ وَأَطْوَلَ، وَجَاءَ فِيهَا ذِكْرُ مَسَائِلَ زَلَّةٍ عَلَى الْمَنْظَرَةِ السَّابِقَةِ. وَالشَّرِيحَةُ الَّتِي

حرى الحوار معها أوسع دائرة؛ فالشريحة التي حاط بها عليّ هم النخبة منهم من قرأهم، أما ابن عباس فظاهر الأمر أنه حاور عددًا أكبر، ومن شريحة أوسع، ومن مميزات قصة المناظرة هذه أن تكشف لنا عن عدد غير قليل من القضايا المتعققة بشأه الخوارج، بدءًا من إشكالية التكفير عندهم، ومرورًا ببعض نزعاتهم الأخلاقية وأنماط تعبدتهم.

وقصة ذلك أنه لما أخذت الأحداث تتطور بشكل سلبي، وظهر لبيان أن الحوار عازم على الخروج على عليّ، اقترح ابن عباس رضي الله عنه على عليّ أن يذهب لمناظرتهم؛ أملًا في تخفيف الشر ودفع المفسدة. يقول رضي الله عنه حاكمًا قصه مع أولئك لخوارج: لما احتمعت الحرورية يخرجون على عليّ رضي الله عنه، جعل يأتيه الرجل يقول يا أمير المؤمنين، القوم خارجون عليك، قل: دعهم حتى يخرجوا، فيما كان ذات يوم قلت: يا أمير المؤمنين، أبرؤ بالصلاة، فلا نفس حتى أتني القوم^(١)، وفي روايه: قال - أي: عليّ -: إني أتخوّفهم عليك، قلت: كلا، إن شاء الله تعالى. وهي حمة تكشف عن حجم التوتر الذي وصلت إليه الأمور، وقد قدّم عليّ رضي الله عنه لاس عباس بعض البصائح بخصوص المناظرة، فقال له: «ذهب إليهم فخاصمهم، وادعهم إلى الكتاب والسنة، ولا تحادثهم بالقرآن؛ فإنه ذو وجوه، ولكن خاصمهم بالسنة». فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين، فأنا أعلم بكتاب الله منهم، في بيوسا نزل فقال عليّ: صدقت، ولكن اقرأ حمات ذو وجوه، تقول ويقولون، ولكن حاشهم بالسنة، فإنهم لن يجدوا عنها محيطًا فخرج ابن عباس إليهم وعليه حلة جبرة. فحاجّهم بالسنة، فلم تبق بأيديهم حجة^(٢).

والقصة طويلة، لكن ما يهمنا هنا النقطة ما يدل على إشكالية التكفير عندهم، فحين أقل ابن عباس عليهم، قالوا له: مرحبًا بك يا ابن عباس، ما حياء بك؟ قلت: جئت أحدثكم عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، عليهم نزل

^(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٦٢)، ودل محقق الكتاب أبو الأشبال الرهيري (إسناده حسن).

^(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/٣٣٩).

الوحي، وهم أعلم بتأويله، فقال بعضهم: لا تَحْدُثُوهُ، وقال بعضهم: والله لَنُحَدِّثُهُ، قال: قلتُ: أخبروني، ما يَقُومُونَ على ابنِ عمِّ رسول الله ﷺ وخَتْنِهِ وأَوَّلَ مَنْ آمَنَ بِهِ، وأَصْحَابِ رسول الله ﷺ معه؟ قالوا: نَقِمُ عليه ثلاثاً، قال: قلتُ: وما هُنَّ؟^(١) ثم أخذوا يستعرضون مبررات تكفيرهم لعلي رضي الله عنه، وقد تجلّى ذلك في هذه الأمور الثلاثة التي توهموا أنها مستوجبة للتكفير، وهي:

١ - قالوا: أولُهم أنه حَكَّم الرجال في دين الله، وقد قال الله: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾^(٢)، وفي رواية: أمّا إحداهن، فإنه حَكَّم الرجال في أمر الله، وقال الله: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ ما شأن الرجال والحكم؟^(٣).

٢ - قالوا: وقَاتَلَ ولم يَسِبْ ولم يَعْنَمْ، لئن كانوا كفاراً لقد حَتَّتْ له أموالهم، ولئن كانوا مؤمنين لقد حَرَمَتْ عليه دماءهم^(٤).

٣ - قالوا: محَا بفسه من أمير المؤمنين، فإن لم يكن أمير المؤمنين، فهو أمير الكافرين^(٥).

فمن الملاحظات الأولى أنَّ بُنْيَانِ من هذه الشبهات الثلاث مكررات من مناظرة عليٍّ للخوارج؛ ففعل مآظرتة ﷺ وما قاله فيها، لم يصلهم، أو أن ذاب الاعراض تكرر مرة أخرى، لعدم اقتناع بعضهم بالجواب، أو عبر ذلك المقصود أن هذه المسائل الثلاث تكشف فعلاً عن حالة الجهل الضارية عند هؤلاء بمعرفة مسالك التكفير، ومآطاته، وشروطه، وأحكامه.

فإضافة إلى ما سبق ذكره من تكفيرهم بغير موجب للتكفير؛ وذلك لسوء فهمهم وجهلهم بما يمكن أن يكون متعلّقاً بصحیح التكفير، وهي مسألة الحكم، لكن لسوء فهمهم لم يُوافوا محلّه الصَّحیح؛ لا من جهة استنباطه من النص، ولا أحسنوا في تنزيل ما يتعلّق به على الواقع. وبالإضافة إلى تكفيرهم

(١) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٨٦٧٨).

(٢) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٨٦٧٨).

(٣) السنن الكبرى للنسائي (٨٥٢٢).

(٤) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٨٦٧٨).

(٥) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٨٦٧٨).

بما لا شبهة فيه أصلاً بمحو اسم إمرة المؤمنين من نص الوثيقة؛ فهذه المناظرة تكشف عن منطقة إشكال ثالثة مع منظر التكفير عند هؤلاء، وهو ما لديهم من لحظ بين أحكام القتال والتكفير، ومدى التلارم بينهما، وأثار كل منهما؛ فقد رعموا أن قتال عليّ لأهل الجمل لا يخرج عن حالين. إما أن يكونوا كفاراً فتسباح أموالهم وأنفسهم، وإما أن يكونوا مسلمين فيحرم عليه قتالهم. والصواب. أنه لا تلازم ضرورة بين لساين، وهذا ما لم يعه هؤلاء، فرتبوا على ذلك حكماً باطلاً. قال ابن تيمية رحمته الله: (وموضع غلظتهم ظنهم أن من كان مؤمناً لم يباح قتاله بحال، وهذا مما ضلّ به من صرّ من الشيعة؛ حيث طمو أن من قاتل علياً كفر؛ فإن هذا خلاف القرآن، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِن الْمُسْلِمِينَ أَفْتَنُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَنفَسَ إِلَىٰ أَثَرِ النَّفْسِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾. ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ فأخبر سبحانه أنهم مؤمنون مقتبلون، وأمر إن بغت إحداهما على الأخرى أن تقاتل التي تبغي، فإنه لم يكن أمر بقتال إحداهما ابتداء، ثم أمر إذا فاءت إحداهما بالإصلاح بينهما بالعدل، وقال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾، فدل القرآن على إيمانهم وأخوتهم، مع وجود الاقتتال والبغي، وأنه يأمر بقتال الساغية حيث أمر الله به^(١).

ويمكن ملاحظة ما وقع من تطور لدى الخوارج فيما يتعلق بمسألة التكفير والموقف من مخالفاتهم؛ إذ إن السبب الذي افرقوا عن عليّ لأجبه يمكن رجاعه إلى القضية الأولى، وهي مسألة التحكيم، والثالثة فرع عن الأولى؛ إذ هو أمر حرى أثناء التعاقد على هذه المسألة، أما المسألة الثانية، وهي الموقف من أهل الحمل، فهي مسألة طرأت ولم تكن موجهة لافتراقهم حين وقوعها، بل عادوا لتطوير مقولانهم بعد تجربتهم بالمخالفة، وهو تطور خطير سيعمق من حجم الهوة بينهم وبين صحابة النبي صلى الله عليه وسلم.

(١) مجمع الفتاوى (١٩/٨٩).

وفد سعى ابن عباس للكشف عن خطئهم في المسائل الثلاث، بعد أن ذكرهم أولاً بفضل علي عليه السلام، وما يستوحيه هذا الفضل من الإجلال، ثم قال عليه السلام: «أرايتم إن قرأت عليكم من كتاب الله المحكم، وحدثكم من سنة نبيه صلى الله عليه وآله ما لا تنكرون، ترجعون؟ قالوا: نعم. قال قلت: أما قولكم حكم الرجال في دين الله، فإن الله تعالى يقول: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصِّدْقَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ إلى قوله: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، وقال في المرأة وروجها: ﴿وَمِنْ خِفَتُهُ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ أنشدكم الله، أحكم الرجال في حقن دمائهم وأنفسهم وإصلاح ذات بينهم أحر أم في أرب ثمنها ربع درهم؟ قالوا: اللهم بل في حقن دمائهم وإصلاح ذات بينهم. قال: أخرجت من هذه؟ قالوا: اللهم نعم. قال: وأما قولكم: إنه قاتل ولم يسب ولم يغتم، أتسبون أمكم عائشه، أم تستجلون منها ما تستجلون من غيرها، فقد كهرتم، وإن رعمتم أنها ليست أم المؤمنين فقد كهرتم وحررتم من الإسلام؛ إن الله يقول: ﴿لَتَنِيَّ أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَرْوَاجُهُمْ أَمْهَمُهُمْ﴾، فأتم مترددون بين ضلالتين، فاختراروا أيتهما شئتم، أخرجت من هذه؟ قالوا: اللهم نعم، قل: وأما قولكم: محا نفسه من أمير المؤمنين، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله دعا قريشاً يوم الحديبية على أن يكتب بينه وبينهم كتاباً، فقال: «اكتب هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله» فقالوا: والله، لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صدداك عن البيت، ولا قاتلناك، ولكن اكتب: محمد بن عبد الله، فقال: «والله إني لرسول الله حقاً وإن كذبتُموني، اكتب يا علي: محمد بن عبد الله» فرسول الله صلى الله عليه وآله كان أفضل من علي عليه السلام، أخرجت من هذه؟ قالوا: اللهم نعم، فرجع منهم عشرون ألفاً^(١)، وبقي منهم أربعة آلاف فقتلوا^(٢).

هذه هي القصة، وهذه آثارها، عودة عدد كبير من هؤلاء عن رأيهم، وهو عدد كسر من التائسين بكشف عن عميق أثر الجهل في تسي أكثرية

(١) نصوص الروايات في ذكر عدد من رجع، فقيل: كمان، وقيل: أربعة آلاف، ومن: عشرون ألفاً وهذا الرقم الأخير يبدو مبالغاً فيه.

(٢) رواه عبد الرزاق في المصنف (١٨٦٧٨).

الحوارح يومذاك لمواقفهم تلك، وأنه حير رُفِع مُعَامِلَ جهلهم بالعلم، رجع أكثرهم عن فبيع ذلك الرأي، وهو ما يؤكِّد أهمية المُعَامِلَ المعرفي، والمكاشفة العلمية الرصينة والهادئة في معالجة هذا اللون من المشكلات، وأن المحاحَّة في طلب الحق موقف مشروع وسبيل هداية؛ قال ابن حزم عليه رحمة الله (وَحَاحَ ابن عَاس الخَوَارِجُ بِأَمْرِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَا أَنْكَرَ قَطُّ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ الْجِدَالَ فِي طَلَبِ الْحَقِّ) (١).

كما تكشف هذه القصة أيضًا أن مُعَامِلَ الجهل وحده ليس هو العامل المؤثر الوحيد، ولا المحرِّك الأساس لبعضهم لنبي تلك الرؤية الخارجية، فعرضهم - كما سبق - تمنع من المحاوراة والمناقشة أصلاً، ودعا غيره إلى سلوك هذا السبيل، فقد سبق في القصة قول بعضهم: لا تحدِّثوه، وأوضح من هذا وأصرح ما جاء في بعض الروايات: أنَّ ابن الكواء - وهو من رؤوس الخوارج يومئذ - قام يخطب الناس، فقال: يا حمَّة القرآن، إن هذا عبد الله بن عباس، فمن لم يكن يعرفه فأنا أعرفه من كتاب الله ما يعرفه به، هذا ممن نزل عليه وفي قومه ﴿قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ ﴿٥٨﴾ فردَّوه إلى صاحبه، ولا تَوَاضَعُوهُ كتاب الله، فقام خطبائهم فقالوا: والله لتَوَاضَعَنَّ كتاب الله، فإن جاء بحق يعرفه لتتبعه، وإن جاء باطل لبكته بباطله، فواضعوا عبد الله الكتاب ثلاثة أيام (٢). وشبهه بحالة التمتع هذه من الدخول في محاوراة ومناقشة، ومحاولة الصد عنها، ما جرى من بعض الحوارح مع الحسن بن علي لما ناقشهم، فقال: بم حَبِطَ الله مال العالمين؟ قال بصلاح أبيهما. قال: فأبي وجدي خير منه؟ قال: قد أنبأنا الله أنكم قومٌ خَصِمُونَ (٣).

ومع استمرار ظهور الخوارج، استمرت ظاهرة التكفير عندهم بالباطل، بل تعمقت إشكالية التكفير وترسخت، وصارت تستحلب في سبيل تقريرها

(١) لإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٢٧/١)

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند (٦٥٦)، وقال المحقق: (إسناده حسن).

(٣) تفسير الرازي (٤٩٢/٢١).

وتأصيلها أدلة تفصيلية، مع سعي حثيث لدفع الاعتراضات عنها. وهو ما يمكن استكشافه بمطالعة خارطة مذاهب الخوارج في كتب الفرق والمقالات. كما يمكن الإطلالة على بعضه من واقع ما جرى بينهم وبين عدماء أهل السنة من مناظرات، وكمثال على هذه المناظرات التي تكشف عن معطيات غريبة وجديدة تتعلق بمسألة التكفير، أسوق مناظرتين جرتا في مرحلة قريبة تالية، وهما شبيهتان بطبيعة المناظرتين اللتين سبق عرضهما من جهة الشخصين الممثلة لأهل السنة، فالعالم بشأن المناظرة في زمن علي هو الحليمة ممثلة فيه، وفي أحد وزرائه وأنصاره. وإقائم بشأن هاتين المناظرتين، هما عمر بن عبد العزيز خليفة زمامه رحمته، وعون بن عبد الله أحد المقرئين منه، وكلتا المناظرتين تكشفان عن تعمق مشكلة التكفير عندهم، وكيف بات التكفير سهلاً يسيراً يجري على ألسنتهم بأدنى اللوازم.

فأما مناظرة عمر بن عبد العزيز للحوارج، فله رحمته عددٌ من المناظرات معهم، أسوق واحدة منها، وهي تكشف عن نزعتين خطيرتين عند الخوارج الأولى: ضيق عطن بمورد الاجتهاد، والتعامل معها تعاملاً صغرياً يلزم منه الرأفة من أحد طرفي المجتهدين، ولا يُتصور أن يكون هذا الطرف وذاك مقبولاً في آنٍ مع اختلافهما، بل لا بد من البراءة من أحدهما.

والثانية: المطالبة بموقف حذّي معلن من المحالفين، بل والتصريح بلعنهم.

فأقام عمر رحمته عليهم الحجة بالكشف عن تناقضهم في المسألة الأولى، وأنهم يتولّون مجتهدين وغير مجتهدين اختلفت اجتهاداتهم وآراءهم، وبشأن لهم أيضاً ما يدفع عنه مطالبتهم بلعن من سبقه، وهي قضية تكررت كثيراً في مناظراته رحمته معهم، وفي مناظرات غيره، وهو أمر سيكون سمّاً لكثير من الخوارج.

وقد ساق المناظرة أبو عمر ابن عبد البر رحمته في جامع بيان العلم وفضله، وفيه:

قالت الحوارج لعمر: خالفت أهل بيتك وسميتهم الطلّمة، فلما أُن

يَكُونُوا عَلَى الْحَقِّ أَوْ يَكُونُوا عَلَى الْبَاطِلِ، فَإِنْ رَعِمْتَ أُنْكَ عَلَى الْحَقِّ وَهُمْ عَلَى السَّاطِلِ، فَالْعَنُوهُمْ وَبِرَّأْ مِنْهُمْ، فَإِنْ فَعَلْتَ فَمَحْنُ مِنْكَ وَأَنْتَ مَنَّا، وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَلَسْتَ مِنَّا وَلَسَا مِنْكَ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي قَدْ عَلِمْتُ أَنْكُمْ لَمْ تَتْرَكُوا الْأَهْلَ وَالْعَشَائِرَ وَتَعَرَّضْتُمْ لِلْقَتْلِ وَالْقِتَالِ إِلَّا وَأَنْتُمْ تَرَوْنَ أَنْكُمْ مُصِيبُونَ، وَلَكِنْكُمْ أَعْطَاكُمْ وَضَلَلْتُمْ وَتَرَكْتُمْ الْحَقَّ، أَخْبِرُونِي عَنِ الدِّينِ. أَوَّاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ؟ قَالُوا: بِلْ وَاحِدٍ، قَالَ: فَيَسْغُكُمْ فِي دِينِكُمْ شَيْءٌ يَعِجْزُ عَنِّي؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: أَخْبِرُونِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ مَا حَالُهُمَا عِنْدَكُمْ؟ قَالُوا: أَفْضَلُ أَسْلَافِنَا أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرٍ قَالَ: أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَوَفَّى ارْتَدَّتِ الْعَرَبُ فَقَاتَلَهُمْ أَبُو بَكْرٍ، فَقَتَلَ الرَّحَالَ وَسَى الذَّرِيَّةَ وَالنِّسَاءَ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَرِيرِ: فَلِمَ تَوَفَّى أَبُو بَكْرٍ وَقَامَ عُمَرُ رَدَّ النِّسَاءَ وَالذَّرَارِيَّ عَلَى عَشَائِرِهِمْ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ عُمَرُ: فَهَلْ تَبَرَّأَ عُمَرُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَلَعَنَهُ بِخِلَافِهِ إِيَّاهُ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَتَتَوَلَّوْنَهُمَا عَلَى اخْتِلَافِ سِيرَتِهِمَا؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ عُمَرُ: فَمَا تَقُولُونَ فِي بِلَالِ بْنِ مَرْدَاسٍ؟ قَالُوا: مِنْ حَيْرِ أَسْلَافِ بِلَالِ بْنِ مَرْدَاسٍ. قَالَ: أَعَلَيْكُمْ قَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّهُ لَمْ يَرَّ كُفًّا عَنِ الدِّمَاءِ وَالْأَمْوَالِ، وَقَدْ لَطَّخَ أَصْحَابُهُ أَيْدِيَهُمْ فِي الدِّمَاءِ وَالْأَمْوَالِ، فَهَلْ تَبَرَّأْتَ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ مِنَ الْآخَرَى، أَوْ نَعَنْتَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَتَتَوَلَّوْنَهُمَا حَمِيْعًا عَلَى اخْتِلَافِ سِيرَتِهِمَا؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ عُمَرُ: فَأَخْبِرُونِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبِ الرَّاسِي حِينَ حَرَجَ مِنَ الْبَصْرَةِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ يَرِيدُونَ أَصْحَابَكُمْ بِالْكُوفَةِ، فَمَرُوا بِعَدِيِّ بْنِ خَبَّابٍ فَقَتَلُوهُ وَتَقَرَّوْا بِطَرَفِ جَارِيَّتِهِ، ثُمَّ عَدَوْا عَلَى قَوْمٍ مِنْ بَنِي قَطِيعَةَ فَقَتَلُوا الرِّجَالَ، وَأَخَذُوا الْأَمْوَالِ، وَعَدَلُوا الْأَطْفَالَ فِي الْمَرَاحِلِ، وَبَاوَلُوا قَوْلَ اللَّهِ ﷻ: ﴿إِنَّكَ إِن تَذَرَهُمْ يُضِلُّوا عَسَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فِجْرًا كُفْرًا﴾ ٧٧ ثُمَّ قَدَمُوا عَلَى أَصْحَابِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَهُمْ كُفُوفٌ عَنِ الْفُرُوجِ وَالْأَمْوَالِ، فَهَلْ تَبَرَّأْتَ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ مِنَ الْآخَرَى، أَوْ نَعَنْتَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى؟ قَالُوا: لَا، قَالَ عُمَرُ: فَتَتَوَلَّوْنَهُمَا عَلَى اخْتِلَافِ سِيرَتِهِمَا؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ عُمَرُ: فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا بَيْنَهُمْ فِي السَّيْرِ وَالْأَحْكَامِ وَلَمْ يَتَبَرَّأْ عَضُفُهُمْ مِنْ بَعْضٍ عَلَى اخْتِلَافِ سِيرَتِهِمْ، وَوَسَّعَهُمْ وَوَسَّعَكُمْ ذَلِكَ، وَلَا يَسْغُنِي

حين خالفت أهل بيتي في الأحكام والسيرة حتى ألغتهم وأتبرأ منهم، أحروري
عن اللعن أفرص هو على العباد؟ قالوا: نعم، قال عمر لأحدهما: متى غنك
بلعن فرعون؟ قال: ما لي بذلك عهد منذ زمان، فقال عمر: هذا رأس من
رؤوس الكفر، ليس لك عهد بدعته منذ زمان، وأنا لا يسعني ألا ألعن من
خالفتهم من أهل بيتي!!^(١).

أما مناظرة عون بن عبد الله فيحكيها صاحب كتاب عيون المناظرات أبو
علي عمر السكوني، فيقول: لما نفيت في ناحية لموصل بقبة من الخوارج،
كتب إليهم عمر بن عبد العزيز يسألهم حروجهم ومخالفتهم الجماعة،
ومباينتهم للحق وأهله، وقال لهم في الكتاب: أنتم قليل أدلة فكتبوا في
الجواب: أما قلنا وذلتنا، فإن الله تعالى قال لأصحاب بيته عليه السلام ﴿وَأَذْكُرُوا
إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَخَضَّعَكُمْ الْإِنْسَانُ فَثَاوَكُمُ رَأْسُكُمْ
يَضْرِبُكُمْ﴾، ونحن نرجو ذلك، فوجه إليهم عون بن عبد الله أحبا عبيد الله بن
عبد الله بن عتبة أحد الفقهاء السبعة مناظرا لهم، فقال لهم كنتم تطبسون من
يعمل بعمل عمر بن الخطاب، فلما جاءكم كنتم أول من نصر عنه قالوا:
صدقنا، لكنه لم يترأ من الدين قلبه ولم يغتفرهم^(٢) قال: ما عندكم بلعن
هامان؟ قالوا: ما لعنه قط، قال لهم: أيسعكم أن تتركوا لعن وزير فرعون
المنفد لأمره الذي سى له الضرخ، ولا يسع غمر من عبد العزيز أن يعمل
بالحق، ولا يلعن أهل قبلته إن كانوا أحطوا في شيء أو غلبوا فيه معبر
أحى فانقطعوا، فلما بلغ عمر بن عبد العزيز سره، وقال له: ما أجب أن
أوجه إليهم غيرك رجلاً، ثم قال: كيف فطنت لهامان ولم تذكر فرعون؟ قال:
تخوفت إن ذكرت فرعون أن يقولوا: قد لعناه، فكتب إلى يحيى بن يحيى

(١) جامع بيان العلم وفضله (٩٦٦/٢).

(٢) جاء بعدد بين موسى (يعني علي بن أبي طالب عليه السلام وأهل الشكيم)، وأحصى ن عدد من نصيب
المحقق لا الموقوف، وإن كان نصيب للموقوف، ولأظهر أن المصودم يترأ من أهل بيته من بني أمية
وحلفائهم ممن معه، وهو لمعنى انطباع في عدد من مناظرات عمر بن عبد العزيز مع الخوارج
كالمناظرة السابقة.

العساي عامله على الموصل: قَرَّهْم ما لم يسمكوا دَمًا، ويقطعوا سبيلاً، أو يحبسوا معاهدًا، فإن فعلوا شيئاً من ذلك فاقْتُلْهُمْ، فأمسكوا حتى توفي عمر، فخرجوا في ولاية يزيد بن عبد الملك، فقتلوا، فكانت حُجَّة عمر أبلغ من قتالهم بالسيف^(١).

وحاتان المناظرتان تكشفان تعمق ظاهرة التكفير عند الخوارج، وما وقع من مطالبات الرأفة واللعن من المخاضين. والمقصود التأكيد على أن اغلو في النكسر يشكّل مكوّنًا مركزيًا حاضرًا في التحقّق الخارجي الأول، فتراهم قد كفّروا بما لا يصح النكسر به، بل قد كفّروا في واقع الأمر بما ليس بدنب أصلاً؛ يقول ابن الوزير رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ: (أصل مذهب الخوارج تكفير المسلمين بالدوب، وإن غلطوا فيما يعتقدونه ذنباً)^(٢)، وقال ابن تيمية موضحاً: (وكان مسب خروجهم ما فعله أمير المؤمنين عثمان وعلي ومن معهما من الأنواع التي فيه تأويل، فلم يحتملوا ذلك وجعلوا موارد الاحتجاج - بل الحسنات - ذنوباً، وجعلوا الذنوب كفرًا؛ ولهذا لم يخرجوا في زمن أبي بكر وعمر؛ لانتفاء تلك التأويلات وضعفهم)^(٣).

ومما يؤكد حجم تساهلهم في التكفير وتسرعهم في إطلاقه، ما وقع من الطبقة الدالية لتلك من الخوارج؛ فقد وقع توسع عظيم في هذا الباب وتساهل شديد، حذ مثلاً هذه القصة المعبرة: (رُوي أن الخوارج لما نادى قطري بن المجاعة من خلفه يا دابة يا دابة، فالتفت إليهم، وقال: كفرتم، فقالوا: بل كفرت؛ لكذبك علينا وكفرك إيانا، وما قلنا لك إلا ما قال الله سبحانه: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾، ثم قالوا له: تُب من تكفيرك إيانا، فقال لعبيدة بن هلال ما ترى؟ قال: إن أقررت بالكفر، لم يقبلوا نوبتك، ولكن قل: إنما استفهمتكم، ففست: أكفرتم؟ فقالوا: لا ما كفرنا. ثم

(١) عيون المآثرات (١٩٩).

(٢) لعوامم والقواصم (٣/٣٣٥).

(٣) مجمع لفتاوى (٤٨٩/٢٨).

أنصرفوا^(١). وهذه قصة أخرى تعبر عن حجم جهلهم بمثل هذه السقامات الدينية العظيمة: (ويقال: إن أصحاب نجدة نفقوا عليه أن رجلاً من بني وائل أشار عليه بقتل من تابعه من المكرهين، فاستهره نجدة. ويقم على نجدة عطية أنه أفضده في عرو البر وعزو البحر، ففضل من أفضده في عرو البر، ويقم عليه أصحابه أنه عطل حد الخمر، وقسم الهبة، وأعطى مالك بن مسمع وأصحابه، وحكم بالشفاعة، وكاتب عبد الملك بن مروان فأعطاه الرضا، وشترى بنت عثمان، فاستتابه أصحابه، ففعل. ثم إن طائفة منهم بدموا على استتابته، وقالوا له: أن استتابتنا إياك خطأ لأنك إمام، وقد نسا، فإن تست من توبتك، واستنت الدين استناؤك وإلا نأذذك، فخرج إلى الناس فتاب من توبته، فاحتلف أصحابه: فطائفة منهم أكفروه على خلعه^(٢). وقد أحسن ابن حزم رحمه الله تلخيص حالهم في هذا فقال (ولهذا نجد أنهم يكفر بعضهم بعضاً عند أقل نازلة تنزل بهم من دقائق الفتيا وصغارها)^(٣).

وقبل الانتقال إلى المحدّد الثاني وهو القتال، أشير سريعاً إلى أن مسألة تكفير مرتكب الكبيرة لم تكن عقدة حاضرة مع لحظة التأسيس الأول لمقولات الخوارج؛ يدل على هذا أن هذه القضية لم تبرز كمحور جدلي في مناظرة علي وابن عباس لهم، وليس ثمّ ما يشير إلى تشكّل هذه الرؤية العقديّة عندهم خصوصاً في لحظات التشكل. نعم طهر القول بتكفير مرتكب الكبيرة تالياً، وفي مدة قريبة، لكنه لم يكن قولاً ظاهراً لأهل البهروان، ومما يمكن أن يكون دالاً على حدوث لقول بتكفير مرتكب الكبيرة كتطور في تصور الخوارج، ما أخبر به يزيد الفقير عن نفسه، قل: كنت قد شعبي رأي من رأي الخوارج^(٤)، فخرجنا في عصاية دوي عدد نريد أن نحجّ. ثم نحرر على

(١) المواسم والفواصم (٣١٩/٢)

(٢) مقالات الإسلاميين (١٧٥/١).

(٣) الفصل في العلل والأهواء والنحل (٢٣٧/٤)

(٤) قال النووي: (كنت قد شعبي رأي من رأي الخوارج) هكذا هو في الأصول والروايات شعبي بالعين المعجمة وحكى القاسمي عيسى رحمه الله تعالى - أنه زوى بالعين المعجمة، وهما متعارضان =

الناس، قال: فمروا على المدينة، فإذا جابر بن عبد الله يحدث القوم، جالس إلى سارية، عن رسول الله ﷺ قال: فإذا هو قد ذكر الجهنميين، قال: فقلت له: يا صاحب رسول الله، ما هذا الذي تحدثون، والله يقول: ﴿إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ﴾، و﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا﴾، فما هذا الذي تقولون؟ قال: فقال: أتقرأ القرآن؟ قلت: نعم، قال: فهل سمعت بمقام محمد ﷺ - يعني: الذي يبعثه الله فيه -؟ قلت: نعم، قال: فإنه مقام محمد ﷺ المحمود الذي يُخرجُ الله به مَنْ يُخرج، قال: ثم نعت وضَعَ الصراط، ومَرَّ لِنَاسٍ عَلَيْهِ - قال: وأخاف ألا أكون أحفظ ذاك - قال: غير أنه قد رعم أن قومًا يخرجون من النار بعد أن يكونوا فيها، قال: - يعني - فيخرجون كأنهم عبيدان السماسم، قال: فيدخلون نهارًا من أنهار الجنة، فيغتسلون فيه، فيخرجون كأنهم القراطيس، فرجعنا قلنا ويحكم أترون الشيخ يكذب على رسول الله ﷺ؟ فرجعت، فلا والله ما خرج منا غير رجل واحد^(١).

ثم تطورت مقولات الخوارج أكثر وأكثر في هذا الباب، حتى جاء منهم من يكفر بالصعائر، جاء في ترجمة بكر ابن أخت عبد الواحد بن زيد البصري الراهد في «لسان الميران» (٣٥٨/٢) ما نصه: (قال ابن قتيبة: كان له أصحاب وأتباع خلطوا عنه مقالات. ذكره ابن حزم في الملل والنحل في حملة الحوارج وقال: كان يقول في كل ذنب ولو صغر حتى الكذبة الخفيفة على سبيل المراح، ففاعله كافر مشرك بالله من أهل النار، إلا إن كان من أهل بدر فهو كافر مشرك من أهل الجنة، وكان تسميه عبد الله بن عيسى يقول: إن المجابين والأطفال واليهائم لا يألمون السنة بشيء مما نزل بهم من العلي وعمره، لأن الله لا يظلم مثقال ذرة، ونقل ابن قتيبة مسألة لإيلام، عن بكر نفسه. ومن شيعه: أن من سرق حبة خردل كان مخلدًا في النار مع الكفرة، وبالنسبة ابن قتيبة في الرد عليه في هذه المقالة).

= ومعناه نصر شعاف فلي، وهو علاقه، وأما رأي خوارج، فهو ما قدمه مرات أنهم يرون أن أصحاب الكبائر يُحْدَثُونَ في النار، ولا يخرج منها من دخلها) شرح اسوي على مسند (٥٠/٣)

(١) رواه مسند (١٩١)

للمُحَدِّدِ الْعَقْلِيِّ: قِتَالُ الْمُسْلِمِينَ:

سَقَّ فِي النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ بَيَانُ أَنَّ الْمُحَدِّدَ الْعَمَلِيَّ لِلْحَوَارِجِ هُوَ قِتَالُهُمُ
لِلْمُسْلِمِينَ، فَمَا طَبِيعَةُ هَذَا الْقِتَالِ مِنْ وَحْيِ الْوَاقِعِ؟

كَانَتْ سِيَاسَةُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ الْحَوَارِجِ هُوَ تَرْكُهُمْ وَعَدَمُ ابْتِدَائِهِمْ بِقِتَالِ حَتَّى
يَحْمِلُوا هُمْ السَّيْفَ عَلَى النَّاسِ، وَيَكُونُ بَدْءُ الْقِتَالِ مِنْهُمْ، وَصَرَّحَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَذِهِ
السِّيَاسَةِ فِي مَسَاسَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ؛ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَهُمْ عَلَيَا ثَلَاثٌ: أَلَا
بِمَنْعَتِهِمُ الْمَسَاحِدَ أَنْ يَذْكُرُوا اللَّهَ فِيهَا، وَأَلَا بِمَنْعَتِهِمُ الْهَيْءَ مَا دَامَتْ أَيْدِيهِمْ مَعَ
أَيْدِينَا، وَأَلَا بِقَاتِلَتِهِمْ حَتَّى يَقَاتِلُونَا)^(١). وَهَذِهِ لِسِيَاسَةِ الْعُلُوَّةِ أَثَرٌ كَثِيرٌ فِي
الْمَشْهَدِ الْفَقْهِيِّ تَالِيًا، مَا بَيَّنَّ جَمْعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى اطِّرَادَ هَذِهِ السِّيَاسَةِ مَعَ
الْحَوَارِجِ عَلَى الدَّوَامِ، وَأَنَّهُمْ وَنَاحِزُوا عَلَى جِدَّةٍ، وَأَعْلَمُوا مَذْهَبَهُمْ فَلَا
يُقَاتِلُونَ حَتَّى يُقَاتِلُوا. وَبَيْنَ جَمْعٍ آخَرَ يَرَوْنَ مَشْرُوعِيَّةَ بَدْئِهِمْ بِالْقِتَالِ لِدَلَالَةِ
النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَيْهِ، وَسَنَ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مَذَاهِبٌ وَأَرَاءُ، بَعْضُهَا يَمُنُّ
بِتَجْوِيزِ قِتْلِ الْحَوَارِجِ أَفْرَادًا^(٢).

وَلَسْتُ بِصَادِدٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَوْ الْكَلَامِ عَنْهَا^(٣)، لَكِنْ يَهْمِي هَاهُنَا
الْتَفَتِي شُ عَنِ بَوَاعِثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تَرْكِ بَدْءِ الْحَوَارِجِ بِالْقِتَالِ، حُصُوصًا أَنَّهُ
صَرَّحَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنَّ قِتَالَهُ لَهُمْ مُعَلَّقٌ بِقِتَالِهِمْ لَهُ، وَهُوَ مَا وَفَعَ فَعَلًا بَعْدَ ذَلِكَ، فَيُحَدِّدُ
الْتِمَنُّعَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِأُمُورٍ مِنْهَا:

١ - أَنَّهُ اخْتِيَارُ فُقْهِيٍّ كَانَ يَرَاهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيَشْكُلُ عَنْدهُ أَصْلًا شَرْعِيًّا فِي التَّعَامُلِ
مَعَ الْحَوَارِجِ، لَا أَنَّهَا سِيَاسَةٌ خَاصَّةٌ فُعِّلَتْ لِمَلَابَسَاتٍ وَظُرُوفٍ، وَهُوَ مَا فَهِمَهُ
عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْآخِذِينَ بِهَذَا الْمَذْهَبِ، وَالَّذِي صَارَ فَعَلَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْضِعَ
اسْتِدْلَالٍ عَنْدهُمْ فِي الْقَوْلِ بِمَنْعِ بَدْءِ الْحَوَارِجِ بِالْقِتَالِ.

٢ - أَنَّ الْأَمْرَ كَانَ لَا عِتْسَرَاتٍ سِيَاسِيَّةَ مُصْلَحِيَّةٍ، لَعَجْرَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ بَدْئِهِمْ

(١) رَوَاهُ أَبُو عِيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ فِي كِتَابِهِ الْأَمْوَالِ (٢٩٦).

(٢) انْظُرْ: الصَّارِمُ الْمَسْلُوكُ (١/٣٤٦)، وَمِجْمُوعُ لِفَتَاوَى (٢٨/٤٧٧)، (٢٨/٥١٠).

(٣) انْظُرْ كِتَابَ الصَّدِيقِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْعَجَّلَانِ (اِتَّأَوَّلَ فِي إِحَادَةِ الدِّمَاءِ)، فَقَدْ نَحَثُ الْمَسْأَلَةَ نَحْثَ سَكَلٍ
مُمِيزٍ، وَالْكِتَابُ بِرِوَايَةِ مُهِمٍ.

بالبatal لعدم استقرار الأوضاع، أو خشية من ثوران نزعات العصبية القبلية؛ إذ كان جمهور أولئك لحوارج ذوي قرابات وأهلين، فلعل ذلك يُشير أمرًا سكونه خير من إثارتة، ولعلها لاعتبارات مصلحية أخرى

ـ أو أن تمنعه عن قتالهم راجع إلى عدم تأكده واستبانته وطمأنينته إلى أنهم الحوارج المقصودون فعلاً بالنصوص، وهذا الحاطر وإن دار في دمه عليه السلام وقوي لقرائن متعددة، لكنه لم يصل إلى حد الجزم به إلا بعد انقضاء معركة النهروان، ووجداه لدى النُدَّة بين القتلى، وهذا يظهر من طبيعة التعيرات التي استخدمها علي عليه السلام قبيل المعركة، والتي تبدو أضعف من جهة الجرم مما وقع في آخر المعركة، كما سيأتي^(١).

هذه الاحتمالات هي التي حملت الفقهاء ـ كما سبق ـ على الاختلاف حول موقف علي، ومدى إمكانية توظيفه في مسألة قتل وقاتل الخوارج، وأجبت أن أقصر هنا فيما يتعلق بمعالجة الفقهية لهذه المسألة، على ما وقع عند بعض الفقهاء من خلط حين بحثوا مسألة قتال الخوارج، فسَوَّوا بين أحكامهم وأحكام العامة، بل أحرَّوا الأمر كله مجرى واحدًا، وجعلوا مسمى هذا عن مسمى ذلك، حتى جعلوا مورد الاستدلال لهذا الباب واحدًا، فتراهم يحكون فيه ما جرى من علي عليه السلام في اللحم وصَفَّين والنهروان، والحق أن التسوية بين هذه المقامات شديدة الإشكال، فكيف يُسَوَّى بين ما وقع من قتال في اللحم وصَفَّين، وبين ما وقع في النهروان؟! وقد انتقد ابن تيمية عليه رحمة الله حال الخلط هذه في نصوص متعددة من كلامه، كشف فيها عن ضروره استتريق بين هذه الأبواب، ومعالجة أحكام كل باب على حدة. أَسْجِبُ

(١) لم يحدث أن تمية تحت قد نص على أخبار هذه الاحتمال وسامعه لي يفسر بواحد علي من ترك قتال الخوارج، فقال: (وما لم يقابلهم علي عليه السلام أول ما طهروا، لأنه لم يتبين له أنهم الطائفة بمعونته حتى مشكوا دم من حساب، وأغاروا على سرح الدرس، فطهر فيهم قوله "يقتلون أهل الإسلام، ويسعون أهل الأوثان" فعلم أنهم المارقون، ولأنه لو قتلهم قبل المحاربة له، لربما عصفت بهم تسليم، وتفرقوا على عبي عليه السلام، وقد كان حانه في حاجة إلى مدراء عسكريه، وسنلاهم كحال لسي عليه السلام في حانه في ور الأمر إلى استتلاف مصافين) لصارم العلول (١/٣٤٨)

من هذه النصوص نصًا واحدًا يكشف عن عظيم فَرْقٍ ما بين هذا الدب وذاك،
من جهات متعددة؛ من جهة نصوص الشريعة، ومن جهة مواقف الصحابة رضي الله عنهم،
ومن جهة طبيعة البابين.

يقول رحمته الله: (قول القائل: إن الأئمة اجتمعت على أن لا فرق بينهما -
يعني: مسمى البغاة والخوارج - إلا في الاسم، فدعوى باطلة ومُدَّعِيهَا
مجازف؛ فإن نفي الفرق إنما هو قول طائفة من أهل العلم من أصحاب أبي
حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم - مثل كثير من المصنفين في «قتال أهل
البغي»؛ فإنهم قد يجعلون قتال أبي بكر لمانعي الزكاة، و«قتال عليّ الحوارج»،
وقتاله لأهل لجمال وصفين، إلى غير ذلك من قتال المنتسبين إلى الإسلام -
من باب «قتال أهل البغي»، ثم مع ذلك فهم متفقون على أن مثل طلحة والزبير
ونحوهما من الصحابة من أهل العدالة، لا يحور أن يُحَكَّم عليهم بكفر ولا
فسق، بل مجتهدون؛ إما مصيبون وإما مخطئون، وذنوبهم مغفورة لهم،
ويطلقون القول بأن البغاة ليسوا فساقًا، فإذا جُعِلَ هؤلاء وأولئك سواءً، لزم
أن تكون الخوارج وسائر من يقاتلهم من أهل الاحتهاد الباقيين على العدالة
سواءً؛ ولهذا قال طائفة بفسق البغاة، ولكن أهل السُّنة متفقون على عدالة
الصحابة.

وأما حمهور أهل العلم فيفرقون بين «الحوارج المارقين» وبين «أهل
الحمل وصفين» وغير أهل الجمل وصفين ممن يعدُّ من البغاه المتأوِّسين. وهذا
هو المعروف عن الصحابة، وعليه عامة أهل الحديث والفقهاء والمتكلمين،
وعليه نصوص أكثر الأئمة وأتباعهم: من أصحاب مالك وأحمد والشافعي
وغيرهم؛ وذلك أنه قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «تَمَرُّقُ مَارِقَةٍ
على حين فُرْقَةٍ من المسلمين تَقْتُلُهُمْ أُولَى الطائفتين بالحق» وهذا الحديث
يتضمَّنُ ذِكْرَ الطوائف الثلاثة، ويبين أن المارقين نوع ثالث ليسوا من جس
أولئك، فإن طائفة عليّ أُولَى بالحق من طائفة معاوية، وقال في حق الخوارج
المارقين: «يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، وَقِرَاءَتَهُ مَعَ
قِرَاءَتِهِمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ

السهم من الرمية، أينما لقيتموهم فاقتلوهم؛ فإنَّ في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة» وفي لفظ. «لو يعلم الذين يقاتلونهم ما لهم على لسان نبيهم لنكَلُوا عن العمل». وقد روى مسلم أحاديثهم في الصحيح من عشرة أوجه، وروى هذا اسحاري من غير وجه، ورواه أهل السنن والمسانيد، وهي مستنبضة عن النبي ﷺ، متلقاة بالقبول، أجمع عليها علماء الأمة من الصحابة ومن اتبعهم، واتفق الصحابة على قتال هؤلاء الخوارج.

وأما «أهل الحمل وصفين» فكانت منهم طائفة قاتلت من هذا الجانب، وأكثر أكار الصحابة لم يقاتلوا لا من هذا الجانب ولا من هذا الجانب، واستدل الناركون للقتال بالنصوص الكثيرة عن النبي ﷺ في ترك القتال في النفس، وبينوا أن هذا قتال فتنة، وكان علي رضي الله عنه مسروراً لقتل الخوارج، ويروي الحديث عن النبي ﷺ في الأمر بقتالهم، وأما قتال «صفيين» فذكر أنه ليس معه فيه نص، وإنما هو رأي رآه، وكان أحياناً يحمد من لم ير اقتال.

وقد ثبت في «لصحيح»: عن النبي ﷺ أنه قال في الحسن: «إنَّ ابني هذا سيّد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين» فقد مدح الحسن وأثنى عليه بإصلاح الله به بين الطائفتين: أصحاب علي وأصحاب معاوية، وهذا بين أن ترك القتال كان أحسن، وأنه لم يكن القتال واجباً ولا مستحباً.

«وقتل الخوارج» قد ثبت عنه أنه أمر به وحضَّ عليه، فكيف يُسوى بين ما أمر به وحضَّ عليه، وبين ما مدح ناركه وأثنى عليه؛ فمن سوَّى بين قتال الصحابة الذين اقتلوا بالحمل وصفيين، وبين قتال دي الخويرة التميمي وأمثاله من الخوارج المارقين والحرورية المعتدين - كان قولهم من جس أقوال أهل الجهل والظلم المبين، ولزم صاحب هذا القول أن يصيِّر من جس الرافضة والمعترة الذين يكفرون أو يمسِّقون المتقابلين بالحمل وصفين، كما يقال مثل ذلك في الخوارج المارقين؛ فقد ختلف السلف والأئمة في كفرهم على قولين مشهورين، مع اتفاقهم على الثاء على الصحابة المقتلين بالجمل وصفس، والإمسك عما شجر بينهم، فكيف نسة هذا بهذا، وأيضاً فالنبي ﷺ أمر بقتل الخوارج هل أن يقاتلوا. وأما «أهل لبغي» فإنَّ الله تعالى قال فيهم

﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا
الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾﴾ فلم يأمر بقتال الساغية ابتداء؛ فالاقتتال ابتداء ليس مأموراً به،
ولكن إذا اقتتلوا، أُمر بالإصلاح بينهم، ثم إن بغت الواحدة قويت؛ ولهذا قال
من قال من الفقهاء: إن البغاة لا يُبتدؤون بقتلهم حتى يُقاتلوا، وأما الخوارج
فقد قال السبي عليه السلام فيهم: «أينما لقيتموهم فاقتلوهم» فإن في قتلهم أجراً عند الله
لِمَنْ قتلهم، يوم القيامة» وقال: «لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد» وكذلك ما عر
الركبة؛ فإن الصديق والصحابة ابتدؤوا قتالهم، قال الصديق: والله لو منعني
عاقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لقاتلتهم عليه، وهم يُقاتلون إذا امتنعوا
من أداء الواحشات وإن أقروا بالوجوب. ثم تنازع الفقهاء في كفر من منعهما
وقاتل الإمام عليها مع إقراره بالوجوب؟ على قولين: هما روايتان عن أحمد،
كروايتين عنه في تكفير الخوارج. وأما أهل السعي لمجرد فلا يكفرون باتفاق
أئمة الدين؛ فإن القرآن قد نص على إيمانهم وأخوتهم مع وجود الاقتتال
والبغي. والله أعلم^(١).

شرارة الاقتتال «قتل عبد الله بن خباب»:

وعوّذاً إلى ما كنا بصدد من حكاية موقف علي من الحوار،
وتمنّعه صلى الله عليه وسلم من بدئهم بالقتال، فقد استمر الأمر على هذه الحال برهة من
الزمن، حتى أقدم الخوارج على جريمتهم لبشعة الأولى، وقصة ذلك حكاها
واحد منهم، كان معهم ثم فارقهم؛ فعن حميد بن هلال، عن رجل من
عبد القيس كن مع الخوارج، ثم فارقهم، قال: دخلوا قرية، فخرج عبد الله بن
خباب، دُعراً يجرّ رداءه، فقالوا: لم تُرع؟ قال: والله، لقد رُعْتُمُوبِي، قالوا:
أنت عبد الله بن خباب صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم. قال: مهل سمعت
من أبيك حديثاً يحدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تُحدثنا؟ قال: نعم، سمعته يحدث

(١) مجموع الفتاوى (٥٣/٣٥)، واطر (٤٥٠/٤)، و(٥٠٣/٢٨)، و(٥١١/٢٨)، و(٥١٦/٢٨)، و(٢٨)

(٥٤٨)، ومهاج الثثة (٥٠١/٤)

عن رسول الله ﷺ: أنه ذكر فتنة القاعد فيها خير من المائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، قال: «فإن أدركت ذاك، فكن عبد الله المقتول». قال يوب: ولا أعدمه إلا قال. «ولا تكن عبد الله القاتل». قالوا: أنت سمعت هذا من أبيك يحدثه عن رسول الله ﷺ؟ قال: نعم. قال: وقدّموه على صفة النهر، فضربوا عنقه فسال دمه كأه شراك نعل ما أبدق^(١)، وبقرّوا أمّ ولده عمّا في بطنها^(٢).

وحكت كتب التواريخ هذا الخبر بأنم مما هاهنا، وهي أخبار تكشف سواعث قتل أولئك الخوارج لعبد الله ﷺ، قال ابن الأثير في الكامل: (قيل: لما أقبلت الحارثة من البصرة حتى دت من الهروان رأى عصابة منهم رجلاً يسوق بامرأة على حمار، فدعوه فاستهروه، فأفرعوه وقالوا له. من أنت؟ قال: أنا عبد الله بن خبيب صاحب رسول الله ﷺ فقالوا له: أفرعاك؟ قال: نعم. قالوا: لا روع عليك، حدثنا عن أبيك حديثاً سمعه من رسول الله ﷺ تنفعنا به فقال: حدثني أبي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «تكون فتنة يموت فيها قلب الرجل كما يموت فيها بدنه، بمسي فيها مؤمناً ويصبح كافراً، ويصبح كافراً ويمسي مؤمناً». قالوا: لهذا الحديث سألتك، فما تقول في أبي بكر وعمر؟ فأثنى عليهما حبراً. قالوا: ما تقول في عثمان في أول خلافته وفي آخرها؟ قال إنه كان محققاً في أولها وفي آخرها. قالوا: فما تقول في علي قبل التحكيم وبعده؟ قال: إنه أعلم بالله منكم، وأشد توفيقاً على دينه، وأشد بصيرة. فقالوا: إنك تتبع الهوى، وتوالي الرجال على أسمائها لا على أفعالها، والله لقد قتلت ما قتلتها أحداً. إلى آخر القصة^(٣).

هكذا وقعت هذه الجريمة الشعبة، والتي تمثل نقطة تحوّل خطيرة جداً لدى الحوارج، وكأنهم الآن يأتون بالقطعة الأخيرة من اشتراطات لحوق اسم

(١) قال ابن جرير: (وما أبدق الدم في السماء أي: لم تفرق أجراؤه فتمزج به، ولكنه مرّ فيه محمداً متميزاً عنه) القاموس المحط (٣٤٨).

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند (٢١٠٦٤)

(٣) الكامل في التاريخ (٢/٦٩١)

الذم الشرعي بهم لتكتمل الصورة تمامًا. وداءة هذه الجريمة وجستها يظهر في أمور منها:

- أنهم أقدموا على قتله ﷺ، مع أنهم قد آمنوه، وهو يكشف عن عذر فيهم، وعدم التزامهم حتى بمروءات العرب وأحلاقهم

- أنهم حين قتلوه قتلوا روحه، بل يقرّوا بطنها، رحمها الله، وقتلوا جنينها!! وهذا يكشف عن إجرام وسوء صنيع، وهو إحرام ستكشفه أيامهم السّود بعد ذلك.

بل جاء في بعض روايات لقصة ما يكشف عن شديد التناقض في طبيعته تدئين أولئك؛ فعن أبي مخنف قال: نهى عبيّ أصحابه أن يسطوا على الخوارج حتى يُحدثوا حدثًا، فمروا بعبد الله بن خباب فأخذوه، فمَرَّ بعضهم على ثمرة ساقصة من نخلة فأحدها فألقاها في فيه، فقل بعضهم: ثمرة معاهد، فيم استحللتها؟ فألقاها من فيه، ثم مروا على خنبر فشقَّه بعضهم بسيفه، فقال بعضهم: خنبر معاهد، فيم استحللته؟ فقال عبد الله: ألا أدلكم على ما هو أعظم عليكم حرمةً من هذا؟ قالوا: نعم، قال: أبا، فقدموه فصرخوا عنقه^(١). فتأمل تورعهم البارد هذا عن الإقدام على أكل ثمرة معاهد وقتل خنبره، ثم جرأتهم على قتل عبد الله، حتى بعد تذكيره لهم ﷺ.

تستمر هذه الرواية لتكشف عن مجريات الأحداث بعدها :

فَأَرْسَلْ إِلَيْهِمْ عَلِيًّا: أَنْ أَقِيدُوا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ خَتَّابٍ، فَأَرْسَلُوا إِلَيْهِ وَكَيْفَ
تَقِيدُكَ وَكَلْنَا قَتْلَهُ؟ قَالَ أَوْكُلُّكُمْ قَتْلَهُ؟ قَالُوا: نَعَمْ، فَقَتَلَ اللَّهُ أَكْبَرَهُ، ثُمَّ أَمَرَ
أَصْحَابَهُ أَنْ يَسْطُوا عَلَيْهِمْ^(٢).

فكان هذا القتل هو السبب والأساس الذي حمل علماً على التحرك لقتال
الخوارج، فعن حميد بن هلال العدوي، قال: لم يستحل علي قتال الحرورية
حتى قتلوا ابن خباب^(٣). والحقيقة أن هذا الأمر وإن كان السبب الأول

(١) رَوَاهُ أَبُو أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنُفِ (٣٧٨٩٣).

(٢) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي ثِيَابٍ فِي الْمَصْنُفِ (٢٧٨٩٢)

(٣) رواء عبد البر رافى فى الجصف (١٨٥٧٧).

للاقتال بين علي والخوارج، لكن الروايات تكشف أن قتل الخوارج وإجرامهم وإفسادهم في الأرض، استمر بعد هذا القتل، وقبل قتال علي لهم فلمهم مسلسل من الاعتداء، استوحب التصدي لهم، ومنعهم. يكشف ذلك عمر بن عبد العزيز رحمته الله، وذلك في أثناء مناظرته التي مرت قريباً مع الخوارج، وفيها قوله: فأخبروني عن عبد الله بن وهب الراسبي حين خرج من البصرة هو وأصحابه يريدون أصحابكم بالكوفة، فمروا بعدد الله بن خباب فقتلوه، ونقروا طر حاريتة، ثم غدوا على قوم من بني قطيعة، فقتلوا الرجال، وأخذوا لأموال، وغنوا الأبطال في لمراجل^(١)، وتأولوا قول الله وَلَا يَكْفُرُ الْإِنْسَانُ بِمَا كَفَرَ: ﴿إِنَّكَ إِنْ تَذَرَهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاكِراً كَفَّراً﴾ إلى آخر المناظرة^(٢). فهذه جرائم تفشع لها الحلود، تستوحب تصدياً حازماً لا مهادنة فيه، وقد أعذر علي من نفسه حين أطال النفس معهم حداً، صابر على وقاحتهم وسفاههم، لكنهم تجاوزوا بجرائمهم هذه كل حد.

(فلما بلغ الناس هذا من صنيعهم، خافوا إن هم ذهبوا إلى الشام واشتعلوا بقتال، أن يحرقهم هؤلاء في ذرايرهم وديارهم، ويفعلوا هذا الصنيع، فحافوا عائلتهم، وأشاروا على علي بأن يبدأ بهم، ثم إذا فرغ منهم، ساروا معه إلى الشام، والناس أميون من شرهم، فاجتمع الرأي على هذا وفيه حيرة عظيمة لهم ولأهل الشام أيضاً، إذ لو قوا هؤلاء لأفسدوا الأرض كلها عرافاً وشافاً، ولم يتركوا طعاماً ولا طفلة ولا رجلاً ولا امرأة؛ لأن الناس عندهم قد فسدوا فساداً لا يصلحهم إلا القتل جملة. فأرسل علي إليهم الحارث بن مرة العددي، وقال له: احتر لي خبرهم، وأعلم لي أمرهم، واكتب إليّ به على الجلية. فلما قدم عليهم الحارث قتلوه ولم ينظروه، فلما بلغ ذلك عبياً، سار إليهم وترك أهل الشام)^(٣).

(١) (المراحل وهي القدور)، شرح مسلم، لتتوي (١٥/١٩٤).

(٢) جامع بيان العلم وفصله (٢/٦٩٩).

(٣) البداية والنهاية (١٠/٥٨٥).

وكان ذلك ستة ثمانٍ وثلاثين^(١)، وخبر ذلك أنه تحرك بحيشه عليه السلام حتى
 (عبر الجسر، فصلّى ركعتين عنده، ثم سلك على دير عبد الرحمن، ثم دبر
 أبي موسى، ثم على شاطئ العرات، فلقى هنالك منجم، فأشار عليه بوقت من
 النهار يسير فيه ولا يسير في غيره، فإنه إن سار في غيره يحشى عليه، فخلعه
 علي، وسار على خلاف ما قال المنجم، وقال: نسير ثقة بالله، وتوكلًا عليه،
 وتكذيبًا لقول المنجم. فأطفره الله، وَنَكَتْ، وقال علي: إنما أردت أن أس
 للناس خطأه، وخشيت أن يقول الناس: إما ظفر؛ لكونه وفقه فما أشار به،
 فإشركوا بالله غيره. وسلك علي ناحية الأبار، وبعث بين يديه قيس بن سعد،
 وأمره أن يأتي المدائن، وأن يلقاه بانبها سعد بن مسعود - وهو أخو عبد الله بن
 مسعود الثقفي - في جيش المدائن، واجتمع الناس هنالك على علي، وبعث
 إلى لخوارج أن يدفعوا إلينا قتلة إخواننا منكم لنقتلهم بهم، ثم إننا تارككم
 وداهبون عنكم إلى الشام، ثم بعث الله أن يقبل بملوككم، ويردكم إلى حير مما
 أسمع عليه، فبعثوا إليه يقولون: كنت قتل إخوانكم، ونحن مستجلبون دماءهم
 ودماءكم فتقدم إليهم قيس بن سعد بن عبادة، فوعظهم فيما هم مرتكوه من
 الأمر العظيم، والخطب الجسيم، فلم ينفع ذلك فيهم، وكذلك فعل أبو أيوب
 الأنصاري، أتبعهم ووبّخهم، فلم ينفع فيهم، وتقدم أمير المؤمنين علي بن أبي
 طالب إليهم، فوعظهم وخوّفهم، وحذّره وأبذّرهم، وبهدهم وتوعّدهم،
 وقال: إنكم أنكرتم عليّ أمرًا أنتم دعوتوني إليه وبقيتم إلا إياه، فنهتكم عنه
 فلم تقبلوا، وها أنا وأنتم فارجعوا إلى ما خرجتم منه، ولا تركوا محارم الله؛
 فإنكم قد سوّلت لكم أنفسكم أمرًا تقتلون عليه المسلمين، والله لو قتلتكم عليه
 دجاجة لكان عظيمًا عند الله، فكيف بدماء المسلمين!^{١٩}

فلم يكر لهم جواب إلا أن تبادروا فيما سيهم أن لا تخيطوهم ولا
 تكلموهم، ونهيّؤوا ليلقاء الرب وَاللَّهُ، الرواح الرواح إلى الجنة! ونقسموا
 فاصطفوا للقتال، ونأهبوا للفرار، فجعلوا على ميمّتهم زيد بن حصين الطائي

(١) انظر: البداية والنهاية (١٠/٦٤٧).

نسبي، وعلى المبصرة شريح بن أوفى، وعلى خيالتهم حمزة بن سار،
وعلى الرجالة خرْقوص بن زهير السعدي، ووقفوا مقاتلين لعبي وأصحابه.

وجعل عليّ على ميمنته حجر بن عدي، وعلى الميسرة شتّ بن رثعي أو
معقر بن قيس الرياحي، وعلى خيالته أبا أيوب الأنصاري، وعلى الرجالة أبا
قتادة الأنصاري، وعلى أهل المدينة - وكانوا سعمائة - قيس بن سعد بن
عددة، وأمر عليّ أبا أيوب الأنصاري أن يرفع راية (أمان للحوارج)، ويقول
لهم: من جاء إلى هذه الراية فهو آمن، ومن انصرف إلى الكوفة والمدائن فهو
من، إنه لا حاجة لنا في دماءكم، إلا في من قتل إخواننا^(١)

وقد روى زيد بن وهب الجهني، وكان في جيش عليّ رضي الله عنه الذي سار
لملاقاة الحوارج، فحكى تفاصيل مهمة مما جرى ووقع، فقال رحمه الله: قال
عليّ رضي الله عنه: أيها الناس، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يخرج قوم من
أمّتي يقرؤون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء، ولا صلاتكم إلى
صلاتهم بشيء، ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء، يقرؤون القرآن يحسبون أنه
لهم وهو عليهم، لا تجاوز صلاتهم تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق
السهم من الرمية، لو يعلم الجيش الذين يصيبونهم ما قضي لهم على لسان
نبيهم ﷺ، لأنكّلوا عن العمل، وآية ذلك أن فيهم رجلاً له عضد، وليس له
ذراع، على رأس عضده مثل حلمة الثدي عليه شعرات بيض»، فتدهبون إلى
معاربة وأهل الشام وتتركون هؤلاء يخلفونكم في ذرائعكم وأموالكم. والله إني
لأرحو أن يكونوا هؤلاء القوم؛ فإنهم قد سبكوا الدم الحرام، وأعاروا في
سرح الناس، فسيروا على اسم الله^(٢). هكذا ابتدأ عليّ رضي الله عنه الأمر بتشجيع
أصحابه على قتالهم، والتذكير بأحاديث النبي ﷺ فيهم، والتذكير بجرائمهم،
وما يمكن أن يكون لتركهم من تداعيات سياسية خطيرة، وتأمّل في قوله هنا:
(إني لأرحو أن يكونوا هؤلاء القوم)، وما توحى إليه من طمع في أن يكون

(١) البداية والنهاية (١٠/٥٨٥)

(٢) رواه مسلم (١٠٦٦) وأبو داود (٤٧٦٨)

أولئك المقصودون بهذا القتال هم الخوارج، وما ستراه بعد قليل بعد انتهاء المعركة من حزمه المحقق بأنهم المقصودون فعلاً.

قال سلمة بن كهيل: فنزلني زيد بن وهب مزلًا حتى قال: مررنا على قنطرة فيما التقيا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسي، فقال لهم: ألقوا الرماح وسلّوا سيوفكم من حقونها؛ فإني أخاف أن يناشدوكم كما ناشدوكم يوم حرّوراء فرجعوا، فَوَحَّشُوا برماحهم^(١)، وسلّوا السيوف وشحروهم الناس برماحهم^(٢)، قال وقتل بعضهم على بعض، وما أصيب من الناس يومئذ إلا رجلاً.

هذا الجرح من الرواية حلّ لديّ لُعرًا عميقًا، يتعلق سمحريات معركة الهروان، وما أفضت إليه المعركة من وقوع هذه المقتلة العظيمة في جيش الخوارج، فلم يكد يسجو أحدٌ، وكاد ينحو جيش عليّ برُمته، وكنت أنساء، كيف وقعت هذه النتيجة مع ما عُرف من فرط شجاعة الخوارج وتديّنهم، حتى صارت شجاعتهم مضرت المثل؟ فقد قال طاهر - وهو أحد قوّاد بني العباس - مثلاً في أحد معاركه مع الخوارج: اجعلوا جدّكم وبأسكم على القلب، واحملوا حملة خارجيّة^(٣). ويؤكد ما أئسم به الخوارج من فرط الشجاعة، مطالعة أسماء الشجعان والفرسان في التاريخ، فستجد أن أسماء أولئك الخوارج على رأس القائمة، ويكفي مطالعة سيرة شبيب بن يزيد^(٤)، أو قَظري بن مُجاعة أو غيرهم من فرسان الخوارج، بل مطالعة سيرة سائرهم كغزالة، وأمّ حكيم الخارجية، وغيرهم. وقد قال ابن حجر مقررًا هذا الأمر

(١) قال النووي: «فوحشوا برماحهم» أي: رموا بها عن بعد. شرح مسلم، للنووي (١٧٢/٧)

(٢) قال النووي: «فأشجروهم الناس برماحهم» هو بفتح الشين المعجمة والجيم المحمّلة أي مددوها إليهم وطأعوهم بها، ومنه اشتاحر في الحصومة. شرح مسلم، للنووي (١٧٢/٧)

(٣) الكامل في التاريخ (٢١٥/٥)

(٤) قال الحافظ من كثير منة (وقد كان شبيب بن يزيد بن عويم بن قيس بن عمرو بن لصد بن قيس بن شراحيل بن مرة بن دعلج بن شبيب الشيباني يدعي الخلافة، ويسمى بأمر المؤمنين، ولولا الله تعالى قهره لما قهره من العرق بل الخلافة إن شاء الله، وما قدر عليه أحد) البداية والنهاية (٢٧٦/١٢)

بقوله (مع ما عُرف من شدة الخوارح في القتال، وثباتهم وإقدامهم على الموت، ومن تأمل ما ذكر أهلُ الأحبار من أمورهم، تحقَّق ذلك)^(١)، بل قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ واصفاً شجاعة أهل النهروان من الخوارح على الخصوص: (واجتمع الجميع بالنهروان، وصارت لهم شوكةً ومنعةً، وهم جند مستقلُّون وفيهم شجاعة وثبات وصبر، وعندهم أنهم متقربون بذلك إلى الله، وَكَذَلِكَ، فهم قوم لا يُضْطَلُّونَ لهم بار، ولا يطمع أحدٌ في أن يأخذ منهم بشأراً)^(٢). ومن البصير الطريقة في هذا، أن المنصور سأل أحد الخوارح وقد ظهَرَ به: عرّفني من أشدُّ أصحابي إقداماً كان في مبارزتك؟ فقال: ما أعرفهم بوجوههم، ولكي أعرف ألقاءهم. فقل لهم يُدَبِّروا حتى أَصِفَهم، فاغتاظ وأمر بقتله^(٣)، ولهم من حسن هذا الخبر حكايات وحكايات. فكيف وقعت مثل هذه المقتلة الرهيبة فيهم حين قتلهم علي؟ وكيف لَجَقَّتْهم مثل هذه الهزيمة المنكرة؟! حانت هذه الرواية لتكشف عن اعتسار عسكري تسبَّب في وقوع هذا الأمر، وهو من مكر الله تعالى بأولئك الخوارح، ولُطْفِهِ بعباده المؤمنين؛ حيث أمر عبد الله بن وهب الراسبي، كما رأيت - وكان رأس الخوارج - أتباعه بالقتال بالسيوف دور الرماح، بل أمرهم بإطراحها، وباعتُ ذلك أنه راغب في غلق باب أي احتمال لوقوع محاوراة بين معسكره ومعسكر علي؛ خشيةً من تأثرهم بكلمة من هنا أو هناك، وذلك في أثناء المعركة، ولك أن تتخيل ما الذي يمكن أن يقال في مثل تلك الأحوال، لكنه لم يُرد أن يقع أيُّ كلام ولو بحدود ما يقع بين المتقاتلين برمح، بإمكانية تسرُّب شيء من الكلام بينهما، أرفع مستوى مما يمكن أن يكون بين المتقاتلين بسيفيهما، وهو ما كان يطمع ابن وهب في غلق بابه. لكن الذي لم يحسب حسابه، أن جيشه إن ترك القتال بالرماح، فجيشٌ عليٌّ لن يترك القتال بها؛ حيث (نهض إليهم الرجال بالرماح والسيوف، فأماموا لحوارج، فصاروا صرعى تحت سنابك الحبول، وقُتل

(١) فتح الباري (١٢/٢٩١)

(٢) البدايه والتهديه (١٠/٥٨٢).

(٣) نشر الدرر في المحاضرات، لأبي سعد الآبي (٥/١٤٨)

أمراؤهم: عبد الله بن وهب، وحرث قوص بن رهير، وشريح بن أوس، وعبد الله بن شجرة السلمي، قَبَّحَهُمُ اللهُ! قال أبو أيوب: وطعنت رحلا من الخوارج بالرمح، فأفدته من طهره، وقلت له: أُنْثِرُ يا عدو الله بالدار، فقال: ستعلم أيُّنا أولى بها صِلِيًّا. قالوا: ولم يُقتل من أصحاب علي إلا سبعة نَقَرٌ^(١) وجعل عليٌّ بمشي بين القتلى منهم ويقول: بؤسا لكم، لقد ضَرَكَم من غَرَكَم. فقالوا: يا أمير المؤمنين، ومن غَرَّهم؟ قال: الشيطان، وأنفسُ بالسوء أَمَّارَةٌ، غَرَّتْهم بالأمانى، وزيت لهم المعاصي، وثأنتهم أنهم طاهرون ثم أمر بالجرحى من بينهم فإذا هم أربعمئة، فسَلَّمَهُم إلى قبائلهم لِيُثَاوَوْهُمْ، وقسم ما وجد من سلاح ومتاع لهم^(٢).

وهنا، كان علي يحب الاطمئنان إلى أن أولئك المفتولين هم أولئك الخوارج الذي حثَّ رسولُ الله ﷺ على قتالهم، ويثنى ما في قتلهم من الأجر العظيم. وأنه القتال الذي استشف له صحابة النبي ﷺ حين أحبره رسول الله، فكان الحائز على تلك المضيئة هو علي رضي الله عنه، فقال علي رضي الله عنه: لَنِمِسُوا فِيهِم المُنْخَذَحَ، فالتَمَسُوهُ فلم يجدوه، فقام علي رضي الله عنه بنفسه حتى أتى ناسًا قد قُتِل بعضهم على بعض، قال: أَخْرُوهُمْ، فوجدوه مما بي الأرص، فكثروا، ثم قال: صدق الله وبلغ رسوهُ، قال: فقام إليه غبيدة السلماني، فقال: يا أَمْر المؤمنين، الله الذي لا إله إلا هو، لَسَمِعْتُ هذا الحديث من رسول الله ﷺ^(٣) فقال: إي والله الذي لا إله إلا هو، حتى استحلفه ثلاثًا وهو يحلف له^(٤).

ومع تحقق تلك الدلالة القطعية، تحقَّق عليٌّ ومن معه بأن أولئك هم الخوارج المدمومون، وهنا تجلَّت إحدى دلائل نبوِّته ﷺ وصدقه، بوقوع الأمر كما أحبر تمامًا. ولما بلغ عائشة رضي الله عنها ما وقع بين علي وأهل الميادين، كانت تسأل عن هذه الدلالة القطعية، والغريب أن مسلسل الشائعات وتشويه الواقع

(١) الروايات متعددة في تقدير عدد القتلى لكنهم قليلون جدًا، مفردة بعدد الجرحى، ومفردة بكم القتل الذي وقع في الجيش الذي قاتلهم.

(٢) البداية والنهاية (١٠/٥٨٨).

(٣) روه مسلم (١٠٦٦)؛ وأبو داود (٤٧٦٨).

كان مسمراً؛ حيث زعم بعضهم أن هذه الدلالة لم تتحقق، حتى بلغت هذه
لشائعة أم المؤمنين رضي الله عنها؛ فعن يزيد بن أبي زياد قال: سألت سعيد بن جبير
عن أصحاب النهر، فقال: حدثني مسروق، قال: سألتني عائشة رضي الله عنها فقالت:
هل نصرت أنت الرجل الذي يذكرون ذا الشذية؟ قال: قلت لم أراه، ولكن قد
شهد عدي من قد رآه، قالت: فإذا قدمت الأرض فاكتب إليّ بشهادة نفر قد
رآه أماء فحش والناس أشيع قال: فكلمت من كل سبع عشرة ممن قد رآه
قال: فقلت: كل هؤلاء عدلٌ رضي، فقالت: قاتل الله فلاناً، فإنه كتب إليّ أنه
أصابه بمصر. قال إسماعيل: قال يزيد: وحدثني من سمع عائشة رضي الله عنها تقول:
سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنهم شرار أمتي يقتلهم خيار أمتي»، قالت: وما
كان بيني وبينهم إلا ما كان بين المرأة وأحمائها^(١) قال محمد بن الحسن
لآخرى رحمته معقداً (رضي الله عن علي بن أبي طالب، ورضي عن عائشة أم
المؤمنين، ونفع بحبيهما، وحُب جميع الصحابة رضي الله عنهم).

وقد تنابح أهل العلم على الشاء على ما جرى من علي رضي الله عنه من قتال
هؤلاء، وعدو ما وقع منه فتخا عظيماً، وبصراً مبيهاً، أجراه الله على يديه،
وأكرم الأمة به. فمن ذلك ما قاله ابن حزم عليه رحمة الله: (وأصحاب الفتوح
من الحنفاء بعد رسول الله ﷺ؛ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي بن
أبي طالب في قتل الحوارج، وكفى به فتخاً، ولقد لقي الناس ممن نحا ما
بحوة من المحاوف واقتل والشه ما لا يُجهل، وكيف هو فتح قد أندره
به ﷺ رسول الله ﷺ، وأعلم له أن منهم ذا الشذية، وقد وجده علي^(٢).
وقال من تيمية رحمته. (وقد تأول فيهم علي بن أبي طالب الذي قاتلهم بأمر
النبي ﷺ، وكان قتاله لهم من أعظم حساساته وغروبه التي يُمدح بها؛ لأن
السي ﷺ خض على قتلهم، وقال: «لئن أدركتهم، لأقتلنهم قتل عاد». وقال:
«أيما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة».

(١) رواه لآخرى في الشريعة (١/٣٦٢)

(٢) وسائل ابن حزم (٢/١٢٥)، وانظر: (٢/١٢٦)

وفي «الصحيح» عن علي أيضًا. «لو يعلم الذين يقاتلونهم ماذا لهم على لسان محمد، لَكَلُوا عن العمل»^(١) وقال رحمه الله تعالى: (وانقمت الصحابة على قتال الخوارج، حتى إن ابن عمر مع متاعه عن الدخول في فرقة؛ كسعد، وغيره من السابقين. ولهد لم يبايعوا لأحدٍ إلا في الجماعة، قال عند الموت: ما أسى على شيء إلا على أئى لم أقاتل الطائفة الباعية مع علي عليه السلام؛ يريد بذلك قتال الخوارج، وألا فهو لم يبايع؛ لا لعلي، ولا غيره، ولم يبايع معاوية إلا بعد أن اجتمع الناس عليه. فكيف يقاتل حدى الطائفتين؟ وإنما أراد المارقة التي قال فيها النبي ﷺ: «تمرق مارقة على حين فرقة من الناس، يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق». وهذا حدث به أبو سعيد، فلمّا بلغ ابن عمر قول النبي ﷺ في الخوارج، وأمره بقتالهم، تحشّر على ترك قتالهم)^(٢)

وَحَقُّ للمسلمين أن يفرحوا بهذا الفرح أشدّ فرح، ولك أن تتحل كيف كان يمكن أن يكون مسار التاريخ لو انتصر هؤلاء الفجرة؟ وحتى تدرك ذلك، أو تتخيله، طالع هذا التحليل العميق لوْهَبَ بن مُنْبِّه لاثار وتداعيات نصره هؤلاء في الواقع وأثر ذلك في مجريات التاريخ، قال عليه رحمة الله في أثناء نصيحة مطولة له، يُخاطب بها من يُخشى تأثره بالخوارج (إني قد أدركت صدر الإسلام، فوالله ما كانت للخوارج جماعة قَطُّ إلا فرقة الله على شر حالاتهم، وما أظهر أحدٌ منهم قوله، إلا صرب الله عقه، وما اجتمعت الأمة على رجل قَطُّ من الخوارج، ولو أمكن الله الخوارج من رأيهم لمسدت الأرض، وقطعت السبل، وقُصع الحج عن بيت الله الحرام، وإذن لَعَاد أمر الإسلام جاهلية حتى يعود الناس يستعينون برؤوس الجبال كما كانوا في الجاهلية، وإذن لَقَام أكثر من عشرة أو عشرين رجلاً ليس منهم رجلٌ إلا وهو يدعو إلى نفسه بالخلافة، ومع كل رجل منهم أكثر من عشرة آلاف يقاتل بعضهم بعضاً، ويشهد بعضهم على بعض بالكفر، حتى يصبح الرجل لمؤمن

(١) الاستقامة (١/٢٥٩).

(٢) الثوات (١/٥٦٦).

حائماً على نفسه ودمه وأهله وماله، لا بدري أين يسلك أو مع من يكون؟^(١).

فرضي الله عن عليٍّ، وجزاه عن أمة الإسلام خيراً.

قتل عليٍّ عليه السلام:

لم تتوقف حرائم الخوارج، بقتلهم لعبد الله من حباب، ثم بقتلهم طائفة من المؤمنين، وتجريتهم على قتال علي في السهروان، فقد استمر طهورهم وحروحهم بعد ذلك على شكل مجموعات صغيرة هنا وهناك في أرض العراق، واستمر عليٌّ في قتالهم، وقد حكى كتاب التاريخ في ذلك أخباراً كثيرة.

ثم خيموا مسلسل السوء هذا في خروحهم على علي بقتله عليه السلام، وهو الأمر الذي أعلم النبي صلى الله عليه وآله علياً به، وأحبر بعظيم حُرْم وجريرة مَنْ سيجري هذا الأمر على يده؛ فمن عبىد الله أن النبي صلى الله عليه وآله قال لعلي: «يا علي، مَنْ أشقى الأولين والآخرين؟» قال: الله ورسوله أعلم. قال: «أشقى الأولين عاقر الناقة، وأشقى الآخرين الذي يطعنك يا علي». وأُسار إلى حيث يُطعن^(٢).

ولا يُستشكل وصف قاتل عليٍّ بمثل هذا، قل أبو جعفر الطحاوي رحمه الله: (ويحزن يعلم أن ابن مسجم قد كان من أهل التوحيد، وإنما الذي كان معه حتى عاد به مطلقاً عليه أنه أشقى الناس، أعظم ما كان منه، وجلالة جُرمه، وفُتْقه في الإسلام ما فُتْقه، ويحزن نعلم مع ذلك أن أشقى منه مَنْ لم يوحد الله ساعةً قط، وحعل لله ولداً، ولقي الله على ذلك، وهو في الشَّقوة فوق ابن ملجم. ومن ذلك ما قد روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الخوارج الذين منهم ابن مسجم. «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، شرارُ الخلق والخلِقة». وقد علمنا أن مَنْ نحل لله ولداً، أو أشرك به، وقتل أنساءه وكذب رسده، شرٌّ من هؤلاء، لَمَّ عظم ما كان منهم وحشاً، جار بذلك أن يقال هم شر الخلق والخلِقة، وجاز لمن تعرّد منهم بما تفرد به في علي، أن

(١) تهذيب لكمال في أسماء الرجال، للعري (١٥٤/٣١)

(٢) رواه ابن سعد في الطبقات (٣/٣٢)؛ وصححه لأباني في السلسلة الصحيحة (١٠٨٨).

يقال: هو أشقى البرية وإن كان فيها من هو في الشقوة مثله، أو من هو في الشقوة فوقه. وهذا لسعة اللغة، ولعلم المحاطين بذلك مراد رسول الله ﷺ بما خاطبهم به فيه، ولولا أن ذلك كذلك، ما جار أن يقال لمن عطمت رنته في العلم، وحلّ مقداره فيه: إنه أعلم الناس، إذ كان الذي يقول ذلك له لا يعرف الناس جميعاً، ولا يقف على مقادير علومهم، وإذا حاز له ذلك مع تقصيره عن معرفة الناس جميعاً، وعن معرفة مقدار علومهم إذ كان لا يعرف منهم مثل الذي وصفه مما وصفه به، كان ذلك مما قد عقلا به أن المراد مثله من يعرفه فائل ذلك القول، وأنه جار له جمع الناس جميعاً في قوله، وأن ذلك على المجاز لا على الحقيقة^(١).

وكان عليّ يسحضر كثيراً أنه مَقْنُول، فحين جاء رأس الخوارج لى عليّ رضي الله عنه - مثلاً - وقال له: اتق الله، فإنك ميت فقل: لا والذي فلق الحبة وترأ السَّمة، ولكني مقتول من ضربة من هذه تخضب هذه - وأشار بيده إلى لحيته - عهدٌ معهود وقضاء مقضي، وقد خاب من فترى^(٢).

وقد وقع ذلك، وكان أشقى الأحرار الذي جرى هذا الأمر عليّ يده، عبد الرحمن بن ملجم المرادي، وهو رجل (أدرك الجاهلية، وهاجر في خلافة عمر، وقرأ على معاذ بن جبل - ذكر ذلك أبو سعيد بن يونس، ثم صار من كبار الخوارج، وهو أشقى هذه الأمة بالنص الثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقتل علي بن أبي طالب، فقبله أولاد علي - وذلك في شهر رمضان سنة أربع وأربعين ذكره الذهبي في التحريد؛ لكونه على الشرط، وليس بأهل أن يُذكر مع هؤلاء)^(٣). فهو (خارجي معتبر، ذكره ابن يونس في تاريخ مصر فقال: شهد فتح مصر، واختط بها مع الأشراف. وكان ممن قرأ القرآن، والفقه. وهو أحد سي ندول، وكان فارسهم بمصر. . . وكان من العتاد ويُقال: هو الذي أرسل صبيغاً التميمي إلى عمر فسأله عما سأله من منعهم

(١) شرح مشكل الآثار (٢/٢٨٦).

(٢) رواه بطائسي في مسنده (١/١٣٣).

(٣) الإصطبه (٥/٨٥).

انقران وقيل: إن عمر كتب إلى عمرو بن العاص: أن قَرَّب دار عبد الرحمن بن ملجم من المسجد لِيُعَلِّم الناس القرآن وانفقه، فَوَسَّعَ له مكن داره، وكانت إلى جانب دار عبد الرحمن بن عديس البلوي؛ يعني: أحد من أعان على قتل عثمان. ثم كان ابن ملجم من شيعة علي بالكوفة سار إليه إلى الكوفة، وشهد معه صفير. ثم أدركه الكتاب، وفعل ما فعل، وهو عند الخوارج من أفضل الأمة، وكذلك تعظمه النصيرية. قال الفقيه أبو محمد ابن حرم: يقولون: إن ابن ملجم أفضل أهل الأرض، خلص روح اللاهوت من ظلمة الحسد وكدره، فاعجبوا يا مسلمين لهذا الجنود وابن ملجم عند الروافض أشقى الخلق في الآخرة. وهو عبد أهل السنة - ممن يرجو له النار، ونجوز أن الله يحور عنه، لا كما يقول الخوارج والروافض فيه وحكمه حكم قاتل عثمان، وقاتل الربيع، وقاتل طلحة، وقاتل سعيد بن جبير، وقاتل عمار، وقاتل حارثة، وقاتل الحسين. فكل هؤلاء سرأ منهم ونغصهم في الله، ونكل أمورهم إلى الله وَعَلَى ^(١).

وقيل: (إنه قسه - أي: علياً - متأولاً بأنه وكيل امرأة قتل علياً أباها، فقتل منه، يعني: متأولاً عند نفسه فيما كان محطاً فيه، وفيما لا يحتمل التأويل، وليس كل من يتأول كان له أن يتأول) ^(٢).

وقصة قتله لعلي، أن (ثلاثة من الخوارج، وهم: عبد الرحمن بن ملجم المرادي، والرك بن عبد الله التميمي، وعمرو بن بكير التميمي، اجتمعوا بمكة، فتعاهدوا وتعاهدوا لِيَقْتُلُوا هؤلاء الثلاثة: علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، ويريدوا العباد منهم. فقال ابن ملجم: أنا لعلي، وقال البرك: أنا لكم لمعاوية، وقال الآخر: أنا أكفيكم عمراً فتواثقوا أن لا يكصوا، واتعدوا بينهم أن يقع ذلك ليلة سبع عشرة من رمضان. ثم توجه كل رجل منهم إلى بلد بها صاحبه، فقدم ابن ملجم الكوفة،

(١) تاريخ الإسلام، للذهبي (٢/٣٧٣).

(٢) فتاوى الرملي (٤/٣٣٧).

فاجتمع بأصحابه من الخوارج، فأَسْرَ إليهم، وكان يزورهم ويזורونه فرأى قَطَامَ بِنْتَ شُجْنَةَ من بني ثِيَمَ لِرَبَّابٍ، وكان على قنلٍ باها وأحاها يوم النهروان، فأعجبته، فقالت: لا أتزوجك حتى تعطيني ثلاثة آلاف درهم، وتقتل علياً، فقال: لك ذلك، ولقي شَيْبَ بنَ بَخْرَةَ الأشحعي، فأعلمه ودعه إلى أن يكون معه فأجابه. وبقي ابن ملجم في الليلة التي عزم فيها على قتل علي يساحي الأشعث بن قيس في مسجده حتى كاد يطلع الفجر، فقال له الأشعث: فَضَحْتُ الصُّحُ، فقام هو وشبيب، فأخذا أسياهما، ثم جاء حنّ جلسا مقابل السُّدَّة التي يحرق منها علي، فذكر مقتل علي عليه السلام، فلم قُتل أخذوا عبد الرحمن بن ملجم، وعذّبوه وقتلوه^(١).

(وأما صاحب معاوية - وهو البرك - فإنه حمى عليه وهو خدرج إلى صلاة المجر في هذا اليوم، فضره بالسيف، وقبل: بخنجر مسموم. فجاءت الصرية في وركه فجرحته أليته، ومسيك الخارجي قُتل، وقد قال لمعاوية ابركني، فإني أبشرك بشارة. فقال: وما هي؟ فقال: إن أخي قد قتل في هذه الليلة علي بن أبي طالب، قال: فلعه لم يقدر عليه. قال: بلى، إنه لا حرس معه. فأمر به فُتِل، وجاء الطبيب إلى معاوية فقال: إن جرحك مسموم؛ إما أن أكويك وإما أن أسقيك شربة فيذهب السم، ولكن ينقطع نسلُك فقال معاوية: أمّا النار، فلا طاقة لي بها، وأمّ النسل، ففي بريد وعبد الله ما تقرُّ به عيني. فسقاه شربة، فبرأ من ألمه وجراحه، وانقطع النسل وسلم من ذلك، عليه السلام. ومن حينئذ عملت المقصورة في المسجد الحامع، وجعل الحرس حولها في حال السجود، فكان أول من اتخذها معاوية، لهذه الحادثة

وأما صاحب عمرو بن العاص - وهو عمرو بن بكر - فإنه كمر له بيجرح إلى الصلاة، فاتفق أن عرض لعمرو بن العاص مغصٌ شديد في تلك الليلة، فلم يخرج إلا نذبه إلى الصلاة، وهو خارحة بن أبي حسيّة، من بني عامر بن لؤي، وكان على شرطة عمرو بن العاص، فحمل عليه الخارجي فقتله، وهو

(١) تاريخ الإسلام، للدعي (٢/٣٤٣).

يعتقده عمرو بن العاص، فلما أخذ الخارجي، قال. أردت عمراً وأراد الله خارحة فأرسلها مثلاً، ثم قُتل، قَتَحَهُ الله. وقد قيل إن الذي قالها عمرو بن العاص. وذلك حين جيء بالخارجي فقال. ما هذا؟ قالوا: قتل بائك خارحة. فقل الخارجي: والله، ما أردت إلا إياك. فقال عمرو: أردتني وأراد الله خارجة. ثم أمر به فصُربت عنقه.

والمقصود أن علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما مات صلى عليه ابنه الحسن، فكبر عليه تسع تكسرات، ودفع بدار الإمارة بالكوفة؛ خوفاً عليه من الخوارج أن ينبشوا عن جثته، هذا هو المشهور، ومن قال إنه حُمل على راحلته، فذهبت به فلا يُدرى أين ذهبت؟ فقد أخطأ وتكلف ما لا علم له به، ولا يسيغه عقل ولا شرع. وما يعتقده كثير من جهة الروافض من أن قبره بمشهد النجف، فلا دليل على ذلك ولا أصل له^(١).

(وحاصل الأمر، أن علياً قُتل ليلة الجمعة سَحَرًا، وذلك لسبع عشرة حبل من رمضان من سنة أربعين وفيل: إنه قتل في ربيع الأول والأول هو لأصح)^(٢).

وحين بلغ الخوارج (مقتل علي)، برحّموا على قتله ابن ملجم، وقال فائلهم: لا يقطع الله يداً عَنتُ قَذَال^(٣) علي بالسيف. وجعلوا يحمدون الله على قتل علي، ثم عرموا على الخروج على الناس، وتوافقوا على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فيما يراعون^(٤). وهكذا استمر مسلسل خروج الحوارج في جسد الأمة، والذي ما زال حاضراً حتى في عالم المسلمين اليوم، فإن المحافظ ابن كثير مدحّصاً حكاية الخوارج في التاريخ: (وأكثر

(١) ابتداء والنهاية (١٩/١١) وانظر مجموع الفتاوى (٤٩٩/٤)، و(٥١٢/٤)، وعنده القاري (١٤٨/٢)

(٢) البداية والنهاية (٢٢/١١)

(٣) «القدان» جماع مزحر الرأس من الإنسان ولعرس فوق السما والعدالان ما اكتنف الفضا عن اليمس وعن الشمال المعجم الوسيط (٧٢٢/٢).

(٤) البداية والنهاية (١١/١٥٤).

الحوارج الفساد في البلاد، وقتلوا الحريم ولأولاد، وادوا عامة العباد^(١)

ومن أشهر ما قيل في الثناء على ابن ملجم وحُرمه، تلك الأبيات الشهيرة التي قالها شاعر الخوارج عمران بن حطان الخارجي، والذي كان أولاً من أهل السُّنة والجماعة، فتزوج امرأة من الحوارج حسنة جميلة جداً، فأحبها، وكان هو دميم الشكل، فأراد أن يرُدّها إلى لِسُنّة فأبَتْ، فريد معها إلى مذهبها. وقد كن من الشعراء المطبّعين، وهو القائل في قتل علي وقائه

يا ضربه من بقي ما أراد بها إلا ليلع من ذي العرش رضوانا
إني لأذكره يومًا فأحسبه أوفى البرية عند الله ميراب
أكرّم بقوم بطون الطير قبرهم لم يخلطوا ديسهم بعيا وعدوانا
. . . مات عمران بن حطان سنة أربع وثمانين، وقد ردّ عليه بعض

العلماء في أبياته المتقدمة في قتل علي عليه السلام، بأبيات على قفيتها ووزنها:

بل صرة من شقي ما أراد بها إلا ليلع من ذي العرش حيران
إني لأذكره يومًا فأحسبه أشقى البرية عند الله مزيان^(٢)

وتتبع العلماء على هجائه وتسطير الأبيات في معارضة أبياته، فمن ذلك ما نسب إلى ابن المبارك عليه رحمة الله من قوله:

(كعافر الساقة الأولى التي خلبت
قد كان يُخبرهم أن سوف يخضُّها
فلا عفى الله عنه ما تحمده
بقوله بيت شعرٍ ظلُّ مجترماً
من ضربة من كمي ما أراد بها
بل ضربة من عويٍّ أوردته لظي
كأنه لم يرِدْ قصداً بضربته
على ثمود بأرض الحجر حراب
قبل الميَّة أرماء وأرمانا
ولا سقى قبر عمران بن حطاب
ونال ما ناله ظلمًا وعدوانا
إلا ليلع عند الله رضوان
مخلداً قد أتى الرحمن غصانا
إلا ليضلي عذاب الخلد نيرانا

وقال القاضي أبو الطيب الطبري:

(١) البداية والنهاية (١٣/٤٢٨).

(٢) البداية والنهاية (١٣/٣٥٢).

إني لأبرأ مما أنت ذاكره عن ابن ملجم الملعون بهتانا
إني لأذكره يوماً فآلعه ديناً وألعن عمران بن حطانا
عليك ثم عليه من جماعتنا لعائنٌ كثرت سرّاً وإعلانا
فأنتما من كلاب النار جاء به نص الشريعة إعلاناً وتبياناً

. . وقال الإمام أبو المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني في كتابه في الملل والحل المسمى بالتبصير في الدين وذكر مقالات المخالفين: وقد أجيبت عنه بهذه الأبيات:

كذبت وإيم الذي حجّ الحجيّج له وقد ركبّت ضلالاً منك بهتانا
لتلقين بها ناراً مؤججةً يوم القيامة لا زلفى ورضوانا
تبت يداه لقد خابت وقد خسرت وصار أبخس من في الحشر ميزانا
هذا جوابي في ذا النذل مرتجلاً أرجو بذاك من الرحمن غفرانا

وذكر القاضي الجليل، سيف لسنّة ولسان الأئمة، أبو بكر الباقلاّني رحمته في كتبه الحيل الملفف ماقب الأئمة، وهو كتاب عظيم القدر حافل بَيّن فيه أن الصحابة كلهم مأجورون على ما شجر بينهم، وذكر أبيات ابن ملجم هذه، وقال: إن الحمري نقضها عليه بقوله:

لا ذرّ ذرّ المرادي الذي سفكت كفاه مهجة خير الخلق إنسانا
أصبح مما تعاطاه بضربته مما عليه ذوو الإسلام عربانا
أبكى السماء لباب كان يعمره منها وحنّت عليه الأرض تحنانا
طوراً أقول ابن ملعونين ملتقط من نسل إبليس لا بل كان شيطانا
ويل أمه أيّما ذا لعنة ولدت لا إن كما قال عمران بن حطانا
عبد تحمّل إثمًا لو تحمّله نهلاًن طرفة عين هذّ نهلانا^(١).

* * *

والمقصود هنا، التأكيد على ظهور المحدد الثاني من محددات وصف المعورج في أولئك الخارجين على علي عليه السلام، وهو القتال بشكل بين ظاهر، وهو

(١) طبقات الشيعية الكبرى (١/٢٨٨)

المحدد الذي استمر وجوده تاليًا مع تجدد التحققات الخارجية في التاريخ والواقع.

مظاهر الخلل المنهجي في الفهم الخارجي:

بواعث هذا الخطأ والانحراف في مسألة التكفير، وما ترتب عليه تآكل من استباحة الدم الحرام هو الجهل والهوى، فمع دعواهم أنهم مستزمون بدلالة الوحي، لكه الترام معتقر إلى العقه المطلوب؛ ولذا فقد أنزلوا ذلك الوحي في غير مازله، ووصعوه في غير موضعه، وتعلقوا بالمتشابه منه معترضين على مُحْكَمِهِ ويكفي لإدراك لوازم السوء هذه، ما وقع منهم من تكفير أعلام الأمة ممن دلت النصوص المتواترة على فضلهم، وانعقد الإجماع على جليل قدرهم وعظيم منزلتهم. وهو ما لحظه الصحابة والتابعون رضي الله عنهم وانتقدوه من منهجية الاستدلال المصحفة، والتي ولدت جهلاً، وولدت الجهل جهالة في لأقوال والأعمال. (عن الحسن قال: العامل على غير علم كالسائر على غير الطريق، والعامل على غير علم ما يُفسد أكثر مما يصلح. فاطلبوا العلم طلباً لا يضر بترك العبادة، واطلبوا العبادة طلباً لا يضر بترك العلم، فإن قومًا طبوا العبادة وتركوا العلم حتى خرجوا بأسيافهم على أمة محمد صلى الله عليه وسلم، ولو طبوا العلم لم يدلهم على ما فعلوا، يعني الحوارج^(١)). فطلب العبادة بالجهل خطير جدًا، وهو يورد صاحبه المهالك.

وقد سبق ذكر البيان النووي في أسباب انحراف هؤلاء، ويُنَبِّه أن ما وقع منهم من بدعتي (الغلُو في التكفير والقتال) هو واقع بسبب خلل منهجي عميق في أدوات الفهم عندهم، فجاء ذلك في معرض تبليانه صلى الله عليه وسلم لشيء من صفات الخوارج وشأنهم، وكيف أنهم «حُدَّثَاءُ الْأَسْنَانِ، سَفَهَاءُ الْأَحْلَامِ»، «يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ يَحْسِبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ، وَهُوَ عَلَيْهِمْ» إلى غير ذلك مما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم عنهم.

ومن الأحاديث المهمة التي يتأكد إيرادها هنا، والذي يكشف فيه النبي صلى الله عليه وسلم عن انتقال مركز الصراع حول الوحي من منطقة التنزيل إلى منطقة التأويل، فلئن كان قتل أهل الإسلام مع غيرهم هو قتال على نشر الوحي، فالقتال الذي يقع بين أهل الإسلام يمكن أن تدور رَحَاهُ على تأويله وفهمه.

(١) الاعتصام (١٠١/٣).

وهو الذي أدان النبي ﷺ عن وقوعه، وهو ما وقع فعلاً بانشقاق الخوارج فيهم الكتاب، فكفروا المسلمين ثم قاتلوهم نصرة لتأويلهم. وقد أكد الرسول ﷺ هذا بذكره أن علياً رضي الله عنه هو من سيحظى بشرف المقاتلة على الأويل الحق بلوحي، وهو قتال يحبُّه الله ورسوله. قال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: كنا جلوساً ننتظر رسول الله ﷺ، فخرج علينا من بعض بيوت سائته، قال: فقمنا معه، فانقطعت نعلهُ فتحلَّفَ عليها عليٌّ يخصفها، فمضى رسول الله ﷺ ومضينا معه، ثم قام ينتظره وقمنا معه، فقال: «إن منكم من يقتل علي تأويل هذا القرآن كما قاتلتُ علي تنزيله»، فاستشرفنا وفينا أبو بكر وعمر فقال: «لا، ولكنه خاصف النعل»، قال: فجئنا نبشره، قال: وكأنه قد سمعه^(١). قال ابن تيمية رحمه الله: (أول سيف سُلَّ على الخلاف في القواعد الدينية، سيفُ الخوارج، وقتلهم من أعظم القتال، وهم الذين ابتدَعوا أقوالاً حالموا فيها الصحابة وقاتلوا عليها، وهم الذين توترت النصوص بذكرهم)^(٢). وأهم ما يمكن رصدُه من إشكالياتٍ مهجبةٍ في الفهم والاستدلال عند أولئك الخوارج، مما تنبَّه إليه الصحابة ومن بعدهم، وسهوا إليه، ما يلي:

١ - التعلُّق بمتشابه الوحي:

فالله تعالى حين أنزل الوحي، أنزلهُ على طبيعتين، نصوصٌ مُحْكَمَةٌ لا يختلف في معناها ودلالاتها، ونصوصٌ متشابهة قابلة للاختلاف، وجعل ذلك محبة واختباراً ليُنظر من يُقبل على المحكم ويرد المتشابه إليه، ومن يعرض عن المحكم تعلقاً بالمتشابه. ويبيِّن أن أمانة العلم والرسوخ فيه، سلوك السبيل الأولي، وأن علامة الزيغ والخذلان، سلوك الأخرى؛ قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ عَلَيْكَ نَبِيَّكَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَقْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَمَّا يَوْرَ كُلِّ مِنْ عِدِّ زَيِّاً وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾﴾،

(١) رواه الإمام أحمد في المسند (١١٧٩٠)، وصححه الألباني في السنة الصحيحة (٢٤٨٧)

(٢) مساجد السنة (٣٢٨/٦)

قال النبي ﷺ معنًا على هذه الآية الكريمة: «إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه، فأولئك الذين سمي الله، فأحذروهم»^(١). وقد تحقق هذا الأمر فعلاً، وظهر في الخوارج، وهو ما لاحظته الصحابة والتابعون، فأحدوا جذرهم منهم وحذروا، وسعوا في بيان هذا الانحراف المنهجي؛ طمعاً في ردّهم بالإقبال على مُحْكَم الوحي؛ قال ابن عباس - مثلاً - في أثناء مناظرته للخوارج: أرايتم إن قرأت عليكم من كتاب الله المحكم، وحدثتكم من سنة بيّه ﷺ ما لا تكفرون، أترجعون؟ وهو تلميح إلى تصحيح مسالك النظر أولاً، طلباً لتحقيق الصواب في النتائج والأقوال، ويتضمن أيضاً تلميحاً إلى حلّ وافي عندهم في هذا الباب، وهو ما صرح به ﷺ في مقام آخر؛ حيث ذكر ما يلقي الخوارج عند القرآن، فقال: يؤمنون عند محكمه، ويهلكون عند مثبته^(٢)

وجاء عن أبي غالب قال: كنت عند أبي أمامة، فقال له رجل: أرايت قول الله: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ تُحْكِمُ لِمَنْ أُمُّ الْكِتَابِ وَأَمْرٌ مُتَشَابِهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْجٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَنَّاهُ مِنْهُ﴾ من هؤلاء؟ قال: هم الخوارج^(٣) كما صرح بهذا - أيضاً - سعيد بن حبير رضي الله عنه فقال: أما المتشابهات: فهنّ آي في القرآن يتشابهن على الناس إذا قرأوهن، من أجل ذلك يضلّ من ضلّ ممن ادّعى هذه الكلمة، كل فرقة يقرؤون آيات من القرآن، ويرعمون أنها لهم أصابوا بها الهدى، ومما تتبع الحرورية من المتشابهة قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَرْسَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^(٤) ويقرؤون معها: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾^(٥) فإذا رأوا الإمام يحكم بغير الحق دلوا: قد كفر، ومن كفر عدل بربه فقد أشرك، فهؤلاء الأئمة مشركون، فيحرمون فيفعلون ما رأيت؛ لأنهم يتأولون هذه الآية^(٦).

(١) رواه البخاري (٤٥٤٧) وأبو داود (٤٦٠٠) والترمذي (٢٩٩٤)، والإمام أحمد في المسند (٢٦٢٤٠).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٧٩٠٢) والآخر في الشريعة (٣٤٣/١)، وأبو إسماعيل الجوهري في ذم الكلام وأهله (٣٣/٢).

(٣) الشفاء للحروري (٥٥/٢٢).

(٤) رواه الآخر في الشريعة (٣٤١/١).

وكان قتادة رحمه الله إذا قرأ هذه الآية: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ قال: إن لم تنكر لحرورية أو السبئية، فلا أدري من هم؟ ولعمري، لقد كان في أصحاب بدر والحديبية الذين شهدوا مع رسول الله ﷺ بيعة الرضوان من المهاجرين والأنصار حرًا لمن استخسر، وعبرة لمن اعتبر، لمن كان يعقل أو يبصر، إن الخوارج حرقوا، وأصحاب رسول الله ﷺ يومئذ كثير، بالمدينة، وبالشام، وبالعراق، وأروجه يومئذ أحياء، والله إن خرج منهم ذكر ولا أنثى حرورياً قط، ولا رضوا الذي هم عليه، ولا مالؤوهم فيه، بل كانوا يحدثون بعيب رسول الله ﷺ إياهم. وبعمه لدي نعتهم به، وكانوا يغضونهم بقلوبهم، ويعادونهم بالسب، وتشتد - والله - أيديهم عليهم إذا لقوهم، ولعمري لو كان أمر الخوارج هدى لا حتم، وبكه كان صلالة فتفرق، وكذلك الأمر إذا كان من عند غير الله، وجدت فيه ختلاً كثيراً، فقد أوصوا^(١) هذا الأمر منذ زمان طویل، فهل أفدحوا فيه يوماً قط، أو أبححوا؟ يا سبحان الله! كيف لا يعبر آخر هؤلاء القوم بأولهم؟ إنهم لو كانوا على حق أو هدى، لأطهره الله وأفلجه ونصره، ولكنهم كانوا على باطل، فأكد به الله تعالى وأدحضه، فهم - كم رأيتم - كما خرج منهم قرآن، أدحض الله خنثهم، وأكذب أحمقوتهم، وأهراق دماءهم، وإن كتموه كان قرحاً في قلوبهم، وعقاً عليهم، وإن أظهره أهراق الله دماءهم، ذاكم والله دين سوء، فاجتنبوه، فوالله إن اليهودية لبدة، وإن النصرانية لبدة، وإن الحرورية لبدة، وإن السبئية لبدة، ما نزل بهن كتاب ولا سنن نبي^(٢).

واسترسالاً في ذكر هذا الخل المنهجي الخطير في مكنة الاستدلال الخارجی، يقول الإمام الشاطبي: (فرجحوا المتشابه على المحكم، وباصبوا بالحلاف السواد الأعظم)^(٣). وقال: (وفي حديث الخوارج ما يدل عليه أنصار، فإنه ذمهم بعد أن ذكر أعمالهم، وقال في جملة ما ذمهم به: «يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم»، فذمهم بترك التدبر والأخذ بظواهر المتشابهات،

(١) المعنى - راودره، جاء في القاموس المحظ (٦٣٠) (وآلفته عن كذا وكذا راودته عنه)

(٢) تفسير عبد لوراق (٣٨٣/١) والطري (٢٠٧/٥)

(٣) الاعتصام (٢٥٨/١).

كما قالوا: حكم الرجال في دين الله، والله يقول: ﴿إِن لَّحُكْمُ إِلَهِ﴾، وقال أيضًا: «يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان»، عدتهم بعكس ما عليه الشرع؛ لأن الشريعة جاءت بقتل الكفار والكف عن المسممين^(١).

ومن الأحبار الطريفة، والتي يُمكن إيرادها هنا، حبر مبكر في طاهرة التعلق بمتشابه الوحي، وهو حبر ضبيع بن عسل الشهير؛ فعن سليمان بن يسار: أن رجلًا يُقال له: صبيغ، قدم المدينة، فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فأرسل إليه عمر رضي الله عنه وقد أعد له عراجين الحل، فقال: من أنت؟ قال: أنا عبد الله صبيغ، فأخذ عمر عرحوًا من ثلث العراجين، فصره وقال: أنا عبد الله عمر، فجعل له صربًا حتى دَبِي رأسه، فقال: يا أمير المؤمنين، حسنت، قد ذهب الذي كنت أجد في رأسي^(٢). قال ابن تيمية رحمته الله: (وبعث به إلى البصرة وأمرهم أن لا يجالسوه، فكان بها كالبعير الأجرب، لا يأتي مجلسًا إلا قالوا: غرّمه أمير المؤمنين. فتفرّقوا عنه حتى تب، وحلف بالله ما بقي يحدّ مما كان في نفسه شيئًا، فأذن عمر في مجالسته، فلما خرجت الحوارح أتني فقلل به: هذا وقتك، فقال: لا، نفعتني موعظة العبد الصالح)^(٣).

وقال ابن القيم رحمته الله ممثلًا ببعض صور هذا التعلق بالمتشابه ورد المحكم عند الخوارج فقال في معرض حديثه عن صنيع الروافض في هذا: (كفعل إخوانهم من الخوارج حين ردّوا التصوّر الصحيحة المحكمة في موالاته المؤمنين ومحبتهم وإن ارتكبوا بعض الذنوب التي تقع مكفرة بالتوبة النصوح، والاستغفار، والحسنات المباحية، والمصائب المكفرة، ودعاء المسلمين لهم في حياتهم وبعد موتهم، وبالامتحان في الرزخ وفي موقف القيامة، وبشفاعة من يأذن الله له بالشفاعة، وبصدق التوحيد، وبرحمة أرحم الراحمين، فهذه عشرة أسباب تمحق أثر الذنوب، فإن عجزت هذه الأسباب

(١) الاعتصام (٣/١٣٧).

(٢) رواه لدرمي (١٤٦)، والأخري في الشريعة (١/٤٨٣)، واسطة في الإله (٢/٦٠٩)، وللالكائي في شرح أصول اعتماد أهل السنة (٤/٧٠٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/٣).

عها فلا بد من دخول النار، ثم يخرجون منها؛ فتركوا ذلك كله بالمتشابه من نصوص الوعيد، ورد المحكم من أفعالهم وإيمانهم وطاعتهم بالمتشابه من أفعالهم التي سحتم أن يكونوا قصدوا بها طاعة الله، فاحتهدوا فأذاهم اجتهدهم إلى ذلك فحصلوا فيه على الأجر المفرد، وكان حظ أعدائهم منه تكفيرهم واستحلال دمائهم وأموالهم، وإن لم يكونوا قصدوا ذلك كان غايتهم أن يكونوا قد أذسوا، ولهم من الحسنات والتوبة وغيرها ما يرفع موجب الدب، فاشتركوا هم والرافضة في رد المحكم من لنصوص وأفعال المؤمنين بالمتشابه منها؛ فكفروهم وخرحوهم بالسيف يقتلون أهل الإيمان ويدعون أهل الأوان، ففساد الدنيا والدين من تقديم المتشابه على المحكم، وتقديم الرأي على الشرع، والهوى على الهدى^(١).

٢ - تنزيل النصوص على غير محالها:

من المشكلات الأساسية عند الحوارج، الدالة على عميق جهلهم وقلة بقهم لدلالات الوحي، تنزيل نصوصه على غير مواضعها، وهي مسألة تنبه له وأشار إليها عبد الله بن عمر رضي الله عنه حيث قال فيهم: (إنهم انطلقوا إلى باب نزلت في الكفار، فجعلوها على المؤمنين)^(٢)، فهم - بحكم جهلهم - بزوا آيات لا تصح إلا في الكفار، فجعلوها على المسلمين، وجعلوا ما يعلق بحكم الكفار منها حكمًا في المسلمين ولم يكن الأمر منهم محرّد استثمار لدلالة الآية في تقييح ما فتحه الله من الكفار ليحذره المسلمون، لكهم نقلوا النص من محال التفعيل في الكفار، فجعلوه نصًا فاعلاً في المسلمين، وخرحوهم بمقصود الآية عن مقصودها بالكلية. وهي ملاحظة نص

(١) إعلام الموقعين (٢/٢١٨).

(٢) رواه البخاري معنًا، بصيغة الحرم، قال الحافظ من حجر رضي الله عنه في تعليق (٢٥٩/٥) (وقال أبو جعفر الطبري في كتاب تهذيب الآثار له: ثنا يونس، ثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث أن بكيرا حدثه أنه سأل دقنا كيف كان رأى ابن عمر عي الضرورية؟ قال: يراهم شرار خلق الله، انطلقوا إلى باب في الكفار فجعلوها في المؤمنين وهكذا ذكر ابن عبد البر في الاستدكار أن ابن وهب رواه في جامعه، ويثبت أن بكيرا هو ابن عبد الله بن الأشج، وإسناده صحيح).

عليها غير واحد من السلف، فقد قال عيسى بن عبد الرحمن. سألت الشعبي عن هذه الآية: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ (١٦١)، قال: قلت: ترعم الخوارج أنها في الأمراء. قال: كذبوا، إنما أنزلت هذه الآية في المشركين كانوا يخاصمون أصحاب رسول الله ﷺ فيقولون: أما ما قتل الله، فلا تأكلون منه - يعني: الميتة - وأما ما قتلتم أنتم فتأكلون منه؟ فأنزل الله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ (١٦٢)، قال: لئن أكلتم الميتة وأطعتموهم إكم لمشركون^(١) وعن جعفر بن أبي المغيرة، عن س ابن أبي أزي، قال: جاء رجل من الخوارج يقرأ عليه هذه الآية: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَقُولُونَ﴾ (١٦٣)، قال له: أليس الذين كفروا بربهم يعدلون؟ قال: بلى. قال: وابصرف عنه الرجل، فقال له رجل من القوم: يا ابن أزي، إن هذا قد أراد تفسير هذه غير هذا، إنه رجل من الخوارج، فقال: رُدُّوه عليّ، فلما جاءه قال: هل تدري فيمن نزلت هذه الآية؟ قال: لا. قال: إنها نزلت في أهل الكتاب، اذهب ولا تصعها على غير حدها^(٢) فتأمل شيوع هذا الأمر في الخوارج شيوعاً حتى صار كالأماراة عليهم، وتأمل كيف يُراد تمرير تكفير المسلمين بمثل هذه الحجالات؟

٢ - تبويض الوحي:

من الواجبات المنهجية الكبرى في التعامل مع نصوص الوحي، الأخذ بها جميعاً، لا الأخذ ببعضها وإطراح بعضها، كحال من ذمهم الله تعالى في قوله: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾، فـ(كثراً ما ترى الجهال يحتجّون لأنفسهم بأدلة فاسدة، وبأدلة صحيحة اقتصاراً على دليل ما، وإطراحاً للظفر في غيره من الأدلة)^(٣). ولذا، فقد كان من أعظم أمارات الفرق بين

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١٣٨٠).

(٢) تفسير الطبري (٩/ ١٤٨).

(٣) الاعتصام (١/ ٢٢٢).

أهل السُّنة والجماعة وغيرهم من أهل البدع، هو في مدى استمساكهم بالوحي كَلِّه، أو لوقوع في فُتْحٍ نبغيه، وقد أشار وكيع بن الجراح إلى هذا في عبارة شديده التركيب: (أهل السُّنة يذكرون ما لهم وما عليهم، وأم أهل الأهواء، فلا يذكرون إلا ما بهم)، وهذه الإشكالية تعبر في الحقيقة عن محركات الهوى عندما يتمكن من صاحبه، فيسعى في التقاط ما يناسب هواه من الدلائل معرضاً عما يعارضها، وفي هذا يقول الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ (فالمبتدع من هذه الأمة، إنما ضلَّ في أدتها؛ حيث أخذها مأخذ الهوى والشهوة، لا مأخذ لافيد تحت أحكام الله. وهذا هو الفرق بين المبتدع وغيره؛ لأن المبتدع جعل الهوى أولَ مطالبه، وأخذ الأدلة بالتبع... بخلاف غير المبتدع؛ فإنه إما جعل الهداية إلى الحق أول مطالبه، وأخر هواه - إن كان فحعله بالتبع^(١) - وغلبة الهوى حالة تعمي، تحمل صاحبها على ردِّ ما لا يوافق مراحها من الأدلة، وهي حالة حاضرة في الحالة العقديّة للزائغين؛ فللهوى تأثير مردوج خطير في عملية الاستدلال بالإقبال على الأدلة الموافقة والإعراض عن الأدلة المخالفة. فأحد مسببات الضلال الخارجي، هو تعلُّقهم ببعض الآيات طمًا منهم أنها تنصر مذهبهم، ولم يعيُّوا بآياتٍ أُخرَ تقض هذا المذهب؛ قال الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ: (فأهل حروراء وغيرهم من الخوارج، قطعوا قوله تعالى ﴿إِن الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ عن قوله: ﴿يَحْكُمُ بِهِ دَوَّاءُ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ وغيرها)^(٢).

٤ - رد السُّنة التي يتوهمون مخالفتها لظاهر القرآن:

الحقيقة أن موقف الخوارج فيما يتعلق بموقفهم من السُّنة، فيه قدرٌ من الاتسار والارتباك؛ فطبيعة الحدلّيات المكروة، والمناظرات، تكشف أنه لم يكر لهم موقف حديّ منهجي من السُّنة النبوية، وليس معنى ذلك، عدم وجود مشكلات عندهم في هذا الباب، فما وقع منهم من تكفير الصحابة، ينبغي أن

(١) الاعتصام (١/ ٢٣٤)

(٢) الاعتصام (١/ ٩٦٢)

يكون له تأثير كبير في هذا، ولكن يبدو أن تبلور رؤى منهجية محددة، كردّ خبر الآحاد مثلاً، والاقتصار في العمل على المتواتر، وغير ذلك، جاء تطويره وتبنيه لاحقاً، وهو أمر طبيعي في ظلّ تطور المنظومة العقدية الحارحية، وهذه ملحوظة يسغي إدراكها، فليس كل ما يورد هنا يلزم أن يكون ممثلاً لتصور الخارجي خصوصاً في بدايات التشكّل، وإن أفصى بعد ذلك إلى نوع استقرار داخل البيت الخارجي كلّهُ، أو أن يكون قولاً لبعضهم، حتى قال بعضهم برّد ما يتوهمونه محالّ لظاهر القرآن، ولو ثبت عندهم أن الرسول ﷺ سنّه، يقول ابن تيمية رحمه الله: (فإن من الخوارج من يرّد السنّة المخالفة لظاهر القرآن، مع علمه بأن الرسول سنّه)^(١)؛ وذلك أن (الخوارج جوّروا على الرسول نفسه أن يجور ويضل في سنّته!! ولم يوحوا طاعته ومتابعته، وإنما صدّقوه فيما بلغه من القرآن دون ما شرعه من السنّة التي تحالف برعمهم طاهر القرآن)^(٢). (مع أنه لم يوجد في ظاهر القرآن ما يخالف السنّة)^(٣) وقد بين ابن تيمية ما يمكن أن يقع بين الخوارج من تباينات منهجية في تعاطيهم مع السنّة، وذلك في معرض تحليله لحكاية أرباب المقالات لمقالات الخوارج في هذا الباب؛ قال رحمه الله: (وقد حكى أرباب المقالات عن الحوارج أنهم بجوّروا على الأنبياء الكبرياء، ولهذا لا ينتفتون إلى السنّة المخالفة في رأيهم لظاهر القرآن وإن كانت متواترة، فلا يرجمون الرائي، ويقطعون يد السارق فيما قرأ أو كثر، زعمًا منهم على ما قيل: أن لا حجة إلا القرآن، وأن لسنّة الصادرة عن الرسول ﷺ ليست حجة، بناء على ذلك الأصل العاسد. قال من حكى ذلك عنهم: إنهم لا يطعنون في النقل، لتواتر ذلك، وإنما سونه على هذا الأصل، ولهذا قال النبي ﷺ في صفتهم: «إنهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم» يتأولونه برأيهم من غير استدلال على معانيه بالسنّة، وهم لا يفهمونه بقلوبهم، إنما يملونه بألسنتهم. والنحقيق أنهم أصناف مختلفة؛ فهذا رأي طائفة منهم،

(١) مجموع الفتاوى (٩٠/٢٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٧٣/١٩).

(٣) منهاج السنّة (١٧٩/٤).

وطائفة قد يُكدّون الثقل، وطائفة لم يسمعوا ذلك ولم يطلبوا عنه، وطائفة
يرعمون أن ما ليس له ذكر في القرآن بصريحه، ليس حجة على الخلق، إما
بكونه مسوًخاً أو مخصوصاً بالرسول أو غير ذلك. وكذلك ما ذكر من
تجوهرهم الكبائر، فأظنه - والله أعلم - قول طائفة منهم. وعلى كل حال،
فمن كان يعتقد أن النبي ﷺ حائرٌ في قسمه، يقول: إنه يفعلها بأمر الله، فهو
مكذب له، ومن زعم أنه يجور في حكم أو قسمة، فقد زعم أنه خائر، وأن
اتّباعه لا يجب، وهو مناقض لما تضمنته الرسالة من أمانته، ووجوب
طاعته، وزوال الحرج عن النفس من قصائده بقوله وفعله، فإنه قد بلغ عن الله
أنه أَوْحَى طاعته، والانقياد لحكمه، ولأنه لا يجيف على أحد، فمن طعن
في هذا فقد طعن في صحة سليعه، وذلك طعنٌ في نفس الرسالة، وبهذا
ينبني صحة رواية من روى الحديث: «ومن يعدل إذا لم أعدل؟! لقد خبت
وخسرت إن لم أكن أعدل»؛ لأن هذا الطاعر يقول: إنه رسول الله، وأنه
يجب عليه تصديقه وطاعته، فإذا قال: إنه لم يعدل، فقد لزم أنه صدق غير
عادل ولا أمر، ومن اتبع مثل ذلك فهو خائب خاسر، كما وصفهم الله
بأنهم من الأخسرين أعمالاً وإن خَسِبُوا أنهم يُحْسِنُونَ صُنْعاً، ولأنه من لم
يؤمن على المال لم يؤمن على ما هو أعظم منه؛ ولهذا قال ﷺ: «ألا
تأموني وأنا أمين من في السماء، يأتيني خبر السماء صباحاً ومساءً»، وقال ﷺ
ما قاله اتق الله: «أولست أحق أهل الأرض أن يتقي الله؟ وذلك لأن الله
في فيما بلغه إليهم الرسول: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ
فَانْتَهُوا﴾ بعد قوله: ﴿مَا آتَاكُمُ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ الآية،
فمن سحبه أن ما نهى عنه من مال السيء، فعليه أن ينتهي عنه، فيجب أن
يكون أحق أهل الأرض أن يتقي الله؛ إذ لولا ذلك لكانت الطاعة له ولغيره
تساوياً، أو لغيره دونه إن كان دونه، وهذا كفر بما جاء به، وهذا
طاهر^(١).

(١) الصارم المملوك (١٨٤).

سبق بيان أن بعض ما يتعلق بهذه الرؤى الحديثية عند لحوارج، قد لا يكون معبراً بالضرورة عن رؤية الخوارج في لحظة التأسيس، خصوصاً في البدايات، وإن دخلت في إطار المذهب بعد ذلك، وفي كلمة من تيمية السافنة ما يؤكد وجود مسارات متنوعة في التعامل مع السُّنة عندهم، لكن من المعاني التي اشتهرت بسببها للخوارج في صورتها المذهبية، القول بعدم قبول خبر الآحاد حتى في العمليات لا في العقائد وحدها، ومن ذلك ما قاله السرخسي رحمه الله: (على قول الخوارج، فإنهم يكررون الرجم؛ لأنهم لا يقبلون الأخبار إذا لم تكن في حد التواتر)^(١). والحقيقة أن بعض إنكارهم قد يقع لمتواتر، لكنه واقع إما جهلاً منهم بكونه متواتراً، وفيه يقول ملا علي القاري: (والحاصل، أن إنكاره إنكار دليل قطعي بالانفاق، فإن الخوارج يوحسون العمل بالمتواتر لفظاً أو معنى، كسائر المسلمين، إلا أن انحرافهم عن الاحتياط بالصحابة والتابعين، وترك التردد إلى علماء المسلمين ورواتهم، أوقعهم في جهالات كثيرة، لخفاء السمع عنهم والشهرة. ولذا، حين عدوا على عمر بن عبد العزيز القول بالرجم؛ لأنه ليس في كتاب الله، ألزمهم بأعداد الركعات، ومقادير الركواب، فقالوا: ذلك لأنه فعله رسول الله ﷺ والمسلمون، فقال لهم: وهذا أيضاً فعله هو والمسلمون)^(٢). وقد يرد بعضهم المتواتر مع علمه بالتواتر؛ للاعتبار الذي سبق ذكره في النقطة السابعة

٦ - الإعراض عن تفسير القرآن بالسُّنة:

الخوارج حين تعاملوا مع القرآن طلباً لتفسيره، لم يستفعلوا بأعظم أدوته، وهي سُنَّة النبي ﷺ؛ إذ هي تأتي مفسرةً وشارحةً للقرآن، والإعراض عنها إعراض عمّا يتعين إعماله في هذا الباب طلباً لهدايات القرآن، وإصابه مراداته. قال ابن حزم رحمه الله في أثناء اعتراضه على من جعل انحراف الخوارج

(١) العيسوط (٢٦/٩)

(٢) مرقاة المفاتيح (٦/٢٣٢٨).

عائداً إلى أخدبهم بطواهر النصوص فقال (وأما قول بكر: إن الخوارج إنما صنت باتاعها الطاهر، فقد كذب وأفك، وافترى وأثم، ما ضللت إلا بمثل ما صل هو به من تعلقهم بآيات ما وتركوا غيرها، وتركوا بيان الذي أمره الله ﷻ أن يس للناس ما نزل إليهم، كما تركه بكر أيضاً. وهو رسول الله ﷺ، ولو أنهم جمعوا أي القرآن كلها وكلام النبي ﷺ، وجعلوه كله لازماً، وحكموا واحداً، ومتبعاً كله، لا هتدوا)^(١)، فسب ضلال الخوارج تبعيضهم للوحي على ما مر، وإعراضهم عن تفسير القرآن في ضوء السنة. ولو أنهم سَلِمُوا من هذا ودك، لكانوا أقرب إلى الصواب. يؤكد هذا قول الإمام الخطابي رحمه الله: (يحذر بذلك مخالفة السنن التي سنّها رسول الله ﷺ، مما ليس له في القرآن ذكر على ما دهمت إليه الخوارج والروافض، فإنهم تعلّقوا بظاهر القرآن، وبركوا السنن التي قد ضُمنت بيان الكتاب فتحيرّوا وضلّوا)^(٢). وقال ابن حزم رحمه الله: (ولكن أسلاف الخوارج كانوا أعمى، فأروا القرآن قل أن يتفقهوا في السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ ولم يكن فيهم أحد من الفقهاء، لا من أصحاب ابن مسعود، ولا أصحاب عمر، ولا أصحاب علي، ولا أصحاب عائشة، ولا أصحاب أبي موسى، ولا أصحاب معاذ بن جبل، ولا أصحاب أبي الدرداء، ولا أصحاب سلمان، ولا أصحاب زيد، وابن عباس، وابن عمر)^(٣).

ومن الأحبار الكاشفة عن هذه الإشكالية، والتي تؤكد على أهمية تفعيل السنة السوية في تفسير القرآن، ما روي عن عمران بن حصير، أن رجلاً قال له يا أبا نَحِيد، إنكم لتحدثوننا بأحاديث ما نجد لها أصلاً في القرآن. فعصب عمران رحمه الله، وقال للرجل: أوجدتم في كل أربعين درهماً درهماً، ومن كل كذا وكذا شاة شاة، ومن كل كذا وكذا نعيراً كذا وكذا، أوجدتم هذا في القرآن؟ قال لا، قال. فعمّن أحدثكم هذا؟ أخذتموه عنا! وأخذناه عن

(١) الإحكام في أصول الأحكام (٤٠/٣).

(٢) معالم السنن (٢٩٨/٤).

(٣) انصر في الملل والأهواء والنحل (٢٣٧/٤).

نبي الله ﷺ! وذكر أشياء نحو هذا^(١).

وأخرج ابن مردويه عن صهيب الفقير قال. كنا بمكة ومعني صلق من حبيب، وكنت يرى رأي الخوارج، فبلغنا أن جابر بن عبد الله يقول في الشفاعة، فأتياه فقلنا له: بلغنا عنك في شفاعة قول، الله مخالف لك فيها في كتابه، فنظر في وجوها فقال من أهل العراق أنتم؟ قسا: نعم. فتبسم. وقال: وأين تجدون في كتاب الله؟ قلت: حيث يقول: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ﴾ و﴿يُرِيدُونَ أَن يُخْرِجُوا مِن نَّارٍ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾ و﴿كَلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرِجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا﴾ وأشياء هذا من القرآن. فقال: أنتم أعلم بكتاب الله أم أنا؟ قلت: بل أنت أعلم به منّا. قال: فوالله، لقد شهدت تنزيل هذا على عهد رسول الله ﷺ وشفاعة الشافعين، ولقد سمعت تأويله من رسول الله ﷺ، وإن شفاعة لبيّه في كتاب الله، قال في السورة التي يذكر فيها المدثر. ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ ﴿١٧﴾ ﴿قَالُوا لَوْ نَك مِنَ الْمَصِيرِ﴾ ﴿١٨﴾ الآية ألا ترون أنها حلت لمن لا يشرك بالله شيئاً؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله خلق خلقاً، ولم يستعن على ذلك، ولم يشاور فيه أحداً، فأدخل من شاء الجنة برحمته، وأدخل من شاء النار، ثم إن الله تحنّ على الموحّدين، فبعث ملكاً من قبيله بماءٍ ونورٍ، فدخل النار فنضح، فلم يصب إلا من شاء، ولم يصب إلا من خرج من الدنيا لم يشرك بالله شيئاً، فأخرجهم حتى جعلهم بفناء الحنة. ثم رجع إلى ربه فأمدّه بماءٍ ونورٍ ثم دخل فنضح، فلم يصب إلا من شاء الله، ثم لم يصب إلا من خرج من الدنيا لم يشرك بالله شيئاً، فأخرجهم حتى جعلهم بفناء الجنة، ثم أذن الله للشفعاء فشفعوا لهم، فأدخلهم الله الجنة برحمته وشفاعة الشافعين»^(٢)

٧ - موقفهم من إجماع الصحابة وفهمهم:

حين تشكّل للخوارج موقف سلبي من عدد كبير من الصحابة وبعض

(١) رواه أبو داود (١٥٦١).

(٢) الدر المنثور (٨٨/١٥).

ساداتهم، صار عندهم - بطبيعة الحال - موقف مُشكلٌ من قضية الإجماع، والاعتماد على فهم الصحابة للنصوص؛ قال الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني رَحِمَهُ اللهُ: (فقد ضلَّت الخوارج وغيرها بسبب جهلهم بالهدي السوي، واستغنائهم عن الاهتداء بالعارفين به من الصحابة)^(١)، وإضافة إلى سوء فهمهم للوحي، وإعراضهم عن السُّنة، ففي إعراضهم عن العارفين من صحابة سبَّ مضافٌ إلى قائمة أسباب انحرافهم في التأويل وقد سعى ابن عباس في مناظرته للخوارج لتذكيرهم بهذا الأصل المنهجي العظيم في فهم النصوص الشرعية، وذلك بقوله: حثتُ أجدُّكم عن أصحاب رسول الله ﷺ؛ عنهم برل الوحي، وهم أعلم بتأويله^(٢) وفي رواية: أتيتكم من عند أصحاب النبي ﷺ المهاجرين والأنصار، ومن عند ابن عمِّ النبي ﷺ وصهره، وعليهم برل القرآن؛ فهم أعلم بتأويله منكم، وليس فكم منهم أحد، لأبلغكم ما يقولون، وأبلغهم ما تقولون^(٣). فنأمر تأكيده في تلك المظاهرة على هذا الأصل السبي العظيم، ضرورة فهم الكتاب بفهم الصحابة. وجاء عن حنبل بن عبد الله ما يدل أيضًا على التذكير بهذا الأصل العظيم، وذلك حين تحدَّث مع فرقةٍ دخلت عليه من الخوارج، فقالوا: ندعوك إلى كتاب الله! فقال: أتم؟! ثم سحر. قال: أتم؟! قالوا: نحن! فقال: يا أخا بيث خلق الله في اتباعنا تحارون الضلالة؟! أم في غير سُبُلٍ تلتبسون الهدى؟! اخرجوا عني^(٤)! وروى أن أولئك الأشرار كانوا يعملون، يعلموا أن خلؤ ساحتهم من وجود صحابي واحد، دغ عنك أكاسرهم وساداتهم وكلهم كبير - أعظم دليل على بطلان مسكنهم وما هم عليه، ولكنها العمية والجهل حين تعمل في العقول عملها. وقد سعى ابن عباس إلى تنبيههم لهذا، وتذكيرهم به، فلعلَّه ثمر في بعضهم لكنه لم يثمر في البقية الذين احتاروا القاء في ضلالتهم؛ قال ابن يمية رَحِمَهُ اللهُ:

(١) آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٠/١٩).

(٢) روى عبد الرزاق في المصنف (١٨٦٧٨).

(٣) رواه السائي في مسنده الكبرى (٨٥٢٢).

(٤) علام التوفيقين (١٠٦/٤).

(وأما الخوارج، فلم يكن فيهم أحدٌ من صحابة، ولا نهى عن قتالهم أحدٌ من الصحابة)^(١). ومن لطيف الأخبار المروية في هذا الشأن، ما نقل من قصة المأمون مع أحد الخوارج؛ حيث دخل رجلٌ من الخوارج على المأمون، فقال: ما حملك على الخلاف؟ قال قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾^(٢). قال: ألك علمٌ بأنها منزلة؟ قال: نعم قال: ما دليلك؟ قال: إجماع الأمة. قال: فكما رصيت بإجماعهم في النريل، فارص بإجماعهم في التأويل. قال: صدقت، السلام عليك يا أمير المؤمنين^(٣).

٨ - احتكار حق الفهم:

حين خالف الخوارج علياً وغيره من الصحابة، وكفروهم، رأوا أنهم الأوصياء دونهم على تفسير الوحي. وأن من لم يأخذ برأيهم ويستمسك بتأويلهم، فضالٌّ كافراً وفي ذلك يقول ابن تيمية: (وأول من ضلَّ في ذلك هم الخوارج لما رفقوا؛ حيث حكموا سفوسهم بأنهم المتمسكون بكتاب الله وسنته. وأن علياً ومعاوية والعسكرين هم حل المعصية والبدعة، فاستحلوا ما استحلوه من المسلمين)^(٤). وقال أيضاً: (الخوارج هم مندعة مارقون، كما ثبت بالنصوص المستفصصة عن النبي ﷺ وإجماع الصحابة ذمهم والطعن عليهم، وهم إنما تأولوا آيات من القرآن على ما اعتقدوه، وجعلوا من حلف ذلك كافراً؛ لاعتقادهم أنه خالف القرآن)^(٥).

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله فيهم: (كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه، ويستبدون برأيهم)^(٥).

٩ - التعجل في تأويل القرآن دون تعمق أو تمكن من أدواته:

الخوارج - كما مر - (طائفه حكمت أهواءها، وخالفت جماعه المسلمين، وتعلقت بطاهر الكتاب بزعمها، ونبتت القول بالرأي الذي أمر الله

(١) مجموع الفتاوى (٥١٣/٢٨)، وانظر: الإحاثية (٢٨٧).

(٢) تاريخ الإسلام (٣٥١/٥)

(٣) الاستقامة (١٣/١).

(٤) شرح تعارض العقل والنقل (٢٧٦/١)

(٥) فتح الباري (٢٨٣/١٢)

هـ، وأجمعت الصحابةُ على صحَّته^(١)، وكان ذلك منهم عن جهل، وعدم تأهّل علمي؛ قال الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني فيهم: (وتارةً يتغون تأويله مع عدم تأهلهم لذلك، وعدم رجوعهم إلى الراسخين؛ كما فعل الخوارج هي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ وقوله: ﴿لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ (بحر دلت)^(٢) وقال الشاطبي في سياق حديثه عن شيء من صفات الخوارج: (اتباع طواهر القرآن على غير تدبّر ولا نظر في مقاصده ومعاقده، والقطع بحكم به ببادئ الرأي والبنظر الأول، وهو الذي نبّه عليه قوله في الحديث: «يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم»، ومعلوم أن هذا الرأي يصدّ عن اتباع الحق المحض، ويصاد المشي على الصراط المستقيم)^(٣)، وقال أيضًا: (فلو نظر الخوارج أن الله تعالى قد حكّم الخلق في دينه في قوله: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾، وقوله: ﴿فَاتَّبِعُوا حُكْمًا مِنْ أَهْلِهِ، وَحُكْمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾، لعلموا أن قوله: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ غير منفي لما فعله علي، وأنه من جملة حكم الله؛ فإن حكماء الرجال يرجع به الحكم لله وحده، فكذلك ما كان مثله مما فعله علي. ولو نظروا إلى محو الاسم من أمر لا يقتضي إثباته لضده؛ لما قالوا: إنه أمير الكافرين، وهكذا المشبهة لو حققت معنى قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ في الآيات المذكورة، لفهموا بواطنها، وأن الرب منزّه عن سمات المخلوقين. وعلى الجملة؛ فكل من زاع ومال عن الصراط المستقيم، فبمقدار ما فاته من بطن القرآن فهمًا وعلمًا، وكل من أصاب الحق وصادف الصواب، فعلى مقدار ما حصل له من فهم بباطنه)^(٤).

* * *

هذه أهم المشكلات المنهجية عند الخوارج، والتي استخرجت تلك الأقوال لمحرقة منهم، بدءًا بالتكفير بغير حق، وانتهاءً بقتال مخالفيهم. وقد سأل عن منهجم المحرف هذا مقالات عقديّة وفقهيّة منحرفة، نبّه إليها كتاب

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٩٣/٢٠).

(٢) أدب لسبح العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (٥١٩/١١).

(٣) استوفيات (١٤٩/٥).

(٤) لمواقفات (٢٢٣/٤).

المقالات في كتبهم، وكذا الفقهاء في مدوناتهم. وهي تتوابع إلى حد كبير مع
السوء النبوية، والتي كشفت عن انحراف أولئك في تأويل الوحي، بفتنهم
عليه، إضافة إلى بيان الشارع إلى عدم انتفاعهم منه، بل وضلائهم به.

بقية صفات الخوارج في لحظة التحقق:

بقي أن نذكر ما تبقى من تلك الصفات التي تنبأ النبي ﷺ بحصولها
ووقوعها من الخوارج، خصوصاً في لحظة التحقق الأولى، والذي حتمت به
مما ذكره النبي ﷺ من الصفات المفصلة، ما لم يجمع في حيز واحد
وأهم ذلك، ما ذكره ﷺ من حالهم في شأن العبادة، وما وقع بينهم من حد
نفسهم بالعريضة في ذلك، للحد الذي أوقعهم في الغلوة ليكونوا في
مروقهم من الدين. وقد حكمت لنا كتب السير والمراجم وتواريخ ذلك من
شأنهم في التأله والتعبد.

فمن مظاهر ذلك وشواهد، ما لاحظته عبد الله بن عباس حين مضى
إليهم مناظراً، وأخبر به ﷺ: حيث قال: فسب أحسن من أفسد عبيد من
اليمانية، قال: ثم دخلت عليهم وهم قائلون في نحر الصخرة، قال: فخرجت
على قوم لم أر قوماً قط أشد اجتهاداً منهم، أيديهم كأيدي النمل،
ووجوههم مغممة من آثار لسجود^(١)، وهي رواية قال فخرجت تبهم، وسمعت
أحسن ما يكون من حلال اليمن، فأتيتهم وهم مجتمعون في دار، وهم قائلون:
فسلمت عليهم فقالوا: مرحباً بك يا أبا عباس، فقد هذه الحجة؟ قال: فسب
ما تعيبون علي؟ لقد رأيت علي رسول الله ﷺ أحسن ما يكون من نحن،
ونزلت ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ أَهْلِ الْقُرَىٰ إِذْ جَاءُوا يُخْبِرُونَكَ أَنَّكَ نَزَلْتَ﴾^(٢)
وأنت قوم لم أر قوماً قط أشد اجتهاداً منهم، تسبيهم رجوعهم من سيرة
كان أيديهم وركبهم ثقل، عليهم قمص مرقصة^(٣).

(١) رواد عبد الرزاق في المصنف (١٨٦٧٨)

(٢) رواد البيهقي في السنن (١٦٧٤٠) والمرحمة شعيرة. يثرب. رجعت ثوباً من
ومسهم من السهم وهو الصبر) عرب الحديث، (ابن قسرة ٢٠٤٤)

وتأمل تعليقهم على حُسن مظهر ابن عباس عليه السلام وملبسه، وقولهم له محتسبين. (فما هذه الحلة؟!) وكأبهم توهموا أن ذلك يُنافي تمام الزهد والديانة، وهو تعبير آخر عن غلوهم المدموم في لتعد، وما كانوا عليه من لجهل.

وقد رصد طاهره النعبد عند أولئك الخوارج، جندب الأزدي أيضًا؛ حيث قل لما فارقت الحوارج عليًا، خرج في طسهم، وخرجنا معه. فانتبهنا إلى عسكر القوم، فإذا لهم دويٌّ كدويّ السحل من قراءة القرآن، وفيهم أصحاب الثغفات، وأصحاب البرانس^(١).

وكان رئيسهم إذ ذاك عبد الله بن وهب الراسبي، والذي كان يلقب بذي الثغفات^(٢). ولقب بذلك؛ (لكثرة صلاته، ولأن طول السجود كان أثر في ثغافه)^(٣). و(الثغفات من كل ذي أرسج: ما يصيب الأرض منه إذا برك، ويحصل فيه غلظ من أثر البروك، فالركبتان من الثغفات، وكذلك المرفقان وكركرة البعر أيضًا، وإنما سميت ثغفات، لأنها تغلظ في الأعطب من مباشرة الأرض وقت البروك، ومنه: ثغنت يده إذا عططت من العمل)^(٤).

ومعمر سجا من النهروان، عروة بن أذينة، وفي إلى أيام معاوية عليه السلام، وقتله رباد بن أبيه، ثم سأل مولاه عن عبادته وقال: صف لي أمره واصدق فقال: أأطنب أم أختصر؟ فقال: بل أختصر، قال: ما أتيت بطعام في بهار قط، ولا فرشت له فراشًا بليل قط. قال الشهرستاني معلقًا على الحكاية بعدما سقها: (هذه معاملته واحتجاده، وذلك خبئه واعتقاده)^(٥).

وهذه العبادة - كما سبق - ليست ممدوحة، بل هي نوع من الاستداع، والعلو المدموم. قال ابن الرقعة: (والحرورية طائفة من الخوارج التزمت

(١) روى الطبري في الأوسط (٢٢٩/٤)

(٢) قال الحافظ ابن حجر في برهة الألباب في الألقاب (٢٨٣/١) (ذو الثغفات، هو علي بن الحسين بن علي، وعبد الله بن وهب الراسبي أمير الحوارج).

(٣) بيان العرب (٢٢٨/١٦)

(٤) لسد العرب (٢٢٨/١٦).

(٥) الطلل والشمس (٢٠٥/١).

تشديدات لا أصل لها في الشرع^(١). وقد قام بن رجب رحمه الله في تحصيل ظاهرة التعبد عندهم، وبَّه إلى أحد محرركاتها وبواعثها فقال (إن بدع الخوارج ومن أشبههم، إما حدثت من التشديد في الخوف، وإعراض عن المحبة والرجاء)^(٢). وقال بعض السلف: (مَنْ عَدَّ الله بالحب وحده، فهو زنديق، ومن عبده بالرجاء وحده فهو مُرجئ، ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن موحد)^(٣) كما به ابن القيم إلى أمر آخر يتعلق بهذا الإقبال التعبدية عدي الخوارج، فقال: (إن الشيطان يشمُّ قَبَّ العبد ويحتبره، فإن رأى فيه داعية للبدعة، وإعراضاً عن كمال الانقياد لسنة، أخرجته عن الاعتصام بها. وإن رأى فيه حرصاً عليها، وشدة طلب لها، لم يظهر به من باب اقتطاعه عنها، فأمره بالاجتهاد، والجور على النفس، ومجاورة حد الافتصاد فيها، قائلاً له. إن هذا خيرٌ وطاعة والزيادة والاجتهاد فيها أولى، فلا تقتر مع أهل الفسور، ولا تسم مع أهل النوم، فلا يزال يحثه ويحرضه، حتى يخرجه عن الاقتصاد فيها، فيخرج عن حدِّه. كما أن الأول خارج من هذا الحد، فكذلك هذا الآخر خارج عن الحد الآخر. وهذا حال الحورج الذين يحقر أهل الاستقامة صلاتهم مع صلاتهم، وصيامهم مع صيامهم. وقراءتهم مع قراءتهم. وكلا الأمرين خروج عن السنة إلى البدعة، لكن هذا إلى بدعة التفريط والإصاعة، والآخر إلى بدعة لمجاورة والإسراف)^(٤).

ويسبب مظاهر التعبد التي كان القوم يقومون بها، فقد نال بعضهم العجب والكبر، وصاروا يسقصون غيرهم ويرونهم دونهم بدرجات، ولو كان أولئك من الصحابة! فمن ذلك ما جرى - مثلاً - لغلام عبد الله بن أبي أوفى، قال سعيد بن حمَّان: كنَّا مع عبد الله بن أبي أوفى نقاتل الخوارج، وقد سبق

(١) كفاية النبيه في شرح السبيه (٢/٢١٠)

(٢) مجموع رسائل ابن رجب (٣/٢٩٢).

(٣) العبودية، لابن تيمية (١٢٨)

(٤) مدارج السالكين [ط. دار الصميعي] (٣/١٧١٤).

علام لا س أبي أوفى بالخوارج، فاديساه: يا فيرورا هذا ابن أبي أوفى. قال: نعم لرحل لو هاجر. قال: ما يقول عدو الله! قال: يقول: نعم الرجل لو هاجر، فقال: هجرة بعد هجرتي مع رسول الله ﷺ، يردّها ثلاثاً، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «طوبى لمن قتلهم، ثم قتلوه»^(١). وأسوأ من هذا في الكشف عن عنجهية الخوارج وحرّاتهم ووقاحتهم في تنقص غيرهم، ما أخبر به الأرقس بن قيس، قال: كنّا بالأهواز نقاتل الحرورية، فبينما أنا على جرف بهر، إذا رجل يصلي، وإذا لحام دابّته بيده، فجعلت الدابة تنازعه وجعل يتبعها. قال شعبة: هو أبو برزة الأسلمي - فجعل رجل من الخوارج يقول: لله للمهمم من بهذا الشيخ - [وفي رواية: فجعل يسه^(٢)، وفي رواية مهدي أنه قال: ألا ترى إلى هذا الحمار، وفي رواية حماد فقال: انظروا إلى هذا الشيخ، ترك صلاته من أجل فرس]^(٣). فلما انصرف الشيخ، قال: إني سمعت قولكم، وبني عروب مع رسول الله ﷺ ست غزوات - أو سبع غزوات - وثمانياً، وشهدت بيسيره، وإني إن كنت أن أرحع مع دابّتي، أحبّ إلي من أن أدعها ترجع إلى مألّفها فيشق علي^(٤).

فتأمل هذا الجهل، وما انبنى عليه من الوقاحة وسوء الأدب

(وعن مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال: مرّ سعد برجل من الخوارج، فقال الخارجي: هذا من أئمة الكفر! فقال سعد: كذبت! بل أنا قاتلت أئمة الكفر)^(٥).

وفد أحسن ابن الجوري رَحِمَهُ اللهُ حين كشف عما في نفوس أولئك من الكبير، والذي حمّاهم على اعتقاد أنهم أحدر بالصواب من عبيّ والصحابة فقال: (ولا أعجب من اقتناع هؤلاء بعلمهم، واعتقادهم أنهم أعلم من

(١) روى الإمام أحمد في المسند (١٩٤١٤)، وقال المحقق: (إسناده جد)

(٢) روى أبو داود الطيالسي في مسنده (٩٦٩).

(٣) انظر: فتح الباري (٨٢/٣)

(٤) روى البخاري (١٢١١)

(٥) تفسير المرآة العظيمة، لابن كثير (١١٦/٤)، وقال: (رواه ابن مردويه).

عليّ عليه السلام؛ فقد قال ذو الخويصرة لرسول الله ﷺ : «اعدل فما عدلت». وما كان إبليس ليهتدي إلى هذه المخازي، نعوذ بالله من الخذلان^(١).

ومع كون هذا الغلو في التعبد من صفات التحقق الحارجي الأول، إلا أن بعضاً من مظاهره استمرّت في الظهور تاريخياً بعد ذلك، وهي مما يمكن أن يظهر في بعض الخوارج اليوم، وإن لم يكن شرطاً في إعطاء الاسم، وعدمه ليس موجّباً لسلبه متى تحقق وجود مكوبات مفهوم الحوارح الصلوة كما مرّ؛ أعني: (التكفير بغير حق، والقتال).

فمن نماذج التاريخ التي حُكِيت عن مستويات عالية من التعبد، ممن هو محسوب على الخوارج، ما (بروي أن مرداساً - وهو أبو بلال مرداس بن حدير - مرّ بأعرابي يهأ بعيراً له، فهرح البعير، فسقط مرداس معشياً عليه، فطن الأعرابي أنه قد ضرع، فقرأ في أذنه، فلمّا أفاق قال له الأعرابي: فرأت في أذنك، فقال له مرداس: ليس بي ما جفّته عني، ولكني رأيت بعيرك هرح من القطران، فذكرت به قطران جهنم، فأصاسي ما رأيت، فقال: لا حرم، والله لا فارقك أبداً! وكان مرداس قد شهد صفين مع علي بن أبي طالب صلوات الله عليه. وأكر التحكيم، وشهد النهر ونحا فبمن نجا)^(٢)

وقد نقلت كتب الأدب عدداً من حطب الحوارح، والتي تؤكد ما كانوا يُظهروه من الزهد، كما تؤكد فعلاً أنهم كانوا ممن يحسنون المقال، وإن أساءوا في الأفعال، ومن نماذج ذلك:

- خطب المستورد - وهو من بني سعد ابن زيد مائة - فحمد الله، وشي عليه، وصلى على محمد صلى الله عليه، ثم قال: إن رسول الله صلى الله عليه أنا بالعدل تخفق رايته، وتلمع معالمه، ويلعنا عن ربّه وينصح لأمته، حتى قبضه الله مخيراً محتاراً، ثم قام الصديق فصدّق عن نبيه، وقاتل من ارتدّ عن دين ربه، وذكر أن الله ﷻ قرن الصلاة بالزكاة، فرأى تعطيل أحدهما صعباً

(١) تليس إبليس (ص ٨٦)

(٢) الكامل في اللغة والأدب (١٨٢/٣)

على الأخرى، لا بل على جميع منازل الدين، ثم قبضه الله إليه موفورًا. ثم قام المدوق، ففرق بين الحق والباطل مسويًا بين الناس في إعطائه، لا مؤثرًا لأقاربه، ولا محكمًا في دين ربه، وها أنتم تعلمون ما حدث: والله يقول: «وفصل الله المجاهدين على القاعدين أجرًا عظيمًا»، وكان المستورد كثير الصلاة، شديد الاجتهاد، وله آداب محفوظة عنه^(١).

- وكتب نافع بن الأرق إلى قعدة الحوارج قائلًا: ولا تطمثنوا إلى لبيا؛ فإنها غرارة، مكبرة، لذتها نافذة، ونعيمها نائد. حُفَّتْ بلشهوات عرارًا، وأظهرت حسرة، وأضمرت عسرة، فليس لآكل منها أكلة تسره، ولا شربة توفقه إلا دنا بهي درجة إلى أجبه، وتباعد بها مسافة من أمله، وإنما جعلها الله دارًا لمن تزود منها إلى النعيم المقيم، والعيش السليم، فلن يرصى بها حارم دارًا، ولا حكيم بها قرارًا. فاتقوا الله، ﴿وَتَكَرَّوْا فَإِنَّ حَبْرَ الزَّادِ الْتَوَى﴾، والسلام على من اتبع الهدى^(٢).

- وجاء عن أبي حمزة الخارجي أنه رقي المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: تعلمون يا أهل المدينة أننا لم نخرج من ديارنا وأموالنا أشراً، ولا تطراً ولا عثاً، ولا لدولة ملك نريد أن نحوض فيه، ولا لثأر قديم سل ماء، ولكننا لما رأينا مصيخ الحق قد غطلت، وعنف القائل بالحق، وقتل القائم بالقسط، ضاقت علينا الأرض بما رحبت، وسمعنا داعيًا يدعو إلى طاعة الرحمن وحكم القرآن، فأحبنا داعي الله ﴿وَمَنْ لَا يُحِبِّ دَاعِيَ اللَّهِ فَفَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ﴾، أقلنا من قبائل شتى، التفر منّا على بعير واحد، عليه زادهم وأنفسهم، يتعاودون نحافاً واحداً، فليبن مستضعفون في الأرض، فأوان وأيدنا بنصره، فأصاحت - والله - جميعاً بنعمته إخواناً، ثم لقينا رجالكم بقتيد، فدعوناهم إلى طاعة الرحمن وحكم القرآن. ودعوا إلى طاعة الشيطان وحكم آل مروان، فشتان - لمفر لله - ما بين الرشد والغي، ثم أقبلوا يهرعون يرفقون، قد ضرب الشيطان

^(١) شر الدر في المحاضرات (١٥٢/٥)

^(٢) شر الدر في المحاضرات (١٥١/٥)

فيهم بجزائره، وغلت بدمائهم مراحله، وصدق عليهم ظه، وأقل أنصار الله وَعَلَى
 عصائب وكتائب، بكل مهتدي دي رويق، مدارت زحاما واستدارت رحاهم،
 بضرب يرتاب منه المبطلون، وأنتم يا أهل المدينة، إن تنصروا مروان وآل
 مروان يسجتكم الله وَعَلَى بعذاب من عنده، أو بأيديهم، ويشب صدور قوم
 مؤمنين يا أهل المدينة، أولكم خير أول، وأخركم شر آخر، يا أهل المدينة،
 الناس منا ونحن منهم، إلا مشركا عابثا وثينا، أو مشركا أهل الكتاب، أو إمنا
 جائرا. يا أهل المدينة، من رعم أن الله وَعَلَى كلّف نفسا فوق طاقتها، أو سألها
 ما لم يؤتها، فهو لله وَعَلَى عدو، ولما حرب يا أهل المدينة، أخبروني عن
 ثمانية أسهم فرصها الله وَعَلَى في كتابه على القوي والضعيف، فحاء تاسع ليس
 به منها ولا سهم واحد، فأحدها جميعها لنفسه، مكبرا محاربا لرئه يا أهل
 لمدينة، بلغني أنكم تنتقصون أصحابي، فلمن شباب أحداث، وأعراب
 جفاة، ويُلْكُم يا أهل المدينة وهل كان أصحاب رسول الله ﷺ إلا شذبا
 أحداثا! شباب - والله - مكتهون في شاربهم، عصية عن الشر أعينهم، تقبله
 عن الباطل أقدمهم، قد باعوا الله وَعَلَى أنفسا تموت بأنفس لا تموت، قد
 حالطوا كلالهم بكلالهم، وقيام بلبهم بصيام بيارهم، منحبة أصلاهم على
 أجزاء القرآن، كلما مروا بآية خروا شهقوا خوفا من البار، وإذا مروا بآية
 شوق شهقوا شوقا إلى الجنة، فلما نظروا إلى السيوف قد انتضيت، والرماح
 قد شرعت، وإلى السهام قد فوّقت، وأرعدت الكتيبة بصواعق الموت،
 استخفوا وعيد الكنية لوعيد الله وَعَلَى، ولم يستحموا وعيد الله لوعيد الكنية،
 فطوبى لهم وحسن مآب! فكم من عين في مفار طائر طالما فاصت في جوف
 الليل من خوف الله وَعَلَى! وكم من يد رالت عن مفصلها طالما اعتمد بها
 صاحبها في سحوده لله، وكم من خد عتيق وحين رفيق فلق بعمد الحديد
 رحمة الله على تلك الأبدان، وأدخل أرواحها الجنان، أقول قولي هذا،
 وأستغفر الله من تقصيرنا، وما توفقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أيب^(١)

(١) تاريخ الأمم والملوك، للطبري (٣٩٧/٧)

ومما يكشف عن غلوهم في التعبد إصافة إلى ما سبق: طبيعة سؤالاتهم، وطريقة استفتاءاتهم؛ فهي تُندي قدرًا عاليًا من التطع، حتى صارت سؤالاتهم مضرب المثل. ومن أشهر الأخبار المروية في هذا الشأن، ما ورد عن معاذة لعدوية رحمها الله، أن امرأة قالت لعائشة: أنجزني إحدانا صلاتها إذا طهرت؟ فقالت: أحرورية أنت؟ كنا نحضر مع النبي ﷺ فلا يأمرنا به. أو قالت: فلا نعمه^(١) قال الحافظ ابن رجب موضحًا سبب سؤال عائشة رضيها: (أحرورية أنت؟)، فقال: (تعني. أنت من أهل حروراء، وهم الخوارج؛ فإنه قد قيل: إن بعضهم كان يأمر بذلك، وقيل: إنها أرادت أن هذا من جنس تطع الحرورية، وتعمقهم في الدين حتى خرجوا منه)^(٢). ومن الشواهد أيضًا على تطع الخوارج في أسئلتهم لدينية، والتي تؤكد كيف صارت مضرب المثل، ما ذكره منصور بن إسماعيل الفقيه، قال كنت عند أبي ربيعة القاضي، فذكر احتباء، فقلت له: أبها القاضي، يحوز أن يكون السفية وكيلاً؟ قال: لا، قلت: فوليًا لامرأة؟ قال: لا قلت: فأمينًا؟ قال: لا. قلت: فشاهدًا؟ قال: لا قلت: فيكون خليفة؟ قال: يا أبا الحسن هذه من مسائل الخوارج^(٣)

واعرب فعلاً - وما هو غرب - أنهم مع تطعمهم وغلوهم، يقعون في التساهل في موضع الاحتياط، ويتحوطون في غير موضعه، وهي ملاحظة أبدها الإمام الجويني، حيث (اشتد إكثار الشيع أبي محمد... على من لا يلبس ثوبًا حديدًا حتى يغسله، لما يقع ممن يعاني قصر الثياب وتحفيمها وطبها من التسهل، والمائها وهي رطبة على الأرض النجسة، ومباشرتها لما يغلب على القلب نحاسته، ولا يعسل بعد ذلك قال: وهذه طريقة الحرورية لخوارج، اتلوا بالعلو في غير موضعه، وبالتساهل في موضع الاحتياط)^(٤)

١) رواه البحاري (٣٢١/١)، ومسلم (٣٣٥)، والترمذي (١٣٠)، والسنائي (٢٨٢)، والإمام أحمد في

لسد (٢٤٠٣٦)

٢) فتح الباري، لابن رجب (١٢٢/٢).

٣) تاريخ الإسلام، لذهبي (٥٥/٧)

٤) مجموع (٢٠٧/١)

وقد سئل علي عليه السلام عن هذه الآية: (قل هو نبيكم بالأحسنين عمالاً)، قال: لا أظن إلا إن الخوارج منهم^(١) قال الحافظ ابن كثير: (ومعنى هذا عن علي عليه السلام أن هذه الآية الكريمة تشمل الحرورية كما تشمل اليهود والنصارى وغيرهم، لا أنها نزلت في هؤلاء، على الخصوص ولا هؤلاء، بل هي أعم من هذا؛ فإن هذه الآية مكّية قبل خطاب اليهود والنصارى، وقبل وجود الخوارج بالكوفة، وإنما هي عامة في كل من عبد الله على غير طريقة مرضية، يحسب أنه مصيب فيها، وأن عمله مقبول، وهو محطى، وعمله مردود، كما قال تعالى: ﴿وَأَخُوهُ يُؤْمِدُ حَنِيئَةً﴾ (٧) ﴿عَامِلَةٌ نَاصَةٌ﴾ (٧) ﴿نَصَلَى نَارًا حَامِيَةً﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ (١٣)، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلَتْهُمْ كَرَامٍ يَبْعَثُ بِحَسَنَةِ الظَّالِمَانِ مَاءٍ حَقٍّ إِذَا جَاءَهُمْ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا﴾ (٢).

類 考

فهذا طرف من شأن الخوارج، والذي يهمنا استخلاصه هنا، ملحوظات ثلاث:

الأولى: أن الحيط الساطم الذي يصبط الحالة الحارحية، والتي تم الإخبار عنه في أحاديث النبي ﷺ، قد وقع فعلاً على الوجه الذي أخبر عنه النبي ﷺ، وذلك مع لحظة التحقق التاريخي الأول للحارح، وما تلاه من تحققات، وهو ما دلّت عليه النصوص الشرعية من تصاف الخوارج بـ (تكفير بغير حق، وقتل مبني على فعل لتكفير).

الثانية. أن الحالة الخارجية و لمنتسبة تأريخًا إلى ذلك التحقق الأول للحوارج، لم تثبت على بساطة لمقولات الأولى، بل تطورت، مؤثرةً ومثيرةً بغيرها من الأطياف المعقدة، وهو ما يمكن تسميته في كتب العقائد والمفقه والمقالات، وهذا التطور سبَّب خلطًا أحيانًا في جعل تلك المقولات المستحدثة مكونات أصيلة للحالة بشكل عام، فنُسبت كثير من تلك الأقوال

(۱) تفسیر ابن ابی حاتم (۷/۲۳۹۳).

(۲) تفسیر القرآن العظیم، لابن کثیر (۵/۲۰۲).

بـحوارج، مع براءة الحوارج الأول منها، وقد نبّه الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ إلى هذا الإشكال لذي دخل على بعض المؤلفين في هذا الباب: (وإن كان أهل المقالات قد نقلوا أن قول الحوارج في التوحيد، هو قول الجهمية المعتزلة، فهذا شرٌّ للجهمية، لكن يشبه - والله أعلم - أن يكون ذلك قد قاله من بقايا الحوارج من كان موجوداً حين حدوث مقالات جهنم في أوائل المائة الثانية، وأم قبل ذلك، فلم يكن حدث في الإسلام قول جهنم في نفي الصفات، وأقول بحلق القرآن، ونكار أن يكون الله على عرشه، وبحو ذلك، فلا يصح إصابة هذا القول إلى أحد من المسلمين قبل المائة الثانية، لا من الحوارج، ولا من غيرهم؛ فبه لم يكن في الإسلام إذ ذاك من يتكلم بشيء من هذه السبوت الجهمية، ولا نقل أحد عن الحوارج المعروفين - إذ ذاك - ولا عن غيرهم شيئاً من هذه المقالات الجهمية^(١).

وقال مبيّنًا دحول هذا الإشكال على مثل أبي الحسن الأشعري، فيما سه رَحِمَهُ اللهُ إلى الحوارج من مقولات؛ كقوله - مثلاً -: (فأما التوحيد، فإن قول الحوارج فيه كقول المعتزلة)^(٢). وقوله: (والحوارج جميعاً يقولون بخلق القرآن)^(٣). فإن ابن تيمية مستدرِك: (وأما إنكار الصفات، فإنما ظهر بعد ذلك، وكذلك حكاية ذلك عن لحوارج، إنما يكون عن متأخرة الحوارج الموحودين بعد حدوث هذه المقالات التي صنفها المعتزلة والشيعة، كما قد ذكر هو ذلك. أمّا قدماء الحوارج الذين كانوا على عهد الصحابة والتابعين، فمدوا قبل حدوث هذه الأقوال لمضافة إلى المعتزلة والجهمية، وذلك أن مقالات هؤلاء ونحوهم، إنما نقلها من كتب المقالات التي صنفها المعتزلة والشيعة، كما قد ذكر هو ذلك، لم يقف هو على شيء من كلام الحوارج والمعتزلة، يستكثر بالحوارج، لموافقته لهم في إنفاذ الوعيد، ونفي الإيمان، والخروج على الأئمة والأمة؛ ولكن الأشعري كان سمقات المعتزلة أعلم مه

١) السبوت (١١/٢٣٢)

٢) مقالات الإسلاميين (١/٢٠٣)

٣) مقالات الإسلاميين (١/٢٠٣)

بغيرها؛ لقراءته عليهم أولاً، وعلمه بمصنفاتهم، وكثيراً ما يحكي قول الخباني عنه مشافهة^(١).

الثالثة: أن صورة التكفير بركاب الكبيرة، لم تكن قولاً للخورج في لحظة التأسيس الأولى، كما اتضح لنا، بل هو تطور عقدي جاء لاحقاً؛ ولذا فليس من شرط اسم الخوارج التلس يمثل هذه الصورة المعينة المحصورة من فعل التكفير وسيتضح هذا الأمر بشكر أوضح - بإذن الله - في المسحح التالي، والذي يسعى لاستكشاف مسارات أهل العلم في تحرير مفهوم الخوارج، والمسار الأصوب، والله أعلم.

(١) بيان تليس الجهمية (٥٨٤/٢)، وانظر: (٢١١/٤).

الحقبة الثالثة

لحظة ما بعد الخوارج

الحقبة الثالثة

لحظة ما بعد الخوارج

ونقصد هنا دراسة ما جرى من معالجات شرعة لما تحقق في الواقع من ظهور لخوارج، وأهم تلك المعالجات يمكن ملاحظتها وتتبعها من خلال إحصاء إلى ما هو موجود منها في المدونة العقدية بمختلف أنواعها، والمدونة لفقهية. وقدّر من هذه لمعالجات سيكون خاضعاً للتجديد والمراجعة بطبيعة الحال؛ ذلك أننا أمام ظاهرة لا تزال حاضرة وفائضة، وهي قابلة للتجديد والتطور والتمدد، مع مراعاة أن الأوصاف الموجبة للزم الشرعي - وهو ما يهتما بها - هي في أصولها ثابتة ومستقرة، وما ينصف من الأوصاف قد يزيد من حالة الدم شرعاً، وذلك بحسب طبيعة البدعة وشكلها وما تنطوي عليه من مخالفة وانحراف، وهذا ملمح يمكن إدراكه بملاحظة ما دخل على التحقق بخارجي الأول من صنوف البدع تالياً، فأخرج تلك البدعة من صورتها لساذجة الأولية المرحلة؛ لتتحول إلى تصور عقدي مذهبي يشتمل على بدع مركبة وممنهجة، ولتتعدد مسالك أصحابها ومُنظّريها وتتفرق، ليكون أمام نظام عقدي متطايرة، كلٌّ يطرح رأياً ويُورد بدعة. ووصل الحال إلى نداحلات مذهبية، ليصير الخوارج مُقرضين ومقرضين بدعاً ومقالات، ولتدخل عليهم مادة كلامية وسعة، بل ويكونوا مستودعاً لمقالات لعل أهلها قد انقرضوا بالكلية.

ومع هذا الانقسام الواقع في خارطة الخوارج ذوّلاً ودويلات، تباينت مسارات أهل العلم في تحديد حدود هذه الحارطة، وما الذي يمكن أن نجعل ضابطاً في إدخال هذا الشخص أو الطائفة في هذه الحغرافيا

الحارحية، أو يحرقه منها. وهذا السابن هو ما نطمح في استكشافه هنا، وهو التباين الذي وقع في تحديد مفهوم الخوارج، والذي يصح أن يكون موردًا للزم الشرعي، وأن يُعَلَّقَ به ما ورد في شأن الخوارج من الأحاديث والأخبار، وقبل الدخول في بيان الاتجاهات العلمية في تحديد مفهوم الخوارج أودُّ التنبيه إلى أن بعض ما سيذكر من مقولات علمية، قد يكون تعبيرًا مطابقًا لتصور أصحابها، وأنه قُصِدَ قَصْرُ المفهوم على هذا التصور المنقول فعلاً، وقد لا يكون مقصودًا أحيانًا، بل القصد ذِكرُ شيء مما يدخل في المفهوم دون تحرير لتمام المفهوم، وهو ما يمكن كشفه من خلال مقولات أخرى؛ أقول هذا احترازًا مما يمكن أن يدخل من فهم على بعض التحريرات الآتية، وإن كنت قد سعيبت إلى الاحتراز، ولكن هكذا سعيُّ بني آدم مَصِئَةُ الخطأ والوهم! «رَبِّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي كُلِّهِ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايَايَ، وَعَمْدِي وَجَهْلِي وَهَزْلِي، وَكُلَّ ذَلِكَ عِنْدِي»^(١). والقصد بكل حار بيان مجمل ما يمكن أن يكون من اتجاهات، ثم بيان الاتجاه المرجح في تحرير مفهوم الخوارج، وما يمكن أن يَصْدُقَ عليه هذا المفهوم في التاريخ والواقع.

(١) وكُمُثَال على المقصود، كنت قد جعلت لإمام أنا عبيد لقسم من سلام ممن يعلّق مفهوم الخوارج على من كَفَرَ بالكبيرة والصغيرة؛ وذلك أنه قال بكلمة في سياق حديثه عن وصف بعض المعاصي بالكفر: (الذي بلغ به كفر الردة نفسها، فهو شر من الذي قله؛ لأنه مذهب الخوارج الذين مردوا من الدين بالتأويل، مكفّروا الناس بصغار الذنوب وكبرها، وقد علمت ما وصّهم رسول الله ﷺ من المروق، وما أذن فيهم من سفك دماهم) الإيمان (ص ٧٦). ثم تبين لي أنه قصد حكاية مذهب الخوارج في مسألة، لا بيان مفهوم الخوارج؛ فحكاية قول مذهب ما في مسألة لا يلزم أن يكون تعبيراً عن جميع مقالات المذهب كما هو تبيّن. ومثل هذا قول الإمام الذهبي مثلاً (من تعرض للإمام علي بدم، فهو ناصبي فعزّز، فإن كثره، فهو حارحي عارق) سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٧٠) فليس هذا حكماً على صاطق المذهب، ولكنه ذكر لقول لطائفة في مسألة. ومثل هذه الأقوال تجعل الأمر محتاجاً فعلاً إلى أناء وطول تأمل، وقد استعبد - بعد تأمل - كثيراً من عبارات أهل العلم المستعملين هذا المصطلح؛ خشية من إلصاق أمر إليهم لم يقولوه، والله المستعان.

أهم الاتجاهات العلمية في تناول مفهوم الخوارج:

الاتجاه الأول:

لدي يجعل مُعامل التأثير في إعطاء وصف الخوارج هو التكفير وحده، ويكر على صورة مضيقه، وهي تكفير مرتكب الكبيرة، أو التكفير بصغير الذنب وكبيره، وقد يرتب على ذلك بعض أحكام الكفر على محالفيه ويلزم من هذا لتقرير أن من سم يلتزم بهذا لأصل، وتحرر من هذا الإشكال، فهو يرى من هذا الوصف، ويمكن أن يفهم هذا الضابط من خلال عدد من عبارات الأئمة، فمن ذلك:

- قال النووي عليه رحمة الله (الخوارج: صنف من المبتدعة يعتقدون أن من فعل كبيرة كفر وخُلد في النار، ويطعنون لذلك في الأئمة، ولا يحصرون معهم الجمعات والجماعات)^(١).

- وقال أبو القاسم الراعي القزويني: (واعلم أن الخوارج صنف مشهور من المبتدعة يعتقدون أن من أتى بكبيرة، فقد كفر واستحق الحلود في النار، ويطعنون لذلك في الأئمة، ولا يحتصون معهم في الجمعات والجماعات)^(٢).

- وقال الماوردي: (أما الخوارج: فهم الخارجون عن الجماعة بمذهب اسعوه ورأي اعتقدوه، يرون أن من ارتكب إحدى الكبائر كفر وحبط عمله، واستحق الحلود في النار، وأن دار الإسلام صارت بطهور الكبائر فيها دار كفر وإباحة، وأن من تولاهم وجرى على حكمهم فكذلك. فاعتزلوا الجماعة وكفروهم، ومنعوا من الصلاة خلف أحد منهم، وشؤوا شراً)^(٣).

- وقال ركب بر محمد لأنصاري: (الخوارج: وهم قوم يكفرون مرتكب كبيرة، ويتركون الجماعات)^(٤).

(١) روضة الطالبين (٥١/١٠)

(٢) العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير (٧٩/١١).

(٣) الحاوي الكبير (١١٧/١٣)

(٤) منج العلام في قمة الإمام الشافعي (ص ١٥٧)

الاتجاه الثاني:

من جعل مفهوم الخوارج مكوّنًا من التكفير بالدنب، مضافًا إليه تكفير علي وعثمان وغيرهما، كأصحاب الجمل والخكمين، ومن رضي بالتحكيم، وقد يضيف بعضهم جواز الخروج، ومن أمثلة من ذكر هذا:

- قال الرازي: (سائر فرقهم متفقون على أن العبد يصير كافرًا بالذنب، وهم يكفرون عثمان وعليًا رضي الله عنهما، وطلحة والزبير وعائشة، ويعظمون أبا بكر وعمر)^(١).

- وقال أبو المظفر الإسفراييني: (علم أن الحوارج عشرون فرقة، كما ترى بيانهم في هذا الكتاب، وكلهم متفقون على أمرين لا مزيد عليهما في الكفر والبدعة:

أحدهما: أنهم يزعمون أن عليًا وعثمان وأصحاب الحمل والخكمين وكل من رضي بالحكمين، كفروا كلهم.

والثاني: أنهم يزعمون أن كل من أذنب ذنبًا من أمة محمد ﷺ، فهو كافر، ويكون في النار خالدًا مخلدًا، إلا النجيدات منهم؛ فإنهم قتلوا إن الفاسق كافر، على معنى أنه كافر بعمة ربه، فيكون إطلاق هذه التسمية عند هؤلاء منهم على معنى الكفران، لا على معنى الكفر، ومما يجمع جمعهم أيضًا تجويزهم الخروج على الإمام الجائر، والكفر لا محالة لارم لهم؛ لتكفيرهم أصحاب رسول الله ﷺ)^(٢).

الاتجاه الثالث:

الذي جعل المفهوم مرهونًا بمحدد عملي وهو القتال، ولكن قتال الذي جعله محددًا لهذا المفهوم هو محصور في صورة، وهي قتال الإمام الشرعي والخروج عليه، وهو ما يتقاطع مع مفهوم النجاة، وبعض الأئمة قد يحري على لسانه ذكر الخوارج قاصدين هذا المعنى دون أن يكونوا بالضرورة عنه محلًا

(١) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي (ص ٤٦).

(٢) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة (ص ٤٥).

للدم الشرعي، فهو استعمال اصطلاحى سبق التسيه عليه في أوائل البحث، لكن المشكلة هي فيمن استحلب هذا الاسم في سياق اسم الذم الشرعي، وهو ما يمكن استكشافه بقرائن السياق وعبره، فمن أقوال أهل العلم في هذا الاتجاه:

- قال ابن الحوري: (الحوارج: قوم يخرجون على الأئمة، وأول ما عرفوا بالخروج على عليّ عليه السلام، وقد ذكرنا بعض أحوالهم في مسنده) (١).

- وقال بدر الدين العيني: (الحوارج وهم طائفة من المسلمين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وخلعوه، فقاتلهم وقتل أكثرهم، ثم غلب عليهم هذا المذهب، وفارقوا الطاعة، ولم يدخلوا في بركة أحد من الأئمة والحلفاء، وتماذى بهم الأمر، وإلى الآن من أعقابهم جماعة كثيرة متفرقة في البلاد) (٢).

- وقال أيضًا: (وقال الفقهاء: الحوارج غير الباغية، وهم الذين خالفوا الإمام بتأويل باطل ظنًا. والحوارج خالفوا لا بسأويل أو تأويل باطل قطعًا. وفيهم هم طائفة من المستدعة لهم مقالات خاصة مثل: تكفير العبد بالكبيرة، وحوار كون الإمام من غير قريش، سموا به لخروجهم على الناس بمقالاتهم) (٣).

- وقال شهاب الدين الفراوي الأهرري المالكي: (ومنهم الحبرية الذين يسفون لكسب، ويرغمون أن العبد كالخيط المعلق في الهواء، ومنهم الحوارج. الذين يخرجون عن الإمام العادل ولا يمتلكون أمره. ومنهم الحهمية لمشعور إلى رأي أبي جهيم المفرد بمقالة باطلة، كخندق القرآن، وإنكار رؤية إلهي، والصفات القديمة) (٤).

- ونقل أبو الحسن العدوي عن صاحب التحقيق قوله: (ومهم - أي:

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الحوري (١١٥/٢)

(٢) مقاني الأخبار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (٣٩٩/٣).

(٣) عمدة القاري (٨٤/٢٤)

(٤) الفوائد اللواتي على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (٩٥/١).

ومن المبتدعة - الحوارح الذين يخرجون عن الإمام العادل، وينكروا أمره وولايته، وأول من سُمي بذلك الخارجون على عثمان بن عفان وعبي بن أبي طالب رضي الله تبارك وتعالى عنهما^(١).

الاتجاه الرابع:

وهو من جعل وصف لخوارج عائداً إلى مركب التكفير والقتال، ولكن على حصر كلا الطرفين في صورة معينة، فجعل وصف لخوارج محموداً من تكفير أهل الكبائر، والخروج على الإمام الشرعي، وممن يمكن أن يقع من أهل هذا الاتجاه العلامة الكاسبي، الذي قال في بدائع الصنائع (أما تفسير البعاه، فالبعغة هم الحوارح، وهم قوم من رأيهم أن كل ذنب كفر، كبيرة كانت أو صغيرة، يخرجون على إمام أهل العدل، ويستحلون القتال والدماء والأموال بهذا التأويل، ولهم منعة وقوة)^(٢).

الاتجاه الخامس:

هو من جعل الوصف عائداً إلى معنى مركب أيضاً، لكنه على اعتقاد رأي ما وفتال غيرهم عليه؛ قال أبو القاسم الرحبي المعروف باسم الشمسي: (الخوارج: هم كل فرقة أظهرت رأياً، ودعت إليه، وقابلت عليه، وصار لهم شوكة منيعة، وبقعة معيبة، وشهّرت السلاح على الجماعة)^(٣).

الاتجاه السادس:

وهو من عدّد المعاني التي يمكن أن يوصف لخارجي من أجهت بأنه من الخوارج، فجعل ذلك عائداً إما إلى الخروج على الأئمة، فيسمّى فاعله خارجياً، وإما إلى تكفير مرتكب الكبيرة، فيُعد صاحبه من الخوارج أيضاً. فمن أتى بأحد الأمرين فهو خارجي. وفي هذا يقول الشهرستاني (كل من خرج على الإمام لحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً، سواء كان

(١) حاشية المدوي على شرح كفاية الطالب الرباني (١٠٢/١)

(٢) بدائع الصنائع (١٤٠/٧)

(٣) روضة لقضاء وطريق النجاة (١٢١٥/٣)

الحروح في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان^(١). وقال بعد ذلك: (والوعيدية داخلية في الحوارج، وهم القائلون بتكفير صاحب الكبيرة وتحليده في النار، فذكرنا مذاهبهم في أثناء مذاهب الحوارج)^(٢).

الاتجاه السابع:

وهو من عدد المعاني أيضاً التي يوصف الشخص باعتبارها، خارجياً، لكن حصر تلك المعاني في دائرة التكفير، وجعل التكفير محصوراً في إحدى صورتين: إما تكفير علي وعثمان، وأصحاب الجمل وصفين ومن رضي بالتحكيم، أو تكفير مرتكب الكبيرة، فمن تحقق فيه إحدى هاتين الصورتين من التكفير فهو خارجي، وفي ذلك يقول ابن العربي المالكي عليه رحمة الله: (الحوارج صفان: أحدهما يرعم أن عثمان وعلياً، وأصحاب الجمل وصفين وكل من رضي بالتحكيم، كفار. والصف الآخر: يرعم أن كل من أتى كبيرة فهو كافر مخد في النار أبداً)^(٣).

الاتجاه الثامن:

من جعل ذلك عائداً إلى مطابقة حال الخارجين على علي رضي الله عنه، فمن رأى ما كانوا يرونه فهو خارجي؛ قال خدس بن إسحاق الجندي المالكي لمصري: (الحوارج هم الذين يرون ما رآه الخارجون عن علي رضي الله عنه)^(٤).

١١ اجمل والحل (٩٥/١) والذي يؤكد أنه يقصد هذا الصبط فعلاً، وجعل كل خارج على الإمام ابن خارجاً، أنه سرد في حاشية بحثه للحوارج عدداً من أسماء الحوارج فقال (ولمضم لمذهب تذكر نمة رجال للحوارج) فكان من بين الأسماء المذكورة لجهم بن صفوان مثلاً، وقد علم حروجه فعلاً وأنه من رؤوس المرحلة، وأكثرهم غلواً فيه، وكذا ذكر غيره أيضاً ممن يلاحظ فيهم ما يلاحظ في لجهم وقد قال في عبارة قد يشعر بأن مجرد الاعتراض على الإمام شرعي قد يكون صاحبه خارجاً، حيث قال في تعليقه على حديث ذي الحوبصرة (وذلك حروح صريح على لبي ﷺ، ولو صار من اعترض على الإمام بحق خارجياً، فمن اعترض على الرسول أحق بأن يكون خارجياً) لمس وسحر (١٢/١)

(٢) لمل والحل (١٩٥/١)

(٣) إرشاد الساري (٨٤/١٠).

(٤) التوضيح في شرح مختصر ابن الجاحظ (٣١٨/٢).

من جعل ذلك عائداً إلى مظلومة عقدية معينة من اعتقاد أصولها فهو خارجي؛ قال ابن حزم عليه رحمة الله: (ومن وافق الخوارج في إنكار التحكيم، وتكفير أصحاب الكنائس، والقول بالخروج على أئمة الجور، وأن أصحاب الكنائس محلدون في النار، وأن الإمامة حائزة في غير قرش؛ فهو خارجي، وإن خالفهم فيما عد ذلك مما اختلف فيه المسلمون خالفهم فيما ذكرنا، فليس خارجياً)^(١).



هذه أهم الاتجاهات التي يمكن أن تُذكر في سياق تحرير مفهوم الخوارج، والذي يظهر في ضوء ما تقدم من حكاية طبيعة التداول النسوي بلظاهرة الخارجية، وطبيعة التحقق التاريخي لذلك التداول، أن هناك اتجاهًا عاشرًا هو الأصوب في تحديد مفهوم الخوارج، وهو حمل المكوّن الأساس للحالة الخارجية هو مركّبًا من (التكفير بغير حق، وترتيب فعل القتال على التكفير). فمتى ما توفر هذا المكوّن في شخص أو طائفة، كانت واقعة تحت طائلة الوعيد الشرعي المتعلق بالخوارج، ولحقها ما يتصل بالخوارج من أحكام. ولا يشترط من أجل توفر هذا المكوّن أن يكون التكفير بالباطل محصورًا في صورة معينة مخصوصة، كانتكفير بالكنائس، أو تكفير بعض الصحابة، بل كل تكفير بالباطل جزء من المكوّن. كما أن القتال لا يشترط أن يكون محصورًا ضد النظام السياسي، أو الإمام، بل حمل السلاح على المسلمين وقتالهم بما هو عم وأشم، هو أيضًا جزء من المكوّن بل ولا يشترط أن يُمارس المرء القتل أو القتال بالفعل؛ ليكون خارجيًا، فمتى كان واقعًا في إشكالية تكفير غيره من المسلمين بغير حق، ومتنبئ للخروج عليهم ومقاتلتهم ولو نظريًا - وحتى لو ترك القتال عمليًا؛ إما تفريطًا وتكاسلاً، أو عجزًا - فإن اسم الذم الشرعي يتناولها. وهذا مني على أصل شرعي عظيم، وهو أن من عَزَم على ذنب ووطّن نفسه على الإتيان به، فَمُنِع عنه عجزًا؛ فهو

(١) الفصل في المل والنحل (٢/ ٢٧٠).

أثم، بخلاف من خطرت له المعصية أو همّ بها، ثم تركها لله؛ فهو غير عاصٍ، بل يُكتب له نصراؤه هذا عن همه حسنة؛ فعن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، فيما يروي عن ربه ﷻ قال: «إن الله كتب الحسنات والسيئات، ثم بين ذلك، فمن همّ بحسنة فلم يعملها، كتبها الله له عنده حسنة كاملة، فإن هو همّ بها فعملها، كتبها الله له عنده عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة، ومن همّ بسيئة فلم يعملها، كتبها الله له عنده حسنة كاملة، فإن هو همّ بها فعملها، كتبها الله له سيئة واحدة»^(١)، يوضح هذا المعنى حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله: إذا أراد عبيدي أن يعمل سيئة، فلا نكتبوها عليه حتى يعملها، فإن عملها فاكتبوها بمثلها، وإن تركها من أجلي، فاكتبوها له حسنة...»^(٢) وحديث: «قالت الملائكة: رب، ذاك عبدك يريد أن يعمل سيئة، وهو أبصرُ به، فقال: ارقبوه، فإن عملها فاكتبوها له بمثلها، وإن تركها فاكتبوها له حسنة؛ إنما تركها من جرّاء»^(٣) فالمعفرة والإثابة معلقتان بكون الترتيب لله تعالى، أما إن كان الترك لغير ذلك، فلا يُثاب. وهل نأثم؟ محل خلاف بين أهل العلم، والأقرب أن الأمر إن كان مجرد خاطرٍ عارضٍ فيرجى أن لا يكون صاحبه مؤاخذاً؛ لحديث: «إن الله تجاوز لي عن أمتي ما وسوست به صدورهما، ما لم تعمل أو تكلم»^(٤) أما إن كان الأمر عن عزم وتصميم لم يمنعه منه إلا العجز أو الكاسل، أو خوف الناس أو غير ذلك، لا حرج من الله ولا طمعه في ثوابه، فالأظهر أن صاحبه آثم وعلى هذا جمع كثير من أهل العلم، بل عليه جمهورهم، (قال الإمام المارري رحمته الله، مذهب الفاسي أبي بكر بن الطيب أن من عزم على المعصية بقلبه، ووطّن نفسه عليها، ثم في اعتقاده وعزمه، ويحمل ما وقع في هذه الأحاديث وأمثالها

(١) رواه البخاري (٦٤٩١)، ومسلم (١٣١)، والإمام أحمد في المسند (٢٨٢٧).

(٢) رواه البخاري (٧٥٠١)، ومسلم (١٢٩).

(٣) رواه مسلم (١٢٩)، والإمام أحمد في المسند (٨٢١٩).

(٤) رواه البخاري (٢٥٢٨)، ومسلم (١٢٧)، والنسائي (٣٤٣٤)، وابن ماجه (٢٠٤٠)، والإمام أحمد في المسند (٧٤٧٠).

عنى أن ذلك فيمن لم يوطن نفسه على المعصية، وإنما مرّ ذلك بفكره من غير استمرار، ويسمى هذا همًّا، ويُفرّق بين الهمّ والعزم، هذا مذهب القاضي أبي بكر، وخالفه كثير من الفقهاء والمحدثين، وأخذوا بظاهر الحديث قال القاضي عياض رحمته الله: عامة السلف وأهل العلم من الفقهاء والمحدثين على ما ذهب إليه القاضي أبو بكر؛ للأحاديث الدالة على المؤاحدة بأعمال القلوب، لكنهم قالوا: إن هذا العزم يُكتب سيئة، وليست السيئة التي همّ بها؛ لكونه لم يعملها، وقطعه عنها قاطع غير خوف الله تعالى والإبادة، لكن نفس الإصرار والعزم معصية، فتُكتب معصية، فإذا عملها كُتبت معصية ثالثة، فإن تركها خشية لله تعالى، كتبت حسنة، كما في الحديث: «إنما تركها من جرّاء» فصر تركه لها، لخوف الله تعالى، ومحاهدته نفسه الأمانة بالسوء في ذلك، وعصيانه هواه، فأما الهمّ الذي لا يُكتب فهي الخواطر التي لا توطن النفس عليها، ولا يصحها عقد ولا نية وعزم^(١).

ومما يدل على هذا المعنى من نصوص الشريعة:

- ما صح عن الأحنف بن قيس، قال: ذهبت لأبصر هذا الرجل، فلقيني أبو بكر، فقال: أين تريد؟ قلت: أبصر هذا الرجل، قال: ارجع؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما، فالقاتل والمقتول في النار»، فملت يا رسول الله، هذ القاتل، فما بال المقتول؟ قال: «إنه كان حريصًا على قتل صاحبه»^(٢).

- وكذلك حديث أبي كشة الأماري مرفوعًا، وفيه: «إنما الدنيا لأربعة نفر؛ عبد رزقه الله مالًا وعلماً فهو يتقي فيه ربه، ويصل فيه رحمه، ويعلم الله فيه حقًا، فهذا بأفضل المنازل، وعبد رزقه الله علماً ولم يرزقه مالاً، فهو صادق النية يقول: لو أن لي مالاً لعملت بعمل فلان، فهو بنيته، فأجرهما سواء، وعبد رزقه الله مالاً ولم يرزقه علماً، فهو يخبط في ماله بغير علم، لا يتقي فيه ربه،

(١) شرح مسلم للنووي (١/١٥١).

(٢) رواه البحاري (٣١)، ومسلم (٢٨٨٨)، وأبو داود (٤٢٦٨)، ولساني (٤١٢٢)، والإمام أحمد في المسند (٢٠٤٣٩).

ولا يصل فيه رحمه، ولا بعلم الله فيه حقاً، فهذا بأخبث المنازل، وعبد لم يرزقه الله مالاً ولا علماً، فهو يقول: لو أن لي مالاً لعملت فيه بعمل فلان، فهو بيته، فوزرهما سواء»^(١).

وإن شئت أن تتوسع في هذا الأصل، فاطر ما كتبه الحافظ اس رجب عليه رحمة الله في شرحه للحديث السابع والثلاثين من أحاديث الأربعين النووي، وذلك في كتابه المانع: جامع العلوم والحكم (٣١١/٢)، واطر إن تب فتوى مفصله للإمام اس تيمية على استفتاء وردّه، جاء في أوله: (من عزم على فعل محرم كالربا والسرقة وشرب الخمر عزمًا جازمًا، فعجز عن فعله: إباحة أو غيره هل يأنم بمحرد العزم أم لا؟) وذلك في «مجموع الفتاوى» (٧٢٠/١٠).

والمقصود أن من كان يُنظر لقتال والخروج، ويُؤصل له، أو انعقد في فعله، لكن تركه لا لله، فهو كمن فعله. ومما يؤكد هذا موقف العلماء من غرور الخوارج القعدة، وهم (قوم من الخوارج كانوا يقولون بقولهم، ولا يرون الخروج بل يرينونه، وكان عمرا داعية إلى مذهبه، وهو الذي رثى عبد الرحمن بن ملجم قاتل عبي عليه السلام تلك الأبيات السائرة)^(٢)، بل جاء عن الإمام أحمد وصفهم بأنهم أخبت الخوارج^(٣). فلم يخرجوا بقعودهم عن أن يكونوا داخلين في اسم الخوارج.

وعوذ على تأكيد ما ترجح من كون الخوارج هم: كل من اتصف بالكثير غير حق، ثم قاتل مخالفه بناء على ذلك، وأنه لا يصح حصر مفهوم الخوارج فمن كفر بالكبيرة ما جاء في شأن السجدات من الخوارج؛ فمع تناق أهل العلم على أنهم منهم، وأنهم امتداد للخوارج، وموضع للذم، فلم يكونوا يكفرون مرنكب كل كبيرة، قال أبو الحسن الأشعري في هذا:

رواه الترمذي (٢٣٢٥)، والإمام أحمد في المسند (٨٠٣١). قال الترمذي: (حسن صحيح)، وصححه

الألباني في صحيح سنن الترمذي (٢٣٢٥).

(٢) فتح الباري (٤٣٢/١)

(٣) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (٣٦٢/١)

(أجمعت الخوارج على إكفار علي بن أبي طالب رضوان الله عليه أن حكم، وهم مختلفون هل كفره شرك أم لا؟ وأجمعوا على أن كل كبيرة كفر إلا النجداث؛ فإنها لا تقول ذلك)^(١) وقال البغدادي مستدرک على الكعبي حكايته لاتفاق الخوارج على تكفير مرتكب الكبيرة: (والصواب ما حكه شيخنا أبو الحسن عنهم، وقد أخطأ الكعبي في دعواه إجماع الخوارج على تكفير مرتكبي الذنوب منهم؛ وذلك أن النجداث من الخوارج لا يكفرون أصحاب الحدود من موافقتهم)^(٢)، وليس بحافٍ أنه مما يمكن أن يستدرک على دعوى الاتفاق هذه أن تكفير مرتكب الكبيرة، لم يكن مذهباً للمحكمة الأولى الذين خرجوا على علي، كما سبقت الإشارة إليه. فهذا مما يمكن أن ينصاف لرفع داء التوهم الناشئ أحياناً من انحصار الخوارج فيمن كفر بالكبيرة، وقد بان لك أن الأمر أوسع من ذلك. وسيأتي في النتائج والآثار ما يؤكد هذا أكثر وأكثر بإذن الله.

ومن عبارات أهل العلم التي يمكن أن يُفهم منها مثل هذا لتقرير، والتي يمكن أن تكون معضدة لهذا الاتجاه في تحرير مفهوم الخوارج.

— ما قاله البربهاري عليه رحمة الله في رسالته الشهيرة «شرح السنة»: (ومن قال: الصلاة خلف كل بر وفاجر، والجهد مع كل حليفة، ولم ير الخروج على السلطان بالسيف، ودعا لهم بالصلاح، فقد خرج من قول الخوارج أوله وآخره)^(٣) فتصحيح الصلاة في حالي بر الإمام وفجوره حكم بإسلامه، وترك الخروج ترك للقتال، وهما عنده أماراة البراءة من الخوارج، دليل على أن حميفة الخوارج عائدة إلى التكفير والقتال، لكنه جاء مصيفاً في الموقف من الإمام.

(١) مقالات الإسلاميين (١/١٦٨)

(٢) الفرق بين الفرق (ص ١٠١). وللتوضيح فقد قال البغدادي في صفحة (١٢٠): (ومن يذع نجدة أيضاً أنه تولى أصحاب الحدود من موافقه، وقال لعن الله يعلهم بدورهم في غير ما حكم، ثم يدخلهم الجنة، وزعم أن النار يدخلها من خالفه في دينه!).

(٣) شرح السنة (ص ١٣٢).

• وقال ابن تيمية رحمه الله: (والخوارج هم أول من كفر المسلمين، يكفرون بدرب، ويكفرون من حالهم في بدعتهم، ويستحلون دمه وماله)^(١)، وقال: (ويكفرون دماء أهل القبلة، لا اعتقادهم أنهم مرتدون، أكثر مما يستحلون من دماء الكفار الذين ليسوا مرتدين؛ لأن المرتد شر من غيره)^(٢)، وقال: (خوارج دينهم لمعظم مفارقة جماعة المسلمين، واستحلال دمائهم)^(٣).

• وقال القرطبي شارح تلخيص مسم: (وذلك أنهم لما حكموا بكفر من خرجوا عليه من المسلمين، استباحوا دماءهم)^(٤).

• وقال ابن لوزين اليماني رحمه الله: (وذهب الخوارج قتل المؤمنين، وتعدايم وتكفيرهم، وكل ذلك مغلط في الشرع، ولا يقاس عليه غيره)^(٥).

نصير أن مرجع الإشكال عند هؤلاء، الذي استحقوا اسم الذم الشرعي منه، عائد إلى التكفير والقتال. وستتضح هذه المسألة أكثر وأكثر، كما ذكرت عند ذكر بعض القبول الآتية في محاكمة بعض الطوائف وفق هذا تصور خوارج، وكيف أن أهل العلم وسعوا دلالة هذا المفهوم؛ ليشمل عوئف لم تتسم بهذا الاسم، وليست ذات امتداد عقدي تاريخي يربطها بخوارج الأول - أهل النهروان - فلينتقل البحث إذن إلى معالجة بعض النتائج والآثار المترتبة على ما سبق تحريره من مفهوم الخوارج.

نتائج وآثار تحرير مفهوم الخوارج:

بعد هذا الاستعراض الموسع في دراسة الخوارج في مختلف جقبيها الزمانية، بذكر طبيعة اللحظة الزمنية التي سبقت ظهورهم، وطبيعة لحظة

^١ مجموع شاذي (٢٧٩/٣).

^٢ مجموع شاذي (٤٩٧ ٢٨).

^٣ مجموع شاذي (٢٠٩/١٣).

^٤ سبب ما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١١٤/٣).

^٥ انعمان والنواصم (٢٢٠/١).

ظهورهم العملية، وطبيعة ما تلا ذلك من تناول وتحليل؛ بذكر هنا عددًا من الآثار والنتائج المهمة المترتبة على تحرير مفهوم الخوارج، والتي ستمكننا من ترتيب عدد من الأحكام المهمة المتعلقة بالواقع والتاريخ، ونعطيها جوابًا لبعض سؤالاته المهمة.

النتيجة الأولى:

أن هذا التحرير لمفهوم الخوارج يمكن أن يُسهم في تخفيف حالة السُّجال التي تقع جرّاء توصيف عدد من جماعات العنف في الواقع - التي تحبب فيها عاملة في إطار العمل الجهادي - بأنها من الخوارج. كما يمكن أن يحل لنا إشكالية القول بإدخال مثل هذه الجماعات في مفهوم الخوارج، أو إخراجهم منه وقد سبق في مقدمة الكتاب بيان أن المحرك الأساس لكتابة هذا البحث هو ما يثيره واقع مثل هذه الجماعات التي تلتزم العمل المسلح - مع تحوُّصها في بعض قضايا التكفير بتساهل وتوسع - من سؤالات عريضة في وعي كثير من الناس، متى ما تم وصف مثل هذه الجماعات بأنهم من الخوارج، ليشور السؤال الكبير: كيف يصح مثل هذا التوصيف، وأولئك لا يعرف عنهم نزوع لتكفير مرتكب الكبيرة، ولا الحكم عليه بالخلود في النار؟! فمع الاعتراف بأن ممارسة أولئك لا تحلوا من إشكال وانحراف:

- لا على المستوى الديني بالدخول في مناطق حرمها الشارع، باستحلال دم معصوم، أو حتى التكفير بغير حق.

- ولا على المستوى الدعوي، بتشويه أحكام الإسلام في وعي المراقص من داخله أو خارجه، أو حنق العمل الدعوي والتضييق على أهله.

- ولا على المستوى السياسي، بالإضرار بخيارات الأمة، والافتئات على حق المسلمين السياسي.

لكن كيف يقال فيهم خوارج، وللخوارج تصور عقدي حاصر في أبواب الإيمان، فهم وعيدية يكفرون مرتكب الكبيرة، فيجعلونه كافرين في الدنيا، محلدين في النار في الآخرة، ومقتضى العدل مع مفاهيم الشريعة ومع الدس أن

لا تُندرج بمفهوم شرعي لمجرد تشويه آخر. يزيد الإشكال بطبيعة الحال حين تأتي مثل تلك الاتهامات بالحارجية مهيجة بأغراض سياسية، أو مدفوعة بأحداث خاصة، أو من أسماء قد لا تكون مأمونة على مثل هذه الإطلاقات، يزيد الارتباك والالتباس.

هذه الإشكالية تحد تحريرها في ضوء ما سبق جميعاً؛ فمفهوم الخوارج - كما سبق - أوسع دائرة من حصره في هذا الإطار العقدي الضيق، الذي يُمثل صورة من صور الانحراف في أبواب التكفير، لكنه لا يمثل الصورة جميعاً، فلا يصح أن يُجعل من غيبة هذا المعنى الخاص غيبة للمفهوم كله. فمتى وجدت طائفة تمارس القتال وامتدت يدها لتقتل أبناء المسلمين بدعوى كفرهم، مع تهريب ونسأهل في التكفير؛ فهذه الطائفة محسوبة على الخوارج، رَغَتْ ذلك أم لم تُعِهِ؟!

ويسو أن الذي أحدث هذا الارتباك في توصيف مثل هذه الجماعات بوصف الخوارج، هو ما تم اعتماده فعلاً في كثير من الكتابات العقدية، ونم لثبته وتلقيه من خلال دروسه فاستقر ورسخ، حتى وقع التوهم بالانحصار لمفهوم الخوارج في هذا الإطار، وسو أن المرء أطل برأسه قبيلاً؛ ليرى طبيعة معالجة النوبة لطاهرة الخوارج، وما ألحقته بهذه الظاهرة من أحكام، وما حسنته من المعاني - لاستئان للناظر ما يرفع عنه هذا الوهم والإشكال. بل نودق النظر في طبيعة المحكمة الأول - العربية الأولى من قاطرة الخوارج - وحل مسبات خروجهم وثورتهم على عليّ، لاستئان الأمر أكثر وأكثر. بل إن بعض ما تُصدره بعض هذه الجماعات المسلحة اليوم من فرمانات التكفير محالفيهم من المسلمين، يكشف عن نماذج من التكفير أسوأ من بعض ممارسات خوارج الأول ممن لا نزاع في كونهم خوارج، وهي تعبير عن محم التساهل في إطلاق هذه الأحكام، مع عظيم تشديد الشريعة في هذا باب

لقد بلغ الأمر عند هؤلاء إلى توسيع شديد لمفهوم العمالة، وجعله واحداً من مساطات الكفر، مع ما في هذا الوصف من تدخل وعموض

والتباس، فتوسعوا في التكفير بالتعامل مع الأنظمة والحكومات، أو الحوسر مع بعض المسؤولين، أو حتى في مجرد الخروج عن حعرافيا الجهد؛ لكون الكل موجئاً للتكفير. وكنت أعجب كثيراً حين كب أناع بعض حسابات مناصري مثل هذه التنظيمات وما يكيلونه من اتهام لعصر قادة الجهاد في المشهد السوري، وما يطلقونه من أحكام التكفير؛ لمحرد أنه سافر إلى دولة ما، فيجعل سفره هذا موجئاً للتكفير، لماذا؟! لأن تلك الدولة عميلة للكفار، فهي دولة كافرة، وهذا الداخل عليهم لا يتصور السماح له بالدحول إلا وهو عميل لهم، فهو كافر! ويستمر مسلسل الإلزام عند أولئك المفتوسين ليحدثون بأنهم يمثلون دولة الإسلام، فمن قاتلهم فإنما يقاتل من يسعى لإقامة الإسلام في الأرض، ومن سعى في قتال هؤلاء فهو كافر! وقد فتح سوء فهمهم لقاعده. من لم يكفر الكافر فهو كافر أبوباً واسعة من تكفير حصومهم؛ لمحرد محالفتهم فيمن حكموا بكفره ورددته. أما إدراك تعقيدات الواقع وما يتعلو به من أحكام شرعية، وحدود القدرة والإمكان وأثر ذلك في تصيوق الشريعة، فهم في عماية نامة عنه؛ ولذا فالصورة عندهم واضحة تماماً لا لبس فيها ولا إشكال، ويتعاملون مع الواقع بمنطق صفري، إما أن يكون مصبوعاً بياصهم، أو يكون مصبوعاً سواد غيرهم، وعليه فهم مستعدون لحرق الأرض ومن عليها، والتصحية في سبيل تنفيذ مشروعاتهم بدم آخر مسلم. أما التساهل والتعجل في إطلاق أوصاف التكفير قبل استنبات شروطه والاطمئنان إلى انتفاء موانعه، فحدث ولا حرج وكذا توسعهم الشديد في مسأله الدماء والقتل بالتأول، توسعاً يؤول إلى إلقاء الاعتبار لحرمة الدماء، ويجعلوا من الاستثناء أصلاً، ومن الأصل استثناء، على خلاف وضع الشريعة؛ فالشريعة وإن أعطت اعتباراً لمسأله التأول في هذا الباب، بكر ضبطته بقواعد وأصول؛ لثلا يعود على الأصل بالإبطال^(١).

(١) إن شئت أن تعرف على صواب هذا الباب، فانظر في لومه لعلمية اماتعة التي كتبها الصديق الدكتور محمد العجلان (التأول في إبادة الدماء)؛ فستدرك من خلالها حجم التفاصيل الشرعية المتعلقة بهذا الباب، وعميق نظر الفقهاء فيه، وتدرك من خلال ذلك حجم لتفريط الهائل لدى مدارس باسم التأول في الواقع.

تصوّر أحدهم وهو يحمل رأس مجاهد قد خزّه، وهو يحمله بين يديه،
 يصرخ فيمن حوله: لو تمكن أولئك لفعّلوا فيكم ولفعلوا، ظاناً أن من قد حز
 رأسه حربى كافر، فإدا هو مسلم مجاهد؛ لبأتيك بعد ذلك معتدراً: هكذا شأن
 الجهاد، لا يخلو من أخطاء!! وإن مثل هذا القتل وقع تاولاً، فيكون مغتصراً!!
 هكذا دون نريث ولا تأمل، ولا محاكمة ولا استفتاء!! وهكذا يتم تميع هذه
 القضايا وتقحم هذه الأبواب الخطرة. والعجيب فعلاً أن نرى مظاهر الخوارج
 لأمر يعود لظهور بتفاصيلها أحياناً عند أولئك، فالحق محصور في إطارهم،
 ومخالفهم محرمه وقد تكون كفراً، والمخاصصات التي تحري بينهم وبين
 غيرهم يجب أن تكون مردودة إلى محاكمهم فقط لفص النزاع، وإن تنازلوا
 ورصو بمحاكم الغير فإنما يكون وفق شروط تُعرق عمل كل أمل في إقامة
 الحقوق ورد المطالم إلا في صوء أفكارهم الخاصة واختياراتهم المحددة.
 ومطالب إعلان المواقف من فلان وفلان، وأن هذا وذاك كافر؛ حاضرة في
 الواقع وفق مطلق لا سمع منك حتى تلح من سبيلك، فإن صممت فممنوع لا
 تستحق الاستماع، وإن تكلمت بخلاف رأيهم فكافر، وكذا امتحان الخلق
 بنفسه معية للكشف عن بواطنهم العقديّة، وفرر من يصلح أن يكون معهم
 ومن يجب أن يستعد عن دائرتهم؛ حاضر موجود. أما السعي في مع الأتباع
 من الاستماع للصيحة، وإقامة المرجعيات الخاصة لهم، فقصة أخرى، ولش
 كد كثير من الخوارج الأول يعودون للحق بعد الاستماع إلى قائله وقيام
 الحجة عليهم؛ معص أولئك لا يزيدهم الحوار والنقاش إلا إيغلاً في التكفير
 والارديد من صرراته ومستنداته، فيكون المصحح في بدء النقاش بريئاً، ثم يصير
 بمجرد صحه كافرًا زنديقًا.

وبسر المقصد هنا استيفاء بحث هذا المناط المعين، وتحرير القول في
 جماعات العنف القائمة، وما يصح توصيفها بوصف الخوارج وما لا يصح؛
 فإن هذا ليس من غرضنا هنا، بل الغرض التأكيد على واحد من أهم نتائج هذا
 البحث، وهو عدم حصار مفهوم الخوارج في تكفير مرتكب الكبيرة فقط، وما
 يمكن أن يشكّله تحرير هذا المفهوم من هذه القضية من نتائج مهمة جد في

الواقع، وفك ارتهان هذا المصطلح لتصوّر عقدي خاص، أو لنسب عقدي معين. وينبغي مراعاة أننا أمام طواهر معقدة فعلاً يختلط فيها الدينى بالسياسى، ويتشابه فيها الهرم مع القاعدة، وتلتبس فيها الأفكار بالدوافع والأغراض، فقد يجد بعض من في تلك السواحى نفسه بين فكي كماشة. إما الانخراط في مثل هذه الجماعات، أو الانكشاف التام أمام عدو أشد خطراً، فيضطر للانخراط، دفعاً عنه نفسه، ومن الممكن أن يكون في صفوفهم من يحهل كثيراً من التفصيلات والدوافع لما يحري، ولا يكون ذا موقف تفصيلي من مسألتى التكفير والقتال، ويكون انخراطه معهم عائداً إلى جهته بحالهم، أو تحسباً للظن فيهم.

ويسدو أن مثل هذا الاشتباك في الواقع، وهذا التعقيد، والتداخلات الحاصلة بين الدوافع الدينية ولأغراض السياسية - هو ما حمل بعض الباحثين على دفع وصف الخوارج عن بعض هذه الجماعات، لا لبراءة تلك الجماعات التامة منه، بل لسان الحال هما: أن مثل هذا الاسم شرف لا يستحقونه، وأن ما يجري منهم هو مجرد توظيف سياسى لمسألة التكفير، طلباً لوقود قدال، وليس التزاماً مادئياً، فلو تغيرت رياح السياسة، وهبت من الجهة الأخرى، فبالإمكان الاستغناء عن هذا الوقود بغيره.

وأنا ميّال إلى اعتبار الظاهر حكماً في إعطاء وصف الخوارج، ليس دفع منه التكفير بغير حق وقاتل براء عليه، اسنحق هذا الوصف المدموم، وأن هذا الحكم يتناول التنظيم كسظيم، والجماعة كجماعة، بحسب أجدانها المعينة وممارساتها على الأرض. أما الأفراد فيتناولهم أيضاً بحسب توافر مادة اشتر فيهم، وهو معنى لا أشك في وجوده في فواعد شبابيه واسعة للأسف ممن انحط في مثل هذه التنظيمات، مع عدم سريانته ضرورة إلى كل فرد معين انظم في إطارهم، والتحق بجماعتهم، فلا يلزم أن تكون الخارجيه متحققة في كل فرد على حدة ممن لم يتلوث بهذه البدعة بعينه، وإنما المشكلة مع جماعه تحمل فكراً معيناً، وتحمل أتباعها على الائتمار بأمرها، فمن تلوث بلك الإشكاليات أخذ سصيبه من الوعيد الوارد في شأن الخوارج، ومن لم يتلوث

سبب أحد بصيبه من الإثم أو المعفرة بحسب حاله، وبحسب ذنبه ومعصيته. والكل أمره موكل إلى ربه؛ فهو تبارك وتعالى من يجازيه. وأما الحديث بخصوص ذلك المعصى اندي ذكر كرافع لمفهوم الخوارج أعني التعريض اسبسي - فمحال خضع لكثير من التكهينات والتحليلات أكثر من اعتماده على حقائق معرفية صلبة، فلتحرر الأحكام على الظواهر، والله يتولى السرائر.

النتيجة الثانية:

نه التأكيد في أوائل هذا البحث على أن اسم الخوارج لم يرد في النصوص الشرعية التي تناولت هذه الظاهرة، فلم يطبق النبي ﷺ على من انصف بهذه الأوصاف أنه من الخوارج، بل تمت هذه العممية تألياً حين ظهرت الطائفة المفصودة بالصفت المشار إليها في النصوص الشرعية، فتم إطلاق هذا الاسم الخاص كغم على هذه الطائفة، واختلف في بواعث بتكار هذا الاسم واشتقاقه على أقوال، فقل هو:

- بسبب خروجهم عن الدين^(١) أو عن الحق^(٢).
- وقيل: بسبب خروجهم على الجماعة^(٣) أو الناس^(٤).
- وقيل: بسبب خروجهم عن طريق الجماعة^(٥).
- وقيل: بسبب خروجهم على خيار المسمين^(٦)، والصحابة^(٧).
- وقيل: بسبب خروجهم على علي بن أبي طالب^(٨).
- وقيل: سب قول النبي ﷺ في ذي الحويصرة: «يخرج من ضئضي هذا»^(٩).

(١) انظر: فتح الباري (٢٨٣/١٢).

(٢) انظر: ماچ لعروس (٥١٧/٥).

(٣) انظر: شرح مسلم للنووي (١٦٤/٧)، حاشية اسدي على النسائي (١١٩/٧).

(٤) انظر: تاج العروس (٥١٧/٥).

(٥) انظر: شرح مسلم للنووي (١٦٤/٧)، حاشية اسدي على النسائي (١١٩/٧).

(٦) انظر: فتح الباري (٢٨٣/١٢).

(٧) انظر: الاستذكار (٨١/٨).

(٨) انظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (٢٠٧/١)، وتاج العروس (٥١٧/٥).

(٩) انظر: شرح مسلم للنووي (١٦٤/٧)، حاشية اسدي على النسائي (١١٩/٧).

- وقيل: بسبب قول النبي ﷺ: «يُخْرِجُ فِيكُمْ»^(١).

- وقيل - وهو قول بعض الخوارج -: إنما هو اسم مدح وثناء، وهو راجع إلى الطائفة التي تخرج للعزو في سبيل الله تعالى، أو للهجرة من دار الكفر للإيمان، وماخوذ من مثل قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، وقوله: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾. بل حكى كتب الأدب عددًا من الأبيات المنسوبة للخوارج، فيها استعمال لهذا الاسم على سبيل التمدح والافتخار^(٢).

والمقصود هنا التسمية إلى أن هذا الاسم المعين، هو مصطلح علمي وُضع للدلالة على طائفة معينة ذات امتياز عقدي وعملي، وليس اسمًا شرعيًا - أي: مصوصًا عليه في الوحي - يكون بمجرد مصادم لأحكام الشريعة، وحتى تتضح المقصود أكثر، فالشريعة قصّدت إلى تعليق الذم بمن أقدم على تكفير غيره من المسلمين بغير حق، ثم قاتلهم بناء على ذلك، فمتى تحقق هذا المعنى في أي منتسب للإسلام سواء سعي خارجيًا أو لم يُسم، فينبغي أن يكون واقعًا تحت ذاك الذم الشرعي، فليس ذاك الاسم الاصطلاحي بمؤثر في إعطاء أو سلب تلك المقررات الشرعية التي تناولت هذه الطائفة الواقعة في بلبلة التكفير باساطل والقتال، بل هذا تناول الشرعي مرهون بتوفر تلك الأوصاف التي أنيطت بها تلك الأحكام، ولأقرب لك الأمر مثلاً ليكون لكلام متضحاً لو أقدم شيوعي مثلاً ممن يتبنى عقيدة الإمامية على قتال أهل لئنة لتكفيره لهم، فهو واقع تحت ذاك الذم الشرعي، فيكون شيعيًا باعتبار الاسم المذهبي، وخارجيًا باعتبار اسم الذم الشرعي، ويكون بالتالي متوعدًا بأوصاف الذم الشرعية (شر الحلق والحليفة، كلاب النار، يمرقون من الدين... إلخ) وبالأحكام المشددة من جهة المواجهه (لئن أدركتهم لأقتلنهم

(١) انظر الاستدكار (٨/ ٨١)، (٢٣/ ٣٢١)، والمعالك في شرح موطأ مالك لاس لعربي (٣/ ٣٣٩٨)، وتوزيع الحوالمك شرح موطأ مالك للسيوطي (١/ ١٦٢).

(٢) انظر كتاب الحوارح لعالم عواحي (ص ٢٥)، وكتب أثر آراء الحوارح في الفكر الإسلامي المعاصر لعبد التوب محمد عثمان (ص ٥٩).

قتل عاد، طوبى لمن قتلهم وقتلوه... إلخ). وهذه نتيجة من نتائج البحث
أظهرها في غاية الأهمية، وهي هي الحقيقة لازم علمي لما تم تقريره فيما سبق،
بمعنى قيل. إن مفهوم الخوارج مرهون بتوفر ذلك المكوّن المشتغل على التكبير
بسطر والقتال، فلازم هذا اشتغال هذا المفهوم لمثل هذه الصورة المذكورة؛
والمكوّن المذكور هو الذي يصنع على الطائفة الاسم، لا أن الاسم هو الذي
يصنع على الطائفة المعنى.

واستحضر هنا ولا يغيب عن بالك ما سبق تقريره في أوائل البحث من وقوع
الانزاع في اسم الخوارج حتى صار تعبيراً عن طائفة ذات منظومة عقدية خاصة،
فصار معرولاً مفصلاً في كتب المقالات يتخذ عنه في ناحية، وعن بقية
الطوائف العقدية الإسلامية في نواح أخرى، فمفهوم الخوارج الذي نريده هنا
ليس هذا، وإنما المراد مصطلح يمكنه استعماله للتعبير عن مورد الذم الشرعي في
هذا الباب، فينبغي أن يكون هذا المورد أوسع أفقاً ودائرة؛ ليشتمل على كل من
انصف موجبات الذم الشرعي، بغض النظر عن انتسابه المذهبي عند أصحاب
المقالات. ولا يعبى عن بالك أيضاً أن مصطلح الخوارج بمعناه المذهبي واقع
في نفس الأمر تحت الذم لشرعي لتوافر مكونات الذم فيهم، وهو ما يمكن إدراكه
بمطالعة ما يمكن مطالعته من كتبهم، وما كتب عنهم عند أصحاب المقالات.
وهم جديرون بذلك أيضاً؛ لكرههم يتسبون إلى الحوارج الأول بسبب وثيق.

وقد وجدت - بحمد الله - في تصرفات أهل العلم ما يُعصد هذه النتيجة
المهمة، ويؤكد من هذا الاشتغال، فمن ذلك مثلاً ما جاء عن جعفر بن
برقاد، قال: سألت ميمون بن مهران، فقلت: كيف ترى في الصلاة خلف
رجل يذكر أنه من الخوارج؟ فقال: إنك لا تصلي له، بما تصلي لله، قد كما
نصلي خلف الحجاج، وهو حروري أزرقى. فظرت إليه، فقال: أتدرون ما
لحروري الأزرقى؟ هو الذي إذ خلفت رأيه سمّاك كافراً، واستحلّ دمك،
وكن الحجاج كذلك^(١). فتأمل هذا الفهم الدقيق لهذا الإمام الجليل؛

(١) مسائل حرب الكرمانى. كتاب الطهارة والصلاة. ج ١. السريج (٥٢٥).

فالحجَّاج لم يُعرف بمثل هذا التوصيف المذهبي (حروري أُرْفِي) ولذا حين قاله ميمون، نظر إليه جعفر كالمستكر له، فأبان له ميمون عن المعنى، وأن ذلك عائد لاشتغال الحجَّاج على مكُونِ الدِّم (سَمَّاكَ كَافِرًا، واستحل دمك). يؤكد هذا ما جاء عن نافع قال: أراد ابن عمر رضي الله عنهما الحجَّ عام حجة الحرورية في عهد ابن الزبير رضي الله عنه، فقيل له: إن الناس كائن بينهم قتال، ويحاف أن يصدوك، فقال: **«لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ»**... الحديث^(١)

قال محمد أنور شاه الكشميري (قوله: «عام حجة الحرورية»، والمراد به عام نزل الحجَّاج، ولم يكن الحجَّاج من الخوارج، إلا أنه كُني عنه؛ هَجَوًا له)^(٢)، فتسمية تلك السُّنة بحجة الحرورية بطرًا لاتصاله بزول الحجَّاج، وهو موضع الشاهد هنا، ومقصود الكشميري في قوله: (لم يكن الحجَّاج من الخوارج) أي: على معنى الطائفة العقدية المخصوصة كالمحكِّمة والأزارقة والنجدات، فقال: (إبه كني عنه؛ هَجَوًا له). وقد كان لحافظ ابن حجر أكثر دقة حين قال: (أُطلق على الحجَّاج وأتباعه حرورية؛ لجامع ما بينهم من الخروج على أئمة الحق)^(٣)، ويحتمل أن يكون ذلك الإطلاق عائد لما بين الحجَّاج وبينهم من المشاركة في أمر أزيد من مجرد الخروج، وهو مورد الدم الشرعي. والذي كانت الحرورية داخله فيه على سبيل القطع، وهو ما يمكن إدراكه من خلال أثر ميمون السابق. وتأمل ما في التعبير هنا بالحرورية من فائدة؛ فإنه أدق على المطلوب من اسم الخوارج الذي يقع مشتركًا بين معاني بعضها محل ذمٍّ حاصر، وبعضها لا يلزمه هذا الذم الحاصر.

ومن الطريف ما وقع لأحمد بن إسماعيل الكوراني الشافعي ثم الحنفي في شرحه لهذا الحديث؛ مما يؤكد قدر ارتباك بعض الشراح من وصف الحجَّاج بالحرورية، قال عليه رحمة الله: (إِن قُلْتُ: حج الحرورية كان سنة

(١) رواه البخاري (١٧٠٨).

(٢) فيص الباري (٢٥٧/٣).

(٣) فتح اساري (٣٥٥/٣)، ويحس الرجوع لكلام الحافظ بتمامه؛ لما فيه من تحقيق لمقصود الحجَّ بالحرورية، وهل كان سنة نزول الحجَّاج أو لا؟

به بريد، وقد تقدم في باب طواف القارن أن قضية ابن عمر كانت عام نزل الحجاج بن اليزير، وبينهما تسع سنين؟ قتت ابن عمر كثير الحج، محمول على تعدد القصة، وأما حمل الحرورية على أن المراد بها الحجاج لاشتراكهما في المبدأ، فلا يحفى بعاده، ثم تحققت أنه هو الصواب؛ لأن ابن عبد البر ذكر أنه مات بمكة في تلك السنة، وصلى عليه الحجاج^(١)، فتأمل كيف استند وصف الحجاج بالحرورية ثم كيف ظهر له أنه المرجح، وهو يؤكد توسع دلالة الدم شرعي، ليشمل كل من وقع في سبب الحرورية الخوارج.

يؤكد هذا أيضاً ما وقع من أهل العلم حيال فتنة ابن نومرت، مؤسس دولة الموحديين؛ فلم يكن ارجل على مذهب الخوارج بالمعنى الاصطلاحي بمطابقة العقيدة التي تقول بتكفير مرتكب الكبيرة... إلخ، ومع ذلك حين عرّض ابن تيمية رحمته الله لذكره قال: (وأقبح من غلو هؤلاء ما كان عليه المسمون بالموحديين في متووعهم الملقب بالمهدي محمد بن التومرت، لدى أقام دولتهم مما أقامها به من الكذب والمحال، وقتل المسلمين، واستحلال ادماء والأموال، فعن الخوارج المارقين، ومن الانتداع في الدين، مع ما كان عليه من الزهد وبغضيلة المتوسطة، ومع ما ألزمهم به من الشرائع الإسلامية، والسنة النبوية، فجمع بين خير وشر، لكن من أقبح ما انحطوه فيه خطيئهم له على نصير بقولهم الإمام المعصوم والمهدي المعصوم وبلغني أن بعض عقلاء حلدتهم جمع العلماء، فسألهم عن ذلك فسكتوا خوفاً لأنه كان من تظاهر بانكار شيء من ذلك، قتل علانية إن أمكن، وإلا قتل سراً، ويقال: إنهم قتلوا النصي لما بكر بن لعربي، والقاضي عياضاً سبتي وغيرهما)^(٢). وأرضح من هذا قوله. (ابن التومرت الملقب بالمهدي، ومذهبه في الصفات مذهب الفلاسفة، لأنه كان مثلها في الجملة، ولم يكن متفقاً مكذباً لدرسل، معطلاً لشرائع، ولا يجعل للشرعية العملية باطناً يخالف ظاهرها، بل كان فيه نوع

(١) لكونه الجاري إلى رياض أحاديث البخاري (٤/١٣٤).

(٢) بغية المرئاد (٤٩٥).

من رأي الجهمية الموافق لرأي الفلاسفة، ونوع من رأي الخوارج الذين يرون السيف ويكفرون بالذنوب^(١). وقد لسان الدين بن الخطيب فيه: (وعليت عليه نرعة خارجية)^(٢). وقد حكى ابن زيدان عبد الرحمن بن محمد السجستاني موقف الناس من ابن تومرت ومادا أطلقوا عليه: (وكان الموحدون حينئذ يسمون الناس المحسمين، ويقاتلونهم قتال كفر، وكان الناس يسموهم الخوارج، ولم تزل الغارات تُشن عليهم، فيقتل الرجال، وتُسبى النساء والذرية، وتستباح الأموال، والتضييق بتوالى والمكايد تُدبّر، والحيل تدار، حتى ضاق ذرع الناس بكثرة الوقائع عليهم)^(٣).

وأيضاً فحين ظهر العُبيديون والقرامطة أطلق عليهم أهل العلم وصف الخوارج؛ قال لإمام الذهبى في مؤسس الدولة العُبيدية: (المهدي عبيد الله أبو محمد، وذريته، أول من قام من الخلفاء الخوارج العُبيدية الباطنية الذين قَبِلوا الإسلام، وأعلنوا بالرفض، وأبطنوا مذهب الإسماعيلية، وبثوا الدعاة، يستعرون الجبلية والجهلة)^(٤). ومما وقع مما له اتصال بتأسيس هذه الدولة الباطنية، ما حكاه محمد بن الحسن الريدى الأندلسي الأشيلي، عن سعيد بن محمد رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ (وكانت لسعيد بن محمد بالقيروان في أول دخول الشيعة - لعنهم الله - مقدمات محمودة، باصل فيها عن الدين، وذبح عن السنن؛ حتى مثله أهل القيروان في حاله تلك بأحمد بن حنبل أيام المحنة؛ وذلك أنهم - لعنهم الله - لما ملكوا البلد أظهروا تبديل الشرائع، وإحالة السنن، وبَدَرُوا إلى رجلين كبيرين من أصحاب سُحنون فقلوهمما، وعَرَّوْا أجسادَهُما، ثم بُوْدِي عليهما: هذا جِراء مَنْ ذهب مذهب مالك. فارتاع حُملة أهل الشُّنة، ونَحَمَعُوا إلى سعيد، فسألوه التَّقيَّةَ - وكان أبو عبد الله المعلم يبعث إليهم للمناظرة، وكان سعيد المعتمد عليه فيها - فأبى سعيد من التَّقيَّةَ، وقال: إني قد أرييتُ

(١) مجموع الفتاوى (١٤٣/٣٥)

(٢) رقم الحنل في نظم الدول (٥٧).

(٣) إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناش (١١٥/١)

(٤) سير أعلام السلاء (١٤١/١٥).

عن النعمان، وما بي إلى العيش من حاجة، وقتيل الخوارج خير القتلى، ولا بد لي من المناضلة عن الدين، وأن أبيع ذلك عذراً ففعل ذلك، وصدق، ويصح (١). فقد صرح بانزال أولئك منزلة الخوارج، وأنزل عليهم ما ورد في شأنهم من النصوص

وحين ظهرت القرامطة في البحرين، واعتدوا وأفسدوا بحرم الله، استحضر لعلماء هذا المعنى في وصفهم، قال بن نجيم مثلاً وهو يستحصر ما قيل في حكم الحج مع وحود أولئك القرامطة: (وما قاله الصمار من إني لا أرى الحج يرم من حين خرجت القرامطة، وما علل به في الفتاوى الظهيرية بأن الحاج لا يوصل إلى الحج إلا بالرشوة للقرامطة وغيرهم، فتكون الطاعة سبيلاً للمعصية - مردوداً بأن هذا لم يكن من شأنهم، لأنهم طائفة من الخوارج كانوا يستحلون قتل مسلمين وأخذ أموالهم، وكانوا يغلبون على أماكن، ويرصدون للحاج وعلى تقدير أحدهم الرشوة، فالإثم في مثله على الآحاد لا المعطي، على ما عرف من تقسيم الرشوة في كتاب القضاء، ولا يُترك الفرض لمعصية عاص) (٢). وممن ذكر القرامطة والباطنية وصر على تسميتهم بالخوارج. السفاريني في لوامع الأنوار البهية، فحين ذكر حديث: «تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين، فيقتلها أولى الطائفتين إلى الحق» قال: (فقتلهم عليٌّ عليه السلام، وفرح عليٌّ بقتال الخوارج، بخلاف رقعة لحم وغيرها؛ فإنه كان يظهر منه الحزن والكآبة والأسف. ومن نصيب الخوارج القرامطة وهم الباطنية والإسماعيلية والملاحدة وأضر بهم) (٣)، وقال القاسمي عياض رحمة الله في شرحه لقول النبي ﷺ: «لا يتحاشى من مؤمنها» (أي: لا يكثرث بما يفعله بها، ولا يحذر من عقابها، وفي معناها الرواية الأخرى: إيمانه؛ أي: إنه إنما يقاتل لشهوة نفسه وعصبيته، أو لقومه وعصبته. هذا - والله أعلم - في الخوارج وأشباههم من القرامطة) (٤).

(١) طقات البحرين وللعوين (ص ٢٤٠)

(٢) لبحر الرائق (٢/٣٣٨).

(٣) لوامع الأنوار البهية (٢/٣٤٥).

(٤) إكمال المعلم بموائد مسلم، للقاسمي عياض (٦/٢٥٩)

ومما يمكن أن يكون مؤكداً لما سبق، ما نشأ من إشكال علمي واختلاف حين ظهر التتر المطهرون للإسلام، وأخذوا في مقاتلة المسلمين، (تكلم الناس في كيفية قتال هؤلاء التتر من أي قبيل هو، فإنهم بظهرون الإسلام، ولبسوا بغاة على الإمام؛ فإنهم لم يكونوا في طاعته في وقت ثم خالفوه؟ فقال الشيخ تقي الدين: هؤلاء من جنس الخوارج الذين حرقوا على علي ومعاوية، ورأوا أنهم أحق بالأمر منهما، وهؤلاء يزعمون أنهم أحق بإقامة بحق من المسلمين، ويعيبون على المسلمين ما هم متلبسون به من المعاصي والاطم، وهم متلبسون بما هو أعظم منه بأضعاف مضاعفة، فتفطر العلماء والناس لذلك، وكان يقول للناس: إذا رأيتُموني من ذلك الجانب وعني رُسي مصحف، فاقتلوني، فتشجع الناس في قتال التتر، وفويت قلوبهم ونبتهم. والله الحمد) (١).

ومما يؤكد هذا الفقه التيمي في توسيع مفهوم الخوارج المدموم شرعاً، ما يدخل في إطاره كل مسلم كفر غيره من المسلمين بباطل واستباح دمه - بعض المنقول عنه في شأن الروافض؛ فمع تواتر كلامه في دمهم، وبفصيل حال الخوارج عليهم، كقوله رَحِمَهُ اللهُ: (وَحَالُ الْجَهْمِيَّةِ وَالرَّافِضَةِ شَرٌّ مِنْ حَالِ الْخَوَارِجِ؛ فَإِنَّ الْخَوَارِجَ كَانُوا يُقَاتِلُونَ الْمُسْلِمِينَ وَيَدْعُونَ قِتَالَ الْكُفَرِ، وَهَؤُلَاءِ أَعَادُوا الْكُفَرَاءَ عَلَى قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ وَذَلُّوا لِلْكَفَرِ، فَصَدُّوا مُعَاوِنِينَ لِلْكَفَرِ أَذْلَاءَ لَهُمْ، مُعَادِينَ لِلْمُؤْمِنِينَ أَعْزَاءَ عَلَيْهِمْ، كَمَا قَدْ وَجَدَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي طَوَائِفِ الْقَرَامِطَةِ وَالرَّافِضَةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ النَّفَةِ وَالْحَدُولِيَّةِ) (٢). فهذا أحد مساطب المفاضلة بين الطرفين، فلئن كان الخوارج يقتلون أهل الإسلام ويتركوا أهل الأوثان، لشرُّهم من يعين أهل الأوثان على أهل الإسلام، وقال رَحِمَهُ اللهُ مِينًا مناطًا حر لتفضيل الخوارج على الرافضة: (لروافض شر من الخوارج في الاعتقاد، ولكن الخوارج أحرأ على السيف ولقتال منهم، فلا يظهر القوم

(١) البداية ونهاية (٢٣/١٨)

(٢) درء معارض العقل والنقل (١٣٩/٧)

ومقتلة المسلمين عليه جاء فيهم ما لا يجيء فيمن هم من جنس المنافقين
 الذين يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم^(١). فعقيدة الروافض شر من معتقد
 الحوارج، فهم من هذه الجهة شر منهم، لكنهم من الجهة الأخرى لو تحرؤوا
 بحمل السلاح على المسلمين فجراً الخوارج عليه أعظم، فالخوارج من هذه
 الجهة شر منهم، مع ملاحظة أن أولئك حين يحملون السيف فقد حملونه
 مدونة للكفر على المسلمين، بخلاف الحوارج؛ فإنهم لا يفعلونه. وقال
 مؤيد على سوء بدعة الروافض في مقابل بدعة الخوارج. (والرافضة أشد بدعة
 من الحوارج، وهم يكفرون من لم تكرر الخوارج تكفُّره، كأبي بكر وعمر،
 ويكسرون على النبي ﷺ والصحابة كذباً ما كذب أحد مثله، والخوارج لا
 يكذبون، لكن الخوارج كانوا أصدق وأشجع منهم، وأوفى بالعهد منهم،
 يكابوا أكثر فتلاً منهم، وهؤلاء أكذب وأجبن، وأعدر وأدل)^(٢). فمع سوء
 حال الحوارج من جهة حملهم لسيف، لكن محركاته عندهم الصديق في
 الاعتقاد ولشجاعة، بخلاف أولئك، فلمانع لهم الكذب والخبر، والغدر
 والدُّلَّة

والذي يهما هنا ليس تحرير الفرق بين الطائفتين، ولا المصاحلة بينهما،
 بل التأكيد على صحة إطلاق اسم الحوارج على من كفر أهل السنة من
 رافضة وفتنهم، أو عبارة أوضح وأدق: اشتمال اسم الذم الشرعي للحوارج
 لهم، أو دخولهم في معنى الأحاديث امرورية في شأن الحوارج؛ يقول ابن
 سمية رحمه الله مبيناً هذه المسألة: (والمقصود هنا أن يتبين أن هؤلاء الصوائف
 لمحاربي لجماعة المسلمين من الرافضة ونحوهم، هم شر من الحوارج الذين
 نصر لنبي ﷺ على قتالهم ورغب فيه، وهذا متفق عليه بين علماء الإسلام
 لعارفين بحقيقته، ثم منهم من يرى أن لفظ الرسول ﷺ شمل الجميع، ومنهم
 من يرى أنهم دخلوا من باب التنبيه والفحوى، أو من باب كونهم في

(١) نهج السنة (٣/٨٢).

(٢) منهاج السنة (٥/١٥٤)، وانظر: (٤/٣٨)، و(٢٨/٤٧٩)، و(٢٨/٤٨٢)، والمتاوى الكبرى (١/٢٠١).

معناهم^(١) فليس الخلاف إذن في إدخالهم في هذا الذم، وإنما قد يقع الخلاف من جهة الإلحاق، هل هو بالصر، أو بالتشبيه والفحوى، أو من جهة كونه في معنى المنصوص؛ وبذا يجد الناظر في كلام ابن نيمية رحمته الله التأكيد على هذا الإلحاق في مواطن متعددة من كلامه رحمته الله، حذ مثلاً قوله رحمه الله تعالى (وكذلك الخروج والمروق يتناول كل من كان في معنى أولئك، ويجب قتالهم بأمر النبي صلى الله عليه وسلم كما يجب قتال أولئك. وإن كان الخروج عن الدين والإسلام أنواعاً مختلفة، وقد بينا أن خروج الرافضة ومروقهم أعظم بكثير)^(٢) وقوله: (وأما الرافضة فإن من دينهم السعي في إفساد جماعة المسلمين وولاة أمورهم، ومعاونة الكفار عليهم؛ لأنهم يرون أهل إجماعه كفاراً مرتدين، والكافر المرتد أسوأ حالاً من الكافر الأصلي، ولأنهم يرحون في دولة الكفار ظهور كلمتهم وقيام دعوتهم ما لا يرجونه في دولة لمسلم، فهم أبداً يخارون ظهور كلمة لكفار على كلمة أهل السنة والجماعة، كما قل النبي صلى الله عليه وسلم في الخوارج: «يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان»^(٣). وقوله رحمته الله: (بهؤلاء أصل صلالهم: اعتقادهم في أئمة الهدى وجماعة المسلمين أنهم خارجون عن العدل، وأنهم صالون، وهذا مأخذ الخارجين عن السنة من الرافضة ونحوهم، ثم يعدون ما يرون أنه ظلم عندهم كفراً. ثم يرتبون على الكفر أحكاماً ابتدعوها. فهذه ثلاثة مقامات لمارقين من لحرورية والرافضة ونحوهم. في كل مقام تركوا بعض أصول دين الإسلام حتى مرقوا منه كما مرق السهم من الرمية، وفي «الصحيحين» في حديث أبي سعيد: «يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان؛ لأن أدركتهم لأقتلهم قتل عاد» وهذا نعت سائر الخارجين كالرافضة ونحوهم؛ فإنهم يستحلون دماء أهل القبلة؛ لاعتقادهم أنهم مرتدون أكثر مما يستحلون من دماء الكفار الذين ليسوا مرتدين؛ لأن المرتد شر من غيره. وفي حديث أبي سعيد: أن نبي صلى الله عليه وسلم ذكر

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/٤٩٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/٤٩٩).

(٣) جامع المسائل لابن نيمية (المجموعة السابعة) (١/٢١٠).

فوما يَكُونون في أمته: «يخرجون في فرقة من الناس سيماهم التحليق». قال: «هم شر الخلق أو من شر الخلق، تقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق، وهذه لسيما سيما أولهم كما كان ذو الشَّيْءة؛ لأن هذا وصف لازم لهم»^(١)، وقوله رَحِمَهُ، وهو صريح حدًا في المطلوب: (وهذه النصوص امتواترة عن أبي حنيفة في الخوارج قد أدخل فيها العلماء خطأ أو معنى من كان في معناهم من أهل الأهواء الخارحين عن شريعة رسول الله ﷺ وجماعة المسلمين، بل بعض هؤلاء شر من الخوارج الحرورية، مثل الخرمية والقرامطة والبصيرية، وكل من اعتقد في بشر أنه إله، أو في غير الأنبياء أنه نبي، وقاتل على ذلك المسلمين: فهو شر من الخوارج الحرورية والسي ﷺ إنما ذكر الخوارج الحرورية؛ لأنهم أول صف من أهل البدع خرجوا بعده، بل أولهم خرج في حياته»^(٢).

وبذا المنطق تناول ابن تيمية مذهب أهل التحمُّم، بما يؤكد منطق توسيع مفهوم الخوارج، فقال رَحِمَهُ (معلوم أن الخوارج هم مستدعة مارقون، كما ثبت بالنصوص المستفيضة عن النبي ﷺ، وإجماع الصحابة، ذمهم وأطعن عليهم، وهم إنما تأولوا آيات من القرآن على ما اعتقدوه، وجعلوا من حانف ذلك كافرين، لا اعتقادهم أنه خالف القرآن، فمن ابتدع أقوالاً ليس لها نص في القرآن، وجعل من خالفها كافرين، كان قوله شرًا من قول الخوارج، ولهذا اتفق السلف والأئمة على أن قول الجهمية شر من قول الخوارج^(٣) فهذا تسيه على مأخذ من مأخذ تفصيل الخوارج على الجهمية، فمقولات الجهمية شر منهم، ومصدر التنقي عند الخوارج حير منهم، لكنه قال رَحِمَهُ منها إلى اشتمال اسم الذم الشرعي لاحق بالجهمية فقال: (وهؤلاء الجهمية معروفون بمفارقة السنَّة والجماعة، وتكفير من خالفهم، واستحلال دمه، كما نعت النبي ﷺ الخوارج)^(٤).

(١) مجموع الفتاوى (٤٩٧/٢٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٤٧٦/٢٨).

(٣) درء التعارض (٢٧٦/١).

(٤) بيان نقيض الجهمية (٢١١/٤).

فهذه النتيجة الثانية من نتائج هذا البحث، وهي - كما ترى - نتيجة مهمة يترتب عليها آثار عملية متعددة، وهي نتيجة معضدة لمقصود الشارع في غلق باب التساهل في التكفير، وعلق باب التساهل في شأن الدماء، فمما يمكن أن يستعمل في التنفير من هاتين الممارستين المحرمتين، ما جاء فيصوص الشريعة في شأن الخوارج، وأن أصحاب هذين الاحترافين متوعدون بما ورد في الخوارج من الوعيد.

النتيجة الثالثة:

من الموازم التي يمكن أن تردّ على ما سبق ذكره، أو - إن شئت - من الإشكالات التي يمكن أن تفع من جعل مورد الذم الشرعي في شأن الخوارج عائداً إلى مركب التكفير بالباطل والقتال، أن الإباضية - وهي أشهر فرق الخوارج العقيدة الساقية^(١) - خارجة عن هذا المورد المدموم؛ إذ هم مع تكفيرهم لمرتكب الكبيرة يجعلونه كافراً كُفر بعمّة، لا كُفر شرك يقل عن الملة، مع اعتقادهم أنه محلّد في النار في الآخرة، وهذا تقرير مقارب حدّا لقول المعتزلة في مرتكب الكبيرة؛ حيث يجعلونه في مرلة بين المرلين، مع حكمهم بتخليده في النار. ويضاف لذلك أيضاً توافق الطرفين على الخروج على أنمة الحور، فإن كان حكم الخوارج ملتحقاً بهم، فما الذي مع من إدخال المعتزلة فيه، وإن تقرر عدم إدخال المعتزلة فما بال الإباضية أدرحوا فيه، ولو شئنا عقد المقارنه بين الإباضية والمعتزلة في جهة والحوارج في جهة أخرى، لوحدنا - بحسب هذه الدعوى - أنهم أقرب لكونهم حالة كلاميه من أن يكونوا حالة خارجية، وهو تقرير ذكره عدد من الباحثين منهم

- محمد نعيم ساعي، وذلك في كتابه القانون في عقائد الفرق والمذاهب الإسلامية؛ حيث قال: (الإباضية مسوون للخورح ظمناً وجهلاً)^(٢)، وقد.

(١) قال ابن حزم في الفصل (٥/٥٣): (ولم يبق اليوم من فرق الخوارج إلا الإباضية والصفرية فقط) وهذا في زمان ابن حزم. أما اليوم فمع ين مهم لا الإباضية وهو على معنى الانحاء لسمي

(٢) القانون في عقائد الفرق والمذاهب الإسلامية (٣٣٢)

ليس من الطبيعي ولا من الإنصاف أن تبقى صفة الخارجية لاصفة بطائفة أصبح بينها وبين دواعي تلك التهمة أعصار وأجيال وحوادث كانت كفيلة بمن ررق الصديق في النظر، والإنصاف في البحث، أن تطوي ذلك اللقب طيًّا، وأن مدحه دفعاً^(١). وقال في بحث مذهبهم في مرتكب الكبيرة: (وتحصيل قول الإباضية في هذه المسألة هو عين ما قاله المعتزلة سواء بسواء، وهو في بؤف نفسه لا يمتُّ لقول الخوارج بصلوة الستة)^(٢) ويقول (لما اسعصرنا مقالات الإباضية والمعاصرة خاصة، لم نجد فيها ما يوافق أصول المكر جارحي، اللهم غير مقالة الحروح على الأحكام الطالمين؛ فإن مذهبهم هذا قد بنوه على المصلح على كتبهم ومصادرهم واناقل عن غيرهم أنه قريب من مذهب الخوارج من حيث وحوب الخروج مطلقاً، وهذا ليس صحيحاً، وإنما مذهبهم في هذا أن الأمر بالمعروف والنهي عن المكر واجب مع الاستطاعة، وأن الخروج على حكام الجور، وسلاطين السعي، حائز مع القدرة، بل هو واجب حيث علب على الضر لقدرة على التعبير، مع أمر الفتنة، وغلبة المصالح على المفاسد، وهذا مذهب وسط بين الموجبين بإطلاق، والمانعين بإطلاق وخلاصة القول أن الإباضية لا تقول بتكفير المخالفين، ولا استحلال الدماء والأموال، ولا تجعل دار السلطان الفاجر دار كفر، ولا تقول بتكفير من قعد عن الخروج على سلاطين الجور، وإذا سُمي بعضهم من وقع في الكبائر كافراً، فهو عندهم كفر نعمة لا كفر اعتقاد، بدليل أنهم يعتبرونه مسلماً في الدنيا تُجرى عليه أحكام المسلمين)^(٣).

- وقال الشيخ ياسر المطرفي في مقالته المذكورة في مقدمة هذا البحث: (وعلى لعكس من ذلك فيما لو طبقنا المواصفات التي في النص على الإباضية السوم والتي تُصنّف في كتب المقالات السنية والشيعة أنها الامتداد الوحيد المشقي للخوارج -، فإننا سنجد أن تلك المواصفات التي في النص لا تنطبق

(١) القانون (٣٦٥)

(٢) القانون (٣٦٧)

(٣) القانون (٣٧٥)

عليهم، وهم ألصق بالاتجاه الكلامي - في صورته الاعتزالية - من النصاقهم بالخوارج^(١).

ولي هنا ملاحظتان أساسيتان على ما سبق:

الملاحظة الأولى: ضرورة رفع حالة الخط بين المفهوم الديني للخوارج الذي يساوله اسم الذم الشرعي، ولمفهوم المذهبي للخوارج ممثلاً في نسب عقدي يربط الإباضية بالخوارج الأول، فأى درس لطبيعة تشكل الإباضية وجذورها لتاريخية سيدرك أن هناك سنداً عقدياً متيناً يربطها بالخوارج الأول، شأنها في ذلك شأن جمع فرق الخوارج التي تناولها كتاب المقالات بالذكر، كالأزارقة والصفورية والتجدات وغيرهم. وتأكيداً لهذا فعب الله بن إباض - الذي تنسب إليه الطائفة - يمثل حلقة في تلك السلسلة، إذ كان متيناً في لحظة ما التفرير الحرجي الشهير في مسائل التكفير. بل والقول بتكفير مرتكب لكبيرة، ثم أخرج قداماً من هذه الدائرة ليشكل بإخراج قدمه شظية عقدة حديدة بالقول بأن مرتكب الكبيرة كافر كُفر نعمة، وإن الترم القول بتخليده في النار. فمرر بحث صلة هذه الطائفة بالخوارج متفهم مقبول في ظل كونهم مذهبياً متسبين إلى حالة تم التعارف على تسميتها في كتب العقائد بالخوارج.

الملاحظة الثانية: في ظل ما تقدم هل يصح أن يكون ما ذكر من كون الإباضية ألصق بالحالة الكلامية الاعتزالية، مبرراً كافياً لإخراجهم من معنى الذم الشرعي؟ وهل في كونهم (أقرب فرق الخوارج إلى أهل السنة)^(٢) - كما ذكر بن حزم - ما يساعد على قطع الصلة بينهم وبين الخوارج كما قاله البعض. أظن أن أحد الاعتبارات التي ينبغي وضعها في الحسبان هـ، والتي يجب أن تكون مؤثرة في الحكم بعم أو لا في جواب السؤال الماصي - التعرف على موقف الإباضية من مسألة التحكيم، ولخلاف الذي جرى من علي عليه السلام وبين المحكمة الأولى فيها، وما أفصى إليه الخلاف من الافتتان بين

(١) مقال (في معنى الخوارج) قراءه في التطور التاريخي تسمى (الخوارج) والمطور في موقع مركز معاء للبحوث والدراسات.

(٢) الفصل في العمل والحل (٢/٢٦٦).

الطرفين في النهروان، فإذا كان الإباضية يرون صواب موقف المحكمة
 ويستقدون علياً، ويرون وحب الاصطفاة معهم صده، فالممهرم أنهم وهم
 سواء، خصوصاً في ضوء ما تم بقرره سابقاً من أن من عرم على فعل معصية
 ولم نفع منه عجزاً، أنه مؤاخذ مأرور، فإذا كنت النصوص قطعية في تناولها
 لأهل النهروان، وإذا كان إجماع الصحابة وأهل السنة على أن تأويل عدد من
 بصرى الحورج هو فيهم، فالمتسبب إليهم، الراغب في حالهم، مثلهم في
 الدم، وهذا مأخذ أحسب أن مراعاته مهمة هنا في عدم رفع مفهوم الخوارج
 عنهم، وأنهم كمن انتسبوا إليهم مذمومون مؤاخذون، يقول ابن القيم عليه
 رحمة الله في كلام نفيس له في حكم من له شهوة في بدعة وذنب: (فشهوة
 لكفر ولشرك كفر، وشهوة البدعة فسق، وشهوة الكبائر معصية، فإن تركها لله
 مع قدرته عليها أئيب، وإن تركها عاجزاً بعد بذله مقدوره في تحصيلها استحق
 عقوبه الماعل؛ لتزله منزلته في أحكام الثواب والعقاب، وإن لم يزل منزلته
 في أحكام الشرع؛ ولهذا قال لسي عليه السلام «إذا تواجه المسلمان بسيفيهما،
 بالقاتل والمقتول في النار» قالوا. هذا القاتل يا رسول الله، فما بال المقتول؟
 قال «إنه كان حرباً على قتل صاحبه» فزله منزلة القاتل - لحرصه - في الإثم
 دون الحكم، وبه بطائر كثيرة في الثواب والعقاب^(١). وهذا تنبيه مهم، فاسم
 الدم، والوعيد الأخروي، هو المفعول هنا لا ترتيب الأحكام العملية؛ ولذا
 وبعض لصر عن المرجح في حكم بدء الحوارج بقتال، فلا يظهر إمكان تطبيقه
 هنا بمراعاة هذا الاعتبار في لفرق بين العارم والفاعل. فالكل وإن كان
 مستحقاً للوعيد والمؤاخذة الأخروية، ولكن الماعل يحتصر بترتب الأحكام
 الشرعية.

وقد بصر كُتاب المقالات على تعاطف الإباضية مع أهل النهروان
 وطعنهم في علي عليه السلام، فقد قال أبو الحسن الأشعري في المقالات مثلاً:
 (رجمه للإباضية بولي المحكمة كلها، إلا من خرج)^(٢). وقال الشهرستاني:

(١) مدارج السالكين [ط. دار الصميعي] (١/٤٠٣).

(٢) مقالات الإسلاميين (١/١٨٤).

(وكار الفرق منهم: المحكمة، والأزارقة، ولنجداث، واليهسية، والعجاردة،
والثعالبة، والإباضية، والصفرية، والباقون فروعهم. ويجمعهم. القول بالتهري
من عثمان وعلي عليهما السلام، ويُقدِّمون ذلك على كل طاعة، ولا يُصحِّحون
المناكحات إلا على ذلك، ويُكفِّرون أصحاب الكبائر، ويرون الخروج على
الإمام إذا خالف السُّنة حقًّا واجبًا^(١). لكن بقي هنا توثيق مثل هذا بالنقل
عنهم، وقد كنت قبل إقصائي إلى عدد من كتب الإباضية طلبًا للحواب، متيِّبًا
لنسبة هذا، محسبًا للطرف في بعض من يتكلم منهم من المعاصرين في هذا
الشأن، وبعض ما يطلقونه من عبارات تُوهم تنيَّ موقف حسن من أبي الحسن
علي عليه السلام، فلما أفصيت إلى مدواتهم المتنوعة وجدتها ملأى بحكاية المطاعين
في عثمان وعلي، مع حكايات مطولة في التواء وسرد فضائل أهل النهروان وما
وقع عندهم من ظلم، بدءًا من رأس الطائفة التي تنسب إليه: عبد الله بن
إياض، إلى من بعده من رؤوس الإباضية وعلمائها. بن ظهير لي أن الأمر
شائع جدًا حتى صار كالعلامة التي يُعرفون بها، يدل على ذلك مثلاً ما جاء
عند ابن سعد في الطبقات من حال جابر بن زيد عليه السلام - وهو من التابعين الذي
تنسبه الإباضية إليها^(٢) - قال ثبت البناني. دخلت على جابر بن زيد وقد ثُقر،
قال. فقلت له: ما تشتهي؟ قال: بطرة من الحسن، قال: فأنت الحسن وهو
في مرل أبي خليفة، فذكرتُ ذلك له، فقال: خرج بنا إليه، قال. قلت إني
أحاف عليك، قال: إن الله سيصرف عني أبصارهم. قال: فانطلقنا حتى دحب
عليه، قال: فقال له الحسن: يا أبا الشعثاء، قل: لا إله إلا الله. قال. فقال
﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾، قال: فتلا هذه الآية. قال: فقال له الحسن: إن
الإباضية تتولاك. قال: فقال: أبرأ إلى الله منهم، قال: فما تقول في أهل

(١) العمل والنحل (١/١٩٨).

(٢) من فتاة من عزة قال: قلت لجابر بن زيد: إن الإباضية يرعمون أنك منهم، قال: أبرأ إلى الله
منهم، قال سعيد في حديثه: قلت له ذلك وهو يموت. الطبقات الكبرى لابن سعد (١٨١/٩)، ونقل
بعدها عددًا من الآثار أيضًا في لإبادة عن براءته منهم

انتهر؟ قال: أبرأ إلى الله منهم قال ثم خرجنا من عنده^(١). فتأمل كيف
 كان لسزال عن الموقف من أهل الهروان كاشفاً عن النسبه وسالباً لها. وحتى
 تظمن إلى ابي ذكرث أستاذك في عرضٍ عجَلٍ لبعض أقوال الإباضية في
 هذا الباب، وشيء يسير من تقريراتهم، والحق أبي وقفت على أقوال كثيرة
 جداً، لكي أعرض عن ذكرها هنا اختصاراً، ولمعنى أذكره بعد إن شاء الله.
 فمن ذلك:

ما كتبه رأس الطائفة عبد الله بن إباح في رسالة مطولة بعث بها إلى
 عبد الملك بن مروان يُفصّل فيها براءته من عثمان، ويُعدّد فيها ما طعن به
 عنه، ثم يشي على عليّ ثم معاوية بذكر المطاعن والعيوب، والحق أن
 الشواهد في هذه الرسالة كثيرة جداً، لكن أقصر على هذه القطعة فقط؛ لما
 تنصمه من طعن على الحليفين وثناء على من حرح عليهما، كتب يقول
 (وكتبت إليّ تُعرّض على الحوارح، تزعم أنهم يعدون في ديسهم ويفرقون
 أهل الإسلام، وتزعم أنهم يتبعون غير سبيل المؤمنين، وإنني أسأل لك
 سبيلهم إنيهم أصحاب عثمان، والذي أنكروا عليه ما أحدث من تغيير
 الشئ، وفارقوه حين أحدث وركب حكم الله، وفارقوه حين عصى ربه. وهم
 أصحاب علي بن أبي طالب حين حكم عمرو بن العاص وترك حكم الله،
 فنكروا عليه وفارقوه فيه وأبوا أن يقرؤا لحكم ابشر دون حكم كتاب الله،
 فهم لمر بعدهم أشد عداوة وأشد مفارقة)^(٢) إلى أن قال: (فهذا خبر
 الحوارح، تُشهد الله والملائكة أننا لمن عاداهم أعداء، وأنّ لمن والاهم
 أوباء بأيدينا وألسنتنا وفلوبنا، على ذلك نعيش ما عشنا، ويموت على ذلك
 بما مئنا)^(٣). فهذا كما ترى صريح في الطعن على عثمان وعلي، وصريح في
 مولاة الحوارح عليهما، فمن كان هذا حاله فكيف يكون بريئاً من مفهوم

^(١) الطناب الكبرى (١٨١/٩)

^(٢) السير والجوابات لعلماء وأئمة عمان (٣٤١/٢)، وهو من مطبوعات وزارة التراث القومي والثقافة
 سلطنة عمان

^(٣) سير ولجوابات لعلماء وأئمة عمان (٣٤٢/٢)

الخوارج، والرسالة ملأى بسنة القنائح إلى أولئك النقا، ولكنني أعرضت -
كما ذكرت - اختصاراً.

- وقال أبو المؤثر الصلت بن خميس البلوي في ضمن رسالة مطولة له
في أثناء فصل عقده في ذكر الاختلاف في أصحاب النبي عليه الصلاة
والسلام، عند ذكره لما جرى من التحكيم: (فهذا دليل على كفر علي
وصلاله، وصوب أهل النهروان وعدلهم، ثم إن علياً حذعه الحكماء فلم
يرضَ حكمهما، وفرق الله أمره، فقتله عبد الرحمن بن ملجم غصباً لله، وكان
ذلك منه حلاً لقتله، الذين بأمرهم بالقسط من الناس، فرحم الله
عبد الرحمن)^(١).

- وحاء في كتاب سرحان بن سعيد الأزكوي «كشف العمة الجامع
لأخبار الأمة»: (وذكرت صحبة علي لرسول الله ﷺ... ولقد علمت ما
الذي ذكره الله من إبليس ومنزلته من أهل السماء، لم ينفعه شيء من سائف
عمه عبد المعصية؛ إذ لم يتب. وأب آدم لم يسجّه من سخط الله إلا
الاعتراف بالذنوب والتوبة... وذكرت أهل النهروان، ترعم أنهم بغوا علي
علي، أولست تعلم أن الحديث وسعي كان من قبل علي، وإنما أرادهم علي
أن يعطوا العهد والميثاق رجلين ضالين مضلين، بعد أن كان العهد
والميثاق لله)^(٢).

- وعقد نور الدين عبد الله بن حميد لسالمي في كتابه تحفة لأعيان
سيرة أهل عمان نائماً بعنوان (باب عقدة أهل عمان) حاء فيه: (وإما حثنا
إلى ذكره؛ ليعلم الواقف عليها أنهم على السيل الأوب، لم يبذلوا ولم
يغيروا، وإما كان التعبير والتعديل في سواهم من أهل الافتراق في الدين،
وأهل الشك ولعمري، وأهل عمان هم أهل الطريق الفويم، وأهل لصراط

(١) السير ولجوانات لعلاء وأئمة عمان (٢/٣٠٧).

(٢) كشف الغمة للجامع لأخبار الأمة (٢/٢٢٢)، وهو من مطبوعات وزارة التراث القومي والثقافة بسقطرة
عمان.

المستقيم، الذي جاء به محمد ﷺ ودعا العرب والعجم إليه، وجاهدتهم عليه
 حتى دحروا فيه رَعًا ورَهَبًا، وعليه لقي ربه ﷺ، وعليه مضى الخليفة
 الراشيد المرصبان حتى لقياً ربهما. وعليه مضى عثمان بن عفان في صدر
 خلافته حتى غير وذل، فقاموا عليه وعاتوه فتوبوه، فرجع إلى تغييره، ثم
 عاتبوه فتوبوه، ثم عاد إلى تغييره وأعذروا إلى الله فيه، حتى عُذرو بين
 الحاضر والعدم، وطلبوه الاعزال عن أمرهم فأبى، فاجتمعوا عليه وحاصروه
 حتى قتل في داره، ثم اجتمعوا على علي بن أبي طالب فقدموه وبايعوه على
 القيام بأمر الله، ومضى على ذلك ما شاء الله من الرمان، وقاتل أهل الفتنة
 بقائم بقتاله المتستترين عند العوام بطلب دم عثمان، حتى قتل منهم ألف
 وهم صفوفاً، ثم رجع القهقري، وحكم الرجال على حكم أمصاه الله، ليس
 لأحد أن يحكم فيه رأيه، فعاتوه فلم يعتبهم، وخاصموه فخصموه، فكانت
 لهم الحجة عليه، فهم أن يرجع إليهم ويترك ما صالح عليه البعثة من التحكيم
 في حكم الله، فقامت عليه رؤساء قومه فأطاعهم وعصى المسلمين، فاعتزلوه
 بعد أن حلع نفسه بتحكيم الرجال في إمامته، وهو يظر أن الأمر باق في يده،
 وهبته؛ فقد أعطى العهود والمواثيق على قبول حكم لرجلين، فصارت
 الإمامة يلعب بها الحكمان إن قدموه أو عزلوه، فاعتزله المسلمون عند ذلك
 وقدموا على أنفسهم إماماً، وهو عبد الله بن وهب الراسبي، فسار إليهم علي
 فقتلهم بالسهروان، حتى قتل حماعتهم الذين هنالك، وهم قدر أربعة آلاف
 رجل ثم سح منهم إلا اليسير، وهم يرون أن الموت هو النجاة، وهو الروح
 إلى الجنة، فبقي من بقي منهم في الأمصار والنواحي، وهم خنق كثير، فبقوا
 متمسكين بما وحدوا عليه أسلافهم، عاصين على وصية النبي ﷺ في اتباع
 سنته رؤسة الخلفاء الراشدين من بعده، فصبوا على ذلك الأئمة، وأذهبوا في
 رضا الله الأنفس، وفارقوا في حبه نساءهم وأبناءهم ومساكن يرضونها، حتى
 أقاموا شعار الإسلام، وظهر الدين بين الحاضر والعام في أقطار الأرض،
 فإظهروا للناس معالم الإسلام، وذكرهم بسيرة النبي عليه الصلاة والسلام،

فأمرنا تبع لأئمة المسلمين قبل نزول الفتنة، ورأينا تبع لرأيهم، وأولئك القرآن تبع لتأويلهم»^(١).

- وقد نقل السالمي بعض مشاهدات ابن بطوطة لما سافر إلى عمدة، وليس من عرضنا ذكر تلك المشاهدات، وإن ما يهمنا هو تعليق السالمي على إحدى تلك الملاحظات التي أخبر بها ابن بطوطة، وهي أن أولئك الإباضية يترصون عن ابن ملجم قاتل علي، ويسمونه العبد الصالح قانع الفتنة، فقال السالمي معذرة: (أما رضاهم عن ابن ملجم، فالله أعلم به. وهو قاتل علي من صح معه خبره واستحق معه الولاية، فهو حقيق بالرضا، ومن لم يبعه حره ولا شهر عنه بما يستحق به الولاية، فمذهبهم الوقوف على المحلول، وعلي قتل أهل الهروان، فقيل: إن ابن ملجم قتله ببعض من قتل. ويوجد في آثارنا عن مشايخنا أنه لم يقتله إلا بعد أن أقام عليه الحجة وأظهر له خطاه في قتلهم. وطلبه الرجوع فلم يرجع، وابن ملجم إما قتل نساً واحدة، وعلي قد قتل من معه أربعة آلاف نفس مؤمنة في موقف واحد إلا قليلاً منهم ممن نجا منهم، فلا شك أن جرمه أعظم من جرم ابن ملجم، فعلا م يلام الأقل جرماً ويترك الأكثر جرماً، ليس هذا من الإنصاف في شيء)^(٢).

- ومن الكتب المهمة عند الإباضية كتاب بيان الشرع وهو كتاب كسر، أسبغ عليه عدد من علماء الإباضية ثناءات بالغة، وكذا أشنوا على مؤلفه محمد بن إبراهيم الكندي، ومما جاء فيه: (فيدعوه إلى الدين بدبر أهل الاستقامة من المسلمين. وهو دين محمد ﷺ، ودين أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه، ودين عمار بن ياسر، وعبد الله بن وهب الراسبي إمام أهل الهروان، ودين عبد الله بن إدريس إمام المسلمين... إلخ)^(٣). وأوصح

(١) تحفة الأعيان بسير أهل عمان (١/٦٤).

(٢) تحفة الأعيان بسير أهل عمان (١/٣١٥).

(٣) بيان الشرع (٢/٢٧١).

من هذا وأصرح ما جاء في هذا الكتاب من حكاية سيرة (أبي الفضل عيسى بن موري الحارجي، معروضة على أبي عبد الله محمد بن محبوب، وعلى أبي عيسى محمد بن سعيد) وكلاهما من أئمة الإباضية الكبار، قال أبو الفضل عيسى: (وسراً من عدو لله إبليس لعنه الله، وأتباعه من الفراعنة وغيرهم من أئمة الكفر، وأتباع أهل الطاعوت من لدن آدم إلى يومنا هذا، فمنهم من حلف الله به الأرض، ومنهم من أخذته الصيحة، ومنهم من أغرقه الله ولعنه وجعل منهم الفردة والخدرير، ومنهم من قلب الله عليهم مدينتهم عاليها سافلها وأنظر عليهم حجارة من سجيل، وجعلهم آية وعبرة للخلق، ومنهم من رسل الله عليهم ظييراً أبابيل فجعلهم كعصف مأكول، واستوجسوا جميعاً ذلك في الدنيا مع الخزي وسوء العذاب في الآخرة؛ بتركهم طاعة الله وتكذيبهم لرسوله، وإكثارهم للحق وما جاء من عند الله، وأخذهم بطاعة إبليس لعنه الله، وبرئت بعد النبي ﷺ من أهل القبلة: عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وطلحة، والزبير، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمر بن العاص، وأبي موسى الأشعري، وجميع من رضي بحكومة الحكميين، وترك حكم الله إلى حكومة عبد الملك بن مروان، وعبد الله بن زياد، والحجاج بن يوسف، وأبي جعفر، والمهدي، وهارون، وعبد الله بن هارون، وأتباعهم، وأشاعهم، ومن تولاهم على كفرهم وخورهم من أهل البدع وأصحاب الهوى، لقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَعْبِرْ هُدًى مِّنْ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (٥). قال أبو عبد الله محمد بن محبوب رَحِمَهُ اللهُ: نوافقهم على هذا وإسراء ممن سماه. قال أبو سعيد محمد بن سعيد رضي الله عنه: نوافقهم على الإسراء ممن سمي على الشريعة بما سماهم من الكفر^(١). بل قال هذا الحارجي بعده: (وبرئنا من المعتزلة بما وقفوا عن عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وطلحة، والزبير، وغيره من أهل القبلة وأهل الكفر، ووضعوا

١) بيان الشرع (٢٨٠/٣)

الناس على ثلاث منازل: مؤمن، وكافر، وفاسق غير فسق أهل الشرك. قال أبو عبد الله. (أما البراءة فنوافهم، وأما الفسق بالشرك فلا) (١)

هذه نماذج فقط، وإلا فالموجود في كتب القوم أكثر من هذا بكثير، وهو يعطي طمأينة بأن نفوس أولئك لم تكن صافية لعلِّي ﷺ كصفائها لمن قاتلوه، وأنهم يعتقدون أنهم كانوا على الصواب دونه ﷺ، وإنما سعت لتنع ما في هذا الباب كما ذكرت؛ لما تلمسته من عدد من المنتسبين بالإباضية اليوم من دعاوى الرضي عن علي ﷺ، وعدم سبه وشتمه، فلما فتشت عن ذلك ودققت في عدد من المقولات وحدث بعضها يتكئ على فكرة عدم الاسترسال في إطالة اللسان فيه بالثلب والتقصص، وأنا نخطئه دون شتم أو لعن، وهذا كما تراه مداورة، فليس البحث في الشتم واللعن، وإنما في التخطئة وما ترتب عليها عندكم من التكفير والتحديد في النار، وإن سميتوه كفر بعمه فهو قبيح، فكيف وأنتم تحكمون لمن لا بأس هذا الكفر بالخلود في النار. ووجدت بعضهم يرجع ثناءه عليه والترضي إلى دعوى توبته ﷺ مما وقع فيه، ثم تبجح قائلاً بأن الإباضية هي الطائفة الوحيدة التي حفظت رواية توبته، وهذا يؤكد موقفهم السلبي منه ﷺ، فلارم هذا أنه إن لم يسب - وهو ما حرى - فهو محل الذم والمواخذة، وليس بخاف من هذه حرية وكذب، فلو تاب كما يزعمون فلم يقاتل أهل الميرون بعد ذلك؟ فإن قيل قد تاب بعد، فهل تاب من التحكيم أو المقاتلة أم منهما جميعاً؟ وإن تاب من الكل، فلم قلده ابن مكرم؟ لكنه جبل الكذب يخذل صاحبه لقصره، ووجدت في بعض تقارير الإباضية ترسعة في التقية في مثل هذا، ومداوغة عن اتحاد موقف صادمها وعنا نشرلها لفائدة البحث، ولئلا تستهلكنا هذه القضية بأكثر مما فعلت، فليس المقصود هنا تفصيل الكلام في مذهب الإباضية، ولا بيان ما هم عليه من المعتقد، أقول كل من ذم علياً ﷺ في موقفه من التحكيم، واصطف مع

(١) سار الشرح (٣/٢٨٤)

رأيي بخوارج عليه ، فله من الوزر بقدر بيته ، فلو رعم شخصٌ بأنه لا يتنى
مدا التصور وكان صادقاً ، فهذا المناط المخصوص من مناطات الدم الشرعي
عبرٌ محقق فيه ، والله أعلم .

الخاتمة

أبدع الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ حين لخص انطباعاته عن الخوارج في عبارة مكثفة، يقول فيها: (وهذا البضرب من الناس من أغرب أشكال بني آدم، فسبحان من نوع خلقه كما أراد، وسبق في قدره ذلك)^(١). وهي عبارة من خبر شأن الخوارج وأحوالهم، وعلم تفاصيل قصصهم وأخبارهم، مع إحاطة تامة بما جاء فيهم الأثر والحديث، ومعرفة عقدية متقدمة. وهي عبارة صادقة يوم قالها رَحِمَهُ اللهُ، وبعدها قالها، وهي عبارة صادقة يتلمس الإنسان صدقها اليوم. وقد أطلعك في أول هذا البحث على مشاركات استغراب كانت عندي - ولا تزال - في شأن الخوارج، وهي راجعة إلى غرابة ذاتية قائمة في شخوص هذه الظاهرة.

ولقد بذلت - في هذا البحث - وسعي في تجلية أهمِّ مُهمِّ مما يتعلق بشأن الخوارج، وهو تحرير المفهوم، فإنه متى تحرر سَهْلُ تحرير كثير من القضايا المتصلة به، ومتى ظل غامضاً سيّالاً، فالغموض سيظل مكتنفًا كثيرًا من ملفاته وقضاياها، أما الخطأ في تحريره فسيجرُّ إلى أخطاء في المعالجة والتعامل.

وإن من أخطر وأهم ما يمكن أن ندركه مما تحرر من مفهوم الخوارج، خطورة الظاهرة، وعدم اتصالها بطائفة مذهبية معينة تنتسب إلى الإسلام، بل

(١) البداية والنهاية (١٠/٥٨٠).

هي معصية وذنب وبدعة كبيرة يمكن أن يتلبس بها الكل، وإدراك هذا ينبغي أن يجعل المسلم شديد الحساسية من ذنب قد يجعله مارقاً من دينه وهو لا يدري، وإن هذا لفقّه عظيم أدركه الإمام العلامة شيخ الإسلام رحمته الله بعيني، فلخص لنا موعظة بليغة في هذا، وأبان أن من تأخر زميناً من أبناء الأمة قد يشرك من تقدم مروقاً بمروق، وضالاً بضالاً. وأن الخروج شعب، فلئن سلم المرء منه على صورته التامة فلا يأمن من دخول شعبة من شعبه عليه. فإليك هذه الموعظة التيمية، ولتكن خاتمة هذه الرسالة، وفقني الله وإياك للخير. يقول أعلى الله درجته وغفر له: (إذا كان على عهد رسول الله ﷺ، وخلفائه الراشدين، قد انتسب إلى الإسلام من مرق منه مع عبادته العظيمة، حتى أمر النبي ﷺ بقتالهم؛ فيعلم أن المنتسب إلى الإسلام أو السنة في هذه الأزمان قد يمرق أيضاً من الإسلام والسنة، حتى يدعي السنة من ليس من أهلها، بل قد مرق منها، وذلك بأسباب:

- منها الغلو الذي ذمه الله تعالى في كتابه؛ حيث قال: ﴿يَتَأَهَّلَ الْكِتَابَ لَا تَقُولُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أُلْقِنَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ (٢)، وقال تعالى: ﴿قُلْ يَتَأَهَّلَ الْكِتَابَ لَا تَقُولُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ (٧٧)، وقال النبي ﷺ: «يَاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ؛ فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُوَّ فِي الدِّينِ». وهو حديث صحيح.

ومنها: التفرق والاختلاف الذي ذكره الله تعالى في كتابه العزيز.

ومنها: أحاديث تروى عن النبي ﷺ، وهي كذب عليه باتفاق أهل المعرفة، يسمعونها الجاهل بالحديث.

- وأضل الضلال اتباع الظن والهوى، كما قال الله تعالى في حق من ذمهم: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾ (١٢)، وقال في حق نبيه ﷺ: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ (١) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ (٢) وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (٤)، فنزله عن الضلال والغواية، اللذين

هما الجهل والظلم؛ فالضال هو الذي لا يعلم الحق، والغاوي الذي يتبع
مراه، وأخبر أنه ما ينطق عن هوى النفس، بل هو وحي أوحاه الله إليه،
فوصفه بالعلم، ونزعه عن الهوى^(١).

اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ
الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا
اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ؛ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٨٤).

المنشقون

تنقيب عن مفهوم الخوارج بين النص والتاريخ

تكاد تكون مشكلة المفاهيم هي الأكثر حضوراً وتأثيراً في تاريخ المعارف عموماً، ورسم الحدود الفاصلة بين هذا المفهوم وذاك، والنظر فيما يمكن أن يكون من المكونات المقومة له وما ليس كذلك = ولّد حالة سجالية واسعة تشكلت على ضفافها مدارس شتى، بله الرؤى والنوجهات.

ويعظم الأمر إذا كان هذا المفهوم دينياً رتب عليه الشارع أحكاماً تفصيلية، فحينئذ تشتد الحاجة إلى ضبطه نظراً وإحكامه تطبيقاً، ويأتي في مقدمة تلك المفاهيم نظراً للحالة السجالية المعاصرة المحيطة به والمتفرعة عنه: مفهوم «الخروج/الخوارج»، لا سيما والبحث في هذا المفهوم ليس قاصراً على حيادية الأوراق، بل هو مسجى بالأكفان الدامية.

وهذا البحث الذي نقدمه للقراء يبحث هذا المفهوم بتعقيداته المعرفية والتاريخية والواقعية، ويسعى في تخليص هذا المفهوم من الإسقاطات التاريخية التي أثقلته عن السير وقعدت به في أحضان مدونات الفرق، ويستنطق من أجل ذلك الآثار النبوية والتحقيقات التي مر بها هذا المفهوم بغية الوصول إلى نظرة قاصدة حياله.

مركز تكوين

www.takween-center.com
info@takween-center.com
@takweencenter
f/takweencenter



الدراسات والأبحاث